جامعة القاهرة
كلية التخطيط الاقليمي والعمراني
قسم التنمية الاقليمية

دور المدن الجديدة في
التنمية الحضرية في اطار مراحل التنمية الاقتصادية

رسالة علمية كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التخطيط الإقليمي والعمراني

رسالة ماجستير مقدمة من:
م/ هبة محمد ابراهيم ابراهيم عمار
معيدة بقسم التنمية الإقليمية

اشـــــــراف

أ.د/ سامي أمين عامر
أستاذ التنمية العمرانية الإقليمية
وعميد الكلية الأسبق

د/رندا جلال حسين
مدرس بقسم التنمية الإقليمية

ديسمبر-٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل رب زدني علماً)

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ الدكتور/ **سامي أمين عامر**، لما أتاحه لي من علم نافع وفقنا به الله عزوجل إلى طريق الصواب فقد كان لتوجيهاته العلمية ومساعدته في المراحل المختلفة للبحث الأثر الكبير في إتمام هذا البحث بهذه الصورة.

وأوجه خالص شكري وإمتناني لأساتذتي الأفاضل :

الأستاذ الدكتور/**أحمد كمال الدين عفيفي**، أستاذ التخطيط العمراني بكلية الهندسة جامعة الأزهر.

والأستاذة الدكتورة/ **راوية محمد عجلان**، أستاذ ورئيس قسم التنمية الإقليمية بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة.

لتفضلهما بتحكيم هذا البحث وإستكمال نواقصه والإضافة إليه بحكمة بالغة.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير للدكتورة/ **راندا جلال** مدرس التخطيط الإقليمي ، لما بذلته من علم و جهد ووقت في الإشراف على هذا البحث وتشجيعها المستمر لي لإتمام البحث على الوجه اللائق.

كذلك أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور/ **طارق أبو السعود**، لمساعدته القيمة فيما يتعلق باختبارات التحليل الإحصائي.

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى روح جدتي الغالية **سميحة أمين** .

وإلى **أمي وأبي** اللذين طالما قدما لي الدعم والمساندة ، وإلى **أختي وأخي** .

داعيةً المولى عزوجل أن يجعله علماً نافعاً.

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : **دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الإقتصادية**

تمثل التنمية الحضرية جزء من النظرة الأشمل لعملية التنمية العمرانية، منطلقة من كون التنمية الحضرية ركن مهم في عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وهي من المقومات الأساسية لتحقيق تنمية شاملة وحقيقية لأي مجتمع، والتنمية الحضرية كإحدى أنواع التنمية تمثل قضية متشعبة ومتداخلة ولها أبعاد متعددة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وحضارية وإدارية وسكانية، تشكل كافة قضايا التنمية **وتتبع أهمية البحث من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي :**

أولا: مراحل التنمية الاقتصادية وارتباطها بالنمو الحضري

ثانيا: تزايد الاتجاه نحو التحضرعالمياً وبالدول النامية وانعكاس ذلك محلياً

وأخيراً: استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية في مصر ودورالمدن الجديدة بها لدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والإرتقاء بين مراحلها.

وفي ضوء هذه المحاور يمكن إيضاح الضغوط والمشكلات التي يواجهها العمران الحضري القائم، والتأكيد على ضرورة وجود استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية تساهم فيها المدن الجديدة بدور فعال لأنها أصبحت ضرورة يجب الإعتماد عليها لتحسين مؤشرات التنمية، وهو ما تستهدفه سياسة المدن الجديدة بشكل أساسي.

وبرغم أن سياسة المدن الجديدة هي سياسة مطبقة فعلياً بمصر وليست سياسة حديثة، إلا أن هذه المدن لم تحقق جميع أهداف التنمية الإقليمية المرجوة منها، ولذلك لابد من مراجعة هذه السياسة ومدى إرتباطها بأهداف التنمية الحضرية، وخصائص مرحلة التنمية الاقتصادية.

ومن خلال كل ما تقدم أمكن التوصل إلى صياغة إشكالية البحث وهي **عدم وضوح دورسياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية.**

ويناقش البحث الإرتباط بين عمليات التنمية الحضرية ومراحل التنمية الإقتصادية التي يمر بها المجتمع المراد تنميته, حيث تعتبر هذه المراحل وثيقة الصلة بعمليات النمو الحضري والتي يفترض أن تعكسها سياسات التنمية الحضرية على العمران حتى يكون محركاً فعلياً للتنمية الإقتصادية. وفي إطار ذلك حدد البحث هدفاً رئيسياً له هو :

" **تفعيل دور سياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية لإستيعاب المتطلبات العمرانية للتنمية الحضرية**"

ولتحقيق الهدف تكون البحث من :

- **الجزء الأول :** " مراحل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري "
- **الجزء الثاني:** " الإتجاه المتزايد نحو التحضر وأثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية "
- **الجزء الثالث:** " استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية"

وبعد إستعراض الأوضاع العالمية والأفكار النظرية تم تناول الواقع الحضري في مصر كما هو موضح بالأجزاء التالية:

- **الجزء الرابع:** النمو الحضري في مصر
- **الجزء الخامس:** المدن الجديدة والنمو الحضري وعلاقتها بالتنمية الإقليمية
- **الجزء السادس:** تفعيل دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية بجنوب مصر
- **كما يتناول البحث في الجزء السابع:** النتائج والتوصيات العامة للدراسة ومجالات البحث المستقبلي.

قائمة المحتويات

المقدمة والاطار المنهجي ..... أ
تمهيد ..... أ
أهمية البحث ..... أ
إشكالية البحث ..... د
هدف البحث ..... ر
التساؤلات البحثية ..... ر
الإطار العام ..... ر
خطة البحث ..... ز
الدراسات السابقة في مجال البحث ..... ص
المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستخدمة..... ظ
الاختصارات..... ع
١-مراحل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري..... ١/١
١-١ مراحل التنمية الاقتصادية ١/١
١-١-١ مراحل التنمية الاقتصادية نظرياً..... ١/١
١-١-٢ مراحل تطور الاقتصاد المصري..... ١/١٠
١-١-٣ علاقة مراحل التنمية الاقتصادية النظرية بواقع الاقتصاد المصري وخصائصه..... ١/١٤
١-٢ خصائص النمو الحضري المصاحبة لمراحل التنمية الاقتصادية..... ١/٢١
١-٣ نتائج الجزء الأول..... ١/٢٥
٢-الاتجاه المتزايد نحو التحضر وأثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية..... ٢/١
٢-١ اتجاهات النمو الحضري عالمياً ٢/٢
٢-١-١ المفاهيم الأساسية ٢/٢
٢-١-٢ عوامل النمو الحضري في الدول النامية..... ٢/٨
٢-١-٣ النمو الحضري في الدول المتقدمة والنامية ٢/١٣
٢-١-٤ العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية..... ٢/٢٠
٢-٢ المدن كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية..... ٢/٢١
٢-٢-١ مميزات ومقومات المدن ٢/٢١
٢-٢-٢ دور المدن في التنمية الاقتصادية..... ٢/٢٢

٢-٣ مشكلات وتداعيات النمو الحضري عالمياً ٢/٢٣
٢-٣-١ مشكلات العمران الحضري القائم بالدول النامية..... ٢/٢٤
٢-٤ نتائج الجزء الثاني..... ٢/٢٥
٣- استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية ٣/١
٣-١ أهمية صياغة استراتيجية للتنمية الحضرية..... ٣/١
٣-١-١ فوائد الإتجاه إلى التنمية الحضرية ٣/٢
٣-١-٢ السمات التي يجب أن تتوافر في إستراتيجيات التنمية الحضرية..... ٣/٢
٣-٢ الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عمليات التنمية الحضرية ٣/٤
٣-٢-١ الأبعاد الاقتصادية ٣/٤
٣-٢-٢ الأبعاد الاجتماعية ٣/٤
٣-٣ اتجاهات وسياسات التنمية الحضرية..... ٣/٥
٣-٣-١ سياسات التنمية الحضرية ٣/٥
٣-٣-٢ العلاقة بين سياسات التنمية الحضرية ومراحل التنمية الاقتصادية ٣/٨
٣-٤ تجارب الدول النامية في مواجهة النمو الحضري(سياسات التنمية الحضرية)..... ٣/١٠
٣-٤-١ تجربة أمريكا اللاتينية (تنمية المدن الصغيرة من ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة)..... ٣/١٠
٣-٤-٢ تجربة تركيا في مواجهة النمو الحضري وهجرة السكان الى الحضر(المدن ذاتية الخدمات)..... ٣/١٢
٣-٤-٣ التجربة الاسيوية (انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة)..... ٣/١٤
٣-٥ نتائج الجزء الثالث..... ٣/١٦
٤- النمو الحضري في مصر..... ٤/١
٤-١ طبيعة النمو الحضري في مصر..... ٤/٢
٤-١-١ تطور معدلات النمو الحضري في مصر ٤/٢
٤-٢ مشكلات وتداعيات النمو الحضري في مصر..... ٤/٤
٤-٢-١ مشكلات العمران الحضري المصري القائم ٤/٤
٤-٢-٢ تداعيات النمو الحضري في مصر..... ٤/٨
٤-٣ سياسات مواجهة تداعيات النمو الحضري في مصر ٤/١٣
٤-٣-١ السياسات الحالية لمواجهة تداعيات استمرار نمو العمران القائم..... ٤/١٣
٤-٤ التوجهات السابقة للتنمية الحضرية على المستوى القومي..... ٤/١٨

٤-٤-١ السياسة القومية للتنمية الحضرية..... ٤/١٨
٤-٥ الخطط والمشروعات الموجهة لتنمية العمران الحضري القائم..... ٤/٢١
٤-٥-١ مشروعات تخطيط التجمعات الحضرية القائمة..... ٤/٢١
٤-٥-٢ المقترحات والرؤى التخطيطية الخاصة بالمدن القائمة (للمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية الاقليمية)..... ٤/٢٤
٤-٦ الخطط المستقبلية والقطاعات الرائدة..... ٤/٢٨
٤-٧ نتائج الجزء الرابع..... ٤/٣٠
٥- المدن الجديدة والنمو الحضري وعلاقتها بالتنمية الاقليمية..... ٥/١
٥-١ المدن الجديدة وعلاقتها بقضايا التنمية الاقليمية..... ٥/١
٥-١-١ دور التجمعات الحضرية الجديدة في مواجهة استنزاف الأراضي الزراعية..... ٥/٢
٥-١-٢ دور التجمعات الحضرية الجديدة في مواجهة اختلال الإتزان في النسق الحضري القائم... ٥/٣
٥-١-٣ دور التجمعات الحضرية الجديدة في الحد من تدهور البيئة وتلوثها..... ٥/٥
٥-١-٤ دور التجمعات الحضرية الجديدة في تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم.. ٥/٧
٥-١-٥ دور التجمعات الحضرية الجديدة في اعادة توزيع السكان والأنشطة والحد من تركزهم في مراكز عمرانية محدودة..... ٥/١١
٥-١-٦ دور التجمعات الحضرية الجديدة في خفض معدلات الفقر والحد من ظهور المناطق العشوائية الناتجة عن الهجرة الغير مرشدة من الريف الى الحضر..... ٥/١٣
٥-١-٧ دور التجمعات الحضرية الجديدة في علاج ضعف الاتصال بين المناطق المأهولة ومناطق الموارد والثروات الكامنة الغير مأهولة..... ٥/١٥
٥-١-٨ دور التجمعات الحضرية الجديدة في تحقيق التوازن بين الزيادة السكانية والنمو في الموارد والتنمية..... ٥/١٥
٥-٢ دور المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية والعمرانية..... ٥/٢٢
٥-٢-١ مراحل الفكر التنموي في مصر ودور التجمعات الجديدة به..... ٥/٢٢
٥-٢-٢ دور التجمعات الحضرية الجديدة في السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS..... ٥/٢٤
٥-٢-٣ دور المدن والمجتمعات الجديدة من خلال التجارب العالمية المعاصرة ٥/٢٤
٥-٢-٤ أهمية التجمعات الجديدة في الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥/٣٠
٥-٢-٥ المقترحات التنموية للأقاليم من خلال الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ودور المدن الجديدة بها) ٥/٣٤
٥-٢-٦ أهمية التجمعات الجديدة في استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية..... ٥/٣٥

٥-٢-٧ المقترحات والرؤى التخطيطية المستقبلية الخاصة بالتجمعات الحضرية الجديدة..... ٥/٣٦
٥-٣ مقومات المدن الجديدة ومعوقاتها..... ٥/٤٠
٥-٣-١ المقومات والخصائص المميزة بالمدن الجديدة والتي تساهم في تحقيق متطلبات التنمية الحضرية..... ٥/٤٠
٥-٣-٢ مشكلات ومعوقات تنمية المدن الجديدة..... ٥/٤١
٥-٤ تصنيف المدن الجديدة وفقا لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥/٤٥
٥-٤-١ تصنيف للتجمعات العمرانية الجديدة وفقا لحجمها ونطاق تأثيرها في الاقتصاد الاقليمي والقومي..... ٥/٤٥
٥-٤-٢ تصنيف من حيث الإستقلالية و التبعية ٥/٤٦
٥-٤-٣ دور التجمعات الجديدة في الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥/٥٠
٥-٥ أثر المدن الجديدة على مؤشرات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر..... ٥/٥١
٥-٥-١ رصد وصياغة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... ٥/٥١
٥-٥-٢ المؤشرات المستخدمة في القياس..... ٥/٦٣
٥-٥-٣ مستوى قياس المؤشرات ٥/٦٩
٥-٥-٤ مصادر البيانات ٥/٦٩
٥-٥-٥ التحليل الاحصائي باستخدام برنامج التحليل الاحصائي "SPSS" Statistical Program For Social Science..... ٥/٦٩
٥-٥-٦ نموذج لتأثير المدن الجديدة على مؤشرات التنمية في نطاقها العمراني(مدينةالعاشر من رمضان)..... ٥/٩٦
٥-٦ نتائج الجزء الخامس..... ٥/١١١
٦-تفعيل دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية بجنوب مصر..... ٦/١
٦-١ أسباب اختيار جنوب مصر..... ٦/١
٦-٢ متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية في جنوب مصر ٦/٢
٦-٢-١ أهم مشكلات محافظات جنوب مصر..... ٦/٣
٦-٢-٢ الامكانيات التنموية والموارد الاقتصادية بجنوب مصر..... ٦/٧
٦-٢-٣ المهام الموكلة للتجمعات العمرانية (متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب مصر)..... ٦/٩
٦-٢-٤ إحتياجات التجمعات العمرانية للقيام بمهامها التنموية الموكلة إليها..... ٦/٩

٦-٣ دور المدن الجديدة في استيعاب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحضرية في جنوب مصر..... ٦/١٠
٦-٣-١ الأدوار المقترحة للعمران الحضري في جنوب مصر..... ٦/١١
٦-٤ نتائج الجزء السادس..... ٦/١٥
٧- النتائج والتوصيات (تفعيل دور المدن الجديدة في استراتيجية التنمية الحضرية بما يتناسب مع مراحل التنمية الاقتصادية)..... ٧/١
٧-١ النتائج ٧/١
٧-٢ التوصيات ٧/٣
الأبحاث المستقبلية..... ٧/٤
قائمة المراجع..... i

فهرس الجداول

جدول(أ) الدراسات السابقة ..... ص

جدول (١-١) خصائص مرحلة التنمية الاقتصادية في مصر وفقا للنظريات المختلفة ١/٤

جدول(١-٢) أهمية الأنشطة الحضرية في نظريات التنمية الاقتصادية..... ١/٦

جدول(١-٣) اتجاهات المدارس الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري ١/٩

جدول (١-٤) التوزيع المكاني لاستثمارات الخطة الخمسية الخامسة المنفذة..... ١/١٣

جدول(١-٥) تطور نشاط المناطق الصناعية..... ١/١٤

جدول(١-٦) موقع الاقتصاد المصري في مراحل التنمية الاقتصادية النظرية..... ١/١٥

جدول(١-٧) تصنيف وأطوال شبكة السكة الحديد في مصر..... ١/٢٢

جدول(١-٨)العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية في مصر وبين مراحل النمو الحضري..... ١/٢٤

جدول (٢-١) مفاهيم النمو الحضري و الأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها ٢/٢

جدول (٢-٢) مفاهيم التحضر والأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها ٢/٣

جدول (٢-٣) مداخل دراسة عوامل النمو الحضري..... ٢/١٠

جدول (٢-٤) توزيع نسب سكان المناطق الحضرية في الدول المتقدمة والدول النامية ٢/١٤

جدول (٢-٥) خصائص مراحل النمو الحضري في كل من الدول النامية والمتقدمة ٢/١٥

جدول (٢-٦) التوزيع النسبي لسكان الحضر في الدول النامية بالقارات المختلفة في الفترة(١٩٨٠-٢٠٢٥). ٢/١٦

جدول(٢-٧)المحفزات الجديدة للنمو في أسرع المدن نمواً في العالم النامي..... ٢/٢٣

جدول(٤-١) المسطحات المستقطعة من الأراضي الزراعية موزعة على المحافظات والأقاليم في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) ٤/٩

جدول(٤-٢) مقارنة بين سياسات مواجهة النمو العمراني الحضري في مصر وفي تجارب الدول النامية ٤/١٧

جدول (٤-٣) نماذج من المخططات الاستراتيجية و العامة للمدن القائمة..... ٤/٢٢

جدول(٥-١) توزيع المساحات المزروعة وعلاقتها بتوزيع السكان..... ٥/١٦

جدول (٥-٢) علاقة المدن الجديدة بقضايا التنمية الاقليمية..... ٥/١٨

جدول(٥-٣) خصائص المدن الجديدة القائمة على الصناعة من خلال التجارب العالمية..... ٥/٢٥

جدول (٥-٤) التغيير الذي طرأ على أحجام السكان المستهدفة للمدن الجديدة المنفذة..... ٥/٣٠

جدول(٥-٥) توزيع الإستخدامات (للمساحات المضافة) المتوقعة ٥/٣١

جدول (٥-٦) المدن الجديدة المقرر إقامتها ٥/٣١

جدول(٥-٧) المدن الجديدة المقترح إقامتها بالوجه البحري وشمال الصعيد حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ٥/٣٢

جدول(٨-٥) المدن الجديدة المقترح إقامتها بجنوب مصر حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ..... ٥/٣٣
جدول (٩-٥) الخصائص التخطيطية و التنموية للمجتمعات الجديدة طويلة و قصيرة المدى..... ٥/٣٨
جدول(١٠-٥) تصنيف المدن الجديدة وفقا لحجمها ونطاق تأثيرها في الاقتصاد الاقليمي والقومي..... ٥/٤٥
جدول(١١-٥) تصنيف المدن الجديدة من حيث الإستقلالية و التبعية ٥/٤٩
جدول (١٢-٥) أهداف انشاء المدن الجديدة والمؤشرات الممكن استنباطها لقياس تأثيرالمدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥/٥٥
جدول(١٣-٥) مفاهيم التنمية المختلفة ومؤشرات القياس المستنبطة من خلالها..... ٥/٥٨
جدول(١٤-٥) أهداف التنمية ومؤشرات قياس تحقيقها ٥/٥٩
جدول(١٥-٥) المؤشرات المستخدمة في قياس تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥/٦٦
جدول (١٦-٥) توزيع المحافظات وفقا لوجود مدن جديدة بدأت مرحلة من الاستقرار ٥/٧٠
جدول(١٧-٥) قيمة الدلالة للمؤشرات المختلفة وفقا للاختبار الاحصائي..... ٥/٧٥
جدول(١٨-٥) اضافات المدن الجديدة في مجالات الصناعة والخدمات والبنية الأساسية ٥/٩٤
جدول(١٩-٥) مدى تحقق أهداف انشاء العاشر من رمضان..... ٥/٩٨
جدول (٢٠-٥) مقارنة المؤشرات التنموية على النطاقات العمرانية المختلفة..... ٥/١٠٠
جدول(٢١-٥) مناطق الاستصلاح باقليم قناة السويس ٥/١٠١
جدول(٢٢-٥) المسطحات الزراعية المتوقع استنزافها في الظهير الريفي لمدينة العاشر من رمضان.. ٥/١٠٥
جدول(٢٣-٥)التحولات الاقتصادية بمدن نطاق الظهير الريفي للعاشر من رمضان..... ٥/١٠٦
جدول(٢٤-٥) التحول في الأنشطة الاقتصادية بالظهير الريفي للعاشر من رمضان..... ٥/١٠٧
جدول (٢٥-٥) نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية بمراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان ٥/١٠٨
جدول (١-٦) المدن الجديدة المقترح إقامتها بجنوب مصر حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧..... ٦/٤
جدول(٢-٦) دور المدن الجديدة في مواجهة قضايا التنمية بجنوب مصر ٦/١١

فهرس الأشكال

شكل(أ) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضرفي العالم وفي الدول النامية وفي الدول المتقدمة ..... ب

شكل (ب) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالدول النامية من اجمالي سكان الحضر بالعالم..... ب

شكل (ج) تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى الجمهورية (١٩٦٠-٢٠٠٦). ث

شكل (د) تطور نسب الأمية والحاصلين على مؤهلات عليا على مستوى الجمهورية ..... ج

شكل (هـ) التطورالنسبي للإستخدامات الإستثمارية المنفذة بالخطط الخمسية موزعة على القطاعات الإقتصادية..... ح

شكل(و) تطورنسب العاملين المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الخطط الخمسية ..... ح

شكل (ز) خطوات صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث..... ذ

شكل(ح) الإطار العام وخطوات البحث..... ر

شكل(ط) هيكل البحث..... ش

شكل(١-١) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في مصر..... ١/٣

شكل (٢-١) المشاركة في قوة العمل وعلاقتها بحالة التنمية الاقتصادية وفقا لنظرية القطاع الاقتصادي ١/٦

شكل(٣-١) تطور معدلات الإستثمار الخارجي المباشر كمؤشر مرتبط بالسياسات الإقتصادية للدولة .. ١/١٢

شكل(٤-١)التوزيع النسبي للاستثمارات الخارجية على محافظات مصر (٢٠٠٨/٢٠٠٧) ١/١٢

شكل(٥-١) تطور معدل النمو الحقيقي للناتج الصناعي في الخطة الخمسية الخامسة..... ١/١٤

شكل(٦-١) اسقاط مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لنموذج روستو ونموذج التنمية المرحلية على مراحل تطور الاقتصاد المصري وارتباط ذلك بتطور معدلات نمو سكان الحضر بالجمهورية..... ١/٢٠

شكل(٧-١) مناطق التلوث البيئي بمصر ١/٢٣

شكل(٨-١) العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية في مصر ومراحل النمو الحضري..... ١/٢٤

شكل (١-٢) العلاقة التبادلية بين التقدم الإقتصادي والنمو الحضري الكيفي ٢/٧

شكل (٢-٢) كيفية حدوث النمو الحضري(مسبباته) وفقا للنظريات المختلفة..... ٢/١٣

شكل(٣-٢) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالعالم من اجمالي السكان..... ٢/١٥

شكل(٤-٢) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالدول النامية من اجمالي سكان الحضر بالعالم..... ٢/١٦

شكل(٥-٢) توزيع نسب التحضر في العالم ٢/١٧

شكل (٦-٢) تطورأعداد سكان الحضر في العالم (في الفترة ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٣٠)..... ٢/١٨

شكل(٧-٢) مستويات التحضر في العالم ٢/١٨

شكل (١-٣) أهداف التنمية العمرانية الحضرية بالمدن القائمة والجديدة. ٣/٣

شكل (٢-٣) البدائل النظرية العامة لسياسات النمو الحضري..... ٣/٧
شكل (١-٤) تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى الجمهورية(١٩٦٠-٢٠٠٦) ٤/٢
شكل (٢-٤) تطور معدل نمو سكان الحضر على مستوى الجمهورية ٤/٣
شكل (٣-٤) تطور نسب سكان المناطق الحضرية بأقاليم الجمهورية ٤/٤
شكل(٤-٤) تطور نصيب الفرد من الأرض المنزرعة في مصر..... ٤/٨
شكل(٥-٤) النمو العمراني المستمر على حساب الأراضي الزراعية(البديل المتشائم) ٤/١١
شكل(٦-٤) النمو العمراني المستمر على حساب الأراضي الزراعية(البديل المتفائل) ٤/١٢
شكل (٧-٤) سياسات التعمير في مصر ٤/١٤
شكل (٨-٤) السياسات الحالية لمواجهة تداعيات النمو العمراني في مصر ٤/١٦
شكل (٩-٤) مدينة أسيوط ٤/٢٣
شكل (١٠-٤) مدينة ملوي..... ٤/٢٣
شكل (١١-٤) مدينة سوهاج ٤/٢٤
شكل(١-٥) نموذج مبسط للمخطط الإصبعي(finger plan) ١٩٤٧..... ٥/٧
شكل (٢-٥) التجمعات الجديدة في ألمانيا الغربية..... ٥/٩
شكل(٣-٥) مواقع بعض المدن الجديدة في فنزويلا..... ٥/١٢
شكل(٤-٥)اليات النمو العشوائي على الأراضي الزراعية..... ٥/١٣
شكل (٥-٥) اقليم غرب مادلاند..... ٥/٢٦
شكل (٦-٥) المدن الجديدة بغرب مادلاند..... ٥/٢٧
شكل (٧-٥)إستراتيجية التنمية للإقليم التي ساعدت على إتزان الوضع بالإقليم ٥/٢٨
شكل (٨-٥) توزيع المدن الجديدة بمصر..... ٥/٣١
شكل(٩-٥) أهداف انشاء التجمعات العمرانية الجديدة ٥/٥٤
شكل (١٠-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر درجة التنمية..... ٥/٦٢
شكل (١١-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر مرتبة التنمية ٥/٦٢
شكل (١٢-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر حالة التنمية ٥/٦٣
شكل (١٣-٥) أسس اختيار مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... ٥/٦٣
شكل (١٤-٥) أساليب التحليل الاحصائي المختلفة ، والأسلوب المستخدم في البحث ٥/٧٢
شكل (١٥-٥) تطور توزيع نسب العاملين بالصناعة التحويلية (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٧٨
شكل (١٦-٥) معدل تغير نسب العاملين بالصناعة التحويلية(١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٨٠
شكل (١٧-٥) توزيع المناطق الصناعية بمحافظات الجمهورية..... ٥/٨١

شكل (٥-١٨) تطور اجمالي العمالة الصناعية المسجلة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٨٢
شكل(٥-١٩) معدل تغير اجمالي العمالة الصناعية المسجلة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)..... ٥/٨٣
شكل (٥-٢٠) تطور نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٨٤
شكل (٥-٢١) معدل تغير نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٨٥
شكل (٥-٢٢) توزيع مشروعات استصلاح الأراضي على مستوى الجمهورية ٥/٨٦
شكل(٥-٢٣) التوزيع النسبي للمنشات الخدمية المنفذة بالمدن الجديدة ٥/٨٦
شكل (٥-٢٤) تطور معدل الخدمة الصحية بالأسرة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٨٧
شكل (٥-٢٥) معدل تغير نصيب السكان من الأسرة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٨٩
شكل (٥-٢٦) تطور نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)..... ٥/٩٠
شكل (٥-٢٧) معدل تغير نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٩١
شكل(٥-٢٨) تطور نصيب السكان من الطرق المرصوفة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)..... ٥/٩٢
شكل (٥-٢٩) معدل تغير نصيب(كم) طريق مرصوف من السكان (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ٥/٩٣
شكل (٥-٣٠) نطاقات تأثير مدينة العاشر من رمضان..... ٥/٩٩
شكل (٥-٣١) مناطق الاستصلاح باقليم قناة السويس ٥/١٠١
شكل(٥-٣٢) النطاق العمراني لمدينة العاشر من رمضان..... ٥/١٠٤
شكل (٥-٣٣) تطور نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بمدن مراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان..... ٥/١٠٧
شكل (٥-٣٤) تطور نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بريف مراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان..... ٥/١٠٨
شكل(٥-٣٥) معدلات النمو السكاني بالظهير الريفي ومعدل نمو العمالة بمدينة العاشر من رمضان... ٥/١١٠
شكل (٦-١) توزيع شبكة التجمعات العمرانية بجنوب مصر ٦/٥
شكل(٦-٢) الامكانيات التنموية والموارد الاقتصادية بجنوب مصر ٦/٨
شكل(٦-٣) المحاور العرضية المقترحة وعلاقتهم بتوزيع المدن الجديدة المقترحة ٦/١٣
شكل (٦-٤) توزيع مقترحات التنمية الحضرية بجنوب مصر ٦/١٤

المقدمة والاطار المنهجي

تمهيد:

تمثل التنمية بشكل عام الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لإيجاد قدرات ذاتية تمكنه من العطاء وتؤكد استقلاليته، ولذلك من الضروري أن تكون التنمية ذات إتجاه محدد وغايات واضحة.

والتنمية الحضرية كإحدى أنواع التنمية تمثل قضية متشعبة ومتداخلة ولها أبعاد متعددة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وحضارية وإدارية وسكانية، تشكل كافة قضايا التنمية.

هناك تبادل وارتباط بين **التنمية العمرانية والتنمية الحضرية**، فالتنمية الحضرية ركن مهم من التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وهي من المقومات الأساسية لتحقيق تنمية شاملة وحقيقية لأي مجتمع .

كما أن هناك تداخلاً بين التنمية العمرانية والتنمية الحضرية، فالتنمية الحضرية تشمل تخطيط النمو من خلال تنظيم المدن القائمة أوإنشاء مدن جديدة تتوافر فيها المرافق الحيوية ، بينما التنمية العمرانية تشمل القطاعين الحضري والريفي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي :

أولا: مراحل التنمية الاقتصادية وارتباطها بالنمو الحضري

ثانيا: تزايد الاتجاه نحو التحضرعالمياً وانعكاس ذلك محلياً

وأخيرا: استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية في مصر ودورالمدن الجديدة بها لدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والإرتقاء بين مراحلها.

أولا: مرحلية التنمية الاقتصادية:

تمر التنمية الاقتصادية بمجموعة من المراحل سواء على المستوى العالمي أوالمحلي،حيث تختلف هذه المراحل فيما بينها من حيث خصائص المجتمع والخصائص الاقتصادية والخصائص العمرانية، وتعتبر هذه المراحل وثيقة الصلة بعمليات النمو الحضري التي تمر بها كل دولة والتي يفترض أن تعكسها سياسات التنمية الحضرية على العمران حتى يكون محركا فعليا للتنمية الاقتصادية

ثانيا: الاتجاه المتزايد نحو التحضر :

ويمكن تناول ذلك على المستويين العالمي والمحلي، فعلى المستوى العالمي:

١- تؤكد جميع الاحصائيات السكانية الرسمية المنشورة من قبل الهيئات الدولية والرسمية فيما يتعلق بالتحضر الزائد في الدول النامية على أن أهم الظواهر الديموجرافية في العصر الحديث هو **النمو الحضري** السريع والمفرط للمدن في البلدان النامية بشكل يزداد يوما بعد يوم، اذ تشهد المدن في البلدان النامية منذ الخمسينات من القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين زيادة مستمرة ومضطردة في أعداد سكان الحضر مما أصبح يشكل **أهم تحديات التنمية** في هذه البلدان.

ويوضح شكل رقم(أ) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر في العالم وفي الدول النامية وفي الدول المتقدمة، كما يوضح شكل رقم(ب) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالدول النامية من اجمالي سكان الحضر بالعالم. [1]

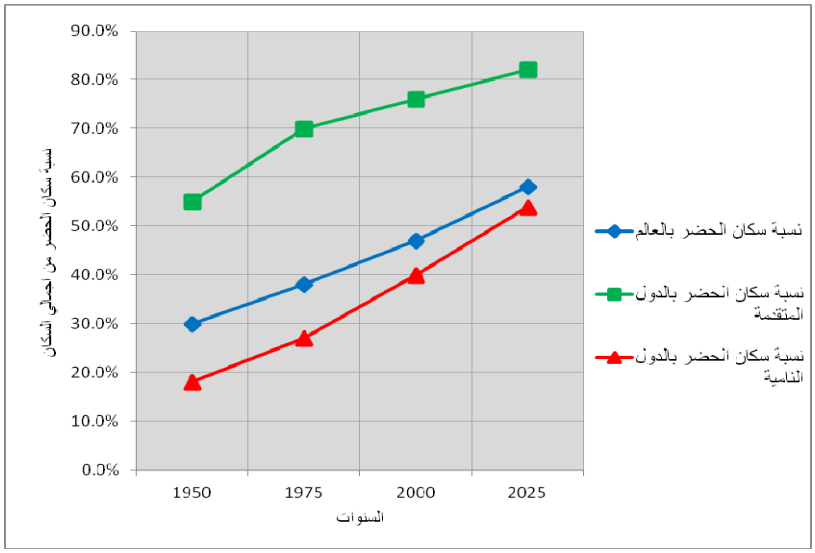

المصدر: P.Brockerhoff, Martin,**Population Bulletin, an Urbanization World**, vol.55,No.3September2000, P.7

شكل(أ) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر في العالم وفي الدول النامية وفي الدول المتقدمة

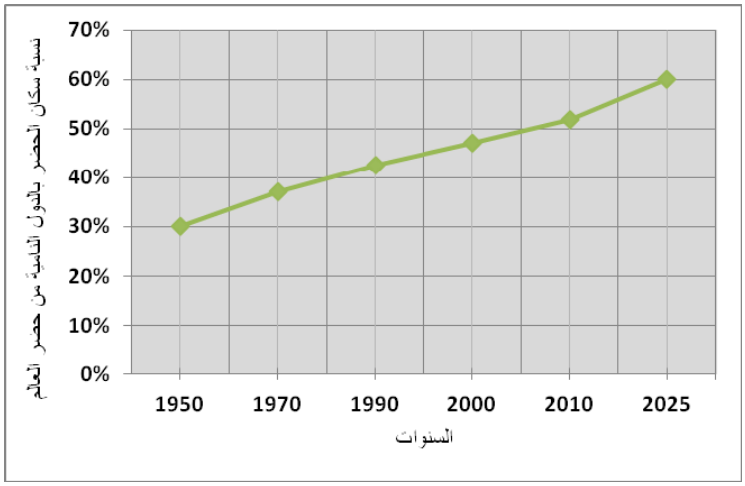

المصدر: حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٤-٢٥

شكل (ب) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالدول النامية من اجمالي سكان الحضر بالعالم

[1] حمدي علي أحمد، **المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٣-٢٥

ومن خلال الشكلين السابقين يتضح أن سكان الحضر في تزايد مستمر على مستوى العالم كما أن الدول النامية أصبحت تضم أكثر من نصف سكان الحضر على مستوى العالم ومازال من المتوقع تزايد هذه النسبة مستقبلا.

وعند النظر الى نسب سكان المناطق الحضرية بالدول النامية موزعة جغرافيا على القارات المختلفة، نلاحظ أن الدول النامية في أمريكا اللاتينية هي صاحبة أعلى نسب، تليها الدول النامية في قارة أفريقيا، ثم الدول النامية في قارة اسيا بفارق نسبي بسيط.[٢]

٢- تؤكد دراسات الهيئات الدولية والرسمية على أهمية التنمية الحضرية باعتبار أن المدن هي محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، ولذلك أصبحت التنمية الحضرية من المداخل التي تتبعها دول العالم لتحقيق أهدافها التنموية ومواجهة قضاياها المختلفة.

وبالنظر الى أن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي يأتي من المدن[٣]، فإن **المستقبل الاقتصادي لمعظم البلدان النامية ستحدده انتاجية** هذه **الأعداد المتزايدة من سكان الحضر**.

وكما يشير تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٩ [٤] فإن التوسع الحضري ضروري للنمو، لكنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقه، **وعلى مستوى العالم فإن نحو ٧٥% من الإنتاج الاقتصادي يجري في المدن، وتشهد البلدان النامية ازديادا سريعا لمساهمة الحضر في اجمالي ناتجها المحلي، وتجاوزت معظم البلدان بالفعل نسبة ٦٠% في هذا الشأن .**

ومع توقع تدفق مزيد من مهاجري الريف والنمو الحضري الطبيعي ، سيتعين **اعداد المدن وتجهيزها** لاستيعاب النمو الديموغرافي المتوقع وتجنب مزيد من التوسع للمستوطنات العشوائية والأحياء الحضرية الفقيرة .

٣- إن معدلات التحضر العالية التي تشهدها الدول النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا واسيا يصاحبها تحقيق معدلات ضعيفة للنمو الإقتصادي، مما تتسبب في ظاهرة الحضرية الزائدة Over Urbanization ، والتي تجعل هناك إتجاهاً لإعتبار التحضر في الدول النامية معوقاً لحدوث التنمية على عكس الدول المتقدمة وبالتالي فقد التحضر أهميته كوسيلة لإنتشار النمو Diffusion of Innovation عبر إطار نظام مدن متدرج ينقل النمو من أكبر تجمع حضري إلى أصغر تجمع في الشبكة العمرانية، وهذا هو المطلوب تحقيقه من خلال التنمية الحضرية ، فالتحضر الذي يتركز في عدد محدود من المدن الكبرى يفقد الهياكل الحضرية القدرة على إيصال ونشر النمو من مناطق التركيز في المدن الكبرى للمدن الأقل رتبة وحجماً، مما يعني ضرورة **وجود عدد أكبر من التجمعات** والرتب الحضرية ليحدث نشراً للنمو والتنمية.[٥]

---

[٢] حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٥

[3] http://web.worldbank.org

[٤] **استراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية والحكم المحلي**، مذكرة التصورات والقضايا، ادارة المالية والاقتصاد والتنمية الحضرية، شبكة التنمية المستدامة،١٥ أبريل ٢٠٠٩، ص ٣-٤

[٥] مها سامي كامل، **منهج لتأثير العناصر الاقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني**، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني- جامعة القاهرة،٢٠٠٦، ص ٤٨

وتعد أهم المشكلات والضغوط التي تواجه العمران الحضري القائم في الدول النامية هي نتيجة للنمو الحضري بالمدن غير المصحوب بإدارة حضرية فعالة والذي يؤدي الى مجموعة من الظواهر وهي:

- ظاهرة الفقر الحضري، والتي تعاني منها معظم التجمعات الحضرية القائمة في مصر، وبالتالي **لابد من وجود تجمعات حضرية جديدة مخططة** تواجه هذه المشكلات وتتجنب ظهورها، فالفقر الحضري هو أحد المشكلات الناتجة عن النمو المتزايد للعمران الحضري القائم في المناطق المتخلفة، والذي يترتب عليه إعاقة التنمية الإقتصادية، مما يحول النمو الحضري إلى عبء على مكاسب التنمية الإقتصادية، ويخلق مناخاً عاماً غير مشجع للنمو الإقتصادي. [٦]
- النمو الإستقطابي Polarized Growth ويعني هذا التعبير أن هناك مناطق وأنوية حضرية محدودة تتمتع بالكثير من ثروات الدولة وإستثمارها وإنفاقاتها وخدماتها، في حين توجد مناطق أخرى مهملة بحاجة إلى تنشيط وتنمية[٧].

مما يعني أنه برغم أن النمو الحضري هو الاتجاه السائد في العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية الا أن العمران الحضري القائم في الدول النامية بشكل عام يواجه مشكلات عديدة في استقبال هذا النمو، وبالتالي هناك ضرورة لوجود استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية تساهم فيها المدن الجديدة – مع سياسات أخرى– بدور فعال، لتحقيق المتطلبات العمرانية لهذه التنمية والاستفادة من هذا النمو وتحقيق التنمية المنشودة.

أما على المستوى المحلي:

فباعتبار مصر واحدة من دول العالم النامي، تصبح التنمية الحضرية ضرورة وأساساً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، ومن المؤشرات التي تدل على حدوث النمو الحضري في مصر التغيرات التي حدثت في أبعادالتحضرالثلاثة[٨]:

أ– البعد الكمي (النمو الحضري (Urban Growth) ويقاس من خلال حدوث زيادة في المؤشرات السكانية) : وفي ذلك البعد نجد أن نسبة سكان الحضر في مصر تتزايد وان كان هذا التزايد مذبذبا في بعض الأحيان ،حيث شهدت مصر خلال هذا القرن زيادة كبيرة فى معدلات التحضر، إذ قفزت نسبة سكان المدن من ١٧% فى أوائل هذا القرن إلى٤٣.١ % في عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن يتزايد بنسب أكبر ليصل إلى٥٠% عام ٢٠١٧ [١] ، ويوضح شكل رقم(ج) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف على مستوى الجمهورية (١٩٦٠–٢٠٠٦).

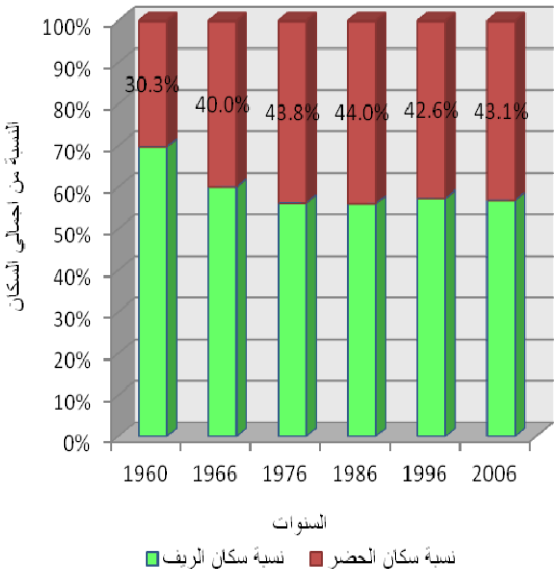

المصدر: التعداد العام لسكان الجمهورية، من ١٩٦٠ – ٢٠٠٦

شكل (ج) تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى الجمهورية (١٩٦٠–٢٠٠٦)

[٦] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٣٣

[٧] اسحق يعقوب القطب، عبدالاله أبوعياش، **النموالتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**،١٩٨٠ ، ص٢٣٨

[٨] الهيئة العامة للتخطيط العمراني،المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر،٢٠٠٠،ص١

وبمراجعة تطور معدلات نمو سكان الحضر بالجمهورية نجد أن هذه المعدلات كانت مذبذبة حيث بدأت ب ٢.٩١% في الفترة(٦٦-١٩٧٦) ، ثم انخفضت نسبيا حتى وصلت الى(٢.%) في القترة(٧٦-١٩٨٦) ، ثم عاودت الانخفاض ثانية لتصل الى ١.٧٧% في الفترة (٨٦-١٩٩٦)، الا أنها بدأت ترتفع في الفترة(٩٦-٢٠٠٦) حيث حققت ٢.١٨%(وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل داخل البحث).

ومن الملاحظ أن النمو المتزايد في سكان الحضر في مصر لم يصاحبه نمو كافٍ في الإسكان والبنية الأساسية كمتطلبات للتنمية الحضرية ، مما نتج عنه أن أصبحت كافة المراكز الحضرية تعاني بشدة من كثيرمن المشاكل الناجمة عن النمو الحضري ومنها الكثافة السكانية المرتفعة.[9]

ب- البعد النوعي أو الكيفي وهو ما يعرف بالحضرية (Urbanism) والذي يقاس من خلال إرتفاع مستوى التعليم، وإرتفاع مشاركة المرأة وما الى ذلك من مؤشرات، وقد حققت مصربعض المؤشرات في البعد النوعي كما يلي:

- انخفضت نسب الأمية على مستوى الجمهورية من ٤٩.٥% عام ١٩٨٦ الى ٣٨.٥% عام ١٩٩٦ حتى بلغت ٢٩.٤% في عام ٢٠٠٦ ، في حين تزايدت نسب الحاصلين على مؤهلات عليا من ٣.٣% عام ١٩٨٦ الى ٥.٧% في ١٩٩٦، وصولا الى ٩.٦% عام ٢٠٠٦، كما يتضح من خلال شكل رقم(د).

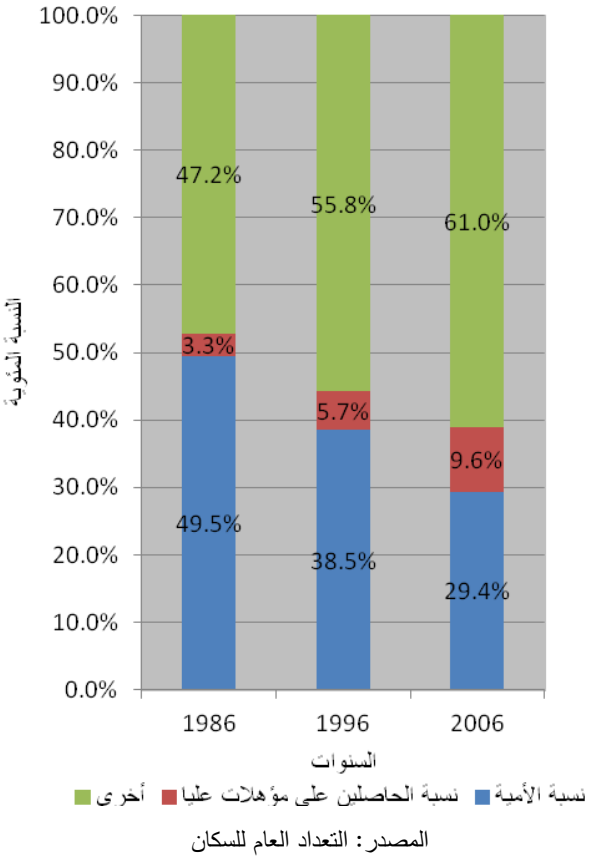

المصدر: التعداد العام للسكان

شكل (د) تطور نسب الأمية والحاصلين على مؤهلات عليا على مستوى الجمهورية

ج- البعد المكاني القطاعي للتحضر: والذي يقاس من خلال زيادة الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية، والأنشطة الخدمية ، وفي هذا البعد حققت مصر تطورا متزايدا في نسب الأنشطة الصناعية والخدمية في مقابل تراجع نسب الأنشطة الأولية(كالزراعة والرعي) ، والذي يتضح من خلال التطورالنسبي للإستخدامات الإستثمارية المنفذة بالخطط الخمسية موزعة على القطاعات الإقتصادية من ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٩، شكل رقم(هـ).

ويؤكده أيضا تطورنسب العاملين المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الخطط الخمسية شكل رقم(و).

[9] Aida Beshara, **planning new development regions in Egypt,settlement planning related to economic development**,third world planning review, vol.3,no.2,may 1981.

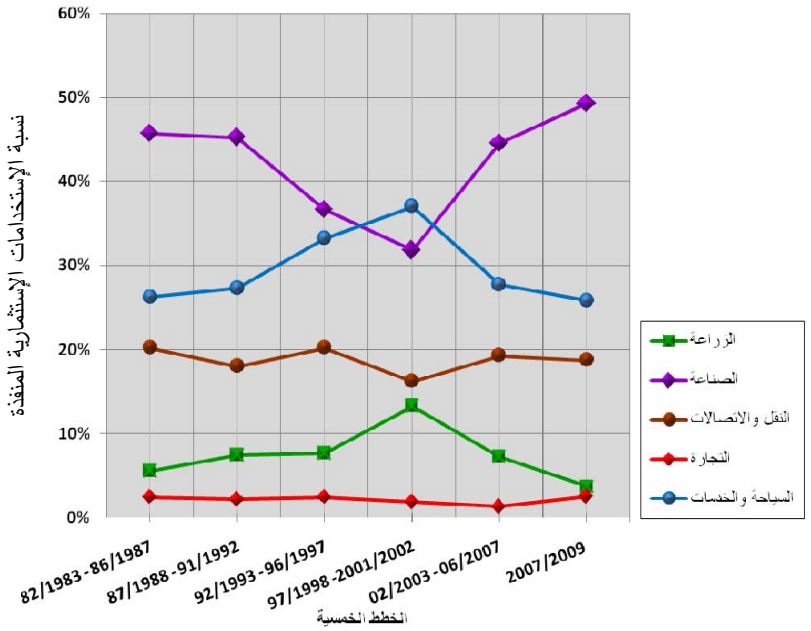

المصدر: بيانات موقع وزارة التنمية الاقتصادية،www.mop.gov.eg

شكل (هـ) التطورالنسبي للإستخدامات الإستثمارية المنفذة بالخطط الخمسية موزعة على القطاعات الإقتصادية

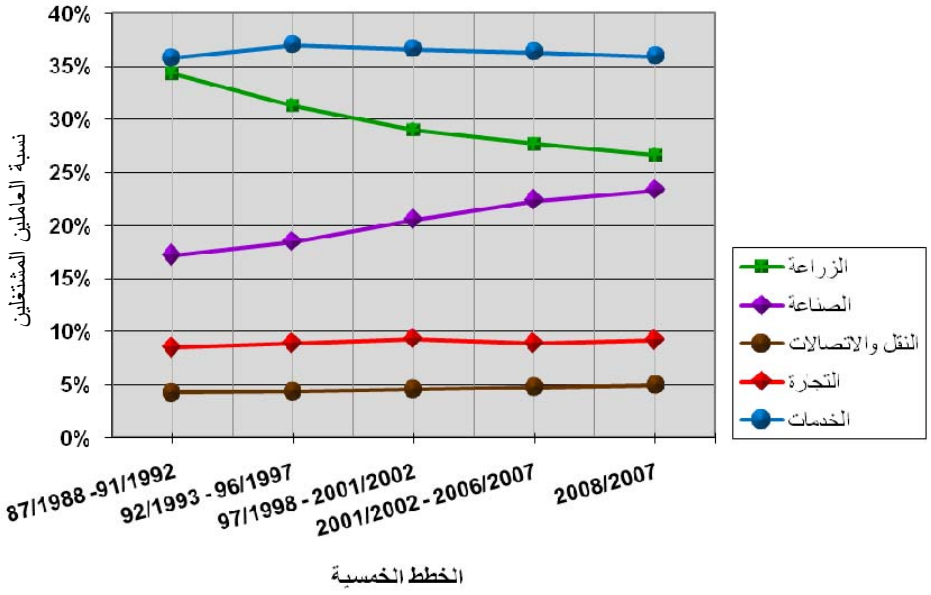

المصدر: بيانات موقع وزارة التنمية الاقتصادية،www.mop.gov.eg

شكل(و) تطورنسب العاملين المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الخطط الخمسية

ثالثا:

تم صياغة استراتيجية قومية للتنمية الحضرية لتحقيق عدد من الأهداف ومعالجة مجموعة من القضايا الرئيسية، واستغلال المقومات والموارد بصورة أفضل ،وبرغم أن هذه الاستراتيجية تعرضت للنقد والتقييم الا أن ماتم تنفيذه من هذه الاستراتيجية ليس سوى جزء محدود من مقترحاتها ، اضافة الى أن التحولات والتغيرات الاقتصادية التي تمت في مصر وغيرت من موقعها في ترتيب مراحل التنمية الاقتصادية، والذي يستلزم بالضرورة مراجعة سياسات التنمية الحضرية التي يتم اقتراحها، خاصة في ضوء زيادة الاتجاه نحو التحضر بالعالم النامي بشكل خاص ، وكون الحضر سيكون هو قاطرة التنمية المتوقعة.

ومع النمو الحضري المتزايد الذي تشهده مصر يجب مراعاة ضآلة امكانيات التكثيف داخل الحدود الحالية للعمران الحضري القائم، ووجود تداعيات وآثار سلبية تترتب على استمرار نمو العمران الحضري القائم بنفس معدلاته الحالية ويمكن رصد أهم عناصرها فيما يلي:

أ) تداعيات إقتصادية لتاكل الأرض الزراعية: [١٠]

فقدان ٦٠ ألف فدان سنوياً تترتب عليه بطالة في القطاع الزراعي في الأرض القديمة قدرها ١٠٠ ألف فرصة عمل منتجة سنوياً.

ب) تداعيات عمرانية:

النمو العمراني على الأراضي الزراعية جاء في صورة عمران عشوائي وصار هو النمط السائد للعمران المصري، حيث يقدر بأن أكثر من ٨٠% من المساكن في القاهرة عشوائية.

ج) تداعيات بيئية:

نتج عن النمو غير المخطط في العمران المصري مشاكل بيئية متنوعة واهدار للموارد الطبيعية(والتي من أهمها الأرض الزراعية وموارد المياه) وبالتالي أصبح التدهور البيئي من أهم تداعيات المعمور المصري.

هـ) تداعيات إجتماعية إقتصادية:

فقد أدت الهجرة المتزايدة من القرى للمدن إلى ظهور مشكلات إجتماعية جديدة داخل هيكل المدينة، منها إنتقال السلوكيات والعادات وطريقة الحياة الريفية إلى المدن، مما جعل العمران الحضري–خاصة على أطراف المدن– شبه ريفي، وأصبح هو النمط السائد شكلا وموضوعا للتجمعات الحضرية القائمة (تريف الحضر).

استنباطا مما سبق عرضه يمكن ايضاح الضغوط والمشكلات التي يواجهها العمران الحضري القائم ، والتأكيد على ضرورة وجود استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية تساهم فيها المدن الجديدة بدورفعال لأنها أصبحت ضرورة يجب الاعتماد عليها لتحسين مؤشرات التنمية، وهو ماتستهدفه سياسة المدن الجديدة بشكل أساسي.

---

١٠ تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢ –٢٠٠٣ ، ص ٢١٩–٢٢٦ .

وبرغم أن سياسة المدن الجديدة هي سياسة مطبقة فعليا بمصر وليست سياسة حديثة، الا أن هذه المدن لم تحقق جميع أهداف التنمية الاقليمية المرجوة منها، ولذلك لابد من مراجعة هذه السياسة ومدى ارتباطها بأهداف التنمية الحضرية، وخصائص مرحلة التنمية الاقتصادية.

إشكالية البحث:

من خلال عرض الثلاثة محاور الأساسية لتناول موضوع البحث يمكن التوصل الى صياغة اشكالية البحث وهي **عدم وضوح دورسياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية** ، ويوضح شكل رقم(ز) خطوات صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث.

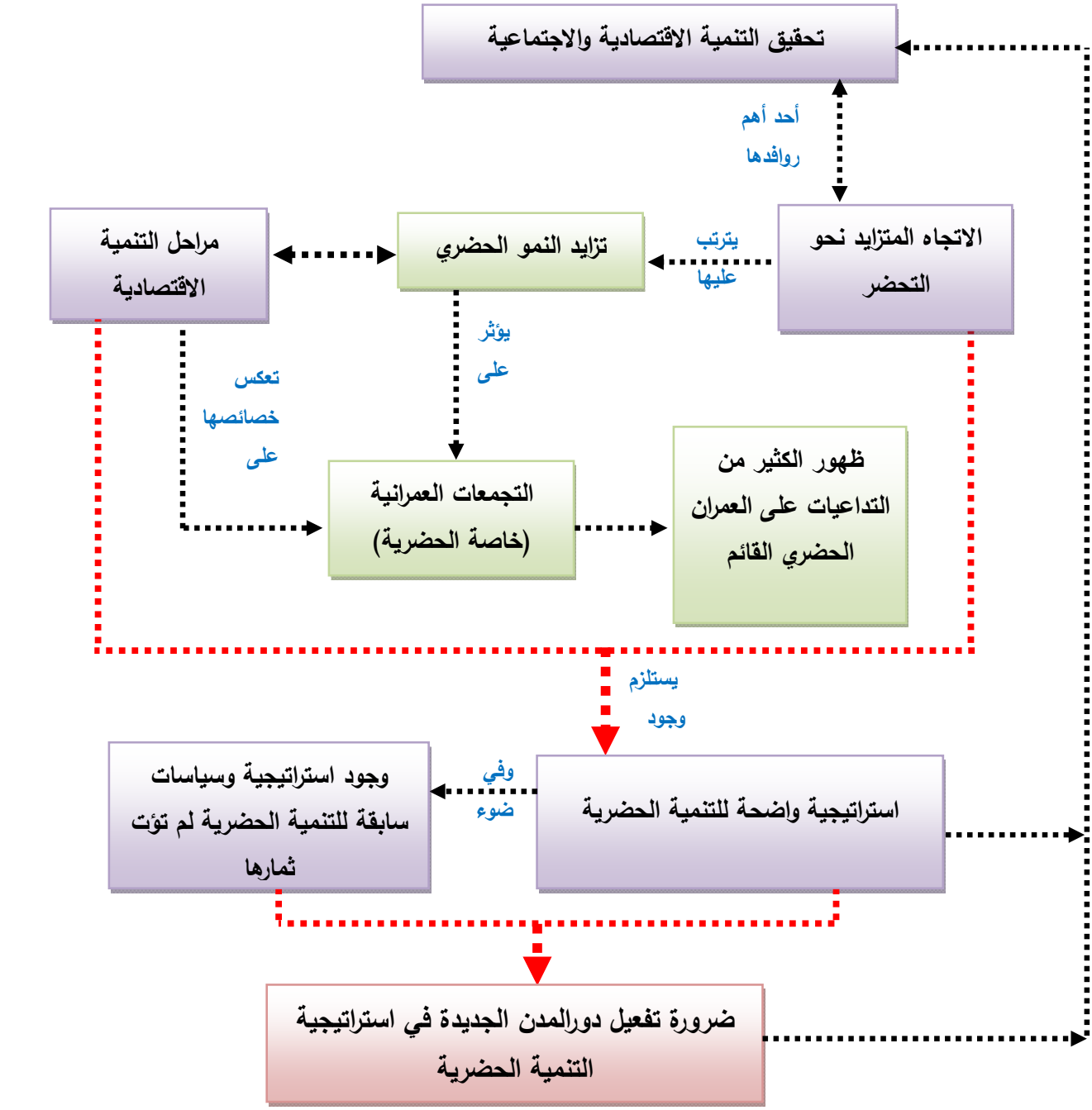

ومن هنا تبرز اشكالية البحث الرئيسية

عدم وضوح دورسياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية

شكل (ز) خطوات صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث

هدف البحث:

- **تفعيل دورسياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية (لاستيعاب المتطلبات العمرانية المستقبلية للتنمية الحضرية)**

التساؤلات البحثية :

- **ماهي العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية وسياسات التنمية الحضرية ؟**
- **ماهو انعكاس مراحل التنمية الاقتصادية على النمو الحضري وتداعيات عمرانه القائم؟**
- **ما هو أثر المدن الجديدة على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر حتى الان؟**
- **ماهو دور المدن الجديدة في التعامل مع قضايا التنمية الاقليمية؟**
- **ماهو دور المدن الجديدة في استيعاب متطلبات وأهداف التنمية الحضرية المستقبلية؟**

الإطار العام:

وللوصول الى اجابات التساؤلات البحثية يتم تناول البحث من خلال اطار عام وخطوات متسلسلة ، ويوضح الشكل رقم(ح) هذا الاطار.

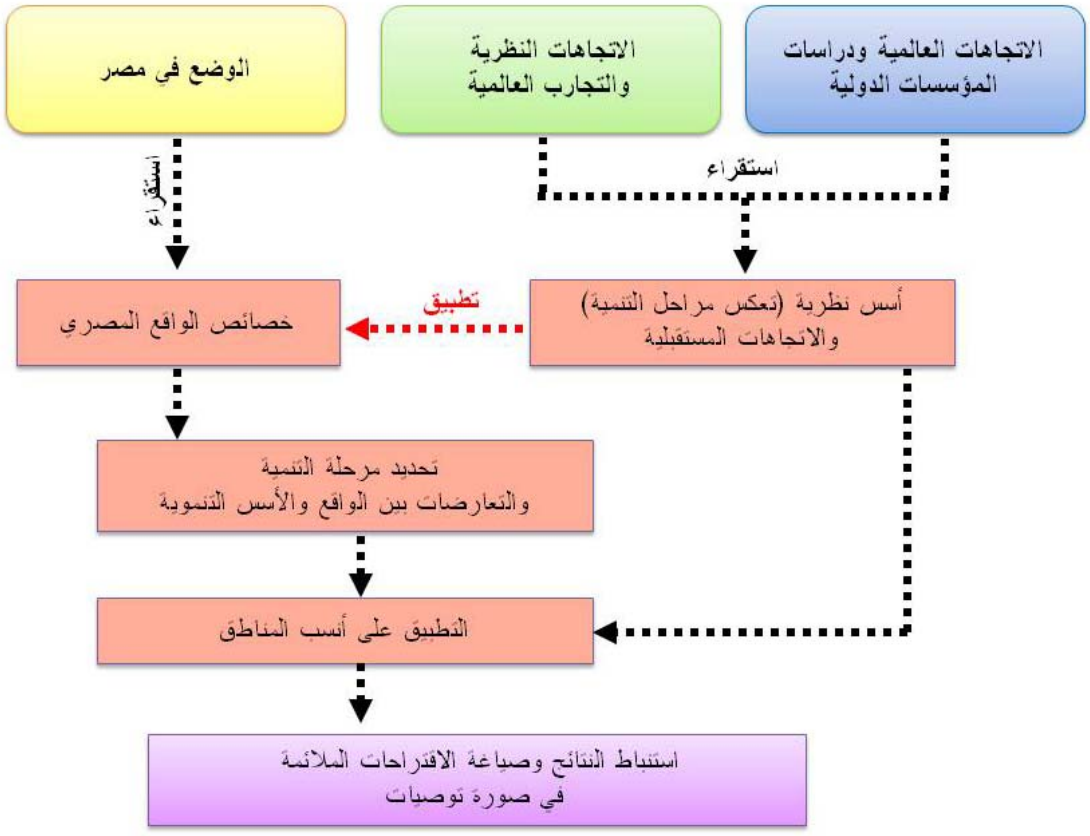

شكل(ح)الإطار العام وخطوات البحث

خطة البحث:

ينقسم البحث الى مقدمة و ستة أجزاء رئيسية ، تضم عددا من الفصول الفرعية بهدف التوصل الى كيفية تفعيل دور المدن الجديدة في استيعاب متطلبات التنمية الاقليمية الحضرية، وصولا الى النتائج والتوصيات والتي تمثل الجزء السابع من البحث.
وفيما يلي ايضاح الأجزاء الرئيسية للبحث:

المقدمة والاطار المنهجي:

وفيها يتم تناول أهمية البحث، وصياغة الإشكالية الرئيسية للبحث، وتحديد أهداف البحث، بالاضافة الى طرح التساؤلات البحثية، وصولا الى المنهجية المستخدمة في البحث ، واستعراض المفاهيم الرئيسية المستخدمة.

الجزء الأول: مراحل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري

التنمية الاقتصادية تمر بمجموعة من المراحل والتي تتسم كل منها بخصائص وسمات تختلف من مرحلة الى أخرى، وينعكس أثر هذه المراحل بخصائصها على العمران بشكل عام، كما يرتبط بشكل وثيق بالنمو الحضري وما يستلزمه من سياسات للتنمية الحضرية.
ويتم في هذا الجزء تناول الفصول التالية:

- مراحل التنمية الاقتصادية
- خصائص النمو الحضري المصاحبة لمراحل التنمية الاقتصادية

الجزء الثاني: الاتجاه المتزايد نحو التحضر وأثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية

ويتم في هذا الجزء استعراض ظاهرة النمو الحضري وانعكاسها على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الفصول التالية:

- اتجاهات النمو الحضري عالمياً
- المدن كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- مشكلات وتداعيات النمو الحضري عالمياً

الجزء الثالث: استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية

يستعرض الجزء الثالث أهمية وجود استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية- باعتبار المدن محركات التنمية- تفعل من خلال سياسات واضحة، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
ويتناول هذا الجزء مجموعة من الفصول وهي:

- أهمية صياغة استراتيجية للتنمية الحضرية
- الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عمليات التنمية الحضرية
- اتجاهات وسياسات التنمية الحضرية
- تجارب الدول النامية في مواجهة النمو الحضري(سياسات التنمية الحضرية)

ثم ننتقل بعد استعراض الأضاع العالمية والأفكار النظرية الى الواقع الحضري في مصر وهو ما سيتم تناوله في الأجزاء التالية.

الجزء الرابع: النمو الحضري في مصر

يتناول هذا الجزء النمو الحضري في مصر وتحديد خصائصه واتجاهاته، وما يترتب على هذا النمو من تداعيات ومشكلات، والسياسات المختلفة التي تم وضعها لمواجهة هذه التداعيات على المستويات المختلفة ، ويتم ذلك من خلال الفصول التالية:

- طبيعة النمو الحضري في مصر
- مشكلات وتداعيات النمو الحضري في مصر
- سياسات مواجهة النمو الحضري في مصر
- التوجهات السابقة للتنمية الحضرية على المستوى القومي
- الخطط والمشروعات الموجهة لتنمية العمران الحضري القائم
- الخطط المستقبلية والقطاعات الرائدة

الجزء الخامس: المدن الجديدة والنمو الحضري وعلاقتها بالتنمية الاقليمية

يتناول هذا الجزء تفسيرا للعلاقة بين المدن الجديدة كاحدى السياسات أوالأدوات التنموية الحضرية وبين عمليات التنمية الاقليمية وقضاياها المختلفة .

ويتم ذلك من خلال الفصول التالية:

- المدن الجديدة وعلاقتها بقضايا التنمية الاقليمية
- دور سياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية والعمرانية في مصر
- مقومات المدن الجديدة ومعوقاتها في مصر
- تصنيف المدن الجديدة وفقا لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- أثر المدن الجديدة على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر

الجزء السادس: تفعيل دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية بجنوب مصر

يتناول هذا الجزء اعادة النظر في دور التجمعات الحضرية الجديدة وذلك من خلال استقراء خلاصة الأبعاد النظرية والنتائج الفعلية لمؤشرات التجمعات الحضرية الجديدة على التنمية الاقليمية في الوضع الراهن في مصر، ومحاولة الاستفادة من ذلك في استقراء بعض الرؤى المستقبلية لهذه التجمعات الجديدة في جنوب مصر، في اطار مقترحات التنمية الاقليمية به.

النتائج والتوصيات النهائية للبحث

ويوضح شكل رقم(ط) هيكل البحث.

شكل(ط) هيكل البحث

الدراسات السابقة في مجال البحث:

تعددت الدراسات التي تتناول دراسة النمو الحضري أوسياسة المدن الجديدة، وذلك من خلال العديد من الأبحاث العلمية(رسائل الماجستير والدكتوراة) وأوراق البحثية، اضافة الى المشروعات التخطيطية المختلفة ، ويوضح جدول رقم(أ) بعض الدراسات السابقة.

جدول(أ) الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	نوعها	سنة اعدادها	الهدف الرئيسي للدراسة
استخدام منظومة إدارة الأعمال في إقامة وإدارة المدن الجديدة في مصر (اسلام إبراهيم أمين)	بحث للحصول على درجة الزمالة في العلوم الإدارية	١٩٩٢	قياس مدى كفاءة عملية ادارة التنمية بالمدن الجديدة، وأثرها على تحقيق أهداف تنمية المدن الجديدة
تقويم تجربة إنشاء المدن الجديدة في مصر بالتركيز على الجوانب الإدارية (دراسة ميدانية) (محمد العزازي أحمد)	رسالة دكتوراه	١٩٩٣	محاولة ترشيد التجربة المصرية في مجال إنشاء المدن الجديدة وذلك من خلال تطوير وإقتراح بعض السياسات الإدارية التي تتناسب مع متغيرات البيئة المصرية
نحو منهجية بديلة لتنفيذ المدن الجديدة (تطبيق منهجية التخطيط الإستراتيجي) (عاصم على الفولي)	رسالة دكتوراه	١٩٩٩	تحويل تركيز صانعي القرار في مجال المدن الجديدة من الإهتمام بعمل مخططات وإعتمادها ثم حشد الجهود لتنفيذها إلى التركيز على بلورة أهداف محددة وواضحة للسياسة ثم حشد الجهود لتحقيقها
تقويم أداء المدن الجديدة في مصر "مدخل بمشاركة الأطراف المعنية (غادة محمود حافظ)	رسالة دكتوراه	٢٠٠١	اعداد منهجية لتقويم أداء المدن الجديدة بمشاركة الأطراف المعنية
تقويم أساليب التنمية العمرانية للتجمعات الجديدة في مصر مع ذكر خاص لمدن (العاشر من رمضان – السادات ٦أكتوبر) (شادية محمد عبد العليم)	رسالة دكتوراه	٢٠٠٧	صياغة اطار لادارة التنمية العمرانية بالمدن الجديدة
تطور الإسكان والتوسع العمراني في المدن الجديدة (رمضان عبد المقصود علي)	رسالة ماجستير	١٩٨١	سياسات التنمية العمرانية والاسكان بالمدن الجديدة
دور المدن المتوسطة الحجم في التنمية الحضارية في مصر (فيصل عبد المقصود عبد السلام)	رسالة ماجستير	١٩٨٢	محاولة إيجاد وسائل لزيادة كفاءة الهيكل العمراني في مصر حتى يصبح قادراً على استيعاب الأعداد المتزايدة من سكان الحضر عن طريق العمل على إحياء وتنمية المستقرات العمرانية الموجودة وذلك كسياسة قصيرة المدى يمكن تطبيقها إلى جانب الإستراتيجيات طويلة المدى "وهي التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتحقيقها" مثل خلق مستقرات عمرانية جديدة لمواجهة الزيادة السكانية في سكان الحضر
الجوانب الإقتصادية في تخطيط المجتمعات الجديدة (طلعت الدمرداش إبراهيم)	رسالة ماجستير	١٩٨٣	الجوانب الاقتصادية في تخطيط المجتمعات الجديدة

عنوان الدراسة	نوعها	سنة اعدادها	الهدف الرئيسي للدراسة
دراسة مقارنة للأسلوب والفكر التخطيطي للمدن الجديدة في مصر (سهام أبو سريع)	رسالة ماجستير	١٩٨٦	تحليل ومتابعة للفكر التخطيط للمدن الجديدة في مصر
إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة في مصر واثارها على البيئة (إيهاب محمد أبو الفتوح عفيفي)	رسالة ماجستير	١٩٨٧	سياسات التنمية العمرانية وتوفير الاسكان وأثرها على البيئة
الاستيطان في المجتمعات العمرانية الجديدة دراسة في الآليات والدوافع الفردية لإتخاذ قرار الهجرة والاستقرار (عمرو محمد ذكي)	رسالة ماجستير	١٩٩٧	تحليل وتقييم مشكلات المدن الجديدة ورسم السياسات المناسبة لمعالجة هذه المشكلات
نحو رفع الكفاءة التنظيمية والتنفيذية للمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر (نشوى محمد صلاح)	رسالة ماجستير	١٩٩٩	برفع الكفاءة التنفيذية للمجتمعات الجديدة من خلال تقييم كفاءة تنفيذ المشاريع بتلك المجتمعات
المدن الجديدة والنمو العمراني المتاخم لها (هالة وديع فوزي)	رسالة ماجستير	٢٠٠٠	التعرف على أثر المدينة الجديدة على النمو العمراني المتاخم لها و تحديد العوامل التي تؤثر على هذا النمو وشكله وسرعته ونوعية العمران الناتج
مناهج التخطيط العمراني للمدن المصرية الجديدة (رانيا بيومي جاد)	رسالة ماجستير	٢٠٠٧	إستعراض تطور مناهج التخطيط العمراني وتحديد ظروف تطبيق كلا منها ذلك من أجل إرشاد المخطط planncr لأسلوب أختيار أنسب مناهج التخطيط العمراني التي يمكن إتباعها في تخطيط المدن الجديدة في مصر أو تحديثها أو تخطيط امتدادها حسب الظروف المحيطة بالعملية التخطيطية
أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان دراسة تطبيقية على مدينتي (العاشر من رمضان – السادات) (محمد محمود عبد الله يوسف)	رسالة ماجستير	٢٠٠٨	تقييم دور الصناعة في المدن الجديدة وخاصة فيما يتعلق بدورها في الجذب العمراني وتوطن السكان
تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة	دراسة كلية التخطيط الاقليمية والعمراني	١٩٨٦-١٩٩١	تقييم لتجربة المدن الجديدة بمصر

من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال البحث نجد أن هناك العديد من الأبحاث والدراسات المتنوعة التي أعدت، والتي يتناول كل منها نقاط بحثية مختلفة، ويتعامل مع قضية التنمية الحضرية والمدن الجديدة بشكل يخدم الفكرة الرئيسية التي يتناولها البحث، وفي ضوء ذلك نجد ما يلي:

بعض هذه الدراسات والأبحاث يعرض تقييماً لتجربة المدن الجديدة في مصر ، وذلك من ناحية جوانب إدارة العمران في هذه المدن ، وكيف انعكس ذلك على ماتم تحقيقه في هذه المدن وأيضاً على ماظهر بها من مشكلات.

و تناولت مجموعة أخرى من الأبحاث أساليب تنفيذ المدن الجديدة وطرق تخطيطها، في حين استعرضت بعض الأبحاث الأخرى بعض الأبعاد الاقتصادية في تخطيط التجمعات الجديدة على المستوى العمراني.

وبحثت مجموعة أخرى في الاساليب والاليات المستخدمة لزيادة وتحفيز عمليات الاستيطان السكاني بالمجتمعات العمرانية الجديدة ، بينما تناولت مجموعة أخرى من الأبحاث استعراضاً للفكر التخطيطي والمناهج التخطيطية المستخدمة في التعامل مع المدن الجديدة وصياغة مخططاتها.

وعند تناول مجموعة أخرى من هذه الدراسات نجد أنها استعرضت الاثار الاقتصادية للمدن الجديدة على تطور عمليات التنمية الصناعية ، وذلك إضافة إلى الانعكاسات والاثار البيئية المترتبة على انشاء المدن والتجمعات الجديدة.

كما تطرقت بعض الأبحاث إلى أثر المدن الجديدة على مشكلات الإسكان في مصر ، وأثر هذه التجمعات الجديدة على النطاقات العمرانية المتاخمة لها وعلى المراكز الحضرية الكبرى.

كما تناولت إحدى هذه الدراسات أثر التجمعات الحضرية المتوسطة على والنسق العمراني الحضري في مصر.

أما البحث موضوع الدراسة فإنه يتناول نقاط أخرى تتعلق بالربط بين سياسات التنمية الحضرية ، وبالأخص المدن الجديدة وبين مراحل التنمية الاقتصادية.

المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستخدمة:

- معدل النمو الحضري :هو مقياس لمستوى التحضر، والذي يمثل نسبة سكان المناطق الحضرية من اجمالي سكان الدولة [١١]
- تعريف الأمم المتحدة(للتحضر): نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية [١٢]
- التحضر: نموسكان الحضر بشكل كبير كنتيجة للتحول في أسلوب المعيشة الذي يصاحب التحول من الإقتصاد البسيط القائم على الحرف اليدوية إلى الإقتصاد الحديث القائم على التصنيع وذلك الذي ظهر بشكل واضح عقب الثورة الصناعية بعد دخول تقنيات التصنيع الحديثة ، وبالتالي يكون العامل المسؤول عن إحداث التحضر هو تطور أسلوب المعيشة والتقنيات الاقتصادية [١٣]
- التنمية الاقتصادية (Economic development) :هي أسلوب التوصل للنمو الإقتصادي، وتتلخص في دخول الإقتصاد مرحلة من النمو السريع المطرد ، مستهدفا تحقيق زيادة تراكمية ، و دائمة، في كل من معدل الدخل و متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات إقتصادية و سياسية و إجتماعية تساهم في تدعيمه وهو يساهم في تحقيقها مع العمل على إزالة كل ما يعوق هذا الإتجاه، أي أن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على الجانب الإقتصادي وإنما تشمل الجوانب غير الإقتصادية أيضا. [١٤]
- التنمية الاقتصادية :هي النمو السريع في الإنتاج الكلي.[١٥]
- التنمية الاجتماعية: احداث تغيير إجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الإجتماعية إلى خصائص أفضل [١٦]
- التنمية الإقتصادية الإجتماعية الشاملة: عملية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع. [١٧]

---

[11] Martin P. Brocherhoff,An urbanizing world, Population Bulletin, Vol. 55, No. 3, September 2000, P.5

[12] United nations, department of economic and social affairs, population division-international union for the scientific study of population, http://en-ii.demopaedia.org

[13] Richard U. Ratcliff, **Urban Land Economics**, first edition, greenwood press, 1972, P. 20

[١٤] راندا جلال حسين، **مناهج التنمية المحلية في مصر**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، ص٣١٦ ، نقلا عن حمدية زهران، **التنمية الاقتصادية النظرية والتحليل**، مكتبة عين شمس،القاهرة، ص٢٨٣

[١٥] راندا جلال حسين، **مناهج التنمية المحلية في مصر**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، ص٥٨

[١٦] المصدر السابق ، ص١١٠

[١٧] معهد التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون مركز الدراسات والوثائق الإقتصادية والقانونية والإجتماعية ، **نحو صياغة إستراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي** ، الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني ، ديسمبر ١٩٩٠، ص٢-٣

- العمران(Urban) : الإطار العام الذي يتعلق بتواجد البشر في حيز مكاني معين مع أنشطتهم ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وما يحدد المكان الحضري عن غيره من المجتمعات العمرانية هو تميزه بكثافة سكانية عالية ويمارس سكانه أنشطة إقتصادية غير زراعية.[١٨]
- السياسات القومية للتحضر: هي السياسات القومية التي تعمل من خلال التدخل في نظام الإستيطان لتحقيق الأهداف القومية ولا ينظر للتغيرات في نظم الإستيطان بإعتبارها أهدافا وإنما باعتبارها وسائل لتحقيق أهداف أخرى .[١٩]
- التخطيط الحضري: عملية تنظيمية تهدف إلى دراسة الأوضاع الحضرية الراهنة والقوى المؤثرة بها ، ثم مدى تأثير هذه القوى على التغيرات المستقبلية في شكل البيئة الحضرية[٢٠]
- التنمية الحضرية: التنمية الحضرية ركن مهم من التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وهي من المقومات الأساسية لتحقيق تنمية شاملة وحقيقية لأي مجتمع.[٢١]
- التنمية الحضرية: تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية وتحقيق سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي .
- التنمية الحضرية: عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذى يعتري المدينة ، من حيث ازدياد الكثافة السكانية ، والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي .

الاختصارات:

NUPS: national urban policy study _ السياسة القومية للتنمية الحضرية

SPSS :statistical program for social sciences

[١٨] وزارة التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الأراضي،جمهورية مصر العربية ، **دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية**،١٩٨٢

[١٩] المصدر السابق

٢٠ اسحق يعقوب القطب، عبدالاله أبوعياش، **النموالتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**،١٩٨٠، وكالة المطبوعات، ص٢٣٧

[٢١] معهد التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون مركز الدراسات والوثائق الإقتصادية والقانونية والإجتماعية ، **نحو صياغة إستراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي** ، الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني ، ديسمبر ١٩٩٠، ص١٥

١- مراحل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري

تمرالتنمية الاقتصادية بمجموعة من المراحل والتي تتسم كل منها بخصائص وسمات تختلف من مرحلة الى أخرى، وينعكس أثر هذه المراحل بخصائصها على العمران بشكل عام، كما يرتبط بشكل وثيق بالنمو الحضري وما يستلزمه من سياسات للتنمية الحضرية.
ويتضمن هذا الجزء الفصول التالية:

- مراحل التنمية الاقتصادية
- خصائص النمو الحضري المصاحبة لمراحل التنمية الاقتصادية

١-١ مراحل التنمية الاقتصادية

تتعدد مراحل التنمية الاقتصادية التي تنتقل بينها المجتمعات المختلفة ، كنتيجة لما يحدث بها من تطور وتحول في الخصائص والمؤشرات المختلفة ، وسيتم تناول هذه المراحل من خلال محورين الأول يتضمن الجانب النظري ، والثاني يستعرض مراحل تطور الاقتصاد المصري.

١-١-١ مراحل التنمية الاقتصادية نظرياً

هناك نظريات ونماذج متعددة تناولت مراحل التنمية الاقتصادية وأبعاد تقسيمها ومنها:

مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لنموذج روستو

قدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية ، ومن وجهة النظر هذه كان لابد على الدول النامية أن تمر بمجموعة مراحل كالتي مرت بها الدول المتقدمة وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي (Rostow 1960) ، وكان التركيز على كيفية تحفيز(الانطلاق) للنمو الاقتصادي في الدول النامية كما حدث في الدول المتقدمة من جراء الثورة الصناعية.

وقد قسم روستو هذا النموذج الى خمس مراحل (Rostow's Five Stages):[1]

١- المجتمع التقليدي: وهو المجتمع الذى يحده إطار محدود من الانتاج ، و يرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة، وتتميز هذه المرحلة بالتوسع الزراعي وتطوير تقنيات زراعية.
٢- مرحلة ما قبل الانطلاق: تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر، وتمتاز هذه المرحلة بامكانية تحقيق التقدم الاقتصادي وتعبئة الموارد لتحقيق الربح والتحديث ، ولكن لم يتم تحقيق انتاج بعد.

[1] Professor Jay Aronson, **history and Politics of Development**, Fall 2007,carnegie Mellon, Tec bridge world, Page21

٣- مرحلة الإنطلاق(أو النهوض أو الانعاش الاقتصادي): تعتبر هذه المرحلة هي المنبع الرئيسي للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وتتميز بأن روح التقدم الاقتصادي هي التي تهيمن على المجتمع

وتتمثل الشروط اللازمة لمرحلة الإنطلاق فيما يلي :

- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو٥% الى مالايقل عن ١٠%من الدخل القومي .
- تطوير بعض القطاعات الرائدة ، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق.
- الاطار الثقافي واستغلال التوسع ، بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة .

٤- مرحلة الاتجاه نحو النضج (أو مرحلة النضج): وهي الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، و يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن .
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرون الأكفاء.
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شئ جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

بمعنى أنه في هذه المرحلة ترتفع قيمة الادخار والاستثمار من الدخل القومي، كما تظهر صناعات جديدة، ويصبح التغيير هو سمة هذه المرحلة و يبدأ الدخول في الاقتصاد العالمي، وتظهرالصناعات القائمة على الابحاث والتطوير العلمي في هذه المرحلة وتزدهر.

٥- مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذة المرحلة باتجاه السكان نحو التركز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع ، و يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

أي أن القطاعات الاستهلاكية تصبح هي القطاعات الرائدة ويرتفع الدخل الحقيقي ، وتكون السيادة للمستهلك ، ولايصبح التقدم التكنولوجي هو الغاية.

ومن خلال تتبع مراحل التنمية الاقتصادية لدى روستو نلاحظ أنها تتجه من الاقتصاد التقليدي الزراعي الى الاقتصاد الصناعي المعتمد على التقدم التكنولوجي، وذلك مرورا بمرحلة الصناعة التقليدية قبل الوصول الى التطور التكنولوجي ، الذي لايصبح غاية منشودة في اخر مراحل التنمية الاقتصادية وانما يكون وسيلة لتلبية الاستهلاك والطلب (أي أن الأنشطة المؤثرة على احداث التنمية تأخذ المنحى الحضري).

اذن يرتبط التقدم في مراحل التنمية الاقتصادية بحدوث زيادة في سكان المدن وتركزهم فيها ، أي بحدوث النمو الحضري.

وبتتبع تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في مصر ، والتي يوضحها شكل رقم(١-١) ، نجد أن مصر تتجه نحو مرحلة الانطلاق او الانعاش الاقتصادي وفقا لنظرية روستو.

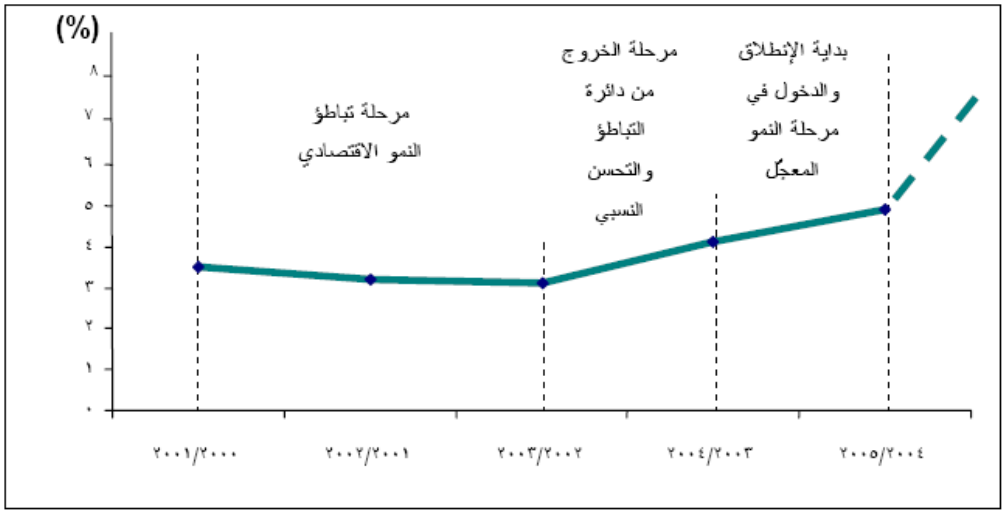

شكل(١-١) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي في مصر

مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لنموذج التنمية المرحلية[٢]

يؤسس نموذج التنمية المرحلية تتابع طبيعي من المراحل تنمو من خلالها التجربة الإقتصادية بالدول أو الاقاليم، ويمكن تتبع المراحل الست لنموذج التنمية المرحلية على النحو التالي:

١- مرحلة الإقتصاد المعاشي ذات الإكتفاء الذاتي Self-Sufficient Subsistence Economy، وتتراوح بين الصيد البدائي والزراعة البدائية من ناحية إلى الزراعة المستقرة والتي ترتبط بها أشكال الإستقرار الأساسية ، ويؤدي إستخدام الأساليب المحسنة إلى إنتاج الفوائض ، مما يسمح بالإنتقال إلى المرحلة الثانية.

٢- النمو داخل الإنتاج المتخصص في الأنشطة الأولية وتجارة الأقاليم الداخلية Specialized Production in primary actives and interregional trade.

٣- التمهيد أو إدخال الصناعات الثانوية Secondary Industries ، خاصة تلك القائمة على المنتجات الأولية ، ومعظم الصناعات تقوم في البداية على مستوى صغير ومحلي، ولوأتيح إستيراد وتصدير المنتجات فيمكن أن تتطور الصناعات على مستوى كبير.

٤- مرحلة التحول من التركيز على المنتجات الزراعية ، وفروع الصناعات الأكثر بساطة ، ومن الإنتاج المعدني المنخفض إلى التصنيع المنوع Diversified Industrialization ، وترتبط الصناعات ببعضها لأن المواد الخام الخاصة بصناعة ما هي إلا منتجات لأخرى ، وفي هذه المرحلة تتركز كثير من الأنشطة الصناعية في المدن ، وتؤدي العلاقات المتزايدة بين مجموعات الصناعات إلى تجمعات حديثة ترتبط بصناعات خاصة .

[٢] فتحي محمد مصيلحي، **التخطيط الاقليمي – الاطار النظري وتطبيقات عربية**، ٢٠٠١ ، ص١٢٤-١٢٩

٥- مرحلة التخصصSpecialization في بعض الصناعات الثلاثية industries Tertiary كالخدمات وينتقل فيها المتخصصون من العاصمة إلى الأقاليم الأقل تطورا، ويمكن تمييزهذه المرحلة ببروز المدينة بكتلة مكاتبها الضخمة، لأن تلك الصناعات الثلاثية أكثر الأنشطة تركزا مكانيا من الأنشطة الثنائية.

٦- ويمكن إضافة مرحلة أبعد من النموذج العادي، وتتمثل في تطور الأنشطة الرباعية Quaternary Activities والتخصص الإقليمي في إنتاج وتقنية الأفكار وعمليات التصدير.[٣]

وتقع مصر في المرحلة الرابعة من هذا النموذج ، ودخلت في بدايات المرحلة الخامسة، وان كانت لا تحقق النموذج بشكله التام.

ويبرز دور المدن بشكل واضح في هذه المرحلة حيث تتركز معظم الأنشطة الصناعية بها.

فنجد أن الحضر يستهلك وحده حوالي ٩٧% من الكهرباء المستهلكة للاستخدام الصناعي، مما يعكس اسهامه الأساسي في التنمية الصناعية ، ويوضح جدول رقم(١-١) خصائص مرحلة التنمية الاقتصادية في مصر وفقا للنظريات المختلفة.

جدول (١-١) خصائص مرحلة التنمية الاقتصادية في مصر وفقا للنظريات المختلفة

النموذج	موقع مصر بين مراحل التنمية الاقتصادية	أهم خصائص المرحلة	دور المدن في هذه المرحلة	الأنشطة الاقتصادية الرائدة
نموذج روستو	المرحلة الثالثة (مرحلة الانطلاق اوالانعاش الاقتصادي)	تعتبر هذه المرحلة هي المنبع الرئيسي للتقدم في المجتمع روح التقدم الاقتصادي هي التي تهيمن على المجتمع ارتفاع الاستثمار الصافي من الدخل القومي	تربط بين الترقي في مراحل التنمية وبين زيادة السكان في الحضر، وبالتالي المدن عصب أساسي في عملية التنمية	الأنشطة التي تتطلب مهارة وكفاءة ، ومنها الصناعة . تطوير بعض القطاعات الرائدة ، ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع
نموذج التنمية المرحلية	المرحلة الرابعة (مرحلة التحول من التركيز على المنتجات الزراعية وفروع الصناعات الأكثر بساطة ، ومن الإنتاج المعدني المنخفض إلى التصنيع المنوع) وبدء دخول المرحلة الخامسة	التحول من الأنشطة البسيطة الى الأنسطة المعقدة ، المرتبطة بالتقدم التكنولوجي	تركز الأنشطة الصناعية في المدن، وتؤدي العلاقات بين مجموعات الصناعات إلى تجمعات حديثة ترتبط بصناعات خاصة ، أو ظهور امتدادات حضرية	التقدم في مراحل التنمية يعني الاتجاه نحو تصنيع أكثر تقدما وتخصصا ، ثم الاعتماد على التطور التكنولوجي والأفكار الحديثة

المصدر:الباحثة استنادا الى ماسبق

[٣] المصدر السابق ، ص١٢٥

العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية الرائدة

وفقا للنظرية القطاعية sector theory[٤] تم تقسيم الأنشطة الاقتصادية الى الأقسام التالية:

- الأنشطة الأولية: وتشمل الزراعة والصيد والرعي والأنشطة الاستخراجية والتعدينية.
- الأنشطة الثنائية: وتشمل الصناعات التحويلية ، وانتاج الكهرباء والغاز وأعمال التشييد والبناء والنقل والمواصلات.
- الأنشطة الثلاثية: وتشمل التجارة والنقل والمواصلات وكافة أنواع الخدمات.

ويؤكد كلارك وفيشرأن ارتفاع الدخل والاتجاه نحو **تحقيق التنمية الاقتصادية** يصاحبه بصفة عامة انخفاض نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة وارتفاع نسبتها في الانشطة الثنائية وبالتالي في الأنشطة الثلاثية .

وعندما ترتفع نسبة العاملين في الأنشطة الثلاثية بشكل كبير تنخفض نسبة العاملين في الانشطة الثنائية.

ويرجع التحول في الأنشطة القطاعية عبر الزمن الى عاملين رئيسيين :

- المرونات المتفاوتة للدخول على طلب المنتجات: فالزيادات في الدخول الفردية تتوجه للانفاق على السلع غير الضرورية ، بينما الطلب على الغذاء غير مرن فسواء ارتفعت الدخول او انخفضت فان زيادات الطلب عليه قليلة.
- المعدلات المتباينة لتغير انتاجية العمالة : فان استخدام الميكنة والاساليب الحديثة في الزراعة يؤدي الى وجود فائض في العمالة الزراعية يتم توجيهه الى الانشطة الثنائية، وبذلك يتم التوسع في الأنشطة الثنائية كالصناعة لتوفر فرص العمل من ناحية، ومقابلة الطلب المتزايد على البضائع الاستهلاكية من ناحية أخرى، وأي ارتفاع اخر للدخل الفردي رغم ما يصاحبه من توسع في الانشطة الثنائية(السلع المصنعة) فانه يتبقى بعض فائض الدخل يتم انفاقه على الخدمات، وبتزايد هذا الفائض يتزايد تقسيم العمل والتخصص واستخدام الميكنة.

أي أن هذه النظرية تدعم أن التطور يصحبه تناقص للأنشطة الأولية والريفية ، وتزايد للأنشطة المتطورة والمعقدة والتي ترتبط بعمران وسكان الحضر.

بمعنى اخر زيادة نسب العمالة فى قطاعات الأنشطة الثنائية و الثلاثية (الخدمات) والتى نجد أن المدن الجديدة تتمتع بنسب كبيرة فى هذه القطاعات والذي يعكس تطور المجتمع وتحسن نوعية الحياة.

ويوضح شكل رقم(٢-١) المشاركة في قوة العمل وعلاقتها بحالة التنمية الاقتصادية وفقا لنظرية القطاع الاقتصادي.

[٤] فتحي محمد مصيلحي، **التخطيط الاقليمي – الاطار النظري وتطبيقات عربية**، ٢٠٠١، ص١٨

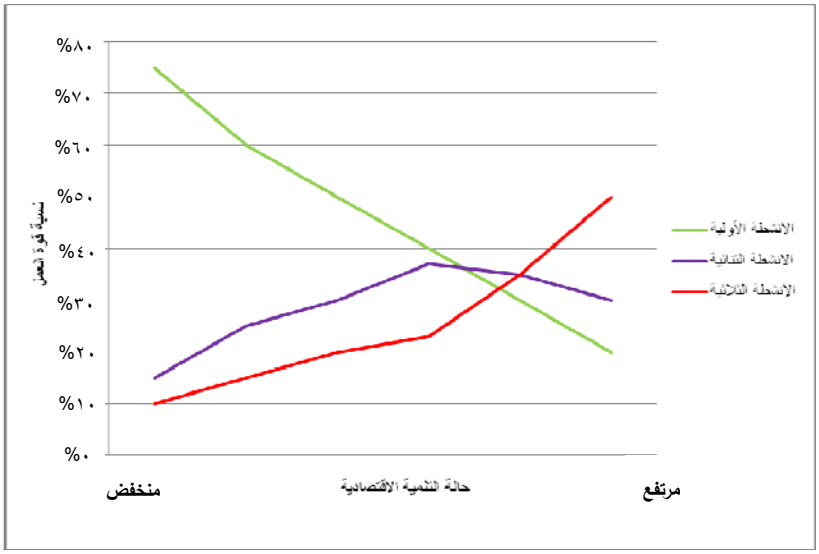

شكل (٢-١) المشاركة في قوة العمل وعلاقتها بحالة التنمية الاقتصادية وفقا لنظرية القطاع الاقتصادي

كما أن نموذج التنمية المرحلية أيضا يؤكد على إتجاه الأنشطة الإقتصادية نحو أنشطة ذات طابع حضري وأكثر تعقيداً.[٥]

الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الرائدة وفقا لنظريات التنمية الاقتصادية

تناولت العديد من نظريات التنمية الاقتصادية العلاقة بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق التنمية والترقي بين مراتب التنمية المختلفة، مع الاشارة الى الخصائص المطلوب توافرها في الاقتصاديات المختلفة لتحقيق الأهداف المنشودة ، ويوضح جدول رقم(٢-١) نتائج تحليل هذه النظريات وأهمية الأنشطة الحضرية من وجهة نظر كل منها.

جدول(٢-١) أهمية الأنشطة الحضرية في نظريات التنمية الاقتصادية

النظرية	العالم	أهم العناصر التي تنعكس على المراحل التنموية وعلاقتها بالأنشطة	ملاحظات
نظرية ادم سميث	ادم سميث	– يفترض ادم سميث ان الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت و مستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال انتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل. – الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون.	تحديد الأنشطة الاقتصادية يكون معتمدا على طبيعة الموارد الطبيعية المتوفرة ، ويعتمد على تنوع القطاعات الانتاجية
نظرية ميل	جون ستيوارت ميل	يعتبر القطاع الزراعي والمرتبط بمورد الارض قطاع أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية	اعتبر ان التحكم في نمو السكان من مفاتيح تحقيق التنمية الاقتصادية

[٥] المصدر السابق ، ص١٢٤-١٢٩

النظرية	العالم	أهم العناصر التي تنعكس على المراحل التنموية وعلاقتها بالأنشطة	ملاحظات
			كما يمثل العمل والارض العاملان الرئيسيان للانتاج، ولا يعتبر راس المال لديه عاملا حاكما وانما نتيجة للعمل
النظرية الكلاسيكية		– سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد – الربح هو الحافز على الإستثمار، حيث يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار (وبالتالي الربح وقوى السوق هي التي تحدد طبيعة الانشطة التي تحرك التنمية)	قوى السوق هي التي تحدد الانشطة الاقتصادية المحركة للتنمية
نظرية شومبيتر	شومبيتر	الابتكارات والتي تتمثل في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود من منتجات و تشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: – ادخال منتج جديد. – طريقة جديدة للإنتاج. – اقامة منظمة جديدة لأي صناعة .	الابتكار والتطوير هو الذي يحدد الانشطة الرئيسية المحركة للتنمية ، وبالأخص الصناعية منها
النظرية الكينزية	-	لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط	—
نظرية لبنشتين	لبنشتين	الحوافز الايجابية هي التي تقود للتنمية وتزيد الدخل القومي	الفقر يمثل لديه حلقة مفرغة فالدول الفقيرة تظل فقيرة
نظرية نيلسون		—	أن الدول المتخلفة تكون دخول افرادها عند حد الكفاف وبالتالي يكون الاستثمار الصافي منخفضا وذلك نظرا لان هذه الدول تعاني من ارتفاع معدلات نمو السكان ، مع ندرة الارض القابلة للزراعة ، وعدم كفاية طرق الانتاج.

النظرية	العالم	أهم العناصر التي تنعكس على المراحل التنموية وعلاقتها بالأنشطة	ملاحظات
نظرية الدفعة القوية		—	الاعتماد على دفعة قوية أو برنامج استثماري كبير لوضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي
نظرية النمو المتوازن	روزنشتين و رانجر و ارثر لويس	التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، وايضا التوازن بين الصناعة والزراعة	تم تطبيقها في بعض الدول وقد اسرعت معدلات النمو بها في فترة قصيرة
نظرية النمو غيرالمتوازن	هيرشمان	توجيه الاستثمارات للقطاعات الأكثر فعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية دون توزيع الاستثمارات على كافة القطاعات الاقتصادية	المشروعات يتم انشاؤها في صورة سلسلة فكل استثمار يخلق وفورات تستخدم لانشاء استثمارات أخرى وهكذا.
نظرية ميردال	ميردال	—	يرى أن التقدم يجلب تقدما ويزيده، والفقر يجلب فقرا ويزيده ، فهو يرى أن هناك عدم عدالة الإقليمية على المستويين الدولي والقومي
نظريات القطاع الاقتصادي	كلارك وفيشر	كلما زادت التنمية الاقتصادية زاد الاتجاه نحو الانشطة الثنائية والثلاثية(وهي الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية أي الأنشطة ذات الطابع الحضري)	التقدم والتطور التكنولوجي يقلص من العمالة في الانشطة الزراعية ويوجه الفائض منها نحو القطاعات الحضرية ، كما يزيد من انتاج هذه القطاعات لتلبية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية
نظرية التجارة الدولية	-	كلما زادت التنمية الاقتصادية تناقصت أهمية النشاط الزراعي وزادت أهمية التصنيع	نظام المنافسة الحرة هو الذي يتحكم في تحول الأنشطة وتحقيق التنمية الاقتصادية
نموذج فريدمان في التنمية الاقليمية	فريدمان	تلعب المدن دورا رياديا في التطور ، حيث يتركز النمو بها، وتبدأ الإختراعات في الظهور في المدن الكبرى	تمر الدول والأقاليم بأربع مراحل للتنمية ، وتعتمد على المدن بشكل رئيسي في الانتقال الى المراحل الأكثر تطوراً

المصدر :اعداد الباحثة استنادا الى نظريات التنمية الاقتصادية

والخلاصة مما سبق: أن هناك تأكيد على أن الأنشطة الاقتصادية الحضرية وخاصة الصناعة هي الأنشطة الأساسية المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية، أي أن القطاعات الاقتصادية الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي بنسبة كبيرة قطاعات الأنشطة الحضرية.

الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الرائدة وفقا للمدارس الاقتصادية

تختلف رؤية المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة حول ماهية الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية التي لابد ان تنتهجها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم انعكاس ذلك على طبيعة ونوع العمران الذي سيدعم هذه التنمية. ويوضح جدول رقم(٣-١) اتجاهات المدارس الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري.

جدول (٣-١) اتجاهات المدارس الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري

الفكر أو المدرسة الاقتصادية	القطاع الاقتصادي الرائد أو المحرك للتنمية الاقتصادية	عوامل النمو الاقتصادي	الانعكاس على النمو الحضري
المفكرون التجاريون	التصنيع والتجارة	• نمو فائض الانتاج • نموالقوة العاملة (نتيجة نمو السكان) • العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري	الأنشطة المحركة هي أنشطة حضرية بشكل أساسي
المفكرون الطبيعيون	التوسع في القطاع الزراعي حيث هو مصدر الثروة	• الناتج الصافي(الفائض في كميات الانتاج عن ما تم استخدامه في عملية الانتاج) • دورية عملية الانتاج لضمان استمراريته لفترات متوالية	الأنشطة المحركة هي النشاط الزراعي(ريفي) بشكل أساسي ثم يترتب على توسعها نمو في الأنشطة الأخرى كالتصنيع الزراعي
الاقتصاديون التقليديون	التجارة الخارجية	• تقسيم العمل والتخصص • تراكم رأس المال الناتج عن فائض الانتاج • حجم السوق * سياسة الحرية	تعتمد على التجارة الخارجية والتي لاتعكس بالضرورة أنشطة حضرية أوريفية فقط
الماركسيون	لم يتناولوا القطاعات والأنشطة الاقتصادية	• طبيعة النظام الاقتصادي • العلاقات الاقتصادية العالمية	—
المدرسة التقليدية الجديدة	النمو في الصناعة والمشروعات الأخرى	• عناصر الانتاج (العمل- كثافة رأس المال- التكنولوجيا) • المنافسة الحرة	الأنشطة المحركة أنشطة حضرية بشكل أساسي
الكينزيون	الصناعة وتربط بينها وبين تقدم الدول	• الاستثمار • الاستهلاك	الأنشطة المحركة أنشطة حضرية بشكل أساسي
المفكرون الكينزيون الجدد	لم يتناولوا القطاعات والأنشطة الاقتصادية	• رأس المال المادي والبشري • البحوث والتطوير • التقدم الفني للدول	—
أصحاب نظرية القطاعات الاقتصادية	الأنشطة الثنائية والثلاثية (وهي الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية)	تزايد تعقيد الأنشطة الاقتصادية	الأنشطة المحركةأنشطة حضرية بشكل أساسي

المصدر : اعداد الباحثة استنادا الى رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية،رسالة دكتوراة،٢٠٠٧ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص٥-١٤

١-١-٢ مراحل تطور الاقتصاد المصري

مر الاقتصاد المصري بمراحل تنموية مختلفة ارتبطت بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مصاحبة لكل مرحلة ، وانعكست بلا شك على طبيعة التكوين الاقتصادي لهذه المرحلة والتي تعطي انعكاسا لتصنيف التنمية الاقتصادية بمصر في كل مرحلة.

١-١-٢-١ أهم هذه المراحل والخصائص المميزة لها:[٦،٧]

أ. سيادة الإقتصاد الزراعي وبداية التصنيع . أوائل القرن التاسع عشر:

اتجه الإقتصاد المصري إلى زراعة القطن وتصديره خلال الفترة ١٨٤٠ – ١٩٢٠، وكانت بداية التصنيع المؤكدة في تاريخ مصر الإقتصادي منذ محاولات محمد علي لتحقيق ذلك منذ أوائل القرن التاسع عشر، وساعدت فترة حكم محمد علي على إحداث تحولات جذرية مبكرة.

ب. التنمية القائمة على التصنيع . قبل ١٩٥٢ :

اعتمدت مصر على نموذج التنمية القائمة على التصنيع خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بفضل مؤسسات بنك مصر، وبحلول عام ١٩٤٠ كانت مجموعة بنك مصر تنفذ ٢١ مشروعاً في مجالات صناعة النسيج، والدواء، والتعدين، ومواد البناء (الأسمنت)، والسياحة، أي أن تجربة التصنيع كانت بقيادة واضحة للقطاع الخاص، وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٤) تدخل واضح للحكومة، ثم عودة المشروعات وسيادة خصائص السوق الحر بعد الحرب.

ج. التنمية السريعة القائمة على التصنيع (١٩٥٢-١٩٧٠):

شهدت هذه المرحلة إقامة مشروعات عملاقة مثل مجمع الحديد والصلب، والسد العالي، وإنقسمت هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين:

المرحلة الأولى: (١٩٥٢-١٩٦٠) :وركزت فيها سياسة مصر الإقتصادية على أولوية تنمية وتنويع القطاع الصناعي، إنطلاقاً من سياسة إحلال الواردات، وفي إطار نظام إقتصادي مختلط ظل حتى ١٩٦٠، يعطي دوراً رئيسياً للقطاع الخاص.

المرحلة الثانية: (١٩٦٠-١٩٧٠): وشهدت تحولات جذرية بدأت بصدور"القوانين الإشتراكية" عام ١٩٦٠ والتي تم بموجبها تأميم واسع للبنوك والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية.

وسيطر أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الإقتصاد القومي، وكانت البداية الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٥٩-١٩٦٥/٦٤)، والتي إستهدفت الإهتمام بالتصنيع كمحفز للنمو السريع، ومن أهم نتائج هذه المرحلة أن أصبح القطاع العام هو المالك الأكبر لعناصر الإنتاج، والمحدد الرئيسي لأهداف الإقتصاد المصري، زاد نطاق القطاع العام خلال

---

[٦] مصطفى منير محمود ، **تهيئة الوحدات الاقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في اطار اتفاقيات التكامل الاقليمي والتوجهات التنموية للاستراتيجية القومية** ، رسالة دكتوراة ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٣- ١٢٥

[٧] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٤٠-١٤٣

هذه الفترة (١٩٥٢-١٩٧٠) وأصبحت له السيطرة التامة على النشاط الإقتصادي، وذلك على حساب تراجع دور القطاع الخاص.

د. العودة إلى الإقتصاد المختلط - (١٩٧٣-١٩٨٦)

تم بعد حرب ١٩٧٣ تشجيع القطاع الخاص، بإعلان "سياسة الإنفتاح الإقتصادي"، والذي واكبه صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتشجيع الإستثمار الأجنبي، وترتب على تلك الإجراءات نمو كبير في دور القطاع الخاص.

هـ. بداية الإجراءات التصحيحية (١٩٨٦-١٩٩١)

بدأت الحكومة عام ١٩٨٦ في إتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية في مجالات محددة مثل أسعار الطاقة، والتجارة الخارجية، والميزانية، وتم الإتفاق في عام ١٩٩١ على برنامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي بمساندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

و. مرحلة الإقتصاد الحر:

بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١م ويطلق عليها "مرحلة الإقتصاد الحر"، وقد جاءت هذه المرحلة في إطار التحول إلى آليات السوق وإتخاذ عدة سياسات لمعالجة الاختلالات النقدية والهيكلية.

ز. مرحلة الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي:

بداية من عام ٢٠٠١ بدأت مرحلة جديدة من التوجه الإقتصادي الإستراتيجي ترتكز على "الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي".

بمراجعة ما سبق ومقارنته بما تم استعراضه من رؤية نظريات التنمية الاقتصادية المختلفة للأنشطة الاقتصادية الحضرية وتأثيرها عالى عمليات التنمية الاقتصادية ، نجد أن حالة الاقتصاد المصري مرت أيضا بالاعتماد في بادىء الامر على أنشطة القطاعات القطاعات الأولية ، ثم بدأ التصنيع يدخل بشكل أساسي مع الزراعة كقطاع رائد لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حتى بدأ يتراجع أثر القطاعات الأولية وتتزايد مساهمة أنشطة القطاعات الثانية والثلاثية(الصناعة والخدمات)، وهو مايتفق مع مرحلة التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها مصر في النماذج النظرية المختلفة.

١-١-٢-٢ مؤشرات الأوضاع الراهنة للاقتصاد المصري:

أ- **مؤشر الإستثمار الخارجي المباشر :**

ويعد من أهم المؤشرات الدالة على مدى نجاح السياسات الإقتصادية القومية، حيث يعكس مدى الاستقرار الإقتصادي للدولة وثقةالمستثمرين العالميين فيه، ويوضح الشكل رقم (٣-١) تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٦.

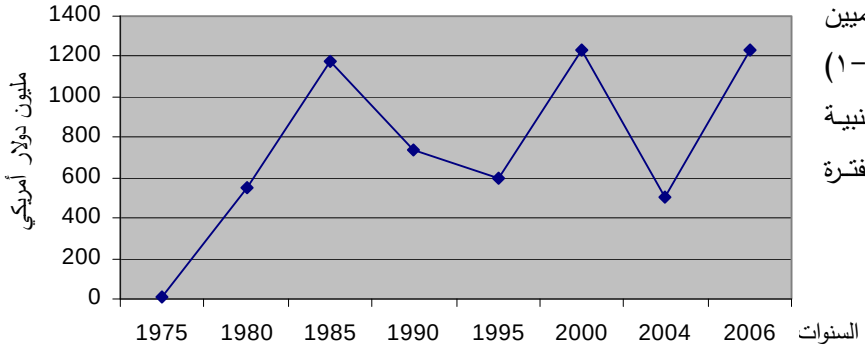

شكل (٣-١) تطور معدلات الإستثمار الخارجي المباشر كمؤشر مرتبط بالسياسات الإقتصادية للدولة

المصدر: مصطفى منير محمود ، تهيئة الوحدات الاقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في اطار اتفاقيات التكامل الاقليمي والتوجهات التنموية للاستراتيجية القومية ، رسالة دكتوراة ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، ٢٠٠٩ ص ١٢٥

ونلاحظ أن التوجه نحو الإندماج في الإقتصاد قد ساعد على تزايد الإستثمارات الخارجية المباشرة، حيث وصلت لأعلى معدل لها عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م متجاوزة ماقيمته ١٣,٧ مليار دولار أمريكي[٨]، وهذه الاستثمارات الخارجية لها متطلبات عمرانية متعددة ، لاتتوفر الا من خلال العمران الحضري بتسهيلاته ومرافقه ، ويوضح شكل رقم(٤-١) التوزيع النسبي للاستثمارات الخارجية على المحافظات المصرية(٢٠٠٨/٢٠٠٧).

ومنه نلاحظ أن محافظتي القاهرة والجيزة (الاقليم الحضري الرئيسي) تستأثران بأكثر من ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات، وهو ما يؤكد على التفاوتات والفروق الموجودة بين المحافظات والأقاليم.

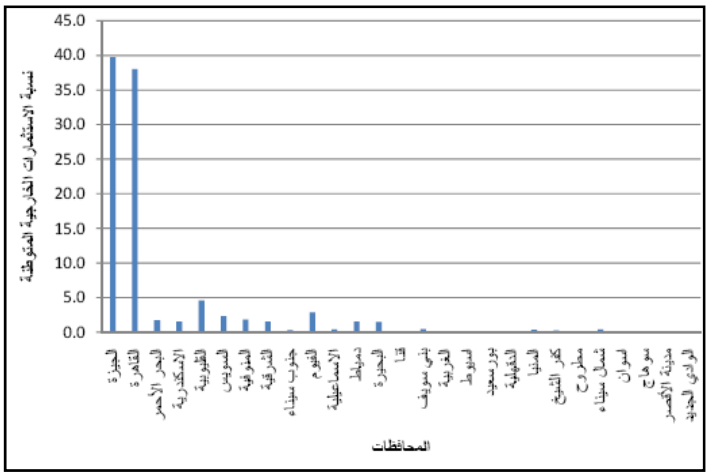

شكل(٤-١)التوزيع النسبي للاستثمارات الخارجية على محافظات مصر (٢٠٠٨/٢٠٠٧)

المصدر: مصطفى منير محمود ، تهيئة الوحدات الاقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في اطار اتفاقيات التكامل الاقليمي والتوجهات التنموية للاستراتيجية القومية ، رسالة دكتوراة ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، ٢٠٠٩ ص ١٧

[٨] طبقاً لبيانات البنك المركزي المصري.

ولكن عند النظر الى التوزيع المكاني لاستثمارات الخطة الخمسية المنفذة نجد أن الوضع أقل حدة ، حيث يسيطر اقليم القاهرة على حوالي ٢٥% من الاستثمارات، يليه اقليمي القناة وجنوب الصعيد بحوالي ١٦% لكل منهما ، في حين حصد وسط وشمال الصعيد حوالي ١٣% من هذه الاستثمارات.

مما يعني أن توزيع الاستثمارات المكانية ينظر بعين الاعتبار لتقليل الفوارق وحل المشكلات وتقليل سيطرة الأقاليم الحضرية، وهو ما يتماشى مع الأهداف التنموية لاستراتيجية التنمية للدولة.

ويوضح جدول رقم(٤-١) التوزيع المكاني لاستثمارات الخطة الخمسية الخامسة المنفذة.

جدول (٤-١) التوزيع المكاني لاستثمارات الخطة الخمسية الخامسة المنفذة

الإقليم	مليار جنيه	السنة المئوية (%)
القاهرة	١١٥.٢	٢٢.٥
غرب الدلتا	٧٦.٣	١٥
وسط وشرق الدلتا	٨٩.٦	١٧.٦
القناة وسيناء	٨٠.٨	١٥.٩
شمال الصعيد	٤١.٨	٨.٢
وسط الصعيد	٢٥	٤.٩
جنوب الصعيد	٨١	١٥.٩
إجمالي	٥١٠.١	١٠٠.٠

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **إستراتيجية تنمية محافظات مصر**

ب- مؤشر تطور حجم الإنتاج الصناعي:

وهو من المؤشرات الهامة الدالة على مدى نجاح سياسات التنمية الإقتصادية القومية، فطبقا للبيانات المتاحة من منظمة التجارة العالمية، شهدت الفترة من ٢٠٠١ (مرحلة الإندماج في الإقتصاد العالمي الحديث) تزايداً ملحوظاً في معدلات الإنتاج الصناعي ، فاقت المعدلات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة والنامية أيضاً.

ووفقا لتقارير خطط التنمية لوزارة التنمية الاقتصادية نجد ان الصناعات التحويلية قد شهدت نموا متصاعدا خلال الخطة الخمسية الخامسة ، كما يتضح من خلال الشكل رقم(٥-١).

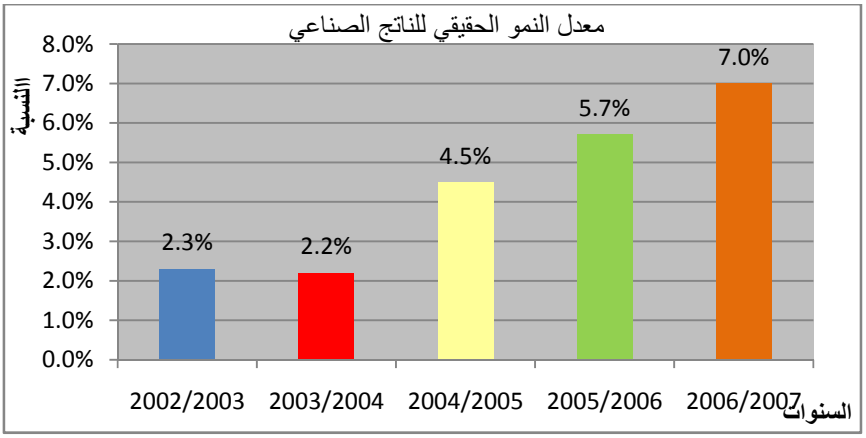

شكل(٥-١) تطور معدل النمو الحقيقي للناتج الصناعي في الخطة الخمسية الخامسة

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية تنمية محافظات مصر

وقد بلغت قيمة الناتج الصناعي نحو ٨٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة حوالي ١٨% من الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغت مساهمة الصناعة نحو ١٥% من الزيادة في الناتج المحلي في هذه الفترة.

وقد ارتفعت نسبة القيمة المضافة للانتاج الصناعي من ٤٠% الى ٤٣.٤% ، كما زاد عدد العاملين بالصناعة بنحو ٣٠٠ ألف فرد ليصل نصيب الصناعة الى ١٤% من اجمالي المشتغلين.

وقد كان من المستهدف زيادة حجم الصادرات الصناعية بنسبة ٩٠% بمتوسط معدل نمو سنوي ١٣.٦% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) الا أن ماتحقق فاق المخطط وحقق متوسط معدل نمو سنوي ١٦.٥%، وهوما يوضحه جدول رقم(٥-١).

جدول(٥-١) تطور نشاط المناطق الصناعية

	مخطط	محقق	النسبة (%)
عدد المناطق	٨٣	٩٠	١٠٨
المساحة الكلية (ألف فدان)	١٤٠.٧	١٧٢.٧	١١٢
التكاليف (مليار جنيه)	١١٥	١٢٩.٢	١١٢
عدد العاملين (ألف فرد)	٦٨٠.٨	٧٣٥.٨	١٠٨
المساحة المزودة بالمرافق (ألف فدان)	٢٣.٨	٥٢.٩	٢٢٢
عدد المشروعات المنتجة	٤٨٣٥	٥٦٣١	١١١

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، إستراتيجية تنمية محافظات مصر

١-١-٣ علاقة مراحل التنمية الاقتصادية النظرية بواقع الاقتصاد المصري وخصائصه

من خلال الاستعراض السابق لمراحل التنمية الاقتصادية وفقا لنظريات التنمية الاقتصادية المختلفة ، وبعد تتبع مراحل النمو والتنمية الاقتصادية في مصر حتى الان ، يمكننا تحديد موقع الاقتصاد المصري في مراحله المختلفة على سلم مراحل التنمية الاقتصادية النظرية ، وهو مايتم توضيحه من خلال الجدول رقم(٦-١).

جدول(٦-١) موقع الاقتصاد المصري في مراحل التنمية الاقتصادية النظرية

المراحل وفقا لنموذج روستو	مراحل تطور الإقتصاد المصري	مراحل التنمية الإقتصادية وفقا لنموذج التنمية المرحلية
المرحلة الأولى (المجتمع التقليدي) أهم خصائصها : ١- إطار محدود من الإنتاج. ٢- علم وتكنولوجيا بدائية. توسع زراعي وتطوير التقنيات الزراعية .	**الأولى- سيادة الإقتصاد الزراعي وبداية التصنيع أوائل القرن التاسع عشر** أ-إتجه الإقتصاد المصري إلى زراعة القطن وتصديره (١٨٤٠-١٩٢٠) وإعتمد كليا على الأنشطة المرتبطة بمحصول القطن . ب- بداية التصنيع منذ محاولات محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر. ج-حدوث تحولات جذرية مبكرة .	**المرحلة الأولى (مرحلة الإقتصاد المعاشي ذات الإكتفاء الذاتي)** خصائصها: ١-أنشطة بدائية ٢- تواجد أشكال الاستقرار ٣- وجود فائض في الانتاج
		المرحلة الثانية(النمو داخل الإنتاج المتخصص)خصائصها: ١- النمو داخل الإنتاج المتخصص في الأنشطة الأولية وتجارة الأقاليم الداخلية
	الثانية- التنمية القائمة على التصنيع قبل ١٩٥٢م (مرحلة التحضر التقليدي) أ- إعتمدت مصر على نموذج التنمية القائمة على التصنيع خلال مابعد الحرب العالمية الأولى ب- تجربة التصنيع كانت بقيادة واضحة للقطاع الخاص . ج- ثم شهدت فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٤) تدخل واضح للحكومة ثم عودة المشروعات وسيادة خصائص السوق الحر.	**المرحلة الثالثة (التمهيد أو إدخال الصناعات الثانوية)**خصائصها: ١- الاعتماد على الصناعات الثانوية القائمة على المنتجات الأولية ٢- معظم الصناعات تقوم في البداية على مستوى صغير ويمكن أن تتطور الصناعات على مستوى كبير في حال توافر فرص التصدير

المراحل وفقا لنموذج روستو	مراحل تطور الإقتصاد المصري	مراحل التنمية الإقتصادية وفقا لنموذج التنمية المرحلية
المرحلة الثانية (مرحلة ماقبل الإنطلاق) خصائصها: ١- حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر ٢- إمكانية تحقيق التقدم الإقتصادي وتعبئة الموارد لتحقيق الربح والتحديث . ٣- لم يتم تحقيق إنتاج بعد.	**الثالثة- التنمية السريعة القائمة على التصنيع (١٩٥٢ -١٩٧٠):** أ-إقامة مشروعات عملاقة (مجمع الحديد والصلب) السد العالي . ب-أولوية تنمية وتنويع القطاع الصناعي . ج-الإهتمام بالتصنيع كمحفز للنمو السريع ونجحت في تحقيق معدل نمو ٦%.	**المرحلة الرابعة(مرحلة التحول من التركيز على المنتجات الزراعية و الصناعات البسيطة إلى التصنيع المنوع)**خصائصها: ١- الاتجاه الى التصنيع المنوع ٢- ارتباط الصناعات ببعضها ٣- تركز كثير من الأنشطة الصناعية في المدن ٤- ظهور تجمعات حديثة ترتبط بصناعات خاصة
	الرابعة- العودة إلى الإقتصاد المختلط (١٩٧٣- ١٩٨٦) بعد حرب ١٩٧٣: أ-إعلان سياسة الإنفتاح الإقتصادي. ب-حققت فترة السبعينات معدل مرتفع للنمو الإقتصادي تجاوزه متوسطة ٩% (يعتمد أساسا على صادرات البترول وتحويلات العمالة المصرية بالخارج والسياحة وقناة السويس دون أن يعكس تحسن جذري في كفاءة الإقتصاد المصري) ج-تقلصت قدرات الصناعة	
	الخامسة- بداية (الإجراءات التصحيحية "١٩٨٦ - ١٩٩١") أ- إتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية في (أسعار الطاقة، التجارة الخارجية ، الميزانية). ب- تم الإتفاق على برنامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي ، ويهدف إلى دفع عجلة الإستثمار والإنتاج والتشغيل والنمو للعمل على تحقيق الكفاءة في إستخدام الموارد بما يحقق القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق العالمية . ج- توسع في حوافز اللإستثمار الصناعي. د- إرتفاع مساهمة الصادرات الصناعية .	
	السادسة- (١٩٩٠ -٢٠٠١) مرحلة الإقتصاد الحر أ- التحول إلى اليات السوق . ب- إتخاذ سياسات لمعالجة الإختلالات النقدية والهيكلية .	

المراحل وفقا لنموذج روستو	مراحل تطور الإقتصاد المصري	مراحل التنمية الإقتصادية وفقا لنموذج التنمية المرحلية
المرحلة الثالثة (مرحلة الإنطلاق (أو النهوض أو الإنعاش الإقتصادي)) خصائصها: ١- المنهج الرئيسي للتقدم في المجتمع ٢- النمو يصبح حالة عادية . ٣- تنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية ٤- روح التقدم الإقتصادي تهيمن على المجتمع شروط هذه المرحلة : * إرتفاع الإستثمار الصافي من ٥% إلى مالا يقل عن ١٠ % من الدخل القومي . * تطوير بعض القطاعات الرائدة (من خلال ضرورة تطوير قطاع أوأكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع) . *الإطار الثقافي ووجود قوة دفع سياسية وإجتماعية ومؤسسية قادرة على إستغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة	**٧ – مرحلة الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي (من ٢٠٠١ إلى الان)** أ- التركيز على الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي . ب- تزايد الإستثمارات الخارجية الموجهة (حيث حققت أعلى معدل لها ٢٠٠٨/٢٠٠٧). ج-تزايد ملحوظا في معدلات الإنتاج الصناعي.	**المرحلة الخامسة(مرحلة التخصص)** خصائصها: ١- التخصص في بعض الصناعات الثلاثية كالخدمات ٢- ينتقل المتخصصون من العاصمة إلى الأقاليم الأقل تطورا ٣- بروز المدينة بكتلة مكاتبها الضخمة نظرا للتركز المكاني للأنشطة

المراحل وفقا لنموذج روستو	مراحل تطور الإقتصاد المصري	مراحل التنمية الإقتصادية وفقا لنموذج التنمية المرحلية
المرحلة الرابعة (مرحلة الإتجاة نحو النضج (أو مرحلة النضج)) خصائصها: ١- يستطيع المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. ٢- تغيير سمات وخصائص قوة العمل وترتفع مهاراتهم . ٣- يميل السكان للعيش في المدن. ٤- تغيير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ويحل محلهم المديرين الأكفاء. ٥- تزيد التطلعات إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات. ٦- ترتفع قيمة الإدخار والإستثمار من الدخل القومي . ٧- تظهر صناعات جديدة قائمة على الأبحاث والتطوير العلمي . التغيير هو سمة هذه المرحلة .		**المرحلة السادسة(تطور الأنشطة الرباعية)** خصائصها: التخصص الإقليمي في إنتاج وتقنية الأفكار وعمليات التصدير

المراحل وفقا لنموذج روستو	مراحل تطور الإقتصاد المصري	مراحل التنمية الإقتصادية وفقا لنموذج التنمية المرحلية
المرحلة الخامسة (مرحلة الإستهلاك الكبير) خصائصها : ١- إتجاه السكان نحو التركز في المدن وضواحيها. ٢- إنتشار المركبات وإستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. ٣- تحول إهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب . ٤- القطاعات الإستهلاكية تصبح هي القطاعات الرائدة. ٥- إرتفاع الدخل الحقيقي . ٦- السيادة للمستهلك . لايصبح التقدم التكنولوجي هو الغاية .		

المصدر : اعداد الباحثة استنادا الى نظريات التنمية الاقتصادية المختلفة

من خلال الجدول السابق نتوصل الى أن الاقتصاد المصري مر بمراحل مختلفة في عملية التنمية الاقتصادية ، كان لكل منها سماتها التي انعكست بشكل مباشر على العمران المصري ، كما أنه بدأ الدخول في مراحل جديدة تتماشى من النواحي النظرية مع الحتمية الحضرية التي يتجه اليها العالم بشكل عام والعالم النامي بشكل خاص، مما يستلزم مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بالمرحلة التي تتواجد بها التنمية الاقتصادية في مصر والتي ستتطلب بالضرورة انعكاسا واضحا على التنمية الحضرية في مصر، ويوضح شكل رقم(٦-١) اسقاط مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لنموذج روستو ونموذج التنمية المرحلية على مراحل تطور الاقتصاد المصري وارتباط ذلك بتطور معدلات نمو سكان الحضر بالجمهورية.

شكل (٦-١) اسقاط مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لنموذج روستو ونموذج التنمية المرحلية على مراحل تطور الاقتصاد المصري وارتباط ذلك بتطور معدلات نمو سكان الحضر بالجمهورية

١-٢ خصائص النمو الحضري المصاحبة لمراحل التنمية الاقتصادية

النمو الحضري يمكن اعتباره أحد العوامل الضرورية لإقتصاد حيوي ومنتعش ولكنه يحتاج إلى أن يدار جيدا.[٩]
وكما تتطور التنمية الاقتصادية وفقا لمجموعة من المراحل، فإن النمو الحضري أيضا يمر بعدد من المراحل التي يتسم كل منها بخصائص مختلفة والتي تؤثر وتتأثر بمرحلة التنمية الاقتصادية التي تتواجد بها.
وبحيث ترتبط مراحل التحضر بالتاريخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدول ، وكذلك ترتبط بالأحداث والتطورات التي ساهمت في النمو الحضري.

ويمكن تحديد مراحل التحضر بثلاث مراحل لكل منها خصائص ومميزات وهي:[١٠]،[١١]

أ- مرحلة التحضر التقليدية (Traditional Phase)

تمتد هذه المرحلة من إبتداء فترة التكوين حتى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، ومن خصائص هذه المرحلة أن كانت:

- المدن صغيرة الحجم يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ نسمة.
- محاطة بأسوار وقلاع دفاعية.
- مساكنها وشوارعها ومرافقها وتصميمها العمراني يعكس العلاقات الأسرية التقليدية والإلتفاف حول السلطة والإرتباطات القدسية بالأحياء والأموات (المساجد والمقابر) وبالأزقة الضيقة والمساكن التقليدية المحاطة بأسوار مرتفعة ونوافذ صغيرة وكان السكان يعيشون حياة قبلية تسيطر عليها القيم الإجتماعية التقليدية

ب- مرحلة النشأة والتكوين (Initial Phase)

وتبدأ هذه المرحلة مع الأحداث الإقتصادية التي واكبت إكتشاف البترول وتسويقه ومرحلة الإستقلال السياسي .

ج- مرحلة التحضر السريع (Rapid Urbanization Phase)

تمتاز بتحقيق معدلات عالية في التحضر سواء في الكثافة السكانية أو النمو السكاني في المدن أو في المؤسسات التحتية أو في المساحات التنظيمية التابعة لتنظيم المدن .

وترتبط هذه المرحلة بالدول النامية المتدنية إقتصاديا (ذات المستوى الإقتصادي المنخفض)، وتتمثل خصائص هذه المرحلة فيما يلي :

- الحركة الديموجرافية السريعة (حيث إرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة لإستمرار حالة التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، و زيادة الطرد السكاني من الريف الى الحضر).
- ظهور طبقات إجتماعية جديدة.
- تغيرات مادية سريعة ملموسة دون أن يصاحبها تغيرات معنوية في القيم الإجتماعية والثقافية بنفس السرعة

---

[٩] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٢٧
[١٠] اسحق يعقوب القطب، عبدالاله أبوعياش، **النموالتخطيط الحضري في دول الخليج العربي** ، ص٨٣ – ٨٨
[١١] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٣٢،٤٧

- مجتمعات ذات توزيع عمري (فتي– شاب) حيث تصل نسبة الأطفال (٤٠ – ٥٠ %) من إجمالي السكان
- إرتفاع معدلات الإعالة (٣.٦ فرد/عائل عام ٢٠٠٦) .
- انخفاض الدخل .
- نسبة أمية مرتفعة (٢٩.٤% عام ٢٠٠٦).
- انخفاض المؤشرات الصحية
- قلة إنتاجية القوى العاملة مقارنة بالدول المتقدمة
- قلة نمو المعرفة التقنية المتعلقة بكيفية تحسين الانتاج
- التحول السريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة غير الزراعية
- اتساع نطاق العمران وتعدد أنماطه وتناقض التصاميم.
- انتشار شبكات الطرق وتطور المواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الهاتفية والبريدية .

حيث تربط شبكة الطرق القومية الحالية بدرجاتها المتفاوتة (دولي، إقليمي، رئيسي) بين مدن الجمهورية وبعضها البعض من جهة، وبين مصر والدول المجاورة من جهة أخرى، ويبلغ طول تلك الشبكة حوالى ٤١٣٠٠ كيلو متر حاليا ، بينما يصل إجمالى أطوال خطوط شبكة السكك الحديدية الحالية حوالى ٥٣٠٠ كيلو متر، ويوضح جدول رقم(٧–١) تصنيف وأطوال شبكة السكة الحديد في مصر.[١٢]

جدول(٧–١) تصنيف وأطوال شبكة السكة الحديد في مصر

الاجماليات	متعدد	مزدوج	مفرد	طول الخط	طول المسار
خطوط رئيسية	٢٠	٩٧٧	٣٥٢	١٣٤٩	٢٥٢٦
خطوط الضواحي	-	١٧	٢١	٣٨	٥٥
خطوط فرعية	-	١١٤	٢٤٩٧	٢٦١١	٢٧٢٥
إجمالي أطوال الشبكات(كم)	٢٠	١١٠٨	٢٨٧٠	٣٩٩٨	٥٣٠٦

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ،الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المنظور القومي لتنمية أقاليم الجمهورية، ص٥

- إزدياد إستخدام التكنولوجيا في مجالات الخدمات والإنتاج وفي مرافق الحياة.

(فوفقا لاستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية بلغت استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الخطة الخمسية الاخيرة (٢٠٠٢–٢٠٠٧) نحو ١٧.٣ مليار جنيه وهو أعلى من المستهدف له وهو ١٠.٥٢ مليار جنيه ، مما يعني أن نسبة التنفيذ في هذا القطاع قد بلغت ١٦٤%، مما يعني حدوث طفرة كبيرة في هذا القطاع)

- التحولات الإقتصادية والإجتماعية السريعة .

(فنجد أن هناك تحول كبير في التركيب القطاعي للمشتغلين من قطاع الزراعة لصالح قطاع الخدمات، مع تمتع نشاطي الصناعة وأعمال البناء والتشييد باستقرار نسبي).

[١٢] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ،الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المنظور القومي لتنمية أقاليم الجمهورية،ص٥**

- إختلال التماسك والتوازن الإجتماعي وزيادة المشكلات الإجتماعية .
- ظهورمشكلات السكن وتطوير المرافق الصحية .
- عدم الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة .
- تلوث البيئة (فكما تؤكد خريطة التنمية والتعمير لمصر ٢٠١٧، فان كل من القاهرة الكبرى والاسكندرية تعانيان من ارتفاع معدلات التلوث بهما، نتيجة زيادة حجم مياه الصرف الصحي المتولدة عن الصناعات الكبرى وتدهور نوعية الهواء، بالاضافة الى تركز المخلفات الصلبة الصناعية والحضرية ، وذلك يدل على أن هذا التلوث يتعدى قدرة النظام الايكولوجي على استيعاب الاثار السلبية للتلوث. كما توجد بعض مصادر التلوث بباقي المحافظات تمثل ضغوطا بيئية عليها.

ويوضح شكل رقم(٧-١) مناطق التلوث البيئي بمصر.

شكل(٧-١) مناطق التلوث البيئي بمصر

المصدر: خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- يونيو ١٩٩٨

ووفقا لكل الخصائص السابقة يكون العمران الحضري المصري حاليا في مرحلة التحضر السريع.

ويوضح الجدول رقم(٨-١) العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية المختلفة في مصر وبين مراحل النمو الحضري.

جدول(٨-١) العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية في مصر وبين مراحل النمو الحضري

مراحل التنمية الاقتصادية في مصر	مراحل النمو الحضري
١- سيادة الإقتصاد الزراعي وبداية التصنيع أوائل القرن التاسع عشر	أ- مرحلة التحضر التقليدية (Traditional Phase)
٢- التنمية القائمة على التصنيع قبل ١٩٥٢م (مرحلة التحضر التقليدي)	
٣- التنمية السريعة القائمة على التصنيع (١٩٥٢ -١٩٧٠)	
٤- العودة إلى الإقتصاد المختلط (١٩٧٣- ١٩٨٦) بعد حرب ١٩٧٣	ب- مرحلة النشأة والتكوين (Initial Phase)
٥- بداية الإجراءات التصحيحية (١٩٨٦ - ١٩٩١)	
٦- (١٩٩٠ -٢٠٠١) مرحلة الإقتصاد الحر	ج- مرحلة التحضر السريع (Rapid Urbanization Phase)
٧ - مرحلة الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي (من ٢٠٠١ إلى الان)	

المصدر :اعداد الباحثة استنادا الى ماسبق

من خلال ما سبق نجد أن سمات العمران الحضري التي تواكب مرحلة التنمية الاقتصادية الحالية في مصر هي سمات مرحلة النمو الحضري السريع، والتي تواكب من النواحي النظرية للتنمية الاقتصادية مرحلة الانطلاق(أو النهوض والانتعاش) ، كما تواكب دخول مرحلة التخصص،كل ذلك يترتب عليه ضرورة وضع سياسات تنمية حضرية تتناسب مع هذه الخصائص.

ويوضح شكل رقم(٨-١) العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية في مصر ومراحل النمو الحضري.

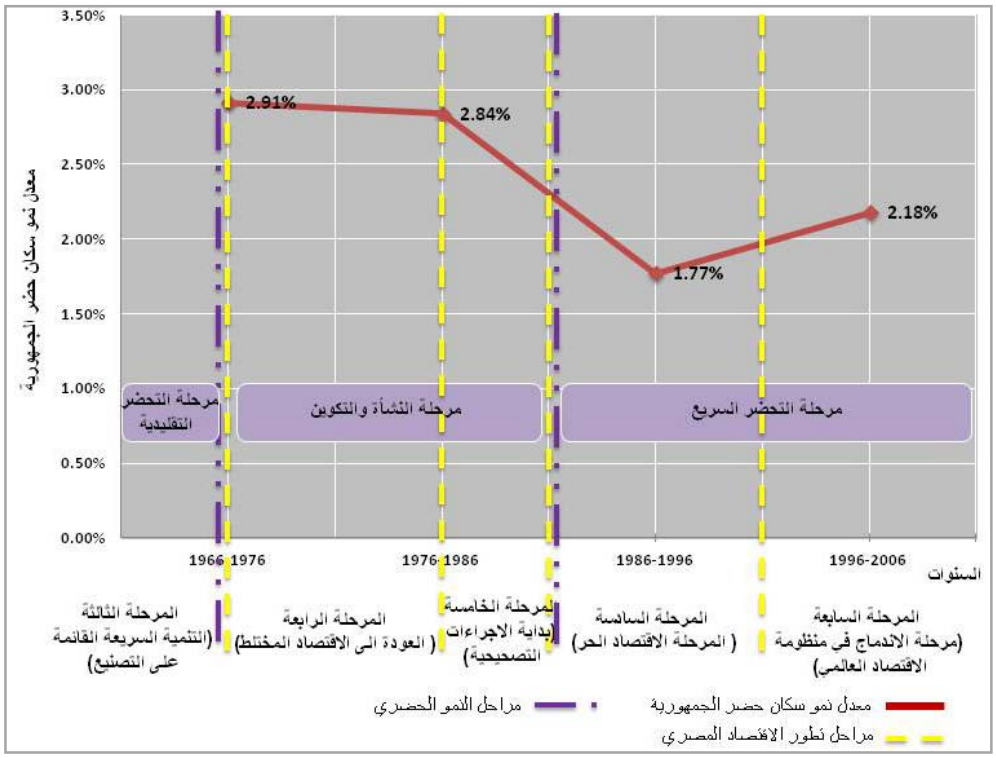

شكل(٨-١) العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية في مصر ومراحل النمو الحضري

١-٣ نتائج الجزء الأول

أسفرت الدراسة في الجزء الأول عن مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجازها من خلال النقاط التالية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية يرتبط بتطوير الأنشطة الاقتصادية وتطوير تكنولوجياتها لمواكبة التغيرات السريعة والمتطورة في العمليات الانتاجية.

تزداد درجة تعقيد الأنشطة كانعكاس لتزايد درجة تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا التعقيد والتطور يصاحبه بالطبع توسع في المتطلبات العمرانية التي تحتاجها هذه الانشطة والمجتمعات.

- التحضر والتنمية الاقتصادية عمليتان مترابطتان فدرجة التقدم والتنمية الاقتصادية تؤثر على مستوى التحضر، كما أن زيادة مستوى التحضر يؤدي الى مزيد من التنمية الاقتصادية (عملية دائرية مستمرة).
- ضرورة وجود كافة الأنماط العمرانية الحضرية المتدرجة (بدءا من النمط الحضري – الريفي ، ثم النمط الحضري التقليدي وصولا الى النمط الحضري الحديث) حتى يتحقق الإتزان في النسق العمراني الحضري بالدولة.
- سمات العمران الحضري التي تواكب مرحلة التنمية الاقتصادية الحالية في مصر هي سمات مرحلة النمو الحضري السريع ، والتي تواكب من النواحي النظرية للتنمية الاقتصادية مرحلة الانطلاق(أو النهوض والانتعاش) وفقا لنموذج روستو، كما تواكب دخول مرحلة التخصص وفقا لنموذج التنمية المرحلية.

٢- الاتجاه المتزايد نحوالتحضر وأثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية

تجسد المدن بعضا من أبرز التحديات الملحة التي تواجهها مجتمعاتنا في وقتنا الحالي، سواء كانت هذه التحديات على صعيد التلوث وانتشارالأمراض أو البطالة والافتقار الى المأوى المناسب ، كما تشكل المدن مواقع للتغيير الجذري والسريع والذي لا يعد امرا ممكنا فحسب، بل بات أمرا متوقعا.[١]

ويتم في هذا الجزء استعراض ظاهرة النمو الحضري وانعكاسها على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتأكيد على أهمية موضوع البحث ، وذلك من خلال الفصول التالية:

- اتجاهات النمو الحضري عالمياً
- المدن كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- مشكلات وتداعيات النمو الحضري عالمياً

[1] UN- secretary general - Ban Ki- Moon- **Planning our urban future**- world habitat day- 2009

٢-١ اتجاهات النمو الحضري عالمياً

يستعرض هذا الفصل اتجاهات النمو الحضري في العالم بشكل عام وفي الدول النامية على وجه الخصوص ، وذلك مرورا بالمفاهيم الأساسية الخاصة بالنمو الحضري ، ثم استعراض العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الحضري، والوقوف على العوامل المختلفة التي تتحكم في النمو الحضري بالدول النامية وتفسر تغيراته ومراحله، انتهاء بالدراسات المختلفة التي تناولت عمليات النمو الحضري في العالم.

٢-١-١ المفاهيم الأساسية:

يجب أن نضع في الاعتبار وجود مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المختلفة التي يتم استخدامها في هذا المجال حيث يظهر لدينا: النمو الحضري ، التوسع الحضري ، التحضر ، حيث نجد أن هناك بعض المتخصصين في المجالات العلمية المختلفة يستخدمون هذه المصطلحات للتعبير عن معنى واحد بينما اخرون يفرقون بين هذه المصطلحات وبعضها البعض.

٢-١-١-١ النمو الحضري (Urban growth):

تتعدد تعريفات ومفاهيم النمو الحضري، ويوضح جدول رقم (٢-١) المفاهيم المختلفة للنمو الحضري الأبعاد الأساسية التي يرتكزعليها كل مفهوم منها.

جدول (٢-١) مفاهيم النمو الحضري و الأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها

المفهوم	الأبعاد الأساسية
التغيرات الكمية أو النوعية (تغيير أعداد سكان المجتمع الحضري، وتغيير أسلوب حياة سكانه) التي تطرأ على مستوى تحضر مجتمع حضري ما، وأحياناً يستخدم مصطلح التحضر ذاته للدلالة على حدوث هذا النمو الحضري .[٢]	التغيرات الكمية والنوعية لمستوى تحضر المجتمعات الحضرية (تختص بالتجمعات الحضرية فقط)
يتحدد النمو الحضري من خلال أربع قوى رئيسية هي: النمو الإقتصادي، التغيرات التكنولوجية، والنمو المتزايد للسكان، والانتقال الواسع للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية[٣]	التغيرات الاقتصادية والسكانية والتكنولوجية ، وهجرة السكان من الريف الى الحضر
النمو الحضري يتضمن ثلاثة أنماط للتغير الإجتماعي هي: نمو سكان المدن، وتحرك الأفراد من الريف إلى المدينة، والحضرية بمعنى تنمية نمط حياتي جديد يختلف عن نظيره السائد في الريف[٤]	نمو سكان المدن ، وهجرة السكان من الريف الى الحضر، وتغير نمط الحياة الى النمط الحضري

[٢] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٢٤

[3], paul N. Balchin, and Jeffrey L. Kieve, , **Urban Land Economics**, third edition ,1985, macmillan publishers LTD, Hampshire, p 1

[٤] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٢٥

المفهوم	الأبعاد الأساسية
معدل النمو الحضري هو مقياس لمستوى التحضر، والذي يمثل نسبة سكان المناطق الحضرية من اجمالي سكان الدولة[٥]	الزيادة في سكان الحضر
كما يمكن استخدام مصطلح تحضر بمعنى النمو الحضري، باعتبار أن التحضر هو نمو حضري لمجتمع عمراني غير حضري، وتم بموجب هذا النمو الحضري تحوله من النمط غير الحضري إلى النمط الحضري[٦]	تحول المجتمع من النمط غير الحضري الى النمط الحضري (يختص بالمجتمعات غير الحضرية)

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة والأبعاد التي ترتكز عليها ، نتوصل الى أن تحقيق النمو الحضري يعتمد على بعدين أساسيين :

- بعد كمي (وهو زيادة سكان الحضر سواء من خلال الزيادة الطبيعية لسكان الحضر أو من خلال هجرة السكان من الريف الى الحضر) .
- بعد نوعي (يشمل خصائص نمط الحياة الحضري) .

والبعد النوعي هو الذي يرتبط بتحقيق الأبعاد التنموية ، واحداث تحسن في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢-١-١-٢ التحضر (Urbanization):

يستعرض جدول رقم (٢-٢) المفاهيم المختلفة التي تناولت التحضر مع ايضاح للأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها هذه المفاهيم.

جدول (٢-٢) مفاهيم التحضر والأبعاد الأساسية التي ترتكز عليها

المفهوم	الأبعاد الأساسية للمفهوم
هو ما يحدث لسكان مجتمع ما من تغييرات سواء في الحجم أو المواصفات ، ويعتبر التصنيع من أهم محفزات التحضر في الدول النامية[٧]	تغير في خصائص المجتمع الحجمية أو النوعية
تعريف الأمم المتحدة: يرى أن العامل المسؤول عن إحداث تغير في المجتمع الحضري هو العامل الديموجرافي، وبالتالي يشير مصطلح التحضر إلى نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية[٨].	الزيادة في نسبة سكان المناطق الحضرية
نمو سكان الحضر بشكل كبير كنتيجة للتحول في أسلوب المعيشة الذي يصاحب التحول من الإقتصاد البسيط القائم على الحرف اليدوية إلى الإقتصاد الحديث القائم	تحول أسلوب المعيشة (اقتصاديا واجتماعيا) من الريفي الى

[5] Martin P. Brocherhoff,An urbanizing world, Population Bulletin, Vol. 55, No. 3, September 2000, P.5.

[٦] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٢٥

[٧] المصدر السابق ص ٢،٤

[8] United nations, department of economic and social affairs, population division-international union for the scientific study of population, http://en-ii.demopaedia.org

المفهوم	الأبعاد الأساسية للمفهوم
على التصنيع وذلك الذي ظهر بشكل واضح عقب الثورة الصناعية بعد دخول تقنيات التصنيع الحديثة ، وبالتالي يكون العامل المسؤول عن إحداث التحضر هو تطور أسلوب المعيشة والتقنيات الاقتصادية[9].	الحضري
التحول من الريفية إلى الحضرية، ولكن من خلال إعادة توزيع السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وقد يتم هذا إدارياً [10] ،أو من خلال تحرك الناس من الريف إلى الحضر وهو ما يطلق عليه الهجرة الريفية – الحضرية سواء الهجرة الدائمة للعمل والإقامة، أو الهجرة المؤقتة للعمل اليومي، مما يساعد على زيادة سكان الحضر، وحدوث التحضر[11].	اعادة توزيع السكان من الريف الى الحضر
تعريف لمبارد Lampard للتحضرله ثلاثة تفسيرات: [12] • التفسير السلوكي: التحضرهو أسلوب الحياة. • التفسير الإقتصادي: التحضر يتأثر بالتنمية الإقتصادية، لما يترتب عليها من إنتقال أعداد ضخمة من القوى العاملة بالزراعة إلى العمل في الصناعات والخدمات ، بالإضافة إلى حركة السكان من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، مما يعمل على اتساع هذه المناطق الحضرية. • التفسير الإيكولوجي: يشير إلى عملية التركز السكاني داخل المجتمع وقدرتهم على التكيف مع الغير للوصول إلى مستوى معين من الحياة، والتي تتوقف على أربعة عناصر هي البيئة، والسكان، والتنظيم الإجتماعي، والتكنولوجيا.	تطور أسلوب الحياة التحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد غير الزراعي زيادة سكان الحضر
ان ما يطرأ على أعداد السكان بالمدينة أو المنطقة الحضرية من تغيرات كمية أو نوعية يطلق عليه تحضر، ويمكن قياسه بمستوى التحضر، وبإعتبار أن التحضر نوع من أنواع التغير فيمكن تسميته بالنمو الحضري. [13]	التغير الكمي أو النوعي في سكان المناطق الحضرية

[9] Richard U. Ratcliff, **Urban Land Economics**, first edition, greenwood press, 1972, P. 20

[10] Adam Kuper and Jessica Kuper, **The Social Science Encyclopedia**, second edition, London & new York, p.891

[11] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ١٩

[12] كامل علي محمد محمد، **ظاهرة التحضر الإداري في القرية المصرية وأثرها على عمليات التنمية الإقليمية**، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني١٩٩٨، ص١٠

[13] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٢٢

المفهوم	الأبعاد الأساسية للمفهوم
حدوث تغير ما في مجتمع حضري معين (المدينة)، ويمكن إرجاع هذا التغير إلى عاملين الأول: عامل كمي: يتمثل في حدوث زيادة في أعداد سكان المجتمع الحضري، والعامل الثاني عامل نوعي أو كيفي: يتمثل في حدوث تطور أو تحول في أسلوب حياة سكان المجتمع الحضري، بإتجاههم نحو الحضرية Urbanism كأسلوب للحياة. [١٤]	زيادة سكان الحضر، وتطور أسلوب الحياة واتجاهه نحو الحضرية
مفهوم التحضر في الدول المتقدمة يعني أسلوب الحياة بشتى صورها الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والعمرانية والبيئية[١٥].	التطور والتحديث لأسلوب الحياة
مفهوم التحضر في الدول النامية فيشير إلى العملية الإدارية التي يتم بموجبها تحويل القرى إلى مدن[١٦].	التحول الإداري للتجمعات والذي يعتمد على التغير الكمي (عدد السكان)

تتفق كافة التعريفات السابقة على أن التحضر يشمل بعدين :

- **بعد كمي يختص بزيادة أعداد سكان الحضر**
- **وبعد نوعي يختص باتجاه أسلوب الحياة نحو الحضرية والمرتبط بتحول اقتصادي نحو الأنشطة الحضرية، وتحول اجتماعي نحو الخصائص الحضرية.**

ومن خلال تتبع مفاهيم النمو الحضري والتحضر، نجد أن معظم المفاهيم تتعامل معهما على أنهما مرادفان لنفس المعنى والذي يعبر في النهاية عن زيادة في سكان المناطق الحضرية.
وبالتالي يمكن التعامل مع هذا المضمون بأي من المرادفين في هذا البحث.

٢-١-١-٣ إختلاف مفهوم التحضر بإختلاف مستويات التقدم الإقتصادي:

يختلف مفهوم التحضر في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يعني: أسلوب الحياة بشتى صورها الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والعمرانية والبيئية، ولذلك يعد مؤشراً من مؤشرات التطور والتحديث.

أما في الدول النامية فيشير إلى: العملية الإدارية التي يتم بموجبها تحويل القرى إلى مدن[١٧]،(بناء على الحجم السكاني أو الشكل العمراني وتركز الخدمات).

---

[١٤] المصدر السابق، ص ٥٨

[١٥] كامل علي محمد محمد، **ظاهرة التحضر الإداري في القرية المصرية وأثرها على عمليات التنمية الإقليمية**، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني١٩٩٨، ص٣١

[١٦] المصدر السابق، ص٣١

[١٧] كامل علي محمد محمد، **ظاهرة التحضر الإداري في القرية المصرية وأثرها على عمليات التنمية الإقليمية**، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني١٩٩٨، ص٣١

٢-١-١-٤ درجة التقدم الإقتصادي وعلاقتها بالنمو الحضري: [١٨]

ان إختلاف المستوى الإقتصادي من مجتمع إلى آخر يؤثر على مستوى التحضر لهذه المجتمعات، لذلك تختلف إتجاهات النمو الحضري بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة، وبالتالي يتأثر المستوى الإقتصادي بالنمو الحضري.

ويمكن تحديد العلاقة بين النمو الحضري والتقدم الإقتصادي كالتالي:

- يؤثر المستوى الإقتصادي على حجم وخصائص السكان، وبالتالي على مستوى تحضرهم.
- يؤثر النمو الحضري (كماً، وكيفاً) على الأداء الإقتصادي

فقلة أعداد السكان المصحوبة بخصائص سكانية جيدة يؤدي إلى الإعتماد على أنشطة إنتاجية حديثة كثيفة رأس المال ، لا تحتاج إلى حجم عمالة كبير بقدر حاجتها إلى تكنولوجيا حديثة وعمالة متميزة، أما كثرة أعداد البشر المصحوبة بتدني خصائصهم، تؤدي إلى أنشطة إنتاجية تقليدية تعتمد على عمالة كثيرة العدد ولا تتطلب إرتفاع خصائصهم ،أي أن المستوى الإقتصادي يؤثر في مستوى التحضركما أن مستوى التحضر يمكنه أن يؤثر في أنماط الأنشطة الإقتصادية والتي بدورها تكرس سلوكيات مجتمعية معينة تؤثر على إتجاهات التحضر مستقبلاً.
ويوضح شكل رقم (١-٢) العلاقة تبادلية بين التقدم الإقتصادي و النمو الحضري الكيفي.

[١٨] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٤٥,٤٦

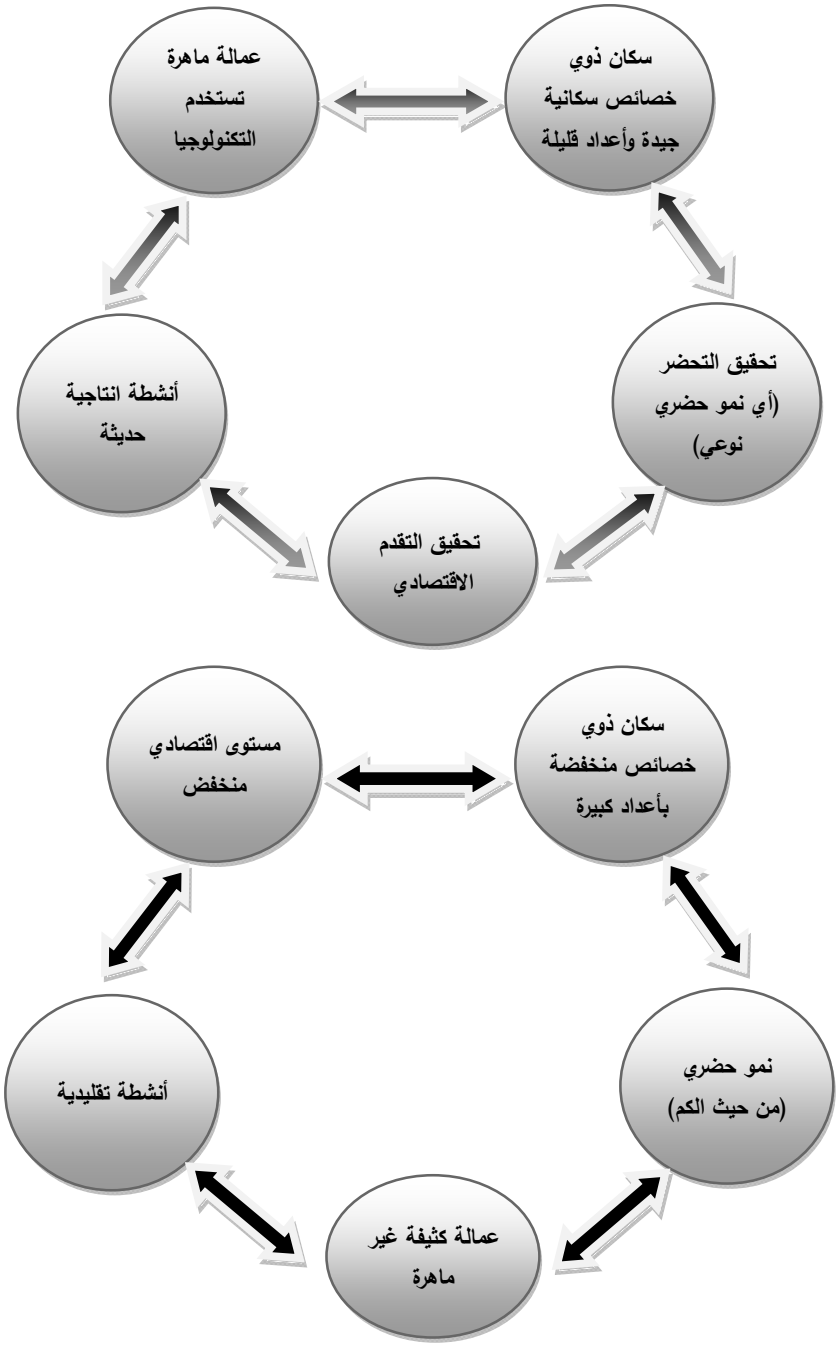

شكل (١-٢) العلاقة التبادلية بين التقدم الإقتصادي و النمو الحضري الكيفي

٢-١-٢ عوامل النمو الحضري في الدول النامية :[١٩]

تحدث ظاهرة النمو الحضري نتيجة مجموعة من العوامل: كالموقع الجغرافي والنمو السكاني الطبيعي، والهجرة من الريف إلى المدن ، وتطوير البنية الأساسية والسياسات الحكومية ، وسياسات الشركات، فضلاً عن القوى السياسية والإقتصادية، بما في ذلك ظاهرة العولمة.

في حين ينتج النمو الحضري في بعض الدول مثل دول أمريكا اللاتينية نتيجة للهجرة بين المدن.
كما أن هناك العديد من الدول الآسيوية ومنها الصين، التي تتحكم السياسات الإقتصادية القومية لها في تحديد المدن التي سوف تشهد نمواً سواء في الحجم أوالأهمية.

وفيما يلي ايضاح لهذه العوامل:

٢-١-٢-١ العوامل الديموغرافية :

لم تعد الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية تشكل العامل الرئيسي في تحديد النمو الحضري في الدول النامية.
أما على الصعيد الديموغرافي، فتعد الزيادة الطبيعية السبب الرئيسي والأبرز للنمو الحضري في غالبية الدول(حيث تفوق معدلات المواليد في المدن معدلات الوفيات).

كما تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى أن الزيادة الطبيعية للسكان تشكل ما معدله ٦٠ بالمائة من النمو الحضري، كما توجد عدة عوامل ديموغرافية تتفاعل مع بعضها البعض في غالبية المدن والتي تؤثر على معدلات النمو أو الإنكماش.

وبذلك تعد الأنماط الديموغرافية لكل دولة عاملاً هاماً في تحديد معدل النمو الحضري.
الا أن الدول التي تشترك في أنماط ديموغرافية متشابهة قد تشهد أنماطاً مختلفة من التغير الحضري، مع نمو بعض المدن بوتيرة أسرع من غيرها.
أما العوامل الديموغرافية الأخرى التي تشكل سبباً للجزء الآخر من النمو الحضري بنسبة ٤٠ بالمائة فتتمثل في كل من الهجرة الداخلية (من الريف الى المدن وبالعكس) والهجرة الدولية، وتحول بعض التجمعات الريفية إلى مناطق حضرية، وهي عملية تعرف بما يسمى "إعادة التصنيف".

وبصورة عامة فلكل ٦٠ مليون نسمة من سكان المناطق الحضرية ممن تتم إضافتهم سنوياً إلى مدن العالم النامي، فهناك نحو ٣٦ مليون منهم يولدون في تلك المناطق في حين يهاجر إليها ١٢ مليون نسمة أخرى، أما النسبة المتبقية من السكان والبالغ عددهم ١٢ مليون نسمة أيضاً فإنهم يصبحون سكان حضر بحكم إعادة تصنيف الأراضي الريفية لكي تصبح أراضي حضرية ،وتتأثر هذه العوامل الديموغرافية بدرجة التنمية في كل دولة ودرجة التحضر.

---

[١٩] تقرير حالة مدن العالم(٢٠٠٨ -٢٠٠٩)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ص ٢٤
http://www.unhabitat.org

أما بالنسبة للدول ذات المستويات المتدنية من التحضر، فعادة ما تكون الهجرة هي القوة المحركة لنمو المدن، كما هو الحال في العديد من دول إفريقيا وآسيا، فعلى سبيل المثال: بلغ صافي معدل الهجرة إلى مدينة هوتشي مين في فيتنام ضعفي معدل الزيادة السكانية الطبيعية في الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٤).

كما أشارت الدراسات إلى أن الهجرة الداخلية تعد سبباً لأكثر من ٦٠ % من معدل الزيادة السكانية في مدينة داكا في بنغلاديش، الا أنه حتى في هذه الحالات، فعادة ما يتم توجيه الهجرة من خلال السياسات الصناعية التي تعمل على تركيز عملية التنمية في منطقة العاصمة.

كما تمثل الزيادة الطبيعية عاملاً هاماً في النمو الحضري في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة من فئة الشباب، ففي الهند على سبيل المثال: تشكل الفئة العمرية التي تقل عن ١٥ عاماً ما نسبته ٣٥ بالمائة من السكان، وتبعا لذلك فقد شكلت الزيادة السكانية الطبيعية ما نسبته ٥٦ % من النمو الحضري عام ٢٠٠١، في حين شكل صافي الهجرة ٢٣ % منه .

وعلى النقيض من ذلك وفي الصين، حيث يقطن خمسي السكان في المدن، وحيث تعد معدلات الخصوبة منخفضة للغاية (نتيجة لسياسة إنجاب طفل واحد فقط) فقد كانت الهجرة من الريف إلى المدن السبب الرئيسي للنمو السكاني، والتي شكلت ٥٥ % من النمو عام ١٩٩٠، في حين شكلت الزيادة الطبيعية ما نسبته ٢٣ % فقط من النمو .

٢-١-٢-٢ الصدارة الحضرية:

تعد الصدارة الحضرية نمطاً تاريخياً شائعاً في غالبية الدول النامية تقريباً، والتي تعني: تركز نسبة كبيرة من سكان الحضر في مدينة واحدة بالإضافة إلى تركز التدفقات الاستثمارية ، والمعاملات المالية، والإنتاج الصناعي، والدخل القومي، وغيرها من العوامل المشابهة في مدينة واحدة، و عادة ما يحدث ذلك في بعض المدن التي شكلت موطناً لأكثر من نصف إجمالي سكان الحضر في الدولة والتي غالبا ماتكون العاصمة، كما في مدينة مقديشو في الصومال، ومدينة لومي في توجو، ومدينة بنوم بنه في كمبوديا، ومدينة أولان باتور في منغوليا ومدينة الكويت في الكويت، ومدينة بورتو برينس في هايتي، ومدينة باناما في باناما، ومدينة سان خوان في بورتو ريكو.

٢-١-٢-٣ مداخل دراسة عوامل النمو الحضري:

تتعدد مداخل دراسة عوامل النمو الحضري، والبعض من هذه المداخل يشمل مجموعة من النظريات المفسرة له، وكل من هذه المداخل بنظرياتها لها مبادئها الحاكمة ، كما أن لها العوامل والمتغيرات المسببة لها، ويوضح جدول رقم (٢-٣) مداخل دراسة عوامل النمو الحضري.

جدول (٣-٢) مداخل دراسة عوامل النمو الحضري

المدخل	النظريات	المبدأ الحاكم	العوامل والمتغيرات المسببة
الديموجرافي	–	زيادة سكان المناطق الحضرية (البعد الكمي)	مكونات النمو السكاني: • الزيادة الطبيعية للسكان • الهجرة الداخلية الصافية • تعديل حدود الوحدات العمرانية الحضرية
الاقتصادي[٢٠]	–	زيادة السكان (البعد الكمي) وتغيرخصائص السكان(البعد النوعي) بتأثير العوامل الاقتصادية	ـــ
	أ- النظرية النقدية Money flow theory-عام ١٩٣٠ "النموذج الكينزى Keynes"[٢١]	دخل المنطقة الحضرية المضاف و تدفق الأموال الناتج عن الأنشطة الاقتصادية الحضرية الأساسية والغير أساسية (ومن أكبرها النشاط الصناعي) هو الذي يؤدي الى زيادة النمو الحضري وبالتالي التأثير على البيئة العمراني للتجمعات التي تتم بها هذه الأنشطة	تحسن أحوال وخصائص السكان كما يلي: • تحسن مستوى معيشة السكان • تدفق حركة الاموال الناتجة عن الأنشطة الحضرية الأساسية وغير الأساسية • زيادة جذب السكان
	ب- نظريـــة التبعيـــة Dependency Oriented Research	العوامل الدولية هي التي تؤثر على النمو الحضري (البعد الكمي)، من خلال التشابك بين البعد الاقتصادي والعوامل الديموجرافية	
	١-التبعيـــة التقليديـــة Traditional dependency argument[٢٢]	الاستثمار الأجنبي في قطاع الزراعة هو المؤثر في النمو الحضري (البعد الكمي) خاصة في الدول النامية (حيث أن تكنولوجيا الاستثمار لاتناسب أنشطة الدول النامية كثيفة العمالة مما يزيد من الهجرة الى الحضر)	استخدام الميكنة في الزراعة يؤدي الى بطالة في قطاع الزراعة (البطالة التكنولوجية) مما يزيد من هجرة الريفيين الى الحضر بحثا عن فرص العمل مما يزيد من النموالحضري. عدم كفاية الانتاج الزراعي لسكان الريف نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج، ومحدودية أنواع الانتاج الزراعي المحصولي التي ينتجها العامل بالزراعة وبالتالي محدودية البدائل لديه خاصة في حالة

[٢٠] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٣٢

[21] Paul N. Balchin and Jefery L. Kieve, **Urban Land Economics**, Hong Kong, third edition, 1985, p.63

[22] Josef Gugler, **Cities in the developing world, issues, theory, and Policy**, oxford university press, 1997. P.9

المدخل	النظريات	المبدأ الحاكم	العوامل والمتغيرات المسببة
			حدوث أي ضرر لهذه المحاصيل أو أي انخفاض في الأسعار العالمية لهذه المحاصيل، مما يزيد من الهجرة الى الحضر وبالتالي يزيد من النموالحضري.
	٢- التبعية الحديثة Recent dependency argument[٢٣]	الديون الخارجية هي المؤثرة في النمو الحضري وذلك كنتيجة لتأثيرها على النمو الاقتصادي ونوعية الحياة من خلال البيئة العمرانية للتجمعات	• ضعف قدرة الحكومات على توفير تمويل الخدمات الأساسية خاصة في الريف مما يزيد من الهجرة الى الحضر • تطبيق شروط الجهات المانحة للقروض مما يؤدي الى خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات وخفض الأجور ممايزيد من الفقر، والفقر يصاحبه تزايد للهجرة الى الحضر
	ج- نظرية الارتكاز التصديري أو قاعدة التصدير Export base [٢٤]	نمو النشاط الإنتاجي الأساسي هو الذي يزيد النمو الحضري(البعد الكمي)	فرص العمل الجديدة الناتجة عن نمو النشاط الأساسي أو احتياج الأنشطة غير الأساسية الى مزيد من العمالة ، مما يزيد من الهجرة الى الحضر ، وبالتالي يزداد النمو الحضري زيادة دخل الحضر نتيجة نمو هذه الانشطة يزيد من جذب الحضر والهجرة اليه فيزيد النمو الحضري
الحجم الأمثل للمنطقة الحضرية[٢٥]	ـــ	تحقق الحجم الأمثل للمنطقة الحضرية يخلق قوى تخليق ذاتية (self generating) تجعل نمو المنطقة الحضرية أسرع	• وفورات الحجم في المدن الضخمة تؤدي الى جذب الانشطة وبالتالي العمالة مما يزيد من النمو الحضري بها • التكنولوجيا المتقدمة تعمل على تأجيل ظهور الوفورات السلبية (التي ستظهر في الأجل الطويل نتيجة ارتفاع تكلفة الارض والعمالة والتكاليف البيئية) وبالتالي يزداد جذب هذه المناطق • دائرة الضواحي (suburb) المرتبطة بالمناطق الحضرية تتكامل معها في توفير

[23] Josef Gugler, **Cities in the developing world, issues, theory, and Policy**, oxford university press, 1997. P.9

[٢٤] عبير محمدالبرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،ص ٣٨-٣٩

[٢٥] المصدر السابق، ص ٤٠-٤١

المدخل	النظريات	المبدأ الحاكم	العوامل والمتغيرات المسببة
			الأنشطة والسكان وبالتالي تحافظ على النمو الحضري لهذه المناطق • هناك ارتباط بين حجم المدينة ونموها حضريا
المدخل الأيكولوجي[٢٦]	–	المركب الأيكولوجي (Ecological Complex) أوالمركب الحضاري هو الذي يؤثر في النمو الحضري (أي بعد كمي وبعد نوعي)	• البيئة • السكان • التنظيم الاجتماعي • المستوى التكنولوجي هذه العوامل والعلاقات التبادلية بينهم هي المسؤوولة عن النمو الحضري
	نظرية وسائل الانتقال Communication Theory	وسائل الاتصال هي العامل الرئيسي للنمو الحضري (أي بعد كمي وبعد نوعي)	يؤثر نظام الاتصالات (بشقيه الاتصال بين الأفراد، والانتقال من مكان لاخر)على نمط حياة السكان ويتجه به نحو الحضرية(urbanism) كما أن نظام الاتصالات يزيد من مميزات المناطق الحضرية ويزيد جذبها للسكان

وتوضح شكل رقم (٢-٢) كيفية حدوث النمو الحضري (مسبباته) وفقا لنظريتي التبعية التقليدية، والتبعية الحديثة.

[٢٦] عبير محمدالبرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ٤٢-٤٣

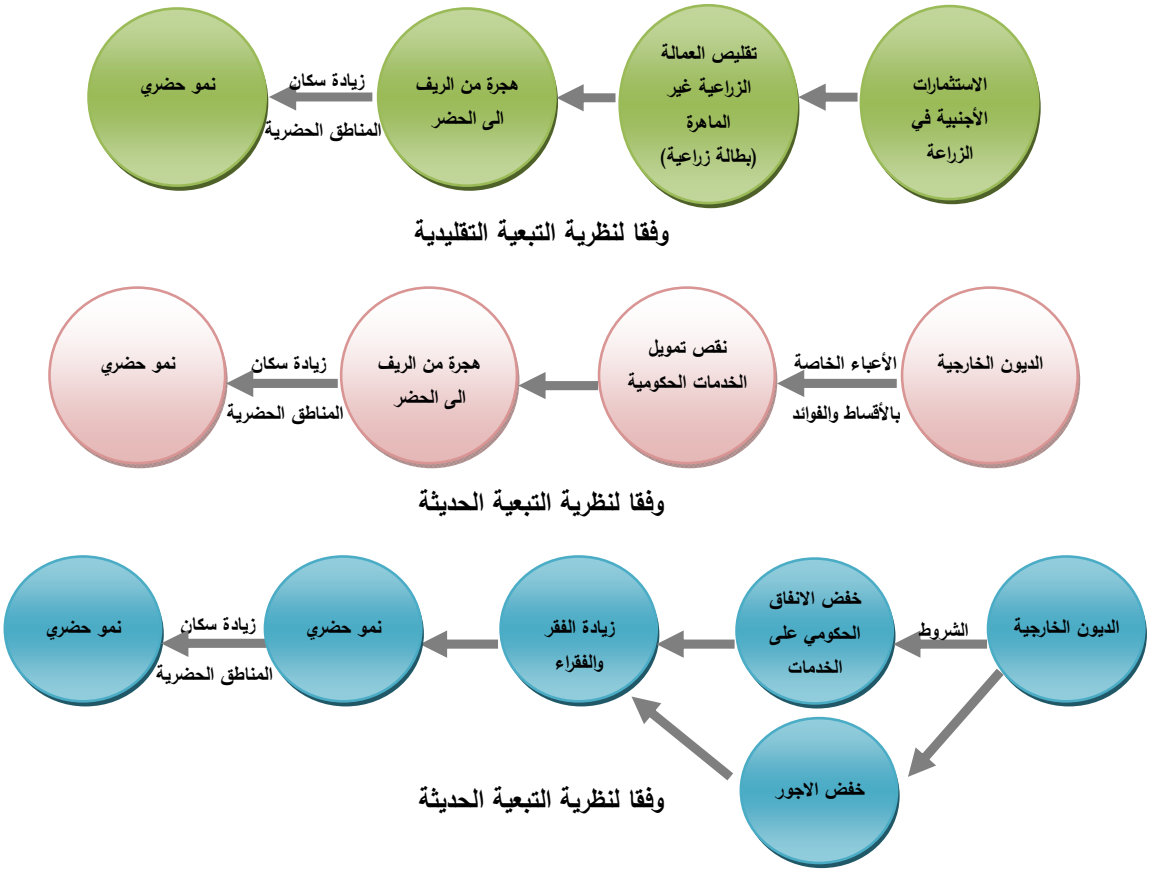

شكل (٢-٢) كيفية حدوث النمو الحضري(مسبباته) وفقا للنظريات المختلفة

٢-١-٣ النمو الحضري في الدول المتقدمة والنامية:

يتميز النمو الحضري في الدول النامية بالسرعة مقارنة بالدول المتقدمة لأن الدول المتقدمة هي فعلياً من البداية مرتفعة التحضر، وأرجعت الأمم المتحدة التحضر السريع في الدول النامية إلى عامل الهجرة الريفية – الحضرية المتوقعة وعامل الزيادة الطبيعية التي تتسم بكبر معدلها في المناطق الحضرية والريفية.[٢٧]

ويوضح جدول رقم (٤-٢) توزيع نسب سكان المناطق الحضرية من جملة السكان في الدول المتقدمة والدول النامية.

[٢٧] المصدر السابق، ص ٢٢

جدول (٤-٢) توزيع نسب سكان المناطق الحضرية في الدول المتقدمة والدول النامية

السنة / المنطقة	١٩٥٠	١٩٧٥	٢٠٠٠	٢٠٢٥
العالم	%٣٠	%٣٨	%٤٧	%٥٨
الدول المتقدمة	%٥٥	%٧٠	%٧٦	%٨٢
الدول النامية	%١٨	%٢٧	%٤٠	%٥٤

المصدر:

P.Brockerhoff, Martin,**Population Bulletin, an Urbanization World**, vol.55,No.3September2000, P.7

٢-١-٣-١ مراحل النمو الحضري في الدول المتقدمة والنامية

بالرغم من أن مراحل النمو الحضري في الدول النامية قصيرة ومتلاحقة وسريعة إلا أنها يصعب مقارنتها مع النمو الحضري في الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة نمت وإزدهرت على مراحل متباعدة وإنتقلت من مرحلة إلى أخرى بصورة طبيعية وتراكمية من حيث :

أ-المؤسسات التحتية

ب- المبادئ.

ج- التنظيمات التي تتحكم بمراحل النمو المختلفة.

أي أن الإحصاءات وإن كانت تعكس المعدلات المرتفعة للنمو الحضري في الدول النامية إلا أن البناء الإجتماعي والإقتصادي والنظم والعلاقات و المؤسسات التربوية والإقتصادية والأسرية تجمع بين خصائص ومقومات العلاقات الطبيعية والمصطنعة.

أما بالنسبة للعناصر التي يعتمد عليها الإنتقال من مرحلة لأخرى من مراحل النمو الحضري في الدول المتقدمة فهي الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على التفاوت في معدلات النمو الحضري وأنماطه.[٢٨]

ويرجع السبب في إرتفاع معدلات النمو الحضري إلى التقدم الذي أحرزته الدول في مرحلة التأسيس الإداري والمنشآت والهيئات والتشريعات اللازمة لإنشاء المؤسسات التحتية اللازمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى أن الدول قد أخذت بأسباب العمران والتوسع الصناعي والتجاري وتأمين المرافق والخدمات الأساسية.[٢٩]

ويوضح جدول رقم (٥-٢) خصائص مراحل النمو الحضري في كل من الدول النامية والمتقدمة.

[٢٨] اسحق يعقوب القطب، عبدالاله أبوعياش، **النموالتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ٨٩

[٢٩] المصدر السابق ، ص ٩٢

جدول (٥-٢) خصائص مراحل النمو الحضري في كل من الدول النامية والمتقدمة

	النمو الحضري في الدول المتقدمة	النمو الحضري في الدول النامية
مراحل النمو الحضري	مراحل متباعدة والانتقال من مرحلة إلى أخرى بصورة طبيعية وتراكمية	قصيرة ومتلاحقة وسريعة
عناصر الانتقال بين مراحل النمو الحضري	الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية	البناء الإجتماعي والإقتصادي

٢-١-٣-٢ احصائيات ودراسات الهيئات الدولية والرسمية حول اتجاهات النمو الحضري في العالم

تتناول العديد من الدراسات والإحصائيات التي تعدها هيئات دولية ورسمية مختلفة تطور معدلات النمو الحضري في العالم واتجاهات هذا التطور، ونتناول فيما يلي بعضاً من هذه الاحصائيات والدراسات .

أولا: الاحصائيات:

تؤكد جميع الاحصائيات السكانية الرسمية المنشورة من قبل هيئات دولية ورسمية فيما يتعلق بالتحضر الزائد في الدول النامية على أن أهم الظواهر الديموجرافية في العصر الحديث هو النمو الحضري السريع والمفرط للمدن في البلدان النامية بشكل يزداد يوما بعد يوم ، اذ تشهد المدن في البلدان النامية منذ الخمسينات من القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين زيادة مستمرة ومضطردة في أعداد سكان الحضر مما أصبح يشكل أهم تحديات التنمية في هذه البلدان ، ويوضح شكل رقم(٣-٢) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالعالم من اجمالي السكان، كما يوضح شكل رقم(٤-٢) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالدول النامية من اجمالي سكان الحضر بالعالم.[٣٠]

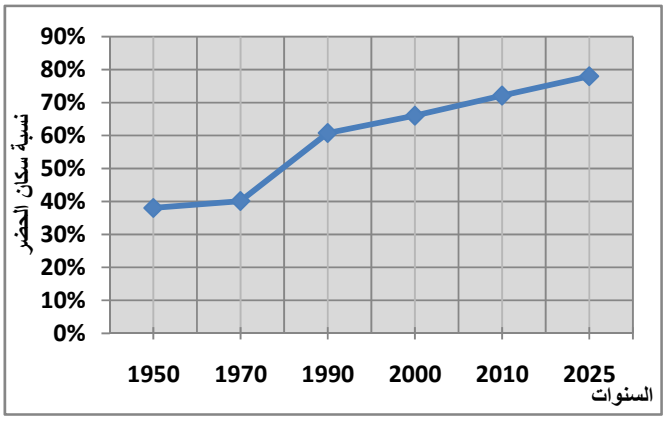

شكل(٣-٢) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالعالم من اجمالي السكان

المصدر: النسب من حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٤، نقلا عن:

Michael chishoim,demography and urbanization, in W.A allen &(et.als), a global strategy for housing in the third millennium, London , E&EN, 1992.p 10

[٣٠] حمدي علي أحمد، **المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٣- ٢٥

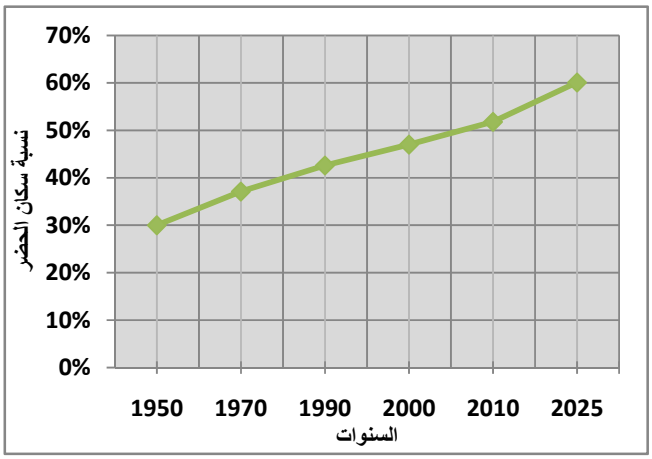

شكل(٤-٢) تطور التوزيع النسبي لسكان الحضر بالدول النامية من اجمالي سكان الحضر بالعالم

المصدر: النسب من حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٥، نقلا عن:

Michael chishoim,demography and urbanization, in W.A allen &(et.als), a global strategy for housing in the third millennium, London , E&EN, 1992.p 10

ومن خلال الشكلين السابقين يتضح أن سكان الحضر في تزايد مستمر على مستوى العالم، كما أن الدول النامية أصبحت تضم أكثر من نصف سكان الحضر على مستوى العالم ومازال من المتوقع تزايد هذه النسبة مستقبلا.

وعند النظر الى نسب سكان المناطق الحضرية بالدول النامية موزعة جغرافيا على القارات المختلفة، نلاحظ أن الدول النامية في أمريكا اللاتينية هي صاحبة أعلى نسب، تليها الدول النامية في قارة أفريقيا ، ثم الدول النامية في قارة اسيا بفارق نسبي بسيط، ويوضح جدول رقم(٦-٢) التوزيع النسبي لسكان الحضر في الدول النامية بالقارات المختلفة في الفترة (١٩٨٠- ٢٠٢٥).

جدول (٦-٢) التوزيع النسبي لسكان الحضر في الدول النامية بالقارات المختلفة في الفترة(١٩٨٠- ٢٠٢٥).

القارة	نسبة سكان الحضر من اجمالي السكان(%)			
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥ (متوقع)
افريقيا	٢٨.١	٣٥.٥	٤٢.٢	٥٨.٣
اسيا	٢٦.٦	٣٠.٣	٣٥.١	٥٣.١
أمريكا اللاتينية	٦٥.٣	٧١.٩	٧٦.٦	٨٤.٢

المصدر: حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٢٥، نقلاً عن:

United nations, estimates and projections of urban ,rural and city population , 1950-2025: the 1982 assesmnt, New York,1983.

William G.Flangagan, urban sociology: images and structure, Allyn and Bacon, second edition, 1995,p.10

كما يوضح شكل رقم(٥-٢) توزيع نسب التحضر في العالم.

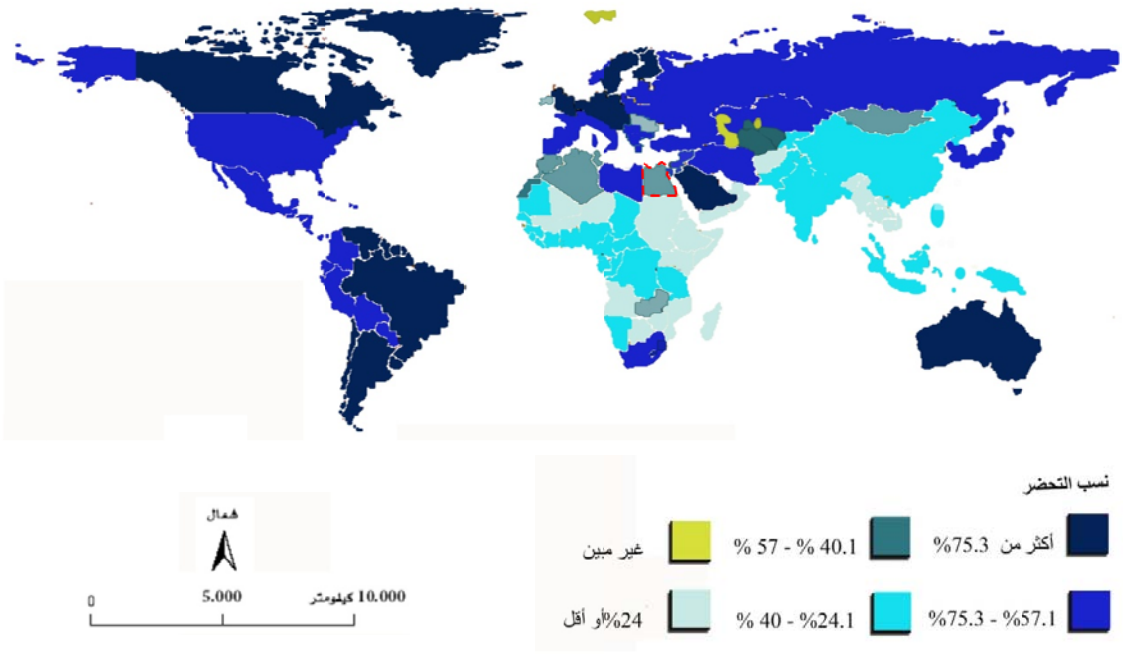

شكل (٥-٢) توزيع نسب التحضر في العالم

المصدر: Brain J.L Berry-Edgar C.Conkling- D.Michael Ray- The global economy in transition, second edition, prentice – hall international, Inc – p .61

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن الحركة الى المدن تتزايد في دول العالم النامي خاصة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، يستثنى من ذلك الاتجاه أجزاء من الصحاري الأفريقية وجنوب اسيا حيث تستمرمعدلات التحضر في الانخفاض الشديد.

ووفقا لتقرير حالة مدن العالم (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية[٣١] فقد شهد عدد سكان المناطق الحضرية في دول العالم النامي إرتفاعاً بلغ في المتوسط ٣ ملايين نسمة أسبوعياً خلال العقدين الماضيين، وهو يحقق معدل نمو غير مسبوق، كما سيتجاوز العدد الإجمالي لسكان المناطق الحضرية في بلدان العالم النامي الضعفين بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، أي سيزيد من ٢.٣ مليار نسمة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥.٣ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠ ، وسيصل عدد سكان الحضرفي إفريقيا ١.٢ مليار نسمة، أي نحو ربع سكان الحضر في العالم ، و تؤكد الدراسة أنه سوف يتم إستيعاب ٩٥ % من نمو عدد سكان الحضر في العالم خلال العقود الأربعة القادمة في مدن الدول النامية.

كما يتوقع أن يشهد العالم زيادة في مسطحات العمران الحضري تقدر بحوالي مليون كم٢[٣٢]، ويوضح شكل رقم(٦-٢) تطور أعداد سكان الحضر في العالم (في الفترة ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٣٠) .

[٣١] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تقرير حالة مدن العالم(٢٠٠٨-٢٠٠٩)**، ص ١٥، http://www.unhabitat.org

[32] Robert I McDonald, the ecological society of America, **global urbanization and ecology ,** p 101

ويوضح شكل رقم(٧-٢) مستويات التحضر في العالم.

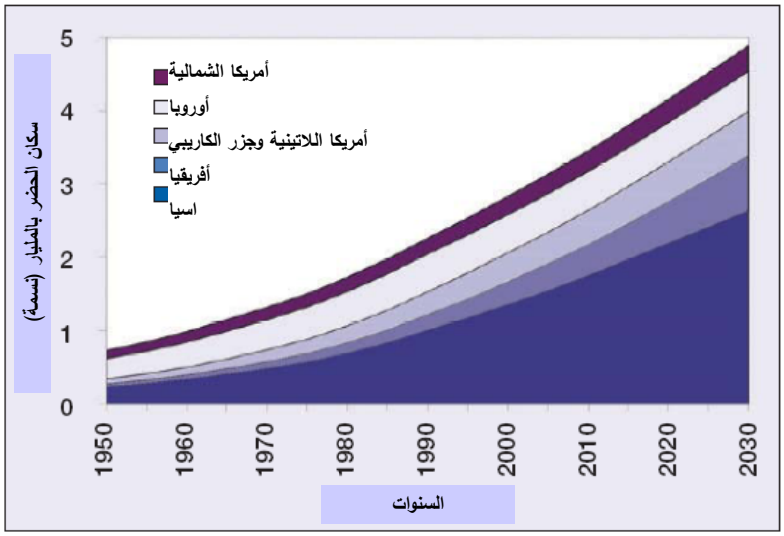

شكل (٦-٢) تطور أعداد سكان الحضر في العالم (في الفترة ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٣٠)

المصدر: Robert I McDonald, the ecological society of America, global urbanization and ecology,p101

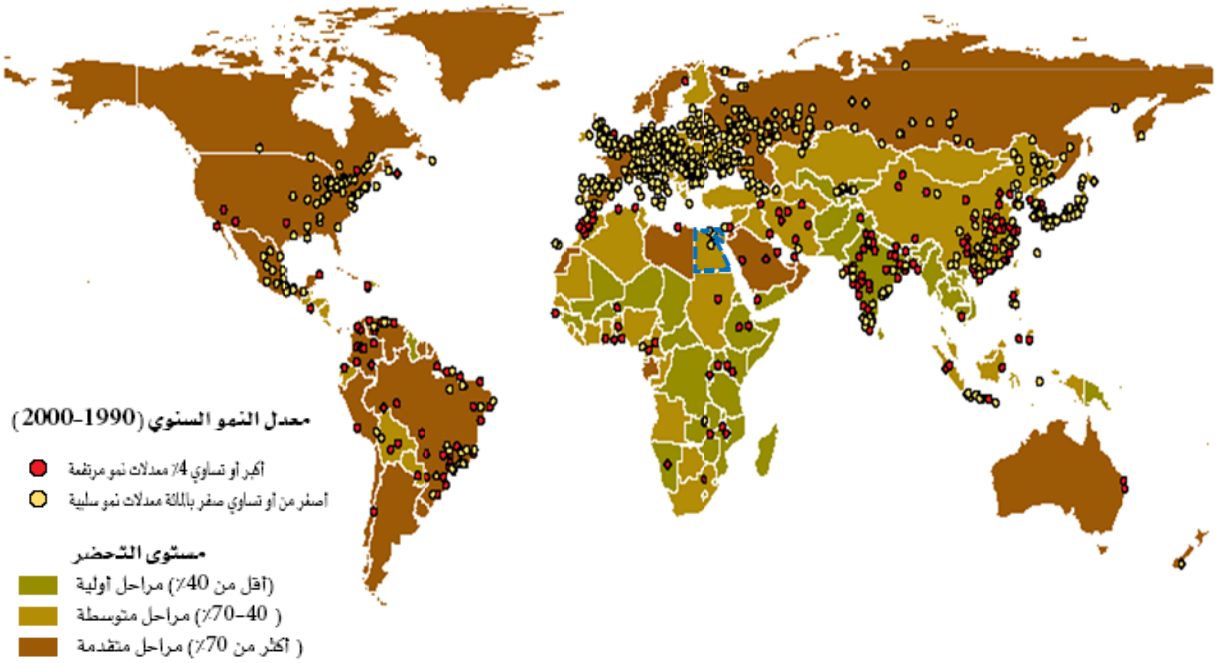

شكل(٧-٢) مستويات التحضر في العالم

المصدر: تقرير حالة مدن العالم(٢٠٠٨-٢٠٠٩)- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
http://www.unhabitat.org

ثانيا: دراسات الهيئات الدولية والرسمية

تعددت الدراسات الرسمية التي تناولت النموالحضري في العالم ولذلك نعرض نماذج من هذه الدراسات، وأهم نتائجها لاستيضاح قضية النمو الحضري بشيء من التوسع.

ومن هذه الدراسات:

أ. دراسة"ديناميكيات التوسع الحضري العالمي" عام ٢٠٠٥: قام بإعدادها "شلومو آنجيل" و "ستيفن شبرد" و "دانيل شيفكو"، وقدموا الملاحظات و التوصيات للتعامل مع قضية التوسع الحضري وكانت كالتالي[٣٣]:

- المدن موقع للنمو الإقتصادي في القطاعات الإقتصادية الحضرية (الخدمات والصناعات التحويلية)، فهي المهيأة لاستقبال هذه الأنشطة.
- النمو الحضري يمكن اعتباره أحد العوامل الضرورية في إقتصاد حيوي و منتعش و لكنه يحتاج إلى أن يدار جيدا.

ويتضح من الإستراتيجيات المقدمة لتنمية المدن وفقاً للبنك الدولي ما يلي:
أكدت على أهمية تنمية الحضر لمواجهة مشكلات المدن، وذلك من خلال تطوير الإدارة الحضرية وتنمية الإقتصاد المحلي بما يخلق قدرة تنافسية، بمعنى وضع السياسات التي تجعل المدينة قادرة على الإستفادة من الإمكانات الإنتاجية (العناصر الإنتاجية) بها ليس فقط من أجل زيادة الإنتاج وإنما لجعل المدينة ذات قدرة تنافسية.

ب. استراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية والحكم المحلي (أبريل ٢٠٠٩)[٣٤]

النمو الحضري من الظواهرالمميزة للقرن الحالي، وبلدان العالم النامي هي المكان الذي تحدث فيها التحولات الديموغرافية ، وفي العقد الذي انقضى منذ اعداد استراتيجية البنك الدولي السابقة للتنمية الحضرية، أصبحت المناطق الحضرية لأول مرة تغطي أكثر من نصف العالم، فقد وصل عدد سكان الحضر في العالم الى ٣.٣ مليار نسمة وبحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يزداد هذا العدد الى حوالي ٥ مليار ، وانتقل مكان هذه التحولالت الديموغرافية العالمية الهائلة الى البلدان النامية ، اذ يحدث أكثر من ٩٠% من النمو الحضري الان في بلدان العالم النامية ، ومن المتوقع ان يزداد عدد سكان الحضر في البلدان النامية نحو ملياري نسمة خلال السنوات العشرين القادمة، أي مايعادل قرابة ٧٠ مليون نسمة كل عام ، وسوف يتضاعف عدد سكان الحضر في أفريقيا واسيا في هذه الفترة ، وبحلول سنة ٢٠٣٠ سيكون ٨٠% من سكان الحضر في البلدان النامية.

وبالنظر الى أن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي يأتي من المدن ، فان المستقبل الاقتصادي لمعظم البلدان النامية ستحدده انتاجية هذه الاعداد المتزايدة من سكان الحضر، وكما يشير تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٩ ، فإن

---

[٣٣] عبير محمدالبرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ١٢٧-١٢٨

[٣٤] **استراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية والحكم المحلي**، مذكرة التصورات والقضايا، ادارة المالية والاقتصاد والتنمية الحضرية، شبكة التنمية المستدامة، ١٥ أبريل ٢٠٠٩، ص ٣-٤

التوسع الحضري ضروري للنمو، لكنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقه ، وعلى مستوى العالم فإن نحو ٧٥% من الإنتاج الاقتصادي يجري في المدن، وتشهد البلدان النامية ازديادا سريعا لمساهمة الحضر في اجمالي ناتجها المحلي، وتجاوزت معظم البلدان بالفعل نسبة ٦٠% في هذا الشأن .

٢-١-٤ العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية

المفترض أن التحضر السريع سيدفع التنمية الإقتصادية في الإقتصاديات النامية كما حدث في الدول المتقدمة، ويؤكد "برايان برى Brian Berry" وجود علاقة بين مستوى النمو الإقتصادي ونسبة التحضر ومدى تركز السكان في مدن الدول المتقدمة، أما "ريتشاردسون" فيؤكد على أن العلاقة بين التحضر والتنمية الإقتصادية موجودة وأن التغيرات الهيكلية المصاحبة لتحول الإقتصاد من إقتصاد الكفاف الزراعي إلى إقتصاد مفتوح يعتمد على إنتاج سلع غير زراعية وخدمات ويواكبه إنتقال مكاني للسكان والأنشطة الإقتصادية نتج عنه التحضر.

إلا أن معدلات التحضر العالية التي تشهدها الدول النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأسيا مع تحقيق معدلات ضعيفة للنمو الإقتصادي وهي ظاهرة الحضرية الزائدة Over Urbanization تجعل هناك إتجاهاً لإعتبار التحضر في الدول النامية معوقاً لحدوث التنمية على عكس الدول المتقدمة وذلك مرجعه إلى أن التحضر في الدول المتقدمة واكبه نجاح حركة التصنيع وتقديم فرص العمل وكان سبباً ونتيجة في نفس الوقت، وأن آلية التحضر في الدول النامية نتجت عن أسباب مختلفة تماماً ، نتيجة للهجرة الكثيفة من الريف إلى الحضر تمثل في بعض الأحيان ٦٠% من النمو الحضري.

ويكون إرتباط التحضر في الدول النامية بالبطالة، فالمدن تقدم فرص العمل الجديدة بمعدلات أقل من حجم الهجرة المتجهة لها، كما إرتبط التحضر في العالم النامي بالتركز في مدينة واحدة أو عدد محدود من المدن، حيث يتركز السكان والأنشطة الإقتصادية، كل ذلك على حساب باقي الهياكل الحضرية والمدن المتوسطة بالذات.

وبالتالي فقد التحضر أهميته كوسيلة لإنتشار النمو Diffusion of Innovation وإنتشاره عبر إطار نظام مدن متدرج ينقل النمو من أكبر تجمع حضري إلى أصغر تجمع في الشبكة العمرانية، وهذا هو المطلوب تحقيقه من خلال التنمية الحضرية المطلوبة فالتحضر الذي يتركز في عدد محدود من المدن الكبرى يفقد الهياكل الحضرية القدرة على إيصال ونشر النمو من مناطق التركيز في المدن الكبرى للمدن الأقل رتبة وحجماً، أصغر تجمع حضري مما يعني ضرورة وجود عدد أكبر من التجمعات والرتب الحضرية ليحدث نشر للنمو والتنمية.[٣٥] ،كما في قاعدة الرتبة والحجم.

[٣٥] مها سامي كامل، **منهج لتأثير العناصر الاقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني**، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني- جامعة القاهرة،٢٠٠٦، ص ٤٨

٢-٢ المدن كمحركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

اننا نعيش في الوقت الحاضر بما يمكن تسميته (القرن الحضري) وذلك في ظل استيعاب المناطق الحضرية لما يزيد عن نصف سكان العالم، ولذلك فإن التحضر المنسجم لم يكن أكثر أهمية مما هو عليه الان.

وتمثل المدن فرصا حقيقية لزيادة مستوى الكفاءة في استخدام الطاقة والحد من أشكال التفاوت في التنمية وتحسين الظروف المعيشية بشكل عام[٣٦] .

حيث تتسم المدن بدرجة هائلة من الكفاءة، إذ يسهل دوماً توفير خدمات المياه والصرف الصحي لسكان يعيشون في نطاق متقارب، كما يسهل أيضاً الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية الأخرى.

الا أنه مع نمو المدن، ترتفع تكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، وتزداد الضغوط كذلك على الموارد البيئية والطبيعية[٣٧]

ولقد أصبح الطابع الحضري يغلب على عالمنا في الوقت الحاضر، وفي فترة ما من عام ٢٠٠٨، حققت البشرية إنجازاً هائلاً: حيث انتقل نصف سكان العالم للعيش في المدن، أي ما يعادل ٣.٣ مليار نسمة، وذلك لأول مرة في التاريخ.[٣٨]

أما البنك الدولي فانه يرى أن (التحضر) من الممكن أن يساعد على توفير فرص العمل، وتقليص الفقر، وتوفير نوعية حياة أفضل، وبالتالي فان المدن تعتبر محركات للنمو وحاضنة للابتكار.
كما أن المدن تمثل مجال للتنمية وإعداد السكان من أجل مواجهة تحديات المستقبل.
ونظراً لأن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتحقق في المدن، فإن المستقبل الاقتصادي لمعظم البلدان النامية سيعتمد على إنتاجية سكانها التي تقطن المناطق الحضرية[٣٩]

٢-٢-١ مميزات ومقومات المدن

تتعدد المقومات والمزايا التي تتمتع بها المدن بدرجات متفاوتة والتي تجعلها بمثابة اقطاب جاذبة للنمو الاقتصادي والاستثمارات التي يترتب علها زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية، وذلك نظراً لأنها تمثل الوعاء الذي يحتضن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ذات الخصائص الحضرية والتي ينتج عنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن حالة المدن في العالم فان هذه المزايا تتمثل في:

- إنفتاح الأنظمة الإقتصادية

[36] UN- secretary general - Ban Ki- Moon- **Planning our urban future**- world habitat day- 2009
[37] http://data.albankaldawli.org/topic/urban-development
[٣٨] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،تقرير حالة مدن العالم،٢٠٠٩، ص ١١، http://www.unhabitat.org
[39] http://web.worldbank.org

- رفع القيود التجارية
- خفض التعريفات الجمركية وأجور النقل من أجل تعزيز النمو الإقتصادي
- إستخدام تكنولوجيا أنظمة النقل والخدمات الأساسية
- توفر الخدمات الإجتماعية لإستقطاب المزيد من السكان ورؤوس الأموال
- الإستراتيجيات الحكومية التي تعمل على زيادة الإستثمارات في القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية
- القرب من الأسواق

كما تمتاز المدن أيضا:

- بنوعية حياة جيدة (good quality of life)
- خدمات من الطرازالأول مثل: كفاءة وسائل النقل والتعليم وفرص العمل مما يجتذب الشركات والعمالة الماهرة .
- كماتستقر أنشطة الأعمال في التجمعات الحضرية حيث: تكاليف التشغيل منخفضة ويمكن ربطها بالموردين والأسواق العالمية.
- تركز الأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية
- توافر الطرق وأنظمة النقل والاتصالات
- وفرة الاستثمارات في البنية الأساسية

كما توجد العديد من المدن الكبرى التي تتخذ أداوراً حيوية بإعتبارها مراكز حضرية أساسية، حيث تعمل على تعزيز عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال تراكم السكان ووسائل التكنولوجيا، ووفورات الحجم وتحسين البنية الأساسية.

أما بالنسبة للمدن الصغيرة فإنها تعمل بدورها على تنويع النظام الحضري في المنطقة، حيث باتت تشهد نمواً بإعتبارها بديلاً للنتائج الإجتماعية والبيئية للتكدس المفرط في المدن الرئيسية، حيث تعمل على توفير فرص جديدة لتحقيق التنمية الإقتصادية. [٤٠]

[٤٠] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،تقرير حالة مدن العالم،٢٠٠٩، ص ٢٢
http://www.unhabitat.org

٢-٢-٢ دور المدن في التنمية الاقتصادية[٤١]

إن للمدن الرئيسية أدواراً هامة ومازالت متواصلة، تتمثل في إعتبارها محركات للتنمية الإقتصادية الوطنية والإقليمية، والبناء المؤسسي والتطور الثقافي، والتكامل السياسي في بعض الدول وذلك من خلال إنشاء مراكز إدارية وطنية.

ومن خلال التحليل الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لأسباب وآثار النمو السكاني والذي تضمن عينة من ٢٤٥ مدينة من أسرع المدن نمواً في العالم النامي (أي المدن التي تشهد متوسط نمو سنوي بنسبة تتجاوز ٢ بالمائة) ما بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ يشير إلى أن القوى المحركة للنمو الحضري عادة ما تكون معقدة ومتداخلة، الا أن هذا التحليل أبرز ثلاثة قوى محركة للنمو الحضري في كل من أفريقيا، و أسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي وهي:

١. السياسات الإقتصادية الصناعية (أي إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية ومناطق تشجيع التصدير، وما شابه ذلك) والإستثمارات الإستراتيجية ذات الصلة في مجالين رئيسين هما:البنية الأساسية لقطاع النقل والإتصالات وقطاع الخدمات التجارية).
٢. إدخال تحسينات على نوعية الحياة في المدن (الخدمات الأساسية والنقل والمناطق الخضراء والمرافق العامة).
٣. التغيرات في الوضع القانوني و/أوالإداري للمناطق الحضرية.

ويوضح جدول رقم(٧-٢) توزيع المحركات الجديدة للنمو في أسرع المدن نمواً في العالم النامي

جدول(٧-٢) المحفزات الجديدة للنمو في أسرع المدن نمواً في العالم النامي

القارة / السبب		أفريقيا		أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي		اسيا		الاجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السبب الإقتصادي	اجمالي الأسباب الاقتصادية	٢٩	٧٨.٤	٤٨	٨٥.٧	١١٣	٧٤.٠	١٩٠	٧٧.٦
	إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة	٤	١٠.٨	١٢	٢١.٤	٣٥	٢٣.٠	٥١	٢٠.٨
	الإستثمار في البنية الأساسية لقطاع النقل	١٩	٥١.٤	١٤	٢٥.٠	٦٧	٤٤.١	١٠٠	٤٠.٨
قطاع المعلومات والخدمات		٦	١٦.٢	٢٢	٣٩.٣	١١	٧.٢	٣٩	١٥.٩
تحسين نوعية الحياة		٨	٢١.٦	٥	٨.٩	١٢	٧.٩	٢٥	١٠.٢
التغيير الإداري		٠	٠.٠	٣	٥.٤	٢٧	١٧.٨	٣٠	١٢.٢
المجموع		٣٧	١٠٠	٥٦	١٠٠	١٥٢	١٠٠	٢٤٥	١٠٠

المصدر : المرصد الحضري العالمي، برنامج الموئل ، ٢٠٠٨

[٤١] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،تقرير حالة مدن العالم،٢٠٠٩، ص ٢٦
http://www.unhabitat.org

٢-٣ مشكلات وتداعيات النمو الحضري عالمياً

يرى صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة أن نمو المدن سوف يكون أكثر العوامل تأثيراً في التنمية في القرن الواحد والعشرين فلأول مرة تصبح المدن واحدة من أهم المحددات الأكثر تأثيراً في صناعة التقدم والنمو والتطور، وهو الأمر الذي يفرض على المؤسسات التنموية الدولية والمحلية على السواء أن تضع حالة المدن والتضخم الحضري في اعتبارها عند تناولها لأية خطط تنموية حالية أو مستقبلية على السواء

ورغم الجوانب الكثيرة السلبية المرتبطة بأوضاع المدن في العالم بصفة عامة وفي العالم النامي بخاصة، فإن المدن تمثل بوابة الأمل بالنسبة للعاطلين والباحثين عن فرص عمل جديدة، فلايمكن تحقيق النمو والتطور والتحديث بدون مدن.

كما أنه ورغم ما تقوم به المدن من توسيع دائرة الفقر وتركيزه وتكثيفه فإنها تمنحنا آمالاً جديدة للهرب من وطأة هذا الفقر ومحدداته الصارمة، والتحدي الكبير الذي يواجه الحكومات في كافة دول العالم يكمن في الكيفية التي يمكن من خلالها تعظيم المزايا التي تقدمها المدن بالنسبة لسكانها[٤٢]

٢-٣-١ مشكلات العمران الحضري القائم بالدول النامية

يعاني العمران الحضري القائم في الدول النامية من ثلاث ظواهر أساسية هي[٤٣]:

- التحضر المفرط(الزيادة المفرطة في سكان الحضر دون أن يحدث تطور للخصائص التنموية للسكان)
- الأحادية (تركز نسبة كبيرة من سكان الحضر في المراكز الحضرية الكبرى، واستئثارها بالنصيب الأكبر من الاستثمارات)
- عدم الاتزان الإقليمي

وتعد المدن الإقليمية من أكثر المدن معاناة من النمو العمراني غير المحكوم حيث ينجذب إليها عدد كبير من المهاجرين من المدن الأصغر ومن ريفها التابع ومما يزيد من حجم مشكلات هذه المدن هو تركز كل الخدمات الإقليمية ومحطات المواصلات الرئيسية وكذلك تمركز الصناعات فيها مما يجعلها مركزاً جاذباً للسكان.

---

[٤٢] صالح سليمان عبدالعظيم، الحوار المتمدن ،http://swideg.jeeran.com/geography/archive/2009/5/881862.html نقلا عن: تقرير حالة السكان العالمي ٢٠٠٧ – صندوق الأمم المتحدة للسكان

[٤٣] مها سامي كامل، **منهج لتأثير العناصر الاقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني**، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة ، ص٤٧، ص ١٠.

٢-٤ نتائج الجزء الثاني:

أسفر الجزء الثاني من الدراسة عن بعض النتائج التي يجب الإشارة إليها وهي كما يلي:

- تمثل المدن أحد أبرز التحديات (العمرانية- الاقتصادية- الاجتماعية) الملحة التي يواجهها العالم في الوقت الحالي.
- تمثل المدن مواقع للتغيير الجذري والسريع الاجتماعي والاقتصادي.
- يختلف مفهوم التحضر في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ففي الدول المتقدمة يعد مؤشراً من مؤشرات التطور والتحديث، أما في الدول النامية فغالباً ما يعبرعن عملية التحول الادارية من قرى إلى مدن.
- يتميز النمو الحضري في الدول النامية بالسرعة مقارنة بالدول المتقدمة .
- المدن تمثل مواقع للنمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الحضرية (الخدمات والصناعات التحويلية) فالمدن هي الموقع المهيأ لهذه الأنشطة.
- المناطق الحضرية تضم حاليا أكثر من نصف العالم، فقد وصل عدد سكان الحضر في العالم ٣.٣ مليار نسمة عام ٢٠١٠، ويتوقع أن يصل الى حوالي ٥ مليار عام ٢٠٣٠.
- المدن تعتبر محركات للنمو ومواقع تطوير الابتكارات والتقنيات الحديثة، كما أنها تمثل مجالاً للتنمية وإعداد السكان من أجل مواجهة تحديات المستقبل.
- تمثل المدن أقطاب جاذبة للنمو الاقتصادي والاستثمارات التي يترتب عليها زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية.
- نمو المدن سوف يكون أكثر العوامل تأثيرا في التنمية في القرن الواحد والعشرين فلقد أصبحت المدن واحدة من أهم المحددات الأكثر تأثيرا في صناعة التقدم والنمو والتطور.

٣- استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية

يتناول هذا الجزء أهمية وجود استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية (باعتبار المدن محركات التنمية) تفعل من خلال سياسات واضحة ، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومراعاة خصائص مرحلة التنمية الاقتصادية التي تواكب هذا النمو الحضري ، مع التركيز على دور المدن الجديدة في استيعاب متطلبات هذه التنمية ، في ضوء تداعيات النمو الحضري بالعمران القائم.

ويتم ذلك من خلال الفصول التالية:

- أهمية صياغة استراتيجية للتنمية الحضرية
- الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عمليات التنمية الحضرية
- اتجاهات وسياسات التنمية الحضرية
- تجارب الدول النامية في مواجهة النمو الحضري(سياسات التنمية الحضرية)

٣-١ أهمية صياغة استراتيجية للتنمية الحضرية

إن التنمية الحضرية ركن مهم من التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وهي من المقومات الأساسية لتحقيق تنمية شاملة وحقيقية لأي مجتمع، يمكن الإستنتاج أن النمو العمراني والحضري الحالي في الدول النامية (خاصة الدول العربية) يحصل بفعل رغبات وإرادات السكان و هذا لايعد عملاً تخطيطيا .

ووفقا لرأي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN– Habitat) ، فإن التجمعات الحضرية في كافة أنحاء العالم تأثرت بعوامل ومتغيرات جديدة ، فقد ظهر بوضوح على المدن تأثير التغيرات المناخية ونضوب الموارد ، ومشاكل الأمن الغذائي ، بالاضافة الى الزيادة السكانية ، والأزمات الاقتصادية.

ووفقا لذلك فإن هذه العوامل سوف تعيد تشكيل التجمعات الحضرية عمرانيا واجتماعيا في القرن المقبل[١]

يجب على كافة الدول دعم عمليات التنمية الحضرية الشاملة والعادلة والداعمة للشرائح الفقيرة ، من خلال تعزيز هياكل وعمليات الادارة الحضرية، والتاريخ يشير الى أن السياسة الحضرية المتكاملة في المناطق الحضرية من شانها أن تشكل مسارا صلبا نحو تحقيق التنمية.[٢]

مما يعني أن صياغة استراتيجة واضحة ومحددة للتنمية الحضرية هي مطلب عالمي لضمان تحقيق تنمية مستدامة.

[1] UN-HABITAT Executive Director Anna Tibaijuka- **Planning our urban future**- world habitat day- 2009
[2] UN- secretary general - Ban Ki- Moon- **Planning our urban future**- world habitat day- 2009

٣-١-١ فوائد الإتجاه إلى التنمية الحضرية:

أصبحت التنمية الحضرية من المداخل التي تتبعها دول العالم لتحقيق أهدافها التنموية ومواجهة قضاياها المختلفة ، حيث تتعدد فوائد هذا الاتجاه .

ويرى (Renaud/J.Fredmann/w.Alonzo) فوائدها كما يلي:

- وجود مميزات إقتصادية للحضر خاصة المدن الكبرى في ضوء تقليل التمركز السكاني بها .
- إمكانية خلق مزيد من فرص العمل .
- إستغلال القاعدة الإقتصادية القائمة بالتجمعات الحضرية .
- تعتبر الصناعة القطاع الرائد في التنمية و هي غالبا مرتبطة بالحضر .
- تحقيق أعلى عائد للإستثمارات و الوصول إلى معدلات نمو عاليه خصوصا في مراحل التنمية الأولى.

٣-١-٢ السمات التي يجب أن تتوافر في إستراتيجيات التنمية الحضرية

لكي يتم صياغة استراتيجية تنمية حضرية ناجحة لابد من تحقيق عدد من السمات في هذه الاستراتيجية وهذه السمات هي:

أ- **شمولية التنمية:** لابد من ربط تخطيط المراكز الحضرية بإستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستويين الإقليمي والقومي بحيث تصبح المدن مراكز للتنمية الشاملة محليا وإقليميًا وقوميا لكي توضح سياسة الدولة في تخطيط وتنظيم مراكز العمران الحضري .

ب- **الأخذ بالنظريات الحديثة في مجال التخطيط والتنمية الحضرية:** بحيث يتم تطبيق النظريات الحديثة في مجالات تخطيط المدن والتنمية الحضرية وإدخال الأساليب والمناهج كوسيلة في إنشاء المدن الجديدة والمجتمعات الحضرية وربطها مع مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والإجتماعية.

ج- **الحد من التضخم الحضري والتوسع الرأسي:** وذلك من خلال تشجيع الإستراتيجية لقيام المدن المتوسطة والصغرى على مستوى كل الدولة من أجل تلافي المشكلات الناتجة من التضخم الحضري والنمو السكاني المتزايد، ويرتبط بذلك توزيع الأنشطة الإقتصادية المركزة في المدن الكبرى .

د- **إعادة تنظيم وتخطيط الأحياء وتطويرها**

هـ- **إنشاء المدن الجديدة والمدن التوابع حول المدن الكبرى:** تقنينا للنمو الحضري يجب أن تتضمن الإستراتيجية إنشاء المدن الجديدة والمجتمعات الحضرية مع مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتشجيع قيام المدن المتخصصة ذات الوظائف المحدودة مع العمل على تطوير القائم منها وتحديثها.

و- **الإهتمام بالنواحي التراثية والجمالية:** يجب أن تأخذ إستراتيجية التنمية الحضرية في إعتبارها إدخال مفهوم تجميل المدن وتحسينها.

ز- **التنمية الريفية داخل الأقاليم الحضرية:** من أهم المقومات الأساسية لتحقيق تنمية حضرية حقيقية، تحقيق توازن بين الريف والحضر وبالتالي توازن بين التنمية الريفية وتنمية المدن، مع الاهتمام بتطوير أساليب الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان، لضمان توفير الإحتياجات لسكان المدن من الإنتاج الغذائي .

ح- **الإهتمام بالنواحي القانونية والتدريب:** لدعم الجوانب التشريعية والتنظيمية.

ط- **الإهتمام بالأساليب الحديثة في إدارة المدن ومنظماتها المحلية والإقليمية والدولية:**

إدخال الأساليب الحديثة في إدارة المدن والأخذ بنظام اللامركزية ، مع الإهتمام بقيام المنظمات المحلية والإقليمية والدولية لوضع البرامج والخطط الهادفة إلى التنسيق والتعاون من أجل النهوض والارتقاء بمراكز العمران الحضري والمدن .

ويوضح شكل رقم(١-٣) أهداف التنمية العمرانية الحضرية بالمدن القائمة والجديدة.

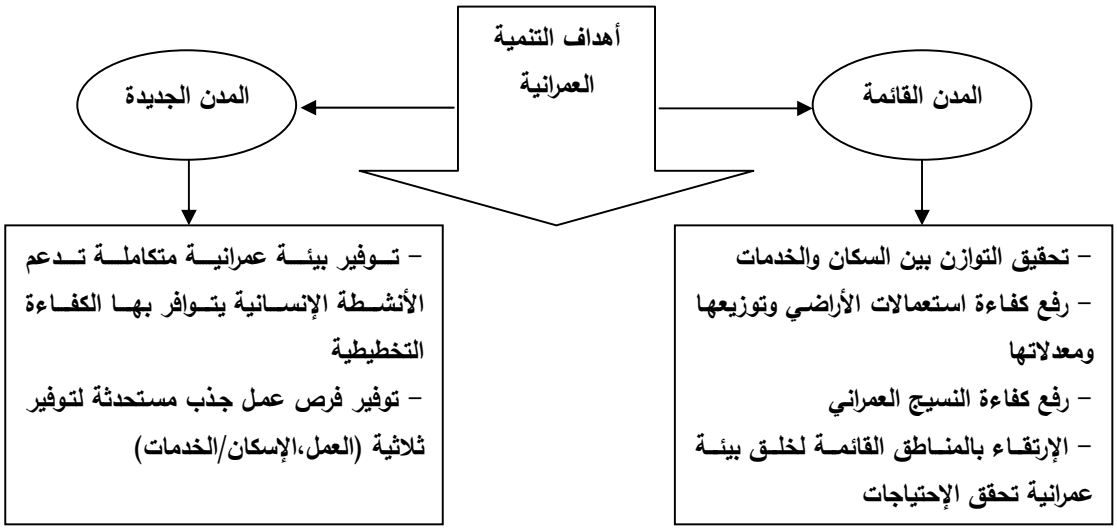

شكل (١-٣) أهداف التنمية العمرانية الحضرية بالمدن القائمة والجديدة

المصدر: ريمان محمد ريحان حسين ، تنمية المجتمعات الجديدة التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة – جامعة حلوان -٢٠٠٢، ص٧٩

٣-٢ الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عمليات التنمية الحضرية

تبنى إستراتيجية التنمية العمرانية الشاملة على تحقيق التحولات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية، بحيث تؤدي إلى تكوين قواعد وأسس قوية، ويعتبر التعمير هو الأداة الرئيسية لتحقيق هذه التنمية.

وإستراتيجية التنمية العمرانية في مصر متشعبة ومتعددة الأبعاد، وهي تمثل سياسة ذات غايات محددة بهدف الوصول إلى وضع أفضل إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً، بإستخدام التخطيط العلمي السليم القائم على التحديد الدقيق للبدائل، وإختيار الدليل الأنسب في ضوء الإمكانات المتاحة.

وتعد التنمية الحضرية احدى وسائل الاستراتيجية للتعمير ، والتي يتحقق من خلالها عددا من الأبعاد التنموية.[٣]

٣-٢-١ الأبعاد الاقتصادية:

- تطور أسلوب الحياة والتحول من الاقتصاد الزراعي الى الغير زراعي
- معالجة تركز الأنشطة في مراكزعمرانية محدودة بالمقارنة إلى الإطار القومي للدولة
- إستغلال الإمكانات القومية والثروات الطبيعية في المناطق غير المعمورة

ويمكن تلخيص ما سبق في: التنمية الإقتصادية للموارد والإمكانات.

٣-٢-٢ الأبعاد الاجتماعية:

- تغير في خصائص المجتمع الحجمية أو النوعية
- اعادة توزيع السكان من الريف الى الحضر
- معاجة النمو غير المرشد للسكان والعمران في المناطق العمرانية القائمة، والهجرة غير المتوازنة بين أرجاء الدولة.
- إعادة تنمية وتأهيل المناطق الريفية المتخلفة

ويمكن تلخيص ما سبق في: التطوير الإجتماعي للسكان والخدمات.

---

٤ أبوزيد راجح، **العمران المصري– رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، المجلد الأول ، ص٤٣٧-٤٤٠ .

٣-٣ اتجاهات وسياسات التنمية الحضرية

تتحقق التنمية الحضرية من خلال اتباع مجموعة من السياسات أو الاتجاهات ، والتي تختلف بحسب طبيعة القضايا والخصائص التنموية التي يتم صياغة استراتيجية التنمية الحضرية لمواجهتها ، كما تختلف الدول التي تبنت هذه السياسات كل بحسب خصوصية قضاياه وخصائصه.

٣-٣-١ سياسات التنمية الحضرية

يمكن تصنيف سياسات التنمية الحضرية كما يلي:[٤]

- التمركز الحضري : أي تمركز الصناعات و الإستثمارات في المدن الكبرى .
- تنمية المدن المتوسطة الحجم(المدن الثانوية) (Developing middle size cities): لتساهم في عملية النمو و تحقق التوزيع العادل للنمو على أكبر عدد من السكان و الذي هو من أهداف التنمية، وهي السياسة المتبعة في كوريا الجنوبية
- تنمية أقطاب نمو (growth pole) و مناطق جاذبة بديلة

(Alternatives metropolis) ، وهي السياسة المتبعة في فرنسا.

- إنشاء مدن جديدة و إحتواء نمو المناطق الحضرية الكبرى

(New cities and the metropolitan growth)، وهي السياسة المتبعة في إنجلترا.

- التوزيع المنظم لأحجام المدن (The uniform city size distribution)، وهي السياسة المتبعة في السويد.
- التدرج الهرمي للمراكز الحضرية في النسق العمراني إقليمي

(Regional systems of urban hierarchy) ، وهي السياسة المتبعة في روسيا.

- التوزيع العادل للبنية الأساسية (Infrastructure equalization)، وهي السياسة المتبعة في ألمانيا الغربية.
- بقاء الوضع على ماهو عليه مع رفع مستوى الخدمات الإجتماعية

(The laissez fair option of maximum social choices)، وهي السياسة المتبعة في كل من أمريكا و كندا واستراليا.

كما يمكن وضع تصنيف اخر لسياسات التنمية العمرانية الحضرية يصنفها وفقا لموقع تطبيق هذه السياسات سواء داخل الأقاليم الحضرية أو خارجها، وهذا التصنيف يكون كما يلي:

١. سياسات تطبق داخل الاقليم الحضري: وهي تعتمد في الأساس على الخلخلة الحضرية كمبدأ استراتيجي لهذه السياسات، ومن هذه السياسات مايلي:
   أ. ضواحي وتوابع سكنية
   ب. مدن تابعة

[٤] وزارة التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الأراضي،جمهورية مصر العربية ، **دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية**،١٩٨٢

ج. التقسيم الاقليمي الى مناطق متجانسة

٢. سياسات تطبق على أطراف الاقليم الحضري: والتي تعتمد على اللامركزية الحضرية كمبدأ استراتيجي لهذه السياسات، ومن هذه السياسات مايلي:

أ. مدن جديدة مستقلة

٣. سياسات تطبق خارج الاقليم الحضري: والتي تعتمد على عدد من المبادئ الاستراتيجية(وهي: اللامركزية الاقليمية– الحد من الهجرة الوافدة– التنمية الريفية وتنمية المدن المتوسطة والصغرى)، ومن هذه السياسات مايلي:

- انشاء عاصمة جديدة
- تنمية الاقاليم النامية والمتداعية
- أقطاب النمو
- محاور التنمية الاقليمية والقومية
- مناطق اقتصادية متخصصة محلية وعالمية

ويوضح شكل رقم(٢–٣) البدائل النظرية العامة لسياسات النمو الحضري وفقاً ل Gideon Golany .

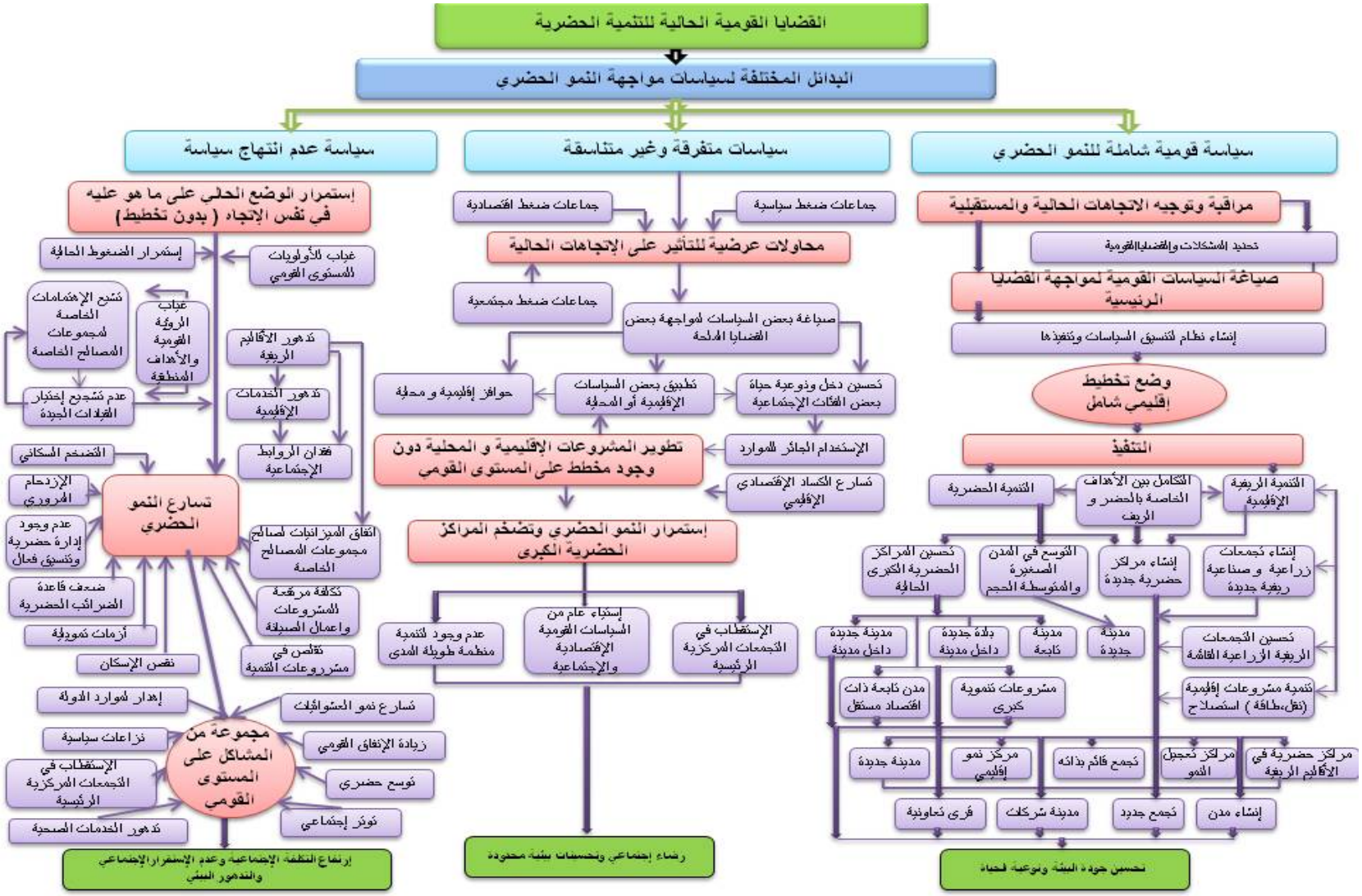

شكل (٢-٣) البدائل النظرية العامة لسياسات النمو الحضري

المصدر: Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York, page 4

٣-٣-٢ العلاقة بين سياسات التنمية الحضرية ومراحل التنمية الاقتصادية

من الضروري عند التعامل مع سياسات التنمية الحضرية سواء باقتراحها أو تقييمها، مراعاة تلاؤم هذه السياسات مع مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة أو الاقليم ، وما سيترتب على هذه المرحلة بطبيعة الحال من خصائص مصاحبة لنموها الحضري، ووفقا لهذا المنطلق فانه يمكن وضع تصنيف سياسات التنمية الحضرية الى مجموعات تتوافق كل منها مع خصائص مرحلة أو مراحل تنموية معينة، وهذا التصنيف يقسم هذه السياسات الى ثلاث مجموعات كما يلي:[٥] ،[٦]

أ. **المجموعة الأولى :** تضم المجموعة الأولى سياسات ترتبط بشكل رئيسي بمعالجة مشاكل التمركز الحضري وتضخم المركز الحضري الرئيسي وهي سياسات ترتبط عموما بالدول النامية ذات معدل النمو السكانى الريفى المرتفع، والتمركز فى الحضر محدود في مراكز قليلة ومواردها الاقتصادية محدودة، وهياكلها في القطاعات التي تؤدي إلى التقدم متدنية، وسياسات هذه المجموعة هي:

- عدم التدخل وترك التنمية لقوى السوق No- Intervention : ويكون هنا المحرك الرئيسي لاتجاه عمليات التنمية هي قوى السوق واتجاهات العرض والطلب، وهذه السياسة يترتب عليها رضاء وقتي محدود ، ثم تظهر بعد ذلك التبعات السلبية لها.
- لامركزية المدن الكبرى الرئيسية Polycentric primate city regional development

وفي الحالة المصرية لم يتعدى استخدام هذه السياسة نقل مراكز الأعمال من مركز المدينة إلى مراكز فرعية كما حدث فى القاهرة ، أما الاعتماد على مراكز حضرية أخرى لتحقيق اللامركزية وتقليل ظاهرة الأحادية فلم يتحقق بعد.

- الانتشار الإقليمى للأقاليم الكبرى Leapfrog decentralization within core regions

وفيه تخرج المراكز على أطراف الإقليم الحضرى مثل المدن والضواحى والامتدادت العمرانية والمناطق الصناعية، بهدف معالجة الإقليم الحضري فى سبيل تحقيق التنمية الحضرية على المستوى القومي

وتتناسب بعض سياسات المجموعة الأولى مع مرحلة التنمية الاقتصادية التي تقع فيها مصر وهي مرحلة الانطلاق، والتي تشمل الخصائص التالية:

ارتفاع الاستثمار الصافي، وتطوير بعض القطاعات الرائدة خاصة الصناعة، اضافة إلى وجود قوة دفع اجتماعية ومؤسسية وسياسية، أيضاً تمتاز ببدء التخصص في الأنشطة الثلاثية كالخدمات، والتركز المكاني لها خاصة في الكتلة الحضرية المتضخمة، ونلاحظ أن هذه الخصائص ترتبط بشكل كبير بالتمركز الحضري الحادث في المركز

[5] Harry W. Richardson, **national urban development strategies in developing countries,** urban studies, December 1980,page 267

[٦] سامي أمين عامر ،ابتهال أحمد،**محاضرات التنمية الاقليمية**،كلية التخطيط الاقليمي والعمراني،جامعة القاهرة،٢٠١٠

الحضري الرئيسي، مما يؤكد على ضرورة أن تكون سياسات التنمية الحضرية المستخدمة مرتبطة بمحاولة الحد من أو تقليل هذا التمركز وهو ما تستهدفه سياسات المجموعة الأولى.

ب. المجموعة الثانية:[٧] ،[٨] وتضم السياسات التي تركز على الاعتماد على مراكز حضرية بديلة متعددة، في محاولة للتخفيف من حدة سيطرة المراكز الحضرية المتضخمة على النسق العمراني الحضري، وتشمل هذه المجموعة السياسات التالية:

- الأقطاب الجاذبة Counter magnets: حيث ينمو الحضر بعد جذبه لهجرات من الريف (المدن عواصم المحافظات)، والتي تمثل الشريحة الثانية في النظام العمراني الحضري.
- مراكز الخدمات الريفية Rural service centers : وهنا يظهر الاعتماد على مدن المراكز التي تمثل مراكزاً للخدمة في القطاعات الريفية، والاستفادة من كونها بؤراً قائمة لها بعض المقومات.
- تنمية النسق العمراني الثانوى للأقاليم Regional metropolis and subsystem development
- مراكز النمو الحضري الجديدة Growth Centers : وهنا يبدأ ظهور التجمعات الحضرية الجديدة كمراكز نمو جديدة مخططة.

ج. المجموعة الثالثة: وتستهدف هذه المجموعة نشر التنمية في الأقاليم الجديدة، وتضم:

- محاور النمو Development Axes (corridors)
- تنمية عواصم الأقاليم الرئيسية Provincial Capitals
- المدن الثانوية Secondary Cities

ونلاحظ أن سياسات المجموعتين الثانية والثالثة ترتبطان بمرحلة الاتجاه نحو النضج (أو مرحلة النضج) من حيث التنمية الاقتصادية والتي تسعى مصر الى الدخول فيها، والتي ترتبط بتحقيق عدد من الخصائص ومن أهمها : اتساع نطاق استخدام التكنولوجيا الحديثة حيث ترتفع مهارات السكان ويزيد ميلهم للعيش في المدن خاصة التي تحقق لهم جودة حياة أفضل ، كما تزيد التطلعات نحو التحديث والتغيير وتظهر صناعات جديدة قائمة على التطوير العلمي، وترتفع قيمة الإدخار والإستثمار من الدخل القومي.

ونجد أن خصائص هذه المرحلة ترتبط تستهدف بشكل رئيسي تحقيق التغيير والتحديث وتحقيق نشر التنمية ، وهو ما يتفق بشكل كبير مع السياسات المستخدمة في المجموعتين الثانية والثالثة.

[7] Harry W. Richardson, **national urban development strategies in developing countries,** urban studies, December 1980,page 267

[٨] سامي أمين عامر ،ابتهال أحمد،**محاضرات التنمية الاقليمية**،كلية التخطيط الاقليمي والعمراني،جامعة القاهرة،٢٠١٠

٣-٤ تجارب الدول النامية في مواجهة النمو الحضري(سياسات التنمية الحضرية)

يتناول هذا الفصل نماذج من الاتجاهات والسياسات المختلفة التي تتبع لمواجهة النمو الحضري وتداعياته في الدول النامية ، ومحاولة الربط بين هذه السياسات والخصائص التي تنطبق على مرحلة التنمية الاقتصادية وخصائص النمو الحضري بهذه المرحلة.

٣-٤-١ تجربة أمريكا اللاتينية (تنمية المدن الصغيرة من ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة)[٩]

تعد دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المناطق الأكثر تحضراً في العالم النامي، حيث أن ٧٧ % من سكانها يعيشون في المدن، كما يتوقع أن تواصل المنطقة مسيرة التحضر على مدى العقدين القادمين، حيث يتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر بها إلى ٨٥ %.

وقد بدأت ظاهرة النمو الحضري في هذه المنطقة منذ مطلع الأربعينيات كما بلغت ذروتها خلال فترة الستينيات بنسبة نمو سنوية بلغت ٤.٦ % ، غير أن ظاهرة النمو الحضري بدأت بالتباطؤ في فترة الثمانينيات بنسبة نمو سنوية بلغت ٣ % ، كما والت إنخفاضها لكي تصل إلى ١.٧ % سنوياً في عام ٢٠٠٥ وبالرغم من كل ذلك ظل النمو الحضري يستمر رغم حالة عدم الإستقرار الإقتصادي و الأزمات الاجتماعية والمؤسسية التي شهدتها المنطقة.

و يتسم النمو الحضري في أمريكا اللاتينية والكاريبي بدرجة عالية من الصدارة الحضرية، حيث يتواجد نسبة كبيرة من سكان الحضر في المدن الكبيرة أو الضخمة ، ففي عام ٢٠٠٠ كان حوالي خمس سكان الحضر يعيشون في المدن الكبيرة التي يتجاوز حجمها ٥ ملايين نسمة، والتي كانت غالبيتها مناطق العواصم (بالمقارنة مع ١٨ % في اسيا و ١٥ % في افريقيا).[١٠]

كما تضم هذه المنطقة أربعة من المدن الأربعة عشرة الأكثر تكدسا بالسكان ، وهي (ساوباولو، مدينة مكسيكو، بوينس آيريس، ريو دي جينيرو).

وبالرغم من إعتبار المدن الكبيرة موطناً لغالبية السكان في المنطقة فإنها لم تعد تنمو بسرعة، بل إن كافة المدن الكبيرة بها أظهرت إتجاهاً ثابتاً من النمو البطيء، حيث تشير التوقعات إلى أن هذه المدن سوف تحقق معدلات نمو سنوية تقل عن ٠.٨ % بحلول عام ٢٠١٥.

وفي خضم هذا النمو الحضري المتذبذب ومشكلاته المتعددة ، يبرز نمو المدن الصغيرة (التي يتراوح حجمها السكاني ما بين ١٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف نسمةً) كأحد أهم السمات المميزة للتحضر في المنطقة. هذه المدن الصغيرة لم تشهد فقط أسرع معدلات للنمو الحضري في المنطقة (٢.٦ % سنوياً)، بل أنها أيضاً تمثل موطناً لنحو نصف سكان الحضر الجدد منذ عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠.

---

[٩] تقرير حالة مدن العالم (٢٠٠٨-٢٠٠٩)- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٢١-٢٢
http://www.unhabitat.org

[١٠] المصدر السابق ص ٢١-٢٢

وقد شهدت المدن الصغيرة مثل : مدينة برشلونة في فنزويلا وبعض المدن البرازيلية معدلات نمو تفوق ١٠ % سنوياً خلال فترة التسعينيات.

وفي الوقت الحالي تعد المدن الصغيرة موطناً لنسبة أكبر من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بالمقارنة مع أية منطقة أخرى في العالم النامي (٣٩ % بالمقارنة مع ١٨ % في اسيا و ١٦ % في أفريقيا).[١١]

كما أن الإنخفاض التدريجي لنسبة سكان المدن الرئيسية في أمريكا اللاتينية يمثل ثمرة توسع المراكز الحضرية الصغيرة والنمو النسبي للمدن الكبيرة، حيث لم تعد المدن الكبيرة (التي يتراوح حجمها السكاني ما بين مليون و٥ ملايين نسمة) تشهد نمواً سريعاً كالذي شهدته في السنوات السابقة.

أما بالنسبة للمدن الصغيرة فإنها تعمل بدورها على تنويع النظام الحضري في المنطقة، حيث تحقق هذه المدن نمواً بإعتبارها بديلاً للنتائج الإجتماعية والبيئية للتركيز المفرط والتكدس في المدن الرئيسية، حيث أنها توفر فرصاً جديدة لتحقيق التنمية الإقتصادية.

وقد أدى النمو في أكبر المدن الصغيرة بالاضافة الى الإنخفاض السكاني في التجمعات الكبيرة إلى ظهور آليات ذاتية للحد من النمو الحضري في المنطقة و التخفيف من حدة الصدارة الحضرية.

كماأسهمت سياسات اللامركزية وبرامج التخطيط الإقليمي وإستراتيجيات عدم التمركز المحلي والإجراءات الحكومية التي تعمل على توجيه الإستثمارات نحو مناطق ومدن محددة، في ظهور هذه الاليات وتوسعها.

اذن تعتمد التجربة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي على إعادة توجيه النمو إلى المدن الثانوية بدعم من سياسات اللامركزية وبرامج التخطيط الإقليمي وإستراتيجيات عدم التمركز المحلي والإجراءات الحكومية التي تعمل على توجيه الإستثمارات نحو مناطق ومدن محددة، لتوفير فرص جديدة لتحقيق التنمية الإقتصادية(وهي احدى سياسات المجموعة الثالثة).

وقد أثبتت هذه السياسات نجاحها حيث قلصت من الصدارة الحضرية ومشاكل التضخم في المدن الرئيسية الكبرى.

[١١] تقرير حالة مدن العالم (٢٠٠٨-٢٠٠٩)- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٢١-٢٢
http://www.unhabitat.org

٣-٤-٢ تجربة تركيا في مواجهة النمو الحضري وهجرة السكان الى الحضر(المدن ذاتية الخدمات)[١٢]

يمكن إعتبار تركيا الدولة النامية الوحيدة في العالم التي نجحت في إستيعاب الهجرات الهائلة من مناطق الريف إلى المدن وذلك من خلال إنشاء أحياء سكنية مستقرة وذات خدمات جيدة.

كما تمكنت الدولة من تحقيق ذلك دون وجود أية تدخلات رئيسية في مجال التخطيط، حيث أنها إقتصرت على الحد الأدنى من الإستثمارات في الإسكان الإجتماعي التقليدي الذي أنشأته الحكومة.

أي أنه يمكن القول بأنه لم يكن هنالك أي إجراء حكومي ، وعلاوة على ذلك فقد تطورت هذه الأحياء السكنية عالية المستوى في المناطق الحضرية على الرغم من النظام المعقد الذي تتبعه تركيا في حيازة الأراضي ، وتعد قوانين الأراضي في تركيا من أكثر القوانين المحيرة.

و يتمثل مفتاح نجاح تركيا في إسكان المهاجرين الجدد في مناطقها الحضرية في أن بعض هذه القوانين تمنح الحق للمهاجرين في إنشاء المساكن على الأراضي غير المستغلة أو غير المرغوب فيها والتي تقع على جوانب المدن فعادة ما يقوم السكان في تركيا بالبناء على الأراضي التي لا تعود ملكيتها إلى طرف واحد، حيث أنها تكون مملوكة من خلال سند مشترك غير متمايز أو أن تكون مملوكة للعديد من المؤسسات الحكومية.

كما تمكنت الجماعات المستوطنة من البقاء والإزدهار نظراً لمهارة السكان في إستخدام إثنين من القوانين المحلية المتداخلة لمساعدتهم في منع هدم مساكنهم.

ويتمثل القانون الأول في قانون تركيا الذي يطلق عليه (gecekondul law) والذي يضمن للأفراد ممن قاموا بإنشاء المساكن بصورة مفاجئة وعشوائية ولم يتم القبض عليهم عدم تعرضهم للطرد دون تنفيذ الإجراءات القانونية الواجبة.

بمعنى أنه لا يمكن طرد هؤلاء السكان دون وجود نزاع قضائي من جهة أخرى، وللإستفادة من هذا القانون يقوم العديد من هؤلاء السكان بالدخول في مناورات مع السلطات المحلية، حيث يقومون ببناء مساكنهم والتي تتعرض للهدم أكثر من مرة قبل النجاح والحصول على الحق في جلسة إستماع في المحكمة.

كما أصدرت الحكومة التركية على مر السنين عفوا دوريا يعمل على تحويل العديد من المجتمعات التي قامت ببناء مساكنها بصورة عشوائية دون معرفة السلطات إلى مجتمعات شبه قانونية.

أما القانوني الثاني فيمنح الحق للمجتمعات التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة تقديم إلتماس إلى الحكومة الإتحادية للإعتراف بها ككيانات بلدية قانونية كما يمكن هذه المجتمعات من التسجيل بإعتبارها بلديات أو مقاطعات.

وتكون نتيجة تحول هذه المجتمعات المستوطنة إلى بلديات أو مقاطعات أنها تكتسب الحق في تنظيم الانتخابات وتشكيل حكومة محلية.

---

[١٢] التقرير العالمي حول المستوطنات البشرية ٢٠٠٧- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٢٩٧
http://www.unhabitat.org

أما في المدن الضخمة كمدينة إسطنبول، فيعد كل مواطن – سواء في الأحياء السكنية القانونية أو غير القانونية – مواطناً يتم تمثيله من خلال حكومتين منتخبتين: حكومة المدينة، وحكومة البلدية

كما يتبع كل شخص مقيم إثنين من العمداء: واحد في المدينة الكبيرة وواحد في المنطقة الأصغر، كما يمكن للحكومة المحلية بدورها تمرير وتنفيذ الخطط المحلية، بالإضافة لإمكانيتها على تحصيل الإيرادات لتمويل الخدمات الحكومية كما أنه وفي حال تمرس السياسيين المحليين فبإمكانهم التفاوض مع المدن الأكبر التي يقطنون بها لتوسعة نطاق البنية التحتية وخدمات المدينة.

وقد أتاح هذا الوصول إلى الميدان السياسي لهؤلاء السكان القدرة على تحقيق وإيجاد مدن ذاتية الإدارة والتي غالباً ما تعد مناطق مرغوبة بشكل أكبر للعيش بالمقارنة مع المشاريع السكنية التي تقوم الحكومة بإنشائها للفئات ذات الدخل المتدني.

كما تعد منطقة سلطان بيلي، والتي تقع على الجانب الاسيوي من مدينة اسطنبول مثالاً على ذلك، حيث تحولت هذه المنطقة من مجرد تجمع يتضمن بضعة عشرات من المساكن قبل ثلاثة عقود إلى مدينة عشوائية تامة ذات حجم سكاني يبلغ ٣٠٠.٠٠٠ ألف نسمة، حيث تتمتع بقيادة عمدة يتم إنتخابه من خلال الشعب والذي يترأس حكومة المدينة والذي عمل على توفير العديد من الخدمات العامة الأساسية كما أصبحت هذه المنطقة بلدية عام ١٩٨٩ بالإضافة لتحويلها إلى مقاطعة عام ١٩٩٢ .

وبإستخدام هذه الصلاحيات نجحت المقاطعة بالتفاوض مع المؤسسات الحكومية في المدينة الأكبر بتمويل مشروع بقيمة ٩٠ مليون دولار لتركيب وتشغيل أنابيب المياه والصرف الصحي وإمداد كافة المنازل بها.
كما أعلنت هذا المنطقة سعيها إلى إعادة تشكيل نفسها كمنطقة قانونية وذلك من خلال بيع سجلات الملكية الخاصة لسكانها.
ويمكن القول أنه بدون عمليات الإستيطان غير الرسمي فسوف يكون الكثير من سكان هذه المجتمعات بلا مأوى ، حيث تصل الإيجارات في المناطق التي تقع في الجانب الأسيوي حوالي ٦٢ دولاراً شهرياً، حيث يشكل هذا أكثر من نصف متوسط دخل العديد من الأفراد في هذه المجتمعات، وبالتالي لن يتبقى لديهم المال الكافي لإطعام أسرهم. [١٣]

وفي ظل إستمرار نمو مدينة اسطنبول فمن الممكن لعمليات بيع سجلات الملكية الخاصة أن تعمل على تفجير عمليات المضاربة في منطقة سلطان بيلي، كما تعد أشكال الملكية غير القانونية والتي ربما تكون مستقرة من الناحية القانونية أكثر أمناً للفقراء وذلك نظراً لعدم إضطرارهم للخوض في الديون والإقتراض لإنشاء مساكنهم حيث إنهم يقومون ببناء مساكنهم بحسب إمكانيتهم ومتى توفرت لديهم إمكانيات لذلك.

[١٣] التقرير العالمي حول المستوطنات البشرية ٢٠٠٧– برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٢٩٧
http://www.unhabitat.org

أما في يومنا هذا، فإن تركيا تقع تحت ضغط تحديث نظم حيازة الأراضي وذلك في ظل سعيها للإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي، و يمكن أن يفسر ذلك تكثيف الحكومة لجهودها لهدم أحياء محددة من العشوائيات في مديني أنقرة وإسطنبول والإستعاضة عنها بإنشاء مساكن إجتماعية.

علاوة على ذلك فلا ينبغي على الدولة تجاهل النجاح الذي حققه نظام "الخدمة الذاتية" والذي إبتكره المستوطنون دون الحاجة لملكية الأراضي، فبإمكان المستوطنين بناء أحياء سكنية مستقرة وحديثة قد تمثل شكلاً أكثر فاعلية من حيث التكلفة ومرغوباً به بشكل أكبر لعملية التنمية الحضرية.

وتعد تركيا الدولة الوحيدة في العالم التي نجحت في دمج المهاجرين إلى المناطق الحضرية والمستوطنين ضمن سكان مدنها . ١٤

كما يمكن أن تصبح العشوائيات والمستوطنات في تركيا نموذجاً يحتذى به في كافة الدول النامية في جميع أنحاء العالم، وذلك في ظل وجود العديد من الدول التي تواجه ظاهرة التوسع الحضري الهائل.

تتلخص التجربة التركية في الاستفادة من الانجازات العمرانية التي قام السكان بانشائها بصورة غير رسمية وتقنين أوضاع هذه الاضافات الحضرية، والاستفادة من نجاحها في توفير متطلبات هؤلاء السكان دون تكاليف اضافية على الدولة (وهي من سياسات المجموعة الأولى التي تعتمد على عدم التدخل وترك التنمية لقوى السوق، والتي تربط عادة بالاقتصاديات المتدنية والتي تقف عند مرحلة الانطلاق في أفضل الحالات)

٣-٤-٣ التجربة الاسيوية (انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة) [١٥]

تنشأ السياسات الإقتصادية والإستثمارات في عدد من المدن سريعة النمو بشكل أساسي نتيجة القرارات والمخصصات الصادرة عن الحكومات الوطنية، كما تمارس الدولة بمختلف أشكالها المؤسسية تأثيراً حاسماً على نمو هذه المدن، فعلى سبيل المثال: يتم إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص مدن أو مناطق كمناطق للتجارة الحرة أو مناطق إقتصادية خاصة على مستوى الحكومة المركزية، وبالمثل فعادة ما تتولى الحكومة المركزية مسئولية تعبئة وتخصيص إستثمارات عامة ضخمة (والتي عادة ما تكون إستثمارات خاصة) لإنشاء البنية الأساسية لقطاعات النقل والإتصالات وتطوير هذه الخدمات.

كما يتضمن تخصيص مناطق إقتصادية خاصة العديد من الأنشطة الإقتصادية مثل : المستودعات الجمركية والمصانع ومناطق تجهيز الصادرات وصولاً إلى الموانئ أو مناطق التجارة الحرة ، وقد تم إنشاء نحو ٣ آلاف منطقة إقتصادية خاصة مختلفة في ١١٦ دولة في عام٢٠٠٢.

[١٤] التقرير العالمي حول المستوطنات البشرية ٢٠٠٧- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٢٩٧
http://www.unhabitat.org

[١٥] تقرير حالة مدن العالم(٢٠٠٨-٢٠٠٩)- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٣٠
http://www.unhabitat.org

و يعد النمو الحضري المتسارع والمرتبط بإنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة ظاهرة اسيوية إلى حد كبير، فقد سجلت ٣٥ منطقة إقتصادية اسيوية خاصة أسرع معدلات للنمو الحضري بين جميع المدن في دول العالم النامي منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠، بوجود ١١ منطقة خاصة في الصين و٩ مناطق في الهند و ٥ مناطق في كوريا الجنوبية، في حين إنتشرت بقية المناطق في بلدان اسيوية أخرى. [١٦]

كماشهدت المناطق الساحلية في جنوب وشرق الصين معدلات نمو سكاني متسارعة مما جعلها المدن الأسرع نمواً في اسيا، وقد كان النمو الإقتصادي والسكاني المرتفع للغاية نتيجة لإنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة في فترة الثمانينيات، وقد تم إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة في أربع مدن على طول الساحل الجنوبي – في كل من شنتشن تشوهاي شانتو وشيامن وذلك بهدف إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والأنظمة التكنولوجية والإدارية المتطورة تماشياً مع الإصلاحات الإقتصادية التي تعمل الصين على تنفيذها.

كما ساهمت ظاهرة العولمة بالإضافة إلى الإستعانة بمصادر خارجية للإنتاج لهذه المدن في تسريع وتيرة نموها إلى ٧ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠، كما شكل الناتج المحلي الإجمالي للمناطق الإقتصادية الخاصة الخمسة عشر والتي تقع على طول الخط الساحلي نحو ٢١ % من الإجمالي القومي.

ولا تعتبر هذه المدن محركات للنمو الإقتصادي في الصين فحسب، بل أنها تعتبر عوامل للتغير الحاصل في العديد من الدول الاسيوية من مجتمع تسود عليه الصبغة الريفية إلى مجتمع اصبح قوامه ى المناطق الحضرية.

كما ساعدت المناطق الإقتصادية الخاصة في دول أخرى في تسريع وتيرة النمو الحضري، حيث شهدت مدينة سيرجان الإيرانية ومنطقة ناشيك في الهند معدلات نمو متسارعة خلال فترة التسعينيات، بمتوسط ٦ و ٤ % على التوالي، حيث يرجع ذلك النمو إلى إنشاء المناطق الإقتصادية الخاصة.

أما في افريقيا، فقد ساهمت المناطق الإقتصادية الخاصة في النمو الحضري المتسارع في دولتين فقط في مصر(مدينتي السويس وبور سعيد) وفي ليبيا (مدينتي طرابلس وبنغازي).

تتلخص نتيجة التجربة الاسيوية في الاعتماد على المناطق الاقتصادية الخاصة التي تعتبر مولدات للعديد من الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تستخدم التقنيات المتطورة ، والتي تساهم في دعم عمليات النمو الحضري وتوجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق الأهداف التنموية على المستوى القومي من رفع مستوى الدخل وزيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى معيشة الأفراد(وهي احدى سياسات المجموعة الثالثة التي ترتبط بطبيعة الحال بمرحلة النضج من ناحية التنمية الاقتصادية).

[١٦] تقرير حالة مدن العالم(٢٠٠٨-٢٠٠٩)- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ص ٣٠
http://www.unhabitat.org

٣-٥ نتائج الجزء الثالث

من خلال الدراسة في الجزء الثالث تم التوصل الى عدد من النتائج التي ينبغي الإشارة إليها وهي كما يلي:

- التنمية الحضرية أصبحت من المداخل التي تتبعها دول العالم لتحقيق أهدافها التنموية ومواجهة قضاياها المختلفة.
- تتحقق التنمية الحضرية من خلال اتباع مجموعة من السياسات أو الاتجاهات، والتي تختلف بحسب طبيعة القضايا والخصائص التنموية التي يتم صياغة استراتيجية التنمية الحضرية لمواجهتها .
- ضرورة تناسب السياسات المقترحة للتنمية الحضرية مع مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة، أو التي يتوقع أن تصل اليها وفقا لمؤشرات التنمية المتوقعة، بحيث تتناسب مع مقومات الدولة، وليس تطبيق كافة السياسات دون مراعاة الواقع التنموي الاقتصادي.

٤- النمو الحضري في مصر

يتناول هذا الجزء النمو الحضري في مصر وتحديد خصائصه واتجاهاته، وما يترتب على هذا النمو من تداعيات ومشكلات، والسياسات المختلفة التي تم وضعها لمواجهة هذه التداعيات على المستويات المختلفة ، ويتم ذلك من خلال الفصول التالية:

- طبيعة النمو الحضري في مصر
- مشكلات وتداعيات النمو الحضري في مصر
- سياسات مواجهة النمو الحضري في مصر
- التوجهات السابقة للتنمية الحضرية على المستوى القومي
- الخطط والمشروعات الموجهة لتنمية العمران الحضري القائم
- الخطط المستقبلية والقطاعات الرائدة

٤-١ طبيعة النمو الحضري في مصر

يتناول هذا الفصل النمو الحضري في مصر من خلال جوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، للوقوف على خصائص هذا النمو وطبيعته.

٤-١-١ تطور معدلات النمو الحضري في مصر:

شهدت مصر خلال هذا القرن زيادة كبيرة فى معدلات التحضر، إذ قفزت نسبة سكان المدن من ١٧% فى أوائل هذا القرن إلى٤٣.١ % في عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن تتزايد بنسب أكبر في التوقعات المستقبلية للنمو السكاني في مصر، ليصل إلى ٥٠% عام ٢٠١٧[١] .

ولقد إرتفعت نسبة السكان الحضر ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

- عوامل الجذب إلى مراكز المدن بقصد العمل والتعليم و الإنتفاع من الخدمات
- وعوامل الطرد التي تدفع بسكان البادية والريف نحو المدن بسبب إنخفاض الدخل.[٢]

ويوضح شكل رقم(١-٤) تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى الجمهورية (١٩٦٠-٢٠٠٦).

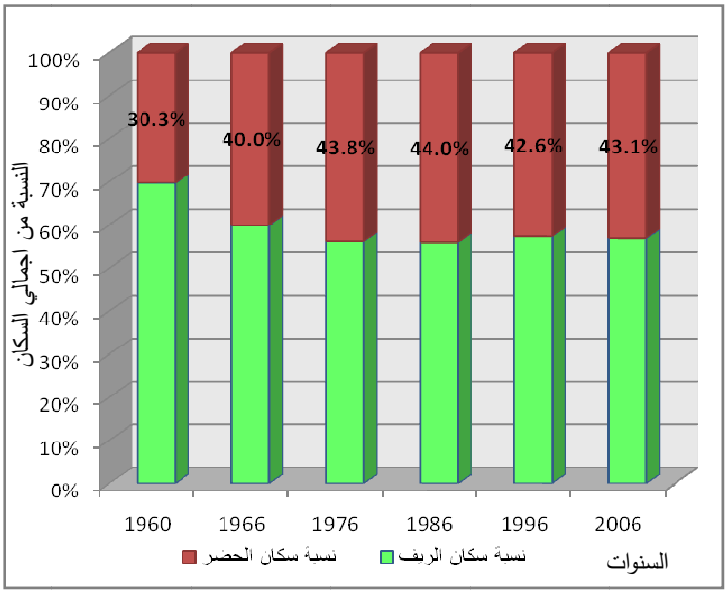

شكل (١-٤) تطور التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى الجمهورية (١٩٦٠-٢٠٠٦)

المصدر: التعداد العام لسكان الجمهورية (١٩٦٠-٢٠٠٦)

و بطبيعة الحال يتوزع سكان الجمهورية بين الحضر والريف، حيث يمثل سكان الحضر حوالي ٤٣.١% من سكان الجمهورية وفقاً لتعداد ٢٠٠٦. وقد شهدت الفترة (١٩٦٠-١٩٨٦) نمواً متسارعاً لسكان الحضر بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى، وتركز الإستثمارات وفرص العمل بها مقارنة بالريف، حيث زاد فيها نسبة سكان الحضر من ٣٨% إلى ٤٤% . وخلال العشرين عاماً الأخيرة، شهدت التجمعات الحضرية درجة عالية من التشبع صاحبه توسع ملحوظ في الخدمات ووسائل الإتصال بالقرى ممازاد من جاذبيتها للكل،

[١] الهيئة العامة للتخطيط العمراني ،**المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر**، ٢٠٠٠،ص١

[٢] معهد التخطيط الاقليمي والعمراني- جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون، **نحو صياغة استراتيجيات قطرية واقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي**، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٣

الأمر الذي إنعكس في شكل تراجع طفيف في نسبة سكان الحضر إلى ٤٢.٦% من جملة تعداد السكان عام ٢٠٠٦.

وبمراجعة تطور معدلات نمو سكان الحضر بالجمهورية نجد أن هذه المعدلات كانت مذبذبة حيث بدأت ب ٢.٩١% في الفترة (٦٦-١٩٧٦) ، ثم انخفضت نسبيا حتى وصلت الى(٢.٨%) في الفترة(٧٦-١٩٨٦) ، ثم عاودت الانخفاض ثانية لتصل الى ١.٧٧% في الفترة(٨٦-١٩٩٦)، الا أنها بدأت ترتفع في الفترة (٩٦-٢٠٠٦) حيث حققت ٢.١٨ %

ويجب مراعاة أنه لا يجب الاعتماد على معدلات النمو الحسابية وحدها حيث أن التعدادات المختلفة قد مرت بتغيرات سواء في تقسيم الحدود او في التحولات الادارية لتحديد المناطق الحضرية وكذلك ضم المناطق الحدودية داخل التعداد واحتساب المناطق الحضرية منها.

ويوضح شكل رقم(٢-٤) تطور معدل نمو سكان الحضر على مستوى الجمهورية.

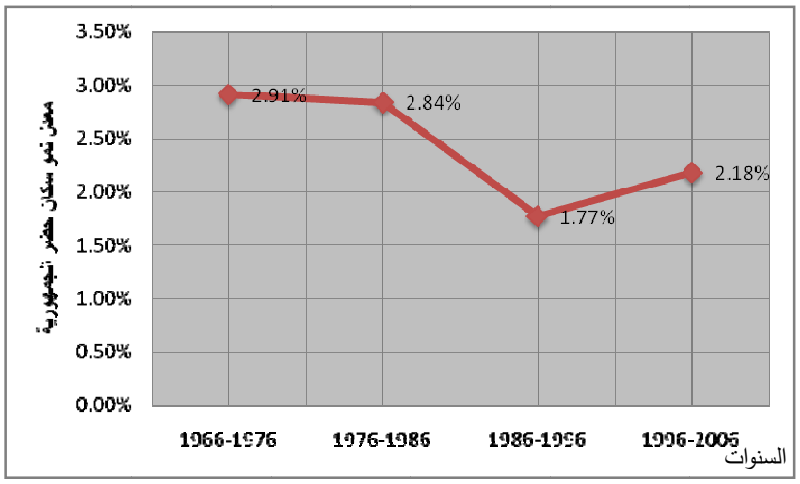

شكل (٢-٤) تطور معدل نمو سكان الحضر على مستوى الجمهورية

المصدر:اعداد الباحثة استنادا الى التعداد العام لسكان الجمهورية (١٩٦٦-٢٠٠٦)

وبالنظر الى تطور نسب سكان الحضر في اقاليم الجمهورية نجد أن كل الاقاليم تتزايد بها هذه النسب فيما عدا اقليم أسيوط الذي تناقصت فيه النسبة في الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٦ ، ونلاحظ أن نسب سكان المناطق الحضرية تتفاوت فيما بين أقاليم الجمهورية ، فنجد أن اقليمي القاهرة الكبرى والاسكندرية ترتفع فيهما النسب كثيرا عن متوسط الجمهورية حيث يصل الى ٧٣.١٦ % في القاهرة الكبرى و ٥٥.٧٧ % في اقليم الاسكندرية ،في حين تنخفض باقي الأقاليم عن متوسط الجمهورية، وتتحقق أدنى نسبة في اقليم شمال الصعيد (٢١.٠٣%) ثم الدلتا (٢٦.٨٤%) ثم أسيوط (٢٧.٥٧%) ثم جنوب الصعيد(٢٨.٠٩%) ، في حين تقترب نسبة اقليم قناة السويس من متوسط الجمهورية حيث تبلغ ٣٨.٥%.

وعند تتبع هذه النسب يلاحظ أنها تنخفض نسبيا رغم وجود نمو حضري فعلي ، الا أنه يجب ملاحظة أن الحدود الادارية للاقاليم كانت تختلف من تعداد لاخر مما يؤثر على قيم هذه النسب.

والملاحظ أن النمو المتزايد في سكان الحضر في مصر لم يصاحبه نمو كافٍ في الاسكان والبنية الأساسية ، مما نتج عنه أن أصبحت كافة المراكز الحضرية تعاني بشدة من كافة مشاكل الكثافة السكانية شديدة الارتفاع.[٣]

ويوضح شكل رقم(٣-٤) تطور نسب سكان المناطق الحضرية بأقاليم الجمهورية.

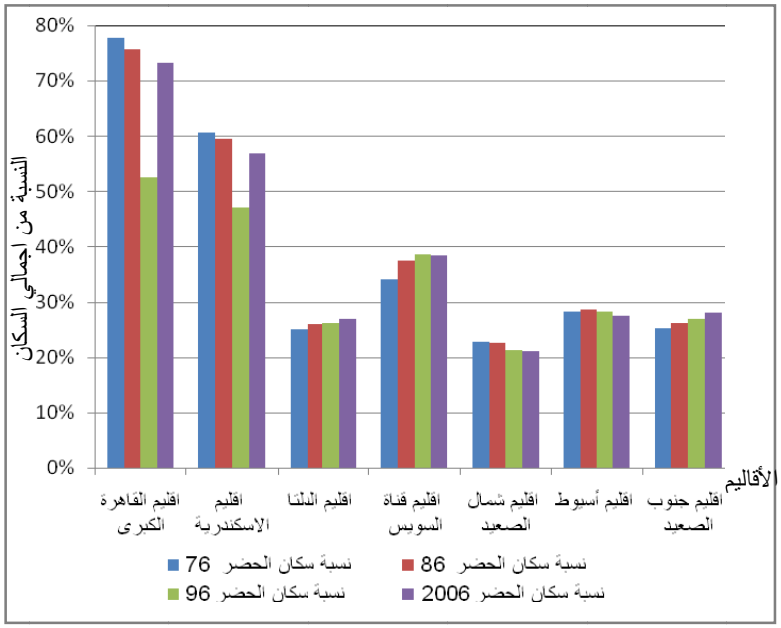

شكل (٣-٤) تطور نسب سكان المناطق الحضرية بأقاليم الجمهورية

المصدر:اعداد الباحثة استنادا الى تعداد السكان

٤-٢ مشكلات وتداعيات النمو الحضري في مصر

يواجه العمران الحضري في مصر عددا من المشكلات ، كما أن هناك العديد من التداعيات التي انعكست على هذا العمران كنتيجة لزيادة واستمرار النمو الحضري خاصة الغير مخطط.

٤-٢-١ مشكلات العمران الحضري المصري القائم

تعاني التجمعات العمرانية الحضرية في مصر من مشاكل جمة وفي مجالات عدة منها ماهو اقتصادي ، ومنها ماهو اجتماعي ومنها ماهو عمراني ومن هذه المشكلات:

- التزايد السريع في أعداد السكان
- عدم توازن الهيكل الحضري نتيجة تمركز سكان الحضر في المدن الرئيسية الكبرى (القاهرة – اسكندرية)
- تدهور البيئة العمرانية الحضرية من حيث(إستعمالات الأراضي وتوزيعها ونسبها – شبكات الحركة والمرور والنقل داخل المدينة – النقص في الخدمات والمرافق اللازمة للسكان– الإمتداد العشوائي غير المخطط للمدن– التدهور العمراني للكثير من المناطق القائمة بالمدن، ولا تخلو تلك المناطق من تدهور الجوانب

[3] Aida Beshara, **planning new development regions in Egypt,settlement planning related to economic development,**third world planning review, vol.3,no.2,may 1981.

الإجتماعية والقاعدة الإقتصادية)[٤]، بمعنى عدم تحقيق الكفاءة التخطيطية في المدن القائمة من حيث (نسب ومعدلات إستعمالات الأراضي/شبكات الحركة والمرور/الخدمات والمرافق)

- عدم الإتزان فى النسق الحضرى القائم حيث يتركز حوالى ٦٢% من سكان الحضر فى إقليمى القاهرة الكبرى والأسكندرية الأمر الذى يزيد من ظاهرة الاستقطاب الحضرى وسيطرة تلك المدينتين على منظومة المدن المصرية
- تآكل الأرض الزراعية والتناقص المستمر فى نصيب الفرد منها
- تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى المدن مع إنتشار ظاهرة العشوائيات
- تداخل إستعمالات الأراضى بالمدن القائمة بما سبّب مشكلات بيئية وإختناقات مرورية وإهداراً للموارد العمرانية
- تدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والأسكندرية والأقصر ورشيد.....
- ارتفاع الكثافات السكانية فى بعض المدن، وما يثيره من مشاكل عمرانية واجتماعية واقتصادية وبيئية
- قصور المرافق العامة (وخاصة مياه الشرب والصرف الصحي) فى نسبة كبيرة من العمران المصري
- إرتفاع معدلات التلوث
- مشكلات ضمان الحيازة في المناطق العشوائية
- ظاهرة عدم المساواة في فرص الحصول على الموارد
- التكدس السكاني ومانشأ عنه من مشاكل أهمها إنتشار البطالة ونقص الخدمات وإنخفاض مستوى الدخول[٥]

ونلاحظ أن كل ماسبق من المشكلات يرتبط بشكل وثيق بمرحلة التحضر السريع(Rapid Urbanization Phase) التي يقع بها العمران الحضري في مصر حاليا، والتي ترتبط بشكل وثيق بتدني الحالة الاقتصادية والتي واكبت مرحلة ماقبل الانطلاق(المرحلة الثانية من نموذج روستو)، واستمر أثر هذه المشكلات حتى مع دخول الاقتصاد في مصر الى بدايات مرحلة الانطلاق(المرحلة الثالثة من نموذج روستو).

ويمكن ايجاز أهم تداعيات النمو الحضري في مصر والذي يقع في مرحلة التحضر السريع فيما يلي:[٦]

- الفقر الحضري في المناطق المتخلفة والتي ترتبط عادة بالأقاليم الحضرية الكبرى، ومعناها (عدم التوازن بين الطلب والعرض بالنسبة لفرص العمل والسكن والخدمات الحضرية).
- الإدارة الحضرية الغير الفعالة .
- فقد بعض التجمعات الحضرية لعناصر الجذب لرؤوس الأموال والإستثمارات ووجود مناخ غير مشجع للنمو الإقتصادي.

---

[٤] ريمان محمد ريحان حسين ، **تنمية المجتمعات الجديدة التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة** ، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة – جامعة حلوان ،٢٠٠٢ ، ص ٧٧.

[٥] أمل كمال سيد علي، **تقويم أداء السياسات الإقليمية لإستيعاب الفائض السكاني للحيز المصري المعمور – حالة محافظة السويس،** رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني– جامعة القاهرة ، ١٩٩٥، ص٨٣

[٦] عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٣٢

و تشترك التجمعات الحضرية في وجود العديد من المشكلات التي تثقل هياكل هذه التجمعات، ولكن يوجد عدد من المشكلات التي تزداد في المدن المتوسطة والصغيرة كما يلي:[٧]

- تفاقم مشكلة العشوائيات والزحف العمراني للمدن المتوسطة والصغيرة.
- ضعف مستوى الخدمات العامة وعدم توافرها وعدم توفر الأراضي لإقامتها مماكان له الأثر على الهجرة السكانية من المدن المتوسطة والصغيرة إلى المدن ذات الثقل العمراني.
- ضعف شبكة الطرق داخل هذه المدن مع سوء حالتها.
- مشاكل الجيوب الزراعية داخل الحيز العمراني للمدن.
- مشكلة توفير الأراضي للإسكان الحكومي.
- مشكلة الحفاظ على المناطق القديمة والتاريخية والأثرية داخل المدن والارتقاء بها.
- عدم تحقيق الربط الإقليمي وشبكة الطرق الإقليمية والمحلية.

كما أن الأقاليم الحضرية الكبرى بمدنها المتضخمة تختص ببعض المشكلات التي لاتوجد بنفس درجة التأثير في مدن الأقاليم الريفية وهذه المشكلات تتعلق بالهيمنة الحضرية والتكتل الحضرى وهي كما يلي:[٨]

- الضيعات الاقتصادية
- الهدر الاقتصادي
- ارتفاع تكاليف المعيشة في الأقاليم الحضرية الكبرى
- انخفاض مستوى الخدمات والمرافق
- انخفاض معدلات الاستثمار
- عدم قدرة الإسكان على الوفاء بالطلب على الإسكان
- التضخم الحضرى والتكتل الاقتصادي
- تزايد حدة الاستقطاب الناتج عن الارتفاع المستمر فى نسبة الاستثمارات الحكومية الموجهة لهذه الاقاليم
- الضخ الاستثماري المستمر في القطاعات الخدمية خاصة البنية الأساسية لمواجهة العجز الحالي والاحتياجات المتزايدة،على حساب القطاعات الانتاجية التي تساعد على تهيئة وتأهيل الاقليم مما يؤدي الى تدهور القاعدة الاقتصادية للاقليم
- الازدواجية العمرانية (مناطق الاغنياء ومناطق الفقراء–المناطق المخططة والمناطق العشوائية– الاسواق العشوائية الشعبية والمناطق التجارية المركزية العصرية–المناطق الصناعية المنظمة الحديثة والمناطق الصناعية المتدهورة والمتداعية)
- التداخل في استعمالات الأراضي

ويرى المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية أن من مشكلات العمران القائم المتداعي في مصر[٩]:

---

٧ أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا، **منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة و الصغيرة بجنوب الصعيد** ، مشروع بحثي ، مجلس بحوث التشييد والإسكان والمجتمعات الجديدة ، ص ٣.

٨ سامي عامر ،ابتهال أحمد، وليد نبيل، **محاضرات التنمية الاقليمية**، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ،٢٠١٠

- تدهور الأحياء القديمة بوسط المدينة.
- ظهورالإسكان الجوازي وإسكان المقابر.
- التكدس السكاني الشديد في المناطق الشعبية القديمة.
- القصور في الخدمات والمرافق العامة.
- تداخل الإستعمالات غير الملائمة .
- تشوه العمران وتدهوره بيئياً.

هذا بالاضافة الى أن الجهات المسؤولة العمران القائم لديها قدرة محدودة علي التحكم في ضبط عمليات النمو الإقتصادي و الإجتماعي و العمراني في ظل عدم وجود نظام يحكم الحياة الإقتصادية والإجتماعية و العمرانية نتيجة التغيرات والتقلبات المستمرة و غير المتوقعة، والتي تؤدي إلى إعادة النظر في جميع القياسات و التنبؤات بمعدلات الأداء و النمو التي تم التخطيط لها[١٠].

ويرى اسلام أمين أن النمو الحضري المتسارع ترتب عليه نمو سكان المدن القائمة بمعدلات تفوق معدلات التوسع العمراني بها مما كان له الأثر في ظهور كثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية ومن أهمها:[١١]

- تاكل الأراضي الزراعية
- تعذر ترشيد توطين المشروعات الصناعية
- سوء إستخدام الموارد
- زيادة الإمتدادات العشوائية خارج حدود المدن
- ظهور الأحياء المتخلفة
- زيادة الضغط على المرافق العامة وانعدامها في الأحياء المتخلفة
- زيادة درجة التلوث البيئي
- إنخفاض معدلات الخدمات العامة

[٩] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢- ٢٠٠٣

[١٠] محمد الخطيب، معهد التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، **نحو صياغة استراتيجية قطرية واقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي، الأنوية العمرانية- مدخل لتقييم تجربة الاستيطان في مصر**، ص٢.

[١١] إسلام إبراهيم أمين عبده، **إستخدام منظومة أدارة الأعمال في إقامة وإدارة المدن الجديدة في مصر**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- المعهد القومي للادارة العليا، ص٢

٤-٢-٢ تداعيات النمو الحضري في مصر[١٢]

نتناول تداعيات استمرار نمو العمران القائم في مصر نظرا لما لها من علاقة بضرورة وجود تغير في هيكل الأنشطة الإقتصادية من زراعية إلى غير زراعية وضرورة إستحداث تنمية حضرية لإستيعاب البطالة الناتجة عن تاكل الأراضي الزراعية، بالاضافة الى أنها تؤكد على أن هناك معوقات أمام الاستمرار في نمو العمران الحضري القائم، وضرورة توجيه النمو السكاني الحضري الى تجمعات حضرية جديدة.

أ) التداعيات الإقتصادية لتاكل الأرض الزراعية:

من التداعيات الأساسية استمرار النمو العمراني بشكل عام (الحضري والريفي) دون توجيه لهذا النمو، تناقص مساحة الأرض الزراعية ، وهذه الأرض المستقطعة نتيجة لهذا الإمتداد لا يقابلها ما يعوض هذا الفاقد من الأرض المستصلحة حيث أن معدل نصيب الفرد من الأرض الزراعية قد إنخفض من حوالي ٠.٦٨ فدان عام ١٩٠٧ إلى ٠.١١٤ فدان عام ١٩٨٦ ثم حقق ارتفاعاً طفيفاً يرجع الى زيادة مشروعات استصلاح الأراضي فوصل إلى ٠.١٣٧ فدان عام ١٩٩٦ ، ثم عاود انخفاضه مرة أخرى إلى أن وصل الى ٠.١٠٢ فدان عام ٢٠٠٦، ويوضح شكل رقم(٤-٤) تطور نصيب الفرد من الأرض المنزرعة في مصر.

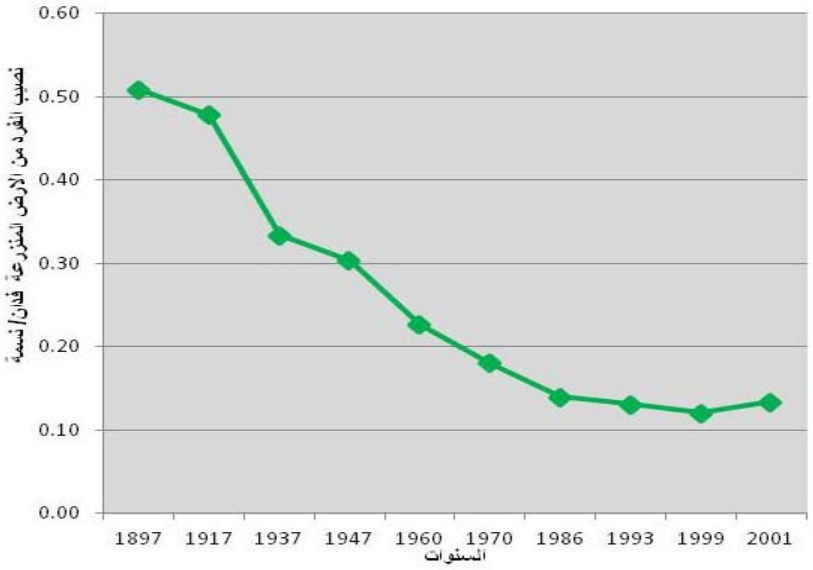

المصدر : ابراهيم مصطفى الدميري، ندوة الإسكان وتحديات مجالات التنمية- قانون التمويل العقاري كأداة لتنمية المدن الجديدة، ندوة الإسكان -المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

شكل رقم(٤-٤) تطور نصيب الفرد من الأرض المنزرعة في مصر

وفي ضوء استمرار تاكل الأراض الزراعية بهذه المعدلات المرتفعة نتيجة النمو العمراني فانه يتوقع أن تختفي الأراضي الزراعية بالكامل خلال ١٠٨ عاما منذ ٢٠٠٦ أي بحلول عام ٢١١٤ ، ومن هنا يتضح حتمية توجيه الإمتداد العمراني إلى التجمعات الجديدة خارج الوادي والدلتا. ويوضح جدول رقم(١-٤) المسطحات المستقطعة من الأراضي الزراعية موزعة على المحافظات و الأقاليم في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦).

١٢ تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢- ٢٠٠٣ ، ص ٢١٩-٢٢٦ .

جدول(١-٤) المسطحات المستقطعة من الأراضي الزراعية موزعة على المحافظات والأقاليم في الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦)

الاقليم	المحافظة	المساحة(ف) ١٩٩٦	المساحة(ف) ٢٠٠٦	المسطح المستقطع (ف) (١٩٩٦- ٢٠٠٦)	المستقطع من الأرض الزراعية سنويا(ف/سنة)	% المستقطع من الأرض الزراعية عام ١٩٩٦
القاهرة الكبرى	القاهرة	٢٠٦٠٠	١٦٧٩٠	٣٨١٠	٣٨١	%١.٨٥
	الجيزة	٢٠٤٠٠٠	٢٠٣٦٠٠	٤٠٠	٤٠	%٠.٠٢
	القليوبية	١٩٣٠٠٠	١٩١٣٥٠	١٦٥٠	١٦٥	%٠.٠٩
	اجمالي الاقليم	٤١٧٦٠٠	٤١١٧٤٠	٥٨٦٠	٥٨٦	%٠.١٤
الاسكندرية	الاسكندرية	١٨٥٠٠٠	١٦٣٧٠٠	٢١٣٠٠	٢١٣٠	%١.١٥
	البحيرة	١٢٠٦٠٠٠	٨٠٩٤٠٠	٣٩٦٦٠٠	٣٩٦٦٠	%٣.٢٩
	مطروح	٥٨٣٠٠٠	٢٦٥٤٠٠	٣١٧٦٠٠	٣١٧٦٠	%٥.٤٥
	اجمالي الاقليم	١٩٧٤٠٠٠	١٢٣٨٥٠٠	٧٣٥٥٠٠	٧٣٥٥٠	%٣.٧٣
الدلتا	المنوفية	٣٢٦٠٠٠	٣٣٠٧٠٠	٤٧٠٠-	٤٧٠-	%٠.١٤-
	الغربية	٣٩٥٠٠٠	٣٩٣٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠	%٠.٠٤
	الدقهلية	٦٤٧٠٠٠	٦٣٦٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠	%٠.١٧
	كفر الشيخ	٥٥٤٠٠٠	٦٠٨٨٠٠	٥٤٨٠٠-	٥٤٨٠-	%٠.٩٩-
	دمياط	١١٦٠٠٠	١٠٥٢٠٠	١٠٨٠٠	١٠٨٠	%٠.٩٣
	اجمالي الاقليم	٢٠٣٨٠٠٠	٢٠٧٤٢٠٠	٣٦٢٠٠-	٣٦٢٠-	%٠.١٨-
قناة السويس	السويس	٢٣٠٠٠	٢٠٢٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠	%١.٢٢
	بورسعيد	٥٢٩٤	٢٦٧٠٠	٢١٤٠٦-	٢١٤٠.٦-	%٤٠.٤٣-
	الاسماعلية	٢٠٩٠٠٠	٢٠٩٤٠٠	٤٠٠-	٤٠-	%٠.٠٢-
	الشرقية	٨٠٨٠٠٠	٧٧٤٧٠٠	٣٣٣٠٠	٣٣٣٠	%٠.٤١
	شمال سيناء	٣١٠٠٠٠	١٨٠٢٠٠	١٢٩٨٠٠	١٢٩٨٠	%٤.١٩
	جنوب سيناء	٧٨٦٠	٨١٠٠	٢٤٠-	٢٤-	%٠.٣١-
	اجمالي الاقليم	١٣٦٣١٥٤	١٢١٩٣٠٠	١٤٣٨٥٤	١٤٣٨٥.٤	%١.٠٦
شمال الصعيد	الفيوم	٤١٠٠٠٠	٤٣٤٦١٠	٢٤٦١٠-	٢٤٦١-	%٠.٦٠-
	المنيا	٤٣٨٠٠٠	٤٩٢٦٠٠	٥٤٦٠٠-	٥٤٦٠-	%١.٢٥-
	بني سويف	٢٦٦٠٠٠	٢٧٩٨٠٠	١٣٨٠٠-	١٣٨٠-	%٠.٥٢-
	اجمالي الاقليم	١١١٤٠٠٠	١٢٠٧٠١٠	٩٣٠١٠-	٩٣٠١-	%٠.٨٣-
جنوب الصعيد	أسوان	١٤٧٠٠٠	١٥٥٧٠٠	٨٧٠٠-	٨٧٠-	%٠.٥٩-
	سوهاج	٢٩٦٠٠٠	٣٠٤٢٠٠	٨٢٠٠-	٨٢٠-	%٠.٢٨-
	الأقصر	٤٧١٠٠	٤٣٥٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠	%٠.٧٦
	البحر الأحمر	٢١٢	٨٦٢	٦٥٠-	٦٥-	%٣٠.٦٦-
	قنا	٣٣٤٠٠٠	٣٢٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠	%٠.٢١
	اجمالي الاقليم	٨٢٤٣١٢	٨٣١٢٦٢	٦٩٥٠-	٦٩٥-	%٠.٠٨-

الاقليم	المحافظة	المساحة(ف) ١٩٩٦	المساحة(ف) ٢٠٠٦	المسطح المستقطع (ف) (١٩٩٦– ٢٠٠٦)	المستقطع من الأرض الزراعية سنويا(ف/سنة)	% المستقطع من الأرض الزراعية عام ١٩٩٦
أسيوط	أسيوط	٣١٦٠٠٠	٣٣٠٧٠٠	١٤٧٠٠–	١٤٧٠–	%٠.٤٧–
	الوادي الجديد	٨٢٥٠٠	١٢٧٢٠٠	٤٤٧٠٠–	٤٤٧٠–	%٥.٤٢–
	اجمالي الاقليم	٣٩٨٥٠٠	٤٥٧٩٠٠	٥٩٤٠٠–	٥٩٤٠–	%١.٤٩–
اجمالي الجمهورية		٨١٢٩٥٦٦	٧٤٣٩٩١٢	٦٨٩٦٥٤	٦٨٩٦٥.٤	%٠.٨٥

المصدر: الباحثة استنادا الى بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– وصف مصر بالمعلومات(١٩٩٦–٢٠٠٦)

من خلال الجدول السابق يتضح أن مشكلة تناقص الأرض الزراعية تتفاوت شدتها بين الأقاليم ، وتصل الى ذروتها في اقليم الاسكندرية ثم اقليم قناة السويس ، ثم اقليم القاهرة الكبرى.

وفي ضوء تقلص الأراضي الزراعية و انخفاض الناتج الزراعي للأراضي الزراعية سوف تختلف نوعيات العمل التي سيقوم بها المصريون في المستقبل، ومن هنا تبرز ضرورة التغيير الهيكلي في الإقتصاد المصري، إذ أن كل فدان يفقد من القطاع الزراعي نفقد معه فرصة عمل زراعي مباشر، وحوالي ٠.٧ فرصة عمل غير مباشرة.[١٣]

أي أن فقدان حوالي ٦٠ ألف فدان سنوياً تترتب عليه بطالة في القطاع الزراعي في الأرض القديمة قدرها ١٠٠ ألف فرصة عمل منتج سنوياً، جزء من هذه البطالة سوف يعمل في الأراضي الجديدة، إلا أن ذلك يشكل في جميع الأحوال عبئاً مضافاً إلى الدولة حيث تسعى لتحقيق ما يقرب من ٣٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً لمقابلة إحتياجات الزيادة السكانية.

ب) التداعيات العمرانية:

إن النمو العمراني على الأراضي الزراعية جاء في صورة عمران عشوائي وصار هو النمط السائد للعمران المصري ، حيث يقدر بأن أكثر من ٨٠% من المساكن في القاهرة عشوائي.

وقد أجري عام ١٩٩٣ مسحاً لإثنتين وثلاثين منطقة عشوائية في عشر محافظات ، وأوضحت النتائج أن ظاهرة المناطق اللارسمية قد أصبحت من المعالم الرئيسية في عمران مصر، وهذه الظاهرة جعلت من الصعب التفريق بين المجتمعات السكنية الريفية والحضرية، فعلى سبيل المثال مدينة الجيزة بها ٣٢ إمتداداً عشوائياً، وبعض هذه الإمتدادات (مثل بولاق الدكرور) يفوق تعداد سكانها مدينة متوسطة.

ج) التداعيات البيئية في المعمور المصري:

وقد نتج عن النمو غير المخطط في العمران المصري مشاكل بيئية متنوعة وبالتالي أصبح التدهور البيئي من أهم تداعيات المعمور المصري.

ومعنى ذلك أن التنمية الحضرية أصبحت ضرورة ليس فقط لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية القومية و إنما أيضا لحل مشاكل العمران القائم المتداعي.

١٣ المصدر السابق ، ص ٢١٩–٢٢٦ .

د) تداعيات حضارية.

هـ) التداعيات الإجتماعية الإقتصادية:

- تريف الحضر: أدت الهجرة المتزايدة من القرى للمدن إلى ظهور مشكلات إجتماعية جديدة داخل هيكل المدينة، منها إنتقال السلوكيات والعادات وطريقة الحياة الريفية إلى المدن، مما جعل العمران الحضري (خاصة على أطراف المدن) شبه ريفي، وأصبح هو النمط السائد شكلا و موضوعا للتجمعات الحضرية القائمة.
- تحضر الريف: كما ظهرت في نفس الوقت عدة تغيرات حضرية في الريف.

واذا أردنا تحديد هذه التداعيات السابقة والمستقبلية من خلال بعض القياسات الرقمية فنجد ما يلي[١٤] :

– أدى زحف المباني والمشروعات والخدمات والاستخدامات الغير زراعية على الأرض الزراعية الى فقد مساحات ضخمة من الأراضي الزراعية في مصر بلغت حوالي مليون فدان من الأراضي الزراعية.

وتتباين الأرقام المتاحة تباينا كبيرا فيما يخص معدلات تاكل الأرض الزراعية نتيجة النمو العمراني ولكنها تكاد تتفق على أن هذا التاكل يعود في ٥٣% منه للمباني السكنية ، ٢٦% للخدمات ، ٢١% للمنشات الاخرى ومشروعات البنية الأساسية.

وقد قامت المجالس القومية المتخصصة باعداد سيناريوهين لمستقبل الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا، أحدهما متشائم مبني على استمرار السياسات الحالية ، ويوضح الشكلان رقم(٥–٤) ،(٦–٤) بدائل النمو العمراني المستمر على حساب الأراضي الزراعية وكلاهما يشير الى ضخامة الاستنزاف للأراضي الزراعية.

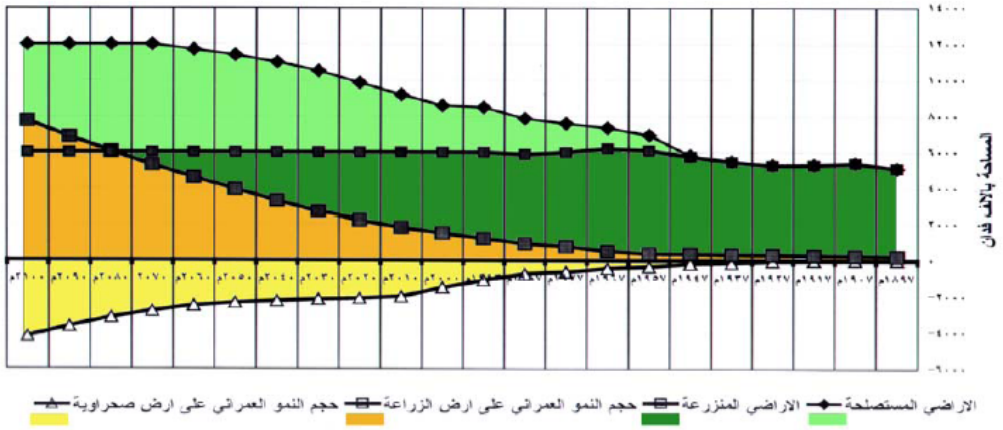

شكل(٥–٤) النمو العمراني المستمر على حساب الأراضي الزراعية(البديل المتشائم)

١٤ **امتداد الرقعة الحضرية وظاهرة العشوائيات**،٢٠٠٦، ص١٢٤–١٢٦ .

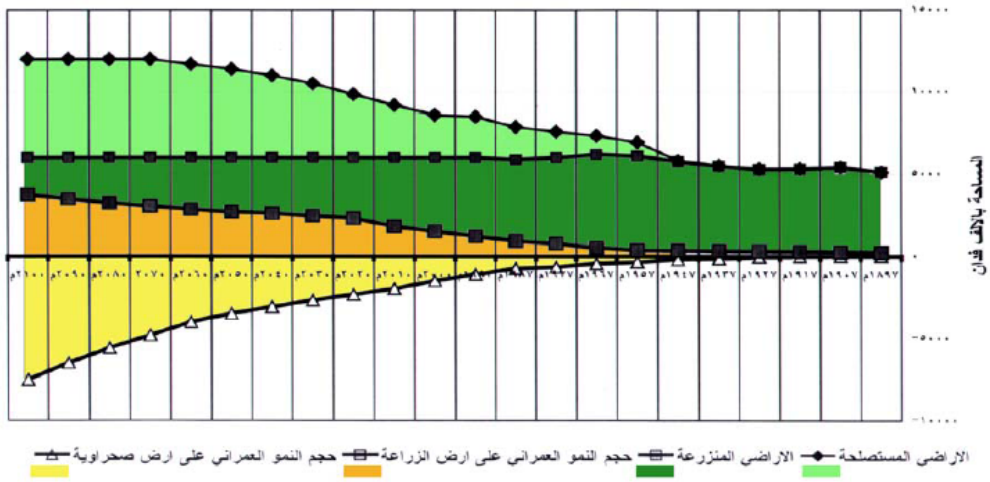

شكل(٦-٤) النمو العمراني المستمر على حساب الأراضي الزراعية(البديل المتفائل)

وبالتالي تكون النتائج السلبية المترتبة على هذا النمو العمراني غير المخططة عديدة ويأتي في مقدمتها :

- انخفاض الانتاج الزراعي
- التدهور البيئي الناتج عن الانشطة التنموية العديدة التي تتم في مناطق النمو العمراني وخاصة الانشطة الصناعية غير المخططة واثار ذلك على الانسان المصري.
- المساهمة في انتشار النمط العشوائي في كافة مناحي الحياة، فضلا عن صعوبة الظروف المعيشية وانخفاض انتاجية المجتمع وقيمه والخلل في منظومة العمران المصري واثاره السلبية.

ويستلزم هذا الوضع المتفاقم اتخاذ الاجراءات السريعة لوضع سياسة عمرانية متكاملة تضع كل مجهودات الدولة في انشاء المدن الجديدة وقرى الظهير الصحراوي وتطوير العشوائيات في اطار خطة عامة واضحة تضع الأولويات في التنفيذ.

كما يلاحظ أن النمو العمراني للمدن المصرية يتم بالدرجة الأولى على مناطق عشوائية أي نمو غير منتظم ، حيث تنمو المناطق العشوائية بمعدلات عالية بحيث أصبحت تمثل بحق مدنا تابعة تتجاور فيها أحياء الطبقات الوسطى والفقيرة، وتشكل العشوائيات وصمات في جبين المجتمعات الحضرية في مصر، حيث تفتقر بيئتها ومجتمعاتها الى كثير من المقومات الأساسية للحياة الانسانية المقبولة ويزيد من خطورة الوضع في العشوائيات الكثافة السكانية غير الطبيعية، الأمر الذي يؤدي الى تدهور كل مكونات البيئة الحضرية فيها.

٤-٣ سياسات مواجهة تداعيات النمو الحضري في مصر

برغم أن العمران القائم له قدرات محدودة على المساهمة في متطلبات واحتياجات التنمية الحضرية حيث أشارت بعض التقديرات أن يستوعب النسق العمراني القائم والتجمعات العمرانية الجديدة التي صدر لها قرارات التخصيص والمقترحة نحو ٤٠% فقط من الفائض السكاني المقدر بنحو ٣٧ مليون نسمة حتى عام ٢٠٢٧م.
ولذلك نجد أنه في ضوء محدودية امكانيات العمران القائم ، فإن فكر التنمية تتوجه استراتيجياته المختلفة نحو تحقيق الإنتشار باستغلال المناطق الغير المأهولة الصالحة للتنمية للحد من التركز الشديد بالمناطق المأهولة، ومحاولة تحقيق الإتزان بين السكان والبيئة، وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تبنتها الدولة لتفعيل تلك الإستراتيجية ومن أهمها[١٥]:

- سياسة التجمعات العمرانية الجديدة .
- سياسة تدعيم الركائز الصناعية والتوسع في اقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة.
- سياسة تكثيف الأنشطة الإستراتيجية في المناطق الصحراوية بهدف ايجاد ركائز إقتصادية للنشاط البشري خارج المناطق المعمورة.

وفي ضوء الزيادة السكانية المتوقعة للجمهورية وتوقع وصول الحجم السكاني لها الى ٨٥ مليون نسمة عام ٢٠١٧، ومع توقع وصول سكان الحضر الى ٥٠% في هذا التقدير ، فان الزيادة في سكان الحضر ستكون حوالي ١١ مليون نسمة.

وتقدر احدى الدراسات[١٦] لعام (٢٠٠٣) أن امكانيات التكثيف الحالية داخل المدن لاتتجاوز نصف مليون نسمة ، كما أن طاقة المدن الجديدة المخططة والجاري تخطيطها قبل تطوير طاقتها الاستيعابية لا تتجاوز٤,٥ مليون نسمة.

٤-٣-١ السياسات الحالية لمواجهة تداعيات استمرار نمو العمران القائم[١٧]:

إتبعت الدولة عدداً من السياسات لمواجهة تداعيات العمران المصري ولخفض الضغوط على تاكل الأرض الزراعية، والحد من النمو العشوائي غير المخطط والتدهور البيئي والإجتماعي والسياسي والإقتصادي في العمران، ولتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، وهذه السياسات بعضها إيجابي وبعضها ذو تأثير سلبي وذلك كما يلي:

أولا: السياسات الإيجابية:

١- المدن الجديدة: في صورة مدن مستقلة او تابعة أو مدن توأمية.

٢- المشروعات الكبرى ومحاولات الإنتشار: فبالتوازي مع سياسة المدن الجديدة، إتخذت الدولة المشروعات القومية العملاقة كمقوم هام في الإستراتيجية التنموية، وكانت أولى المحاولات الجادة في غزو الصحراء هي تعمير الوادي

---

[١٥] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **استراتيجية تنمية محافظات مصر**

[١٦] الحزب الوطني الديمقراطي ، **الحفاظ على الاراضي الزراعية وادارة النمو العمراني في مصر**، ٢٠٠٣

١٧ تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢- ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٩-٢٤٤.

الجديد مع بداية الستينات، ثم تطبيق سياسة المدن الجديدة في النصف الثاني من السبعينات، وأخيراً المشروعات القومية العملاقة، ويوضح شكل رقم (٧-٤) السياسات التي تمت في مجال التعمير في مصر.

وتعرف **المشروعات القومية العملاقة** : بأنها مجموعة مشروعات تقوم الدولة بإقامتها ورعايتها وتوفير الإستثمارات اللازمة لها، مع الإتجاه نحو جذب الإستثمارات من جانب القطاع الخاص الوطني والأجنبي إلى الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وذلك خلال برنامج زمني يصل إلى عشرين عاماً (١٩٩٧-٢٠١٧).

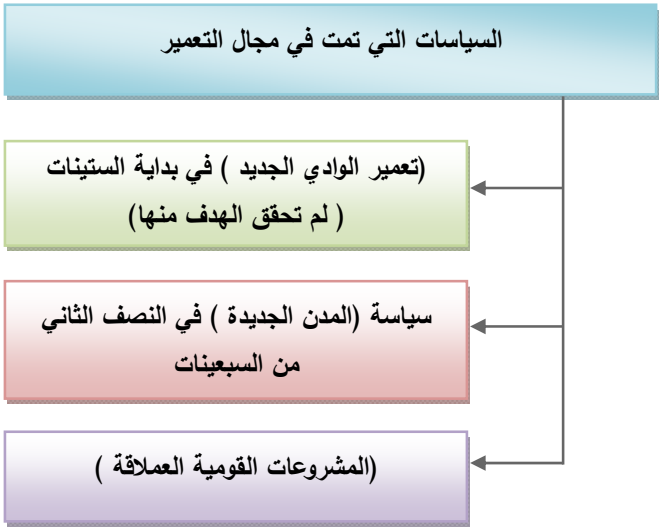

شكل (٧-٤) سياسات التعمير في مصر

وتنقسم المشروعات القومية العملاقة إلى مجموعتين:

الأولى: وتقع جنوب الوادي وتضم مشروعات (توشكى – شرق العوينات – درب الأربعين – الوادي الأسيوطي – بحيرة ناصر).

الثانية: شمال شرق مصر وتضم مشروعات (شمال غرب خليج السويس – شرق التفريعة ببورسعيد – وادي التكنولوجيا – تنمية سيناء – ترعة السلام).

وتهدف هذه المشروعات القومية العملاقة الى ما يلى:

١- تنمية كافة القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية والإجتماعية.

٢- محاولة تحقيق نمو متوازن من خلال:

- تصحيح الإختلالات الحادة في نمط توزيع الإستثمارات وعائد التنمية بين أقاليم ومحافظات مصر المختلفة (تقليل الفوارق الإقتصادية والإجتماعية)، وتحقيق تنمية متوازنة وإستغلال كافة الإمكانات المتاحة، وتهيئة المناطق الجديدة للمشروعات والسكان بمد المساحة المأهولة لتصل إلى ٢٥% حتى عام ٢٠١٧.
- العمل على تحقيق تنمية شاملة متكاملة في المجالات المختلفة مع ربطها ببعضها.
- جذب الإستثمارات الخاصة (محلية وأجنبية) للمساهمة في دعم التنمية وتهيئة.
- التصدي لمشكلة البطالة والعمل على توفير فرص عمل جديدة، تزداد سنوياً بمعدل يبدأ بنحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل إضافية، إلى مليون فرصة عمل سنوياً.

- الإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادي ليزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني في الخطة الخمسية الرابعة، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠% من الحالي.
- الحد من موجات الهجرة النازحة إلى المدن الكبرى ووادي النيل وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، والتشجيع على الهجرة العكسية إلى جنوب مصر وشمال سيناء.
- التغلب على تاكل نصيب الفرد من الأرض الزراعية، والعمل على سد الفجوة الغذائية وذلك بمضاعفة الرقعة الزراعية.
- تعظيم إستخدام موارد الدولة والإستخدام الأمثل للموارد.

ثانيا: السياسات محدودة الفعالية:

إتجهت الدولة إلى الحد من زحف العمران على الأراضي الزراعية عن طريق التشريع وصدر في شأن تنظيم أعمال الزراعة القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦.

وبعد تطبيق هذه القوانين لمدة عشر سنوات، أظهرت التجربة الفشل الجزئي لإمكان التطبيق والحفاظ على الأرض الزراعية، ولا شك أن هذه التشريعات لم تعط مؤشرات إيجابية على تاكل الأراضي الزراعية، إذ أن المنع والحظر دون تقديم بديل واضح وعملي ومقابلة مطلب أمرغيرعادل.

ثالثا: السياسات الجارية ذات التأثير السلبي:

١) حظر تخطيط إمتدادات المدن و القرى على الأرض الزراعية : وبدون وجود أراض وأماكن بديلة في الأماكن المناسبة وبالسعر المناسب فكان لابد أن يقوم الأهالي بالبناء غير المخطط تلبية لإحتياجات حقيقية لم تفسح لها الدولة مجالاً لتلبيتها.

٢) تصاريح البناء على الأرض الزراعية تصدر من وزارة الزراعة بدون تخطيط :

التشريعات أعطت الصلاحية لوزير الزراعة لإعطاء تصاريح البناء "للمشروعات الحكومية ذات النفع العام" مثل المدارس – المستشفيات – الوحدات الزراعية، وهذه التصاريح تتم دون أي موافقة تخطيطية ودون أي إطار تخطيطي.

٣) المنشآت الحكومية على الأرض الزراعية: إن جميع الجهات السيادية لا تأخذ تصاريح بناء على الأرض الزراعية أصلاً، وقد بلغت نسبة الأرض التي تم تأكلها تحت هذا البند في بعض التقديرات ٢٦% من جملة الأرض الزراعية المفقودة.

٤) تشجيع نمو المدن الكبرى والعمران على الأرض الزراعية:

إن كثيراً من المشروعات التي أقيمت وتقام ويتم التخطيط لها في مختلف المجالات – تقام في مدن وقرى الدلتا والوادي الضيق، فإذا كانت هذه المشروعات تهدف لمواجهة مشاكل عاجلة عارضة، إلا أن البعض منها يمثل عقبة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخروج من الوادي ، وهي تشجع دون قصد على النمو العمراني العشوائي وتآكل الأرض الزراعية، والمساهمة السلبية في عدم حركة السكان للمدن والمجتمعات الجديدة.

ويوضح شكل رقم (٨-٤) السياسات الحالية لمواجهة تداعيات النمو العمراني في مصر.

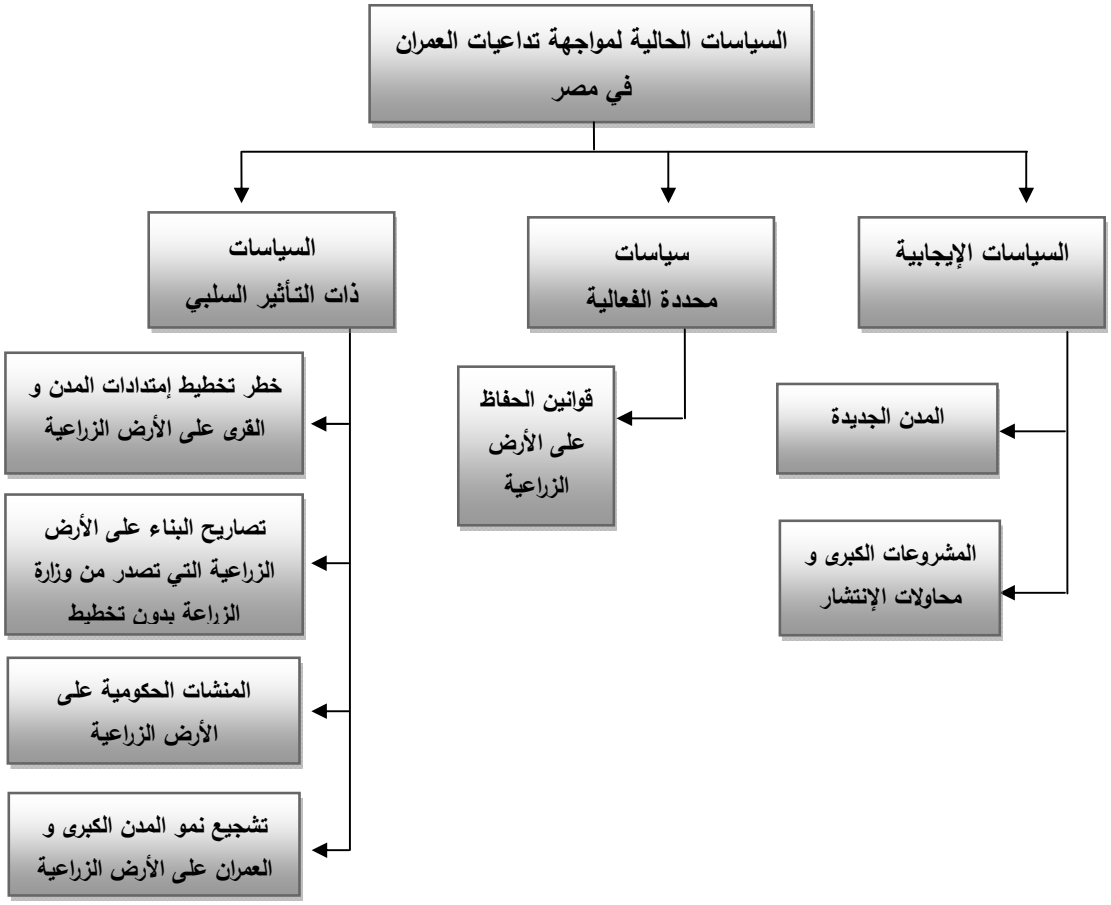

شكل (٨-٤) السياسات الحالية لمواجهة تداعيات النمو العمراني في مصر

ويوضح جدول رقم(٢-٤) مقارنة بين سياسات مواجهة النمو العمراني الحضري في مصر وفي تجارب الدول النامية.

جدول (٢-٤) مقارنة بين سياسات مواجهة النمو العمراني الحضري في مصر وفي تجارب الدول النامية

التجربة		السياسات المستخدمة لمواجهة النمو الحضري	المميزات
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (مرحلة الانطلاق)	تنمية المدن الصغيرة (١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة)	تنمية المدن الثانوية بدعم من سياسات اللامركزية وبرامج التخطيط الإقليمي	– خلق تنوع في النظام الحضري – التخفيف من حدة الصدارة الحضرية في المدن الكبرى
تركيا (مرحلة الانطلاق)	(المدن ذاتية الخدمات)	تقنين أوضاع المناطق الحضرية الغير رسمية (مدن ذاتية الخدمة)	– الاستفادة من الأوضاع القائمة وتحسينها – تناسب خصائص هذه المجتمعات لخصائص واحتياجات وامكانيات سكانها – خفض التكاليف الواقعة على الدولة
اسيا (مرحلة الاتجاه نحو النضج)	(انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة)	انشاء مناطق اقتصادية خاصة و مناطق حرة	– خلق عدد من الأنشطة الإقتصادية المتطورة توفرمزيد من فرص العمل – تعد بمثابة محركات للنمو الإقتصادي
مصر		▪ انشاء المدن الجديدة ▪ المشروعات الكبرى ▪ اعادة تخطيط المدن القائمة	– تمثل محركات للتنمية الإقتصادية، وبمثابة قواعد اقتصادية جديدة. – تحتاج الى فترات طويلة حتى يبدأ ظهور العائد التنموي منها – تناسب احتياجات النمو الحضري في المرحلة العاجلة

المصدر: اعداد الباحثة

٤-٤ التوجهات السابقة للتنمية الحضرية على المستوى القومي

٤-٤-١ السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS[١٨]

تم إعداد هذه السياسة من قبل وزارة التعمير عام ١٩٨٠م بتمويل مشترك مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية بهدف تكوين أداة تمكن تحقيق التكامل بين الخطط الإقليمية والخطط القطاعية وتحقيق الأهداف القومية.

٤-٤-١-١ القضايا الأساسية التي وجهت الدولة لعمل السياسة القومية للتنمية:

وضعت السياسة القومية للتنمية الحضرية لمواجهة عدد من القضايا الأساسية التي تواجهها الدولة على المستوى القومي، حيث كان إمتداد التوسع الحضري على الأراضي الزراعية السبب الأساسي لظهور القضايا التي ترتب عليها الإحتياج إلى عمل دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS وهذه القضايا كما يلي:

- الإختلال بين مستويات الإنتاج و الإستهلاك من حيث:
- الإنخفاض المستمر في نصيب الفرد من المساحة الزراعية و المحصولية : فقد كان نصيب الفرد من المساحة المحصولية ٠.٥٣ فدان حتى وصل سنة ١٩٤٧ إلى ٠.١٦ فدان , و وصل سنة ١٩٧٤ إلى ٠.١٨ فدان و يصل نصيب الفرد من المساحة المحصولية و الزراعية حاليا إلى ٠.١٤ فدان بعد إضافة الأراضي المستصلحة .
- إتساع الفجوة الغذائية و التناقص المستمر في معدلات الإكتفاء الذاتي ، وهو معيار أساسى بالنسبة للتنمية على المستوى القومي
- التحضر السريع (إرتفاع نسبة سكان الحضر): ويقصد به وجود زيادة سريعة بالنسبة لسكان الحضر عن سكان الريف حيث كان يمثل سكان الحضر نحو ٤٣.٨% من إجمالي سكان مصر في عام ١٩٧٦ , مما أدى إلى :
- تيارات الهجرة المستمرة وماينتج عنها من مشكلات للمدن الكبرى.
- تناقص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة زحف العمران عليها.
- حدوث خلل في النظام العمراني الحضري حيث كان يستأثر إقليم القاهرة الكبرى بنحو ٤٤.٥% من سكان الحضر بمصر في تلك الفترة(١٩٧٦) [١٩].
- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع محدودية الأراضي .

٤-٤-١-٢ أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية الحضرية

- الهدف الأساسي : البحث عن كيفية توفير خدمات الإسكان و البنية الأساسية للزيادة السكانية مع تلافي إمتداد التوسع الحضري على الأرض الزراعية .

---

[١٨] وزارة التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الأراضي،جمهورية مصر العربية ، **دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية**،١٩٨٢

[١٩] وصلت هذه النسبة إلى ٤٣% عام ٢٠٠٦

- النمو الإقتصادي السريع (حيث كانت تهدف الدولة إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي قدره ٧%) ، ورفع متوسط دخل الفرد لأعلى مستوى ممكن من خلال خلق فرص عمل إضافية .
- دعم الخدمات و البنية الأساسية لتحسين مستوى المعيشة و تحقيق العدالة الإجتماعية .
- حماية الأرض الزراعية و إستقطاب الهجرات إلى خارج المناطق الزراعية .
- خلخلة السكان و خفض الكثافة السكانية .
- رفع معدلات الإستثمار.
- تحقيق أقصى إستغلال للأصول الحالية لتحقيق عائد مرتفع .
- تركيز جهود التنمية في المراكز الحضرية القائمة ذات الإمكانيات التي تؤهلها لإستيعاب الفائض السكاني

٤-٤-١-٣ الأبعاد الاستراتيجية للسياسة القومية للتنمية الحضرية[٢٠]

- إستغلال المميزات الإقتصادية للقاهرة الكبرى والإسكندرية لإستيعاب أكبر جزء من النمو المتوقع في سكان الحضر ، مع تنمية مناطق الأطراف و المدن الجديدة التابعة الموجودة بالأراضي الصحراوية لتقليل التمركز السكاني في قلب المدن الكبرى ، فيظهر اتجاه بانشاء مدن جديدة و إحتواء نمو المناطق الحضرية الكبرى (القلب و الأطراف) .
- دعم إمكانيات النمو في منطقة قناة السويس (خاصة مدينة السويس): وهنا تم الاتجاه إلى تنمية مناطق جاذبة بديلة .
- وضع إستراتيجية لإدارة و تنظيم النمو في مدن الدلتا ، و الحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية و خلق فرص عمل بالتركيز على (طنطا و المنصورة).
- بذل جهد لرفع النمو في بعض مدن الوجه القبلي لتنمية القاعدة الإقتصادية ، لتحقيق مزيد من الخلخلة السكانية على المدى البعيد (خاصة أسيوط – قنا – أسوان – نجع حمادي) ، وهنا الاتجاه الى تنمية المدن متوسطة الحجم .
- إبتكار أساليب خاصة و إستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على جذب السكان للمناطق النائية و تحقيق زيادة تفوق المعدلات الحالية، وهو الاتجاه الى إنشاء مدن جديدة.
- الحفاظ على البنية الأساسية و الخدمات في باقي العمران الحضري ، وهو اتجاه الى بقاء الوضع على ما هو عليه مع رفع مستوى الخدمات الإجتماعية.
- تحديد مستويات الإسكان والبنية الأساسية طبقا لقدرة السكان ، مع وضع اليات لإسترداد أكبر نسبة من الإستثمارات ، وهنا الاتجاه: التوزيع العادل للبنية الأساسية.
- زيادة الإهتمام بقطاع الصناعة و دعم الصناعات الصغيرة ، و تحقيق التكامل بين التخطيط المكاني و القطاعي ، من خلال الإستثمارات المباشرة.

[٢٠] وزارة التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الأراضي،جمهورية مصر العربية ، **دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية**،١٩٨٢

- ظهرت فكرة المدن الجديدة (في سياسة التنمية الحضرية) جنبا إلى جنب مع تنمية المدن متوسطة الحجم القائمة ومع تنمية مناطق جاذبة بديلة ، ومع التوزيع العادل للبنية الأساسية و توجيه النمو الحالي بشكل منظم .

اذن يفترض أن يعمل القائم مع الجديد دون وجود تعارض بينهما حيث أنهما موجهان لتحقيق نفس مجموعة الأهداف وحل نس قائمة المشكلات و القضايا.

وقد تم تقسيم المقترحات الى نطاقات: حيث كان استخدام المدن الجديدة في مقترحات السياسة القومية للتنمية الحضرية بالأخص في نطاق الإقليم الحضري الرئيسي حول القاهرة، بينما المدن المتوسطة كانت في أقاليم الصعيد ، أما تنمية المناطق البديلة فكانت في الإقليم الواعد (قناة السويس) بينما أخذت الدلتا إتجاه التركيز و توجيه النمو الحالي بشكل منظم.

٤-٤-١-٤ نقد السياسة القومية للتنمية الحضرية

نلاحظ في هذه السياسة القومية للتنمية الحضرية أن مصر حاولت انتهاج العديد من السياسات ، دون النظر الى مرحلة التنمية الاقتصادية التي كانت مصر بها في فترة اعداد هذه الدراسة(والتي تعكس بطبيعة الحال الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها) وهي مرحلة ماقبل الانطلاق(المرحلة الثانية)، والتي لايتناسب معها استخدام سياسات تتناسب مع مرحلة متطورة من النمو الاقتصادي قد يكون من الصعب تحقيقها في مدى هذه الدراسة، وهي المرحلة الرابعة من نموذج روستو (مرحلة النضج) والتي كان من سياساتها التي استخدمت في السياسة القومية للتنمية الحضرية : الأقطاب الجاذبة، ومراكز النمو الحضري الجديدة.

أضف الى ذلك النقد الذي وجه الى هذه السياسة وهو:

- امتصاص معظم الزيادة في سكان الحضر في إقليمي لقاهره و الأسكندرية ، رغم تعارض ذلك مع هدف الحد من تشجيع الجذب السكاني إليهما .
- عدم تحقيق نمو مناسب بالمناطق النائية (البحر الأحمر – سيناء – الوادي الجديد – الساحل الشمالي الغربي) لتحقيق خلخلة الكثافة السكانية .
- عدم الأخذ في الإعتبار العناصر المؤثرة في نمو المدن التي تم إختيارها .
- الإعتماد على إحصاءات قديمة لم تتضمن أهم التغييرات التي شهدتها المدن المصرية في تلك الفترة.
- إعتماد دراسة الNUPS على الأوضاع الراهنة فقط كمنطلق أساسي لتحديد البدائل، جعل هذه البدائل بها قصور في الرؤية المستقبلية لفتح محاور جديدة للتنمية ، بدلا من إستمرار الأعباء و الأوضاع الراهنة غير المرغوب فيها .
- قصور البدائل في تحقيق الأهداف الحساسة الخاصة بقضية التنمية الحضرية خاصة زحف العمران على الأراضي الزراعية، وعلاقته بقضية الأمن الغذائي و توزيع فائض السكان ، وعلاقته بقضية الأمن القومي (سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا).
- تناقض نتائج الدراسة مع الهدف الأساسي لها ، وهو البحث عن كيفية توفير الإسكان و البنية الأساسية المتصاعدة، مع تلافي إمتداد التوسع الحضري على الأراضي الزراعية ، ويدل على ذلك أن نسبة سكان

المناطق النائية خارج الوادي والدلتا والمتوقعة من خلال هذه الدراسة لايزيد عن ٦ في الألف من إجمالي التوقعات السكانية .

- إنشاء المدن الصغيرة التابعة سيزيد مشاكل المدن الكبرى القائمة، والتوسع في الأطراف قد لا يخفف الكثافة السكانية في الكتلة العمرانية القائمة، بسبب تشابك المرافق و المصالح الإقتصادية .
- قصور المفاضلة بين البدائل على الشق المالي دون مراعاة البعدين الإقتصادي و الإجتماعي سواء على المدى المتوسط أو البعيد، وأيضا البعد العمراني.

٤-٥ الخطط والمشروعات الموجهة لتنمية العمران الحضري القائم

تتعدد المشروعات التخطيطية التي وجهت لتطوير وتنمية التجمعات الحضرية القائمة من مخططات عامة وهيكلية وتحديث لمخططات المدن ، وصولا الى اعداد المخططات الاستراتيجية العامة والمخططات التفصيلية للمدن القائمة وهي المشروعات التي يجري حاليا الانتهاء منها.

فعلى سبيل المثال يهدف مشروع المخطط الاستراتيجي للمدن القائمة الى:

- المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال تدعيم واستحداث القاعدة الاقتصادية للمدينة وتوفير فرص جديدة للعمل بها.
- التعامل مع قضايا المأوى والإسكان و تحديد العشوائيات القائمة والمساهمة فى الحد من نمو مزيد من المناطق العشوائية.
- توفير الخدمات وتدعيم المرافق الأساسية بالمدينة والتنمية البيئية لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في ضوء إستراتيجية التنمية المقترحة.
- الإسهام في الإدارة الجيدة للأراضي، ورفع كفاءة الإدارة المحلية ودعم حصول محدودي الدخل على الخدمات.

٤-٥-١ مشروعات تخطيط التجمعات الحضرية القائمة

للوقوف على مدى اسهام مشروعات التخطيط الاستراتيجي للمدن القائمة في استيعاب الزيادة السكانية ، وتوفير جزء من متطلبات التنمية الاقليمية ، تم رصد عدد من نماذج هذه المخططات وذلك من خلال تقسيم هذه المدن الى فئات حجمية واستعراض نماذج للمدن في هذه الفئة من محافظات مختلفة في وادي النيل(لتكون خارج نطاق تأثير الإقليم الحضري الرئيسي) ، وتحديد النتائج المترتبة على مشروعات المخططات الاستراتيجية لهذه المدن.

ومن خلال دراسة نماذج لمخططات المدن القائمة الاستراتيجية أو العامة (في وادي النيل) أمكن التوصل إلى النتائج التالية والتي يوضحها جدول رقم(٣-٤) .

جدول (٣-٤) نماذج من المخططات الاستراتيجية والعامة للمدن القائمة

الفئة الحجمية	امكانيات الاستيعاب العمراني التي يتيحها المخطط	نوع المخطط	عدد نماذج الفئة
٢٥٠- ٥٠٠ ألف نسمة (أسيوط)	الزيادة السكانية حتى ٢٠١٨ فقط ، وتوجيه باقي الزيادة حتى ٢٠٢٧ الى التجمعات الجديدة القائمة المتاخمة لها واقتراح اقامة تجمع عمراني جديد	استراتيجي	١
١٥٠- ٢٥٠ ألف نسمة (بني سويف – قنا سوهاج)	نموذج منها لايوجد به أي امكانيات استيعاب اضافية ، وتوجه كل الزيادة السكانية حتى ٢٠٢٧ الى المدن الجديدة القائمة المتاخمة باقي النماذج تستوعب كافة الزيادة السكانية حتى ٢٠٢٧	استراتيجي	٣
٥٠- ١٥٠ ألف نسمة (ملوي –أخميم سمالوط- الفشن أبو قرقاص- بني مزار- مغاغة بيا – ادفو- كوم أمبو – قوص- القوصية- أبوتيج - منفلوط)	■ أحد نماذج المخططات الاستراتيجية يستوعب الزيادة السكانية حتى عام ٢٠١٧ فقط ، وباقي الزيادة حتى ٢٠٢٧ توجه الى تجمعات جديدة مقترحة بالاضافة الى استغلال قرى الظهير الموجودة في نطاقها ■ النموذج الاخر من المخططات الاستراتيجية يستوعب كافة الزيادة السكانية حتى ٢٠٢٧ ، مع الاستفادة من المدن الجديدة المتاخمة في توفير جزء من الخدمات الخاصة بالزيادة السكانية لهذه المدينة ■ ١٧ % من نماذج المخططات العامة تستوعب من ٧٥-٨٠% من الزيادة السكانية لهذه المدن أي الى حوالي عام ٢٠١٤ تقريبا وباقي هذه الزيادة السكانية توجه الى المدن والامتدادات العمرانية الجديدة ■ باقي نماذج المخططات العامة تستوعب الزيادة السكانية كاملة حتى سنة الهدف ٢٠١٧	استراتيجي عام	٢ ١٢
٢٥- ٥٠ ألف نسمة (ديرمواس- سمسطا – اهناسيا- مطاي)	■ ٧٥% من هذه النماذج تستوعب كافة الزيادة السكانية حتى ٢٠١٧ ■ ٢٥ % من النماذج تستوعب الزيادة السكانية حتى عام ٢٠١٥ فقط وباقي الزيادة توجه خارج هذه التجمعات	عام	٤
أقل من ٢٥ ألف نسمة (أبوسمبل – العدوة- نقادة)	■ أحدها تستوعب الزيادة السكانية حتى ٢٠١٧ وهي سنة الهدف لمخططها العام ، والنموذج الاخر يستوعب أيضا كافة الزيادة السكانية حتى سنة الهدف وهي عام ٢٠٢٢ في هذا النموذج ■ يستوعب كافة الزيادة السكانية حتى ٢٠٢٧	عام استراتيجي	٢ ١

المصدر :الباحثة استنادا الى المخططات الاستراتيجية والعامة لمدن وادي النيل

وتوضح الأشكال رقم(٨-٤)،(١٠-٤)،(١١-٤)، نماذج من المدن القائمة والتي اقترحت توجيه جزء من الزيادة السكانية المتوقعة في مخططاتها الاستراتيجية الى التجمعات العمرانية الجديدة المتاخمة لها.

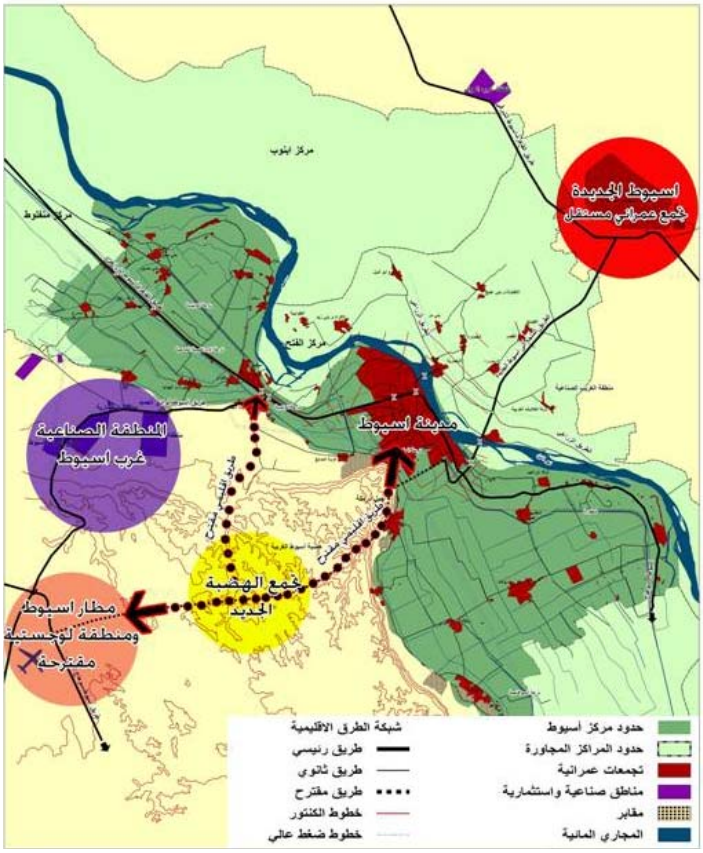

شكل (٩-٤) مدينة أسيوط

المصر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أسيوط.

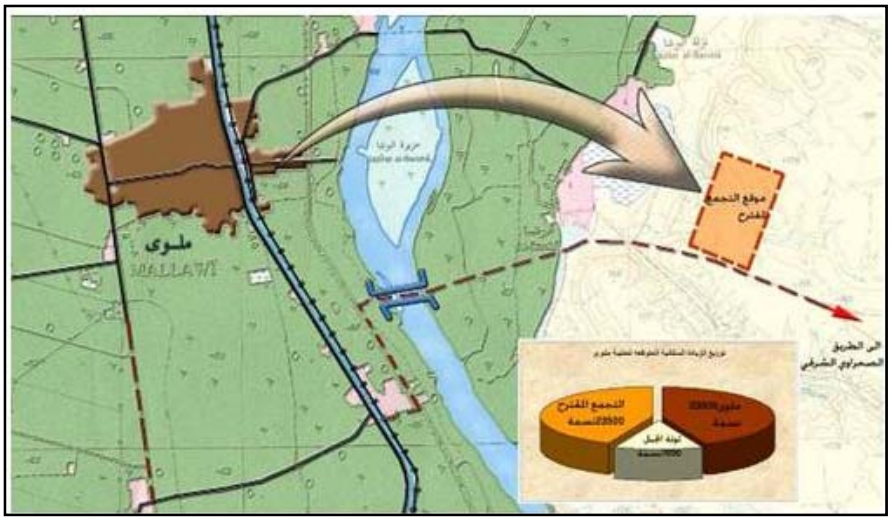

شكل (١٠-٤) مدينة ملوي

المصدر :الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي العام لمدينة ملوي.

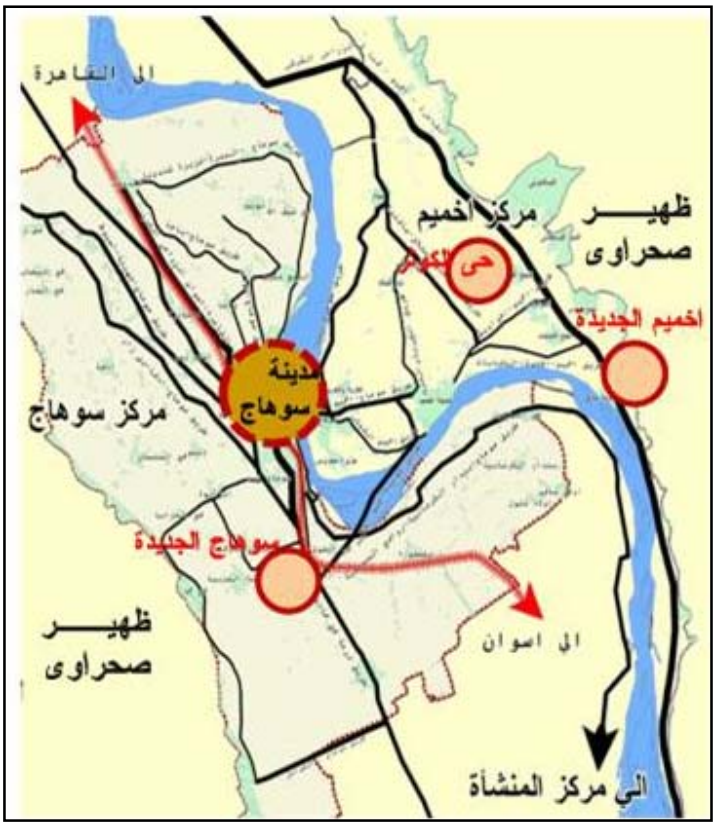

شكل (١١-٤) مدينة سوهاج

المصدر :الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي العام لمدينة سوهاج.

٤-٥-٢ المقترحات والرؤى التخطيطية الخاصة بالمدن القائمة (للمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية الاقليمية):

إن سياسات تنمية العمران الحضري القائم تتساوى في الأهمية مع سياسات العمران الحضري الجديد، حيث أن تخطيط تجمعات عمرانية جديدة لإستيعاب الزيادات السكنية يتلاءم مع الأقاليم ذات الظهير الصحراوي في حين لا يتلاءم مع الأقاليم التي تتمتع بوفرة في الأراضي الزراعية ذات القيمة الإقتصادية العالية ، وهذه السياسات كما يلي:

١. التركيزعلى المدن الإقليمية (عواصم الأقاليم) من خلال خطط التنمية الإقليمية و استحداث أنشطة جديدة بها حتى تصل إلى مستوى أعلى من التطور، وهذا سوف يزيد من العائد القومي لأنه يحفز الإقتصاد القومي[٢١].

[٢١] مها سامي كامل، **منهج لتأثير العناصر الاقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني**، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة ، ص٨٥- ٨٦

وبعد ذلك يصبح نقل هذا التطور إلى المدن الأصغر في الإقليم أسهل بواسطة الربط بين الأنشطة المختلفة في نطاق الإقليم الواحد مما سيساهم في رفع كفاءة إقتصاديات الإقليم ككل، مما يعود بالفائدة على الإقتصاد القومي.

حيث أن تحسين أوضاع المدن الإقليمية سوف يساهم في توزيع الإمكانيات خارج نطاق المدينة الكبرى، حيث أنه من الأكفأ من ناحية إدارة النمو العمراني أن نتعامل مع مدن صغيرة الحجم نسبياً وفعالة في تأثيرها ويمكن التحكم في نموها العمراني ومعدلاته عن التعامل مع مدن ضخمة غير محكومة وذلك لأن:

- عدد المدن الإقليمية أصغر بالمقارنة بعدد المدن المتوسطة والصغيرة الحجم في دولة ما، لذلك فمن الناحية الإقتصادية نجد أنه من الأسهل التعامل مع معدلات النمو العمراني بها.
- هذه المدن هي الحاكمة للإقليم، وبالتالي يمكن عن طريقها التحكم في نمو المدن الأصغر منها وذلك بسبب الهيمنة الإقتصادية لهذه المدن على إقليمها، ولذلك فإن الجهد الذي يبذل لتنظيم معدلات النمو للمدن الإقليمية سوف يجعل بالتبعية معدلات النمو للمدن الأصغر منها محكوماً.

وهنا نجد أن الإقلال من التفاوت الحجمي بين المدن الإقليمية هو أهم ما يمكن، ولأن الإقلال بقدر المستطاع من التفاوت بين أحجام هذه المدن سوف يساعد بالتأكيد على الإقلال من التفاوت بين الأقاليم وإقتصادياتها، مما يساهم في دعم كفاءة كل إقليم وإكتفاؤه ذاتياً و يزيد من إمكانيات التنمية فيه.

كما أن تقليل الفوارق بين المدن سيكون أولى خطوات الحد من تضخم المدن الكبرى على حساب المدن التابعة لها مما سيسهل مستقبلاً التحكم العمراني فيها.

٢. التركيز على تنمية المدن المتوسطة والصغيرة في النسق الحضري لما لها من دور رئيسي وهام في هذا النسق[٢٢] والذي يتضح مما يلي:

- تحقيق الإنتشار المكاني الأمثل من خلال التوسع الأفقي بواسطة المدن المتوسطة و الصغيرة ، الأمر الذي يساعد على تحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي للمدن (للتغلب على وجود الخلل في التسلل الهرمي للمراكز الحضرية الذي ينتج عن غياب هذه التجمعات أو النقص العددي فيها، وما يترتب عليه من إعاقة تحقيق التنمية القطاعية و المكانية المتوازنة) ويحقق إنتظام تسلسل توزيع أحجام المدن و الذي يؤدي إلى إنتشار الصناعات الخفيفة وكافة الخدمات الحضرية ، وبذلك يمكن تحقيق العدالة في توزيع الخدمات و الأنشطة من خلال توزيع المدن المتوسطة و الصغيرة.
- تحقيق دور إقتصادي في إمكانية توفير بيئة حضارية وخدمات مختلفة بتكلفة تقل عن مثيلاتها في المدن الكبيرة.
- تحقيق دور هام في تنفيذ سياسات التنمية الريفية التي تهدف إلى تقليل معدلات التحضر و تحقيق العدالة الإجتماعية و الإقتصادية بتوفير الأنشطة الحضرية و ذلك لقوة العلاقة بين المدن الصغيرة و المجتمعات الريفية .

---

٢٢ **منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة و الصغيرة بجنوب الصعيد، التقرير النهائي** ، أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا ، مجلس بحوث التشييد و الإسكان و المجتمعات الجديدة ، ص أ.

- تحقيق إتزان توزيع السكان على مدن النسق الحضري من خلال وقف الحراك السكاني المتوجه من الريف إلى المدن الكبيرة ، حيث تقوم المدن المتوسطة و الصغيرة بدورها في جذب فائض سكان الريف فتخف بذلك حدة التمركز في المدن الكبيرة

وقد ظهر الإتجاه نحو تنمية المدن المتوسطة و الصغيرة كأسلوب أفضل لحل العديد من مشكلات الحضر، بهدف الإرتقاء بالخصائص الحضرية لتلك المدن و تحقيق عدالة توزيع أكبر قدر من الأنشطة الحضرية و الخدمية على جميع سكان المدن و إعادة إنتظام تسلسل أحجام المدن ومعالجة التمركز الحضري و إعادة التوازن للأنماط الحضرية.

ومن خلال ذلك يمكن اجمال دور المدن المتوسطة والصغيرة فيما يلي[٢٣]:

- تنمية المناطق الريفية ، وذلك بتوفير الخدمات الحضرية بالقرب منها.
- إنتظام تسلسل أحجام المدن حسب وظائف كل منها .
- تحقيق الإتزان في توزيع أحجام المدن .
- الحد من نمو المدن الكبرى .

حيث أن المدن المتوسطة و الصغيرة تلعب دورا ثنائيا فبالإضافة إلى دورها في التنمية الحضرية إلا أنها في الاتجاه الاخر تقوم بدور مباشر في تحقيق التنمية الريفية للمناطق الريفية في نطاق نفوذها، فهي توفر إحتياجاتها من الخدمات كما توفر لسكان هذا الريف فرص العمل، و تعمل كمركز تجاري للمنتجات الزراعية والصناعات التي تقوم عليها و بذلك فإنها تساهم بدور فعال في تنمية الريف.

ومن السياسات المقترحة للعمران القائم (من خلال تقرير المجالس القومية المتخصصة) لمواجهة التداعيات العمرانية الحالية ، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى القومي على المدى البعيد[٢٤]:

١. تفعيل دور التخطيط العمراني لوقف تداعيات العمران:

- يجب تطوير التشريعات بإخضاع كافة أعمال الإنشاء في كافة أنحاء الجمهورية لموافقة الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومراكزها.
- صلاحية منح تصاريح البناء على الأرض الزراعية والصحراوية لابد أن تكون في إطار تخطيط عمراني بعد موافقة هيئات التخطيط على الموقع وعلى الإستعمال.
- أن تلتزم الجهات والهيئات الحكومية بالمخططات المعتمدة بما فيها الجهات السيادية، وفي حالة عدم وجود مخططات يجب أن تقوم هذه الجهات بالتشاور مع الأجهزة التخطيطية.
- تعديل بعض نصوص قانون التخطيط العمراني وقانوني الزراعة والأراضي الصحراوية لتحجيم التعديات الجارية.

---

٢٣ المصدر السابق، ص ٣.

٢٤ تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢– ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٦–٢٤٩.

٢. إتباع سياسات وقوانين واضحة وملزمة لعدم إنشاء مبان أو تواجد أنشطة جاذبة للسكن بالأراضي القديمة بالوادي والدلتا **(بمعنى توجيه الأنشطة إلى العمران الجديد)**.

وبالتالي لابد أن تغير الدولة من بعض سياساتها التي تضع أغلب إستثماراتها في الخدمات والمرافق في الوادي والدلتا، وعلى الأخص بالمدن الكبرى، مما يزيد من قوة جذبها للسكان وتضخمها، الأمر الذي يعارض السياسات التي تهدف للخروج من الوادي والدلتا.

٣. عمل دراسات خاصة بالأثر العمراني للإستثمار والمشروعات، أسوة بما ينص عليه قانون البيئة من عمل دراسات الأثر البيئي.

٤. تعديل التشريعات الخاصة بالبناء على الأرض الزراعية :

والسماح بالتضحية بجزء من الأرض الزراعية (قد يكون ٢٥% مما يتأكل حالياً) ويتم التخطيط فيه بصورة منتظمة تراعي الأبعاد التخطيطية والبيئية، لخلق مجتمعات منظمة آدمية بصورة إقتصادية وبكثافات تستعمل الأرض بصورة أكفأ، مع دراسة ما يلي:

- إختيار المدن والقرى التي سيسمح لها بالإمتداد على الأرض الزراعية.
- تحديد مقدار هذا الامتداد.
- إعداد مخططات عمرانية لتلك المدن والقرى شاملة إمتداداتها.

وهو ما يجري تنفيذه حالياً من خلال تخطيط مدن وقرى الجمهورية وتحديد الأحوزة العمرانية لها.

٥. تشجيع نمو المدن والقرى ذات الظهير الصحراوي: وإعطاؤها أولوية في تسكين الخدمات الجديدة والإستثمارات دون غيرها من التجمعات المحاطة بالأرض الزراعية، وخاصة في أولويات الإمداد بالصرف الصحي.

٦. تقنين حيازات وأوضاع بعض المناطق العشوائية:حيث أن أهم وسيلة لتحسين العشوائيات هو تقنين أوضاعها وأوضاع الحيازة بها في مقابل التزامات تخطيطية محددة، وأن يعتمد تطوير العشوائيات بشكل كبير على المجهودات الذاتية، ومشاركة الأهالي مع الحكومة.

٧. تشجيع التكثيف في العمران القائم: سواء بالبناء الرأسي أو بإستعمال الجيوب والشون والأراضي الفضاء بكثافة بنائية أعلى، وخاصة في المناطق والمدن التي ليس لها ظهير صحراوي مما يساعد على خفض الطلب على الإمتداد على الأراضي الزراعية. مع مراعاة محاذير هذا الخياروالتي تقلل من الاعتماد عليه كحل أساسي في معالجة التعدي على الأرض الزراعية، ومن هذه المحاذير:

- عدم تحمل شبكات البنية الأساسية للضغوط الزائدة
- خطورة إنخفاض مستويات الأداء البيئي من إضاءة وتهوية
- مشاكل الإزدحام
- المخاطر الإنشائية

٨. التعامل مع ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية: بعد تنفيذ السياسات المقترحة التي تقدم بديلاً واقعياً للبناء المحدود على الأرض الزراعية، وإيجاد بدائل فعالة لتشجيع التوطن بالمدن الجديدة، يلزم الحسم في تطبيق

التشريعات بأن تكون الإزالة للمباني التي تقام على الأرض الزراعية بالنسبة لعمليات التوسع العمراني في المستقبل، وفي حالة تعذر الإزالة يمكن النظر في مضاعفة ضرائب العوائد على هذه الحالات، بحيث يتم الصرف منها على مشروعات إستصلاح الأراضي الصحراوية الجديدة.

٤-٦ الخطط المستقبلية والقطاعات الرائدة[٢٥]

من خلال القراءة المتأنية للاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين حتى عام ٢٠١٧، والتي تمثل الرؤية المستقبلية للأوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي تنبع من المشكلات والاحتياجات الحالية ، وبالطبع من التأثيرات والمتغيرات المستجدة في كافة المجالات.

وبحيث يكون شكل التوجه الإستراتيجي الأساسي للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية المستقبلية حتى عام ٢٠١٧ هوتحقيق **النهضة القومية:** والتي تعني التغيير الذي يجمع المكونات القائمة للدفع في مجالات الإنتشار السكاني , و التحديث في مجالات الإنطلاق الإنتاجي , و الإرتفاع بمستويات الإنتاجية والإرتقاء بمستوى المعيشة و تشغيل العمالة و تطوير الشباب و توسيع قاعدة التكافل،(وهو مايتفق مع خصائص مرحلة الانطلاق للتنمية الاقتصادية، والتي تمر بها التنمية الاقتصادية في مصر)

ولكي يتم تحقيق هذا التوجه الاستراتيجي، تهدف الاستراتيجية الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يلي:

- التعبئة الكاملة للطاقات من خلال التنسيق بين التنمية المكانية بمراعاة الموارد المتاحة و الممكنة بهدف الإستغلال الأمثل لهذه الموارد .
- ربط المجتمعات الجديدة بوظائف للحيز يتم تحديدها قبل البدء في إنشاء أي مجتمع جديد .
- الحفاظ على موارد الثروة النادرة أو غير المتجددة و الحفاظ على الأراضي الزراعية بالدلتا لوادي النيل و توجيه الحركة العمرانية صوب المناطق الصحراوية .
- الحد من التفاوتات الإقتصادية و الإجتماعية بين الأقاليم و التخفيف من الإستقطاب الحضري للقاهرة و الاسكندرية و التركز للإنشطة الإقتصادية .
- تنمية المناطق الصحراوية لإعتبارات إستراتيجية بالإضافة إلى الإعتبارات الإقتصادية.
- توزيع السكان توزيعا منسق و عناصر النمو المتوقعة بالمناطق الجديدة , بما يؤدي إلى إمتصاص قدرمن التكدس السكاني , و يستوعب الزيادة السكانية الجديدة .
- الحد من النمو السكاني و العمراني و التركز الإقتصادي في بعض المناطق دون غيرها.
- تكثيف الإستيطان البشري في المحافظات الصحراوية .

ومن خلال ما سبق نجد اتجاها مكثفا نحو استخدام الكيانات العمرانية الجديدة(ومنها المدن الجديدة) لدفع عمليات التنمية

---

[٢٥] وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين(٩٧/٩٨-٢٠١٧/١٦)** ، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧

كما تتضمن الاستراتيجية وجود توجه استراتيجي يهدف الى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٤ %(عام ١٩٩٦/١٩٩٧) إلى ٦.٩% سنويا (١٩٩٧/٢٠٠٢) ، ثم إلى أكثر من ٧.٦ % سنويا (حتى عام ٢٠١٧) أي مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي (في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٧) أكثر من أربعة أمثاله عام ١٩٩٦، بما يحقق دفع التنمية بأقصى سرعة.

ويعتمد تحقيق هذه التنمية على القطاعات السلعية، و في مقدمتها قطاع الصناعة , و يتوقع وصول المتوسط السنوي لمعدل نمو مجموع القطاعات (حتى عام ٢٠١٧) إلى ٨%، و بالتالي فإن الإستراتيجية تعتبر التصنيع المكثف والسريع و بناء قاعدة صناعية متطورة ضرورة لمصر ، مع استمرار الزراعة كركيزة من ركائز التنمية.

كما أن الإستراتيجية تعطي الصناعة الأهمية من حيث التفوق في معدل التنمية الذي يشد الإقتصاد القومي إلى معدل إجمالي مرتفع ، مع الاعتماد على الزراعة لمد العمران إلى أماكن جديدة تتيح للتوسع الصناعي المكان و الموارد التي يعتمد عليها.

وتعتبر أهم العناصر التي تركز عليها إستراتيجية التنمية الصناعية حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ هي مايلي:-

- الإستمرار في تدعيم البنية الأساسية القائمة ، بما يساعد على إنشاء الصناعات و توطينها في المدن و المجتمعات الجديدة بما يساعد على إعادة توزيع السكان.
- تشجيع توطين الأنشطة الصناعية في المدن الصناعية الجديدة .
- التوسع في إنشاء المناطق و المجمعات الصناعية و بخاصة في المناطق الزراعية الجديدة التي بها مستلزمات إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل ويعمل على خلخلة التكدس السكاني .
- إقامة عدد كبير من المناطق الصناعية والمناطق الحرة لتوطين مجموعة عريضة من الصناعات، وتوزيع هذه المناطق بما يحقق الإنتشار المكاني، ويحفز على إقامة مجتمعات سكانية جديدة بهذه المناطق.
- جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للإستثمار في الصناعة عن طريق تهيئة البنية الأساسية لإستقبال هذه الإستثمارات ، (وهذه المناطق المهيأة غالبا لا تتواجد في العمران القائم وإنما تحتاج إلى مناطق جديدة).
- إمكانية تسارع معدلات التنمية الصناعية فإن الإستراتيجية الصناعية تتنبأ زيادة الناتج الصناعي و بمعدل نمو سنوي في المتوسط يبلغ نحو ١١.٤% بحيث يصل الناتج الصناعي نحو ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وتعظيم الصادرات الصناعية لتنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ١٦% .

٤-٧ نتائج الجزء الرابع

أسفرت دراسة الجزء الرابع عن التوصل إلى عدد من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- رغم ما للعمران الحضري القائم من مقومات ومميزات نسبية يتفرد بها دون العمران الجديد ، إلا أن المشكلات الموجودة به والتداعيات التي تنجم عن إستمرار نموه دون ضوابط وسياسات حاكمة ، تحول هذه المقومات والمميزات إلى عقبات في طريق تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستويات المختلفة .

- يعاني العمران الحضري القائم في مصر من مشاكل جسيمة وفي مجالات عديدة إقتصادية وإجتماعية وعمرانية.

- في ضوء إستمرار تاكل الأراضي الزراعية بمعدلات مرتفعة نتيجة النمو العمراني غير المخطط فإنه يتوقع أن تختفي الأراضي الزراعية بالكامل خلال ١٠٨ عاما (منذ ٢٠٠٦)أي بحلول عام ٢١١٤ ، ومن هنا يتضح حتمية توجيه الإمتداد العمراني إلى التجمعات خارج الوادي والدلتا.

- العمران العشوائي صار هو النمط السائد للعمران المصري نتيجة النمو على الأراضي الزراعية

- التدهور البيئي أصبح من أهم تداعيات نمو المعمور في مصر.

- تريف الحضر وتحضر الريف أصبح من السمات الأساسية التي تميز العمران المصري نتيجة النمو الغير مخطط.

- ضرورة تناسب السياسات المقترحة للتنمية الحضرية مع مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة، أو التي يتوقع أن تصل اليها وفقا لمؤشرات التنمية المتوقعة، بحيث تتناسب مع مقومات الدولة، وليس تطبيق كافة السياسات دون مراعاة الواقع التنموي الاقتصادي.

- غياب التنسيق بين الخطط والمشروعات الموجهة لتنمية العمران الحضري القائم(كمشروعات التخطيط الاستراتيجي للمدن القائمة ومشروعات تطوير العشوائيات) نظراًلعدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية

الحضرية مما يترتب عليه اتخاذ قرارات تتعارض مع بعضها البعض أحياناص وتؤدي الى مزيد من التداعيات.

- ضرورة تفعيل دور التخطيط العمراني لوقف تداعيات نمو العمران.
- تعدد سياسات الدولة لتحقيق استراتيجية الحد من التركيز الشديد بالمناطق المأهولة من خلال تحقيق الإنتشار بإستغلال المناطق الغير مأهولة الصالحة للتنمية ومحاولة تحقيق الإتزان بين السكان والبيئة ومواجهة تداعيات النمو العمراني الحضري ، على أن تتفق مع اتجاهات النمو الحضري المتوقعة و استراتيجيات التنمية الحضرية المستهدفة.

٥- المدن الجديدة والنمو الحضري وعلاقتها بالتنمية الاقليمية

يتناول هذا الجزء تفسيرا للعلاقة بين المدن الجديدة كاحدى السياسات أوالأدوات التنموية الحضرية وبين عمليات التنمية الاقليمية وقضاياها المختلفة .

ويتم ذلك من خلال مايلي:

- المدن الجديدة وعلاقتها بقضايا التنمية الاقليمية
- دور سياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية والعمرانية في مصر
- مقومات المدن الجديدة ومعوقاتها في مصر
- تصنيف المدن الجديدة وفقا لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- أثر المدن الجديدة على على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر

٥-١ المدن الجديدة وعلاقتها بقضايا التنمية الاقليمية

يتناول هذا الجزء قضايا التنمية الاقليمية المختلفة ، ودور المدن الجديدة في مواجهة هذه القضايا والحد منها أو تخفيف تداعياتها من خلال تحليل الدراسات النظرية التي تتناول هذا الاطار والتجارب العالمية المختلفة وطبيعة واقع التجربة المصرية.

حيث يعتبر العمران المنتج المادي الملموس لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المختلفة التي تتم في وقت ومكان معين، وبطبيعة الحال يعاني العمران المصري من قضايا تواجه عمليات التنمية الاقليمية وتعوقها في بعض الأحيان.

وقد تناولت العديد من الدراسات والمخططات المختلفة هذه القضايا في مصر، ويمكن ايجاز هذه القضايا في ما يلي:

- استنزاف الأرض الزراعية نتيجة الامتداد العمراني والتناقص المستمر فى نصيب الفرد منها
- اختلال الإتزان فى النسق الحضرى القائم
- تدهور البيئة وإرتفاع معدلات التلوث في بعض المناطق
- التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم
- تركز السكان والأنشطة في مراكز عمرانية محدودة بالمقارنة إلى الإطار القومي للدولة
- الفقر والمناطق العشوائية الناتجة عن الهجرة الغير مرشدة من الريف الى الحضر
- ضعف الربط بين المناطق المأهولة ومناطق الموارد الكامنة في الصحراء الشرقية والغربية والبحر الأحمر وسيناء
- الزيادة المطردة في معدل النمو السكاني دون أن يقابلها نمو موازي في الموارد والتنمية
- وجود امكانات وثروات غير مستغلة في المناطق الغير معمورة

ومن خلال تتبع التجارب العالمية في مجال تخطيط التجمعات الحضرية الجديدة نجد أن لكل مجموعة من التجارب أسبابا لانتهاج سياسة التجمعات الحضرية الجديدة بأنواعها المختلفة ، بحيث تساعد هذه السياسة على مواجهة قضايا معينة أو حل مشكلات بعينها أو تحقيق تنمية واسعة المدى على المستوى القومي والاقليمي، ومن هذه الأسباب: [١]

١-انشاء عاصمة جديدة كما هو الحال في تجربة الهند واستراليا وباكستان والبرازيل.
٢-اعادة توزيع السكان مثل تجربة اسرائيل و هولندا.
٣-استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة كما في حالة كندا وأستراليا.
٤- تنمية كل من الأقاليم الحضرية الرئيسية المتضخمة والأقاليم الريفية الزراعية أيضا كما في تجربة كل من انجلترا وهولندا.
٥-تخيف حدة التضخم الحضري كما في فرنسا وانجلترا.
٦- لتوفير احتياجات الإسكان كما في تجربة الولايات المتحدة والسويد.
٧-لتحسين البيئة وتطوير شبكات النقل والحركة مثل حالة فرنسا وانجلترا.
٨-لتنمية وتطوير المناطق المتدهورة اقتصاديا ، كما في انجلترا والهند.

ومن خلال ما سبق نجد أن معظم تجارب المدن الجديدة كانت توضع وفقا لمجموعة متشابكة من الأسباب المرتبطة بقضايا اقتصادية واجتماعية لهذه الدول.

وتوضح الأجزاء التالية دور المدن الجديدة في مواجهة قضايا التنمية الاقليمية المختلفة.

٥-١-١ دور التجمعات الحضرية الجديدة في مواجهة استنزاف الأراضي الزراعية

إن معدلات الهجرة المتزايدة من الريف نحو المناطق الحضرية تتسبب في زيادة اتساع العمران الحضري، مما يترتب عليه استنزاف الأراضي الزراعية ذات الجودة الانتاجية في المناطق المحيطة بهذه التجمعات.[٢]

فان هذا التزايد المضطرد للسكان أدى الى امتداد المناطق العمرانية بالوادي والدلتا على حساب مسطح الأراضي الزراعية ، مما أدى الى الضغط المتزايد على الموارد الاقتصادية ، وفقدان أجود الأراضي الزراعية، مما أدى الى اهدار وتاكل نحو مليون و ٢٠٠ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية. [٣]
ويؤكد ذلك إنخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ٠.٦٨ فدان عام ١٩٠٧ الى ٠.١٠٢ فدان عام ٢٠٠٦. وفي ضوء تقلص الأراضي الزراعية و انخفاض الناتج الزراعي للأراضي الزراعية ، ستترتب عليه بطالة في القطاع الزراعي في الأرض القديمة قدرها ١٠٠ ألف فرصة عمل منتج سنوياً، جزء من هذه البطالة سوف يعمل في الأراضي الجديدة، إلا أن ذلك يشكل في جميع الأحوال عبئاً مضافاً إلى الدولة حيث تسعى لتحقيق ما يقرب من ٣٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً لمقابلة إحتياجات الزيادة السكانية.

---

[1] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 123

[٢] المصدر السابق، page xi

[٣] محمد راغب رضوان السيد، **الأساليب المنهجية لمعالجة المشاكل البيئية في المجتمعات العمرانية القائمة**، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة،٢٠٠٦، جامعة الدول العربية – مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، ص ٢

وتعمل التجمعات الحضرية الجديدة في مصر على تحفيز زيادة المسطحات المزروعة حول هذه التجمعات وفي المناطق المحيطة بها ، بحيث تعمل كمراكز نمو اقليمية تحقق التوازن بين الصناعة بالتجمعات الجديدة وبين نطاقها الزراعي [٤]، وبطبيعة الحال فإن زيادة المسطحات المزروعة تقلل من الاستنزاف الحادث في الأراضي الزراعية القائمة وتعوض جزء من الفاقد بها.

كما أن المدن الجديدة تسهم في علاج القضية ذاتها من خلال توفيرها لأراضي بديلة للأنشطة والاسكان والخدمات المطلوبة للسكان و الأنشطة والخدمات بعيدا عن الأراضي الزراعية، وبالتالي ترشيد استخدام هذه الأراضي، كما أنها تساعد في استيعاب جزء من البطالة المترتبة (كأحد تداعيات هذه القضية) من خلال فرص العمل الجديدة التي توفرها هذه المدن.

وفي التجربة الألمانية نجد أنه كان هناك ادراكاً لأهمية التجمعات الحضرية الجديدة كوسيلة للحفاظ على الأرض الزراعية من التاكل الناتج عن التضخم الحضري للمدن الكبرى وكوسيلة لايقاف نمو هذه التجمعات ، وبحيث تكون هذه التجمعات الجديدة مواقع للانتاج الصناعي المستقبلي[٥].

ونجد في التجربة الهندية أيضا على سبيل المثال مدينة سيليجوري الجديدة ، وهي مدينة تهتم بالنشاط الزراعي وتنميته كواحد من وظائفها الأساسية ،حيث انها تعتبر مركز لجمع وتسويق المنتجات الزراعية في نطاق اقليمها الزراعي، وبذلك تظهر المدن الجديدة من خلال هذا النموذج كوسيلة لتنمية الريف وتطويره والحفاظ على الاراضي الزراعية بتوفير متطلبات تنمية القطاع الريفي من خلال تجمعات حضرية جديدة في نطاق هذا الاقليم الريفي.

وتمثل مدينة سيليجوري (siliguri) نمطا يوصف بالمدينة الريف حضرية "rurban city" وهو مصطلح يطلق على المدن التي تعتبر حضرية جزئيا وريفية جزئيا ، وهو نمط منتشر في الهند [٦].

٥-١-٢ دور التجمعات الحضرية الجديدة في مواجهة اختلال الإتزان في النسق الحضري القائم

يعاني النسق الحضري في مصر من عدم الاتزان بسبب الخلل في توزيع السكان للتمركز الشديد للأنشطة الاقتصادية والاستثمارات والخدمات في المركزين الحضريين الرئيسيين (القاهرة الكبرى والاسكندرية) [٧]، حيث يتركز بهما حوالي ٥٦.١ % من اجمالي حضر الجمهورية عام ٢٠٠٦ بينما تتوزع النسبة الباقية على باقي ال٢١٨ مدينة، الأمر الذى يزيد من ظاهرة الاستقطاب الحضري وسيطرة مدينتي القاهرة والاسكندرية على منظومة المدن المصرية.

وتمثل المدن الجديدة في الحالة المصرية أنوية جذب لجزء من الهجرات الكثيفة الى المدن الرئيسية الكبرى ، بالاضافة الى أن بعض المدن الجديدة المقترحة يستهدف أن تكون أقطاب نموصناعية عند اكتمال نموها.

---

[4] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 124

[5] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 133

[٦] المصدر السابق،page 243

[٧] ابراهيم مصطفى الدميري، **الإسكان وتحديات مجالات التنمية– قانون التمويل العقاري كأداة لتنمية المدن الجديدة**، ندوة الإسكان (٢) – المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ص٤

ينبغي التعامل مع التجمعات الحضرية الجديدة حاليا كعنصر أساسي في عملية اعادة هيكلة النسق العمراني الحضري، فهي تعتبر وسيلة لتنظيم النمو الحضري المستقبلي لديها امكانيات وفرص مميزة لتحقيق نظام أكثر اتزانا في مواقع جديدة [٨]

وكلما أصبحت المدن الجديدة جزءا أساسيا من النسق العمراني الحضري المستقبلي ، كلما انعكس ذلك في صورة تنمية عمرانية واقتصادية اجتماعية بشكل أفضل مما تقدمه المدن القائمة. [٩]

ان تنمية مراكز عمرانية حضرية جديدة داخل الأقاليم الريفية تساعد في تحقيق نوع من الاتزان في النسق العمراني الحضري، من خلال زيادة أعداد المدن المتوسطة مما يساعد على اعادة اتزان النسق ويقلل من التمركز الحضري في الأقاليم الحضرية، ويحد أيضا من الطرد السكاني من الأقاليم الريفية. [١٠]

وفي التجربة السويسرية لتخطيط التجمعات الحضرية الجديدة يعد الهدف الأساسي وراء انشاء هذه التجمعات هو اعادة هيكلة النظام العمراني للتجمعات بانشاء تجمعات جديدة في المواقع الملائمة للتنمية ، وذلك في اطار خطة عامة للتنمية بالتكامل مع المراكز الحضرية القائمة، وتقدم التجمعات الحضرية الجديدة مستوى أفضل من حيث نوعية الحياة لسكانها وذلك لاستخدام الأسس التخطيطية الحديثة بها .[١١]

ومن خلال التجربة الكندية في انشاء التجمعات الجديدة نجد أن هناك تأكيدا على أنه لكي يتم تحقيق الاتزان في النسق يحتاج الى برامج أخرى داعمة وليس مجرد انشاء هذه التجمعات هو الذي سيحقق الاتزان وحده، وهذه البرامج هي[١٢]:

- تحجيم النمو والتوسع في مناطق الضغوط العمرانية
- دعم النمو في المناطق المرغوب الامتداد العمراني بها أو في المناطق التي لاتعاني من ضغوط عمرانية هذا بالاضافة الى تخطيط وانشاء التجمعات الجديدة نفسها.

وفي ضوء هذا السياق فان بعض هذه التجمعات الجديدة يمكن أن تمثل أقطابا للنمو تساعد على تنظيم التجمعات الحضرية الصغيرة والتجمعات الريفية في وحدات أكبر، توفر لها مرافق وخدمات وتسهيلات أفضل.

وتعتمد تجربة الاتحاد السوفيتي في انشاء التجمعات العمرانية الجديدة على مبدأ تكامل هذه التجمعات في نظام عمراني مجمع متكامل داخل الاقليم يتكامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبالتأكيد عمرانيا، بحيث يكون هناك تدرج عمراني واضح (خاصة في الاقاليم البعيدة عن المدن المركزية الكبرى) من خلال سلسلة من الخطوات تبدأ بتنمية التجمعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة المقومات في المدينة الرئيسية في الإقليم والتي تمثلها المدينة الجديدة

[8] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page iii

[٩] المصدر السابق،page 19

[10] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 7

[١١] المصدر السابقpage 152,157

[12] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 298-299

في معظم الحالات في هذا النوع من الأقاليم، كل ذلك يظهر بحيث يشكل" نظام تجميع التجمعات" أفاقا جديدة لتطوير التخطيط الاقليمي لهذا النظام الحضري ، بالاضافة الى تطوير تخطيط التجمعات ذاتها. [١٣]

٥-١-٣ دور التجمعات الحضرية الجديدة في الحد من تدهور البيئة وتلوثها

ينشأ التلوث عادة إما بيولوجيا عن طريق القمامة والمخلفات والصرف الصحي ، وإما كيميائيا عن طريق الكيماويات الناتجة عن عمليات التصنيع والنشاط الزراعي ، وإما فيزيائيا كزيادة درجات الحرارة أو الضوضاء أو إنتشار المواد المشعة ، وإما بصريا كظهور القمامة والعشوائيات ، والمفهوم العلمي للتلوث البيئي مرتبط بالدرجة الأولى بالنظام الأيكولوجي (Ecosystem) فالتغيير الكمي والنوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر هذا النظام يؤدي إلى عدم إستطاعة النظام البيئي (الأيكولوجي) قبول هذا الأمر والذي إلى إحداث خلل في هذا النظام وبالتالي حدوث التلوث البيئي في المجتمعات العمرانية القائمة. [١٤]

ووفقا لبيانات البنك الدولي في دراسة عن التلوث في مصر، نصل التكاليف السنوية الناتجة عن التدهور البيئي في مصر الى ٤.٨% من الدخل القومي(حوالي ١٤.٥ مليار جنيه)حيث تحتل مصر المرتبة الرابعة والسبعون بين ١٤٥ دولة من حيث مؤشر استدامة البيئة [١٥]

ويعد تدهور البيئة وخاصة الذي ينجم عن نقص الموارد أو نضوبها قضية عالمية[١٦]، فان التوسع العمراني وسرعة استهلاك الموارد الطبيعية تسبب اختلال توازن البيئة العمرانية[١٧]، كما أن الزيادة المضطردة للسكان في مصر تقترن عادة بسياسات التصنيع دون الانتباه الى العواقب البيئية لهذه السياسات ، مما يولد ضغوطا على الموارد المائية والأرضية ، الا أنه منذ بداية التسعينات بدأ الاهتمام بصورة أفضل بالقضايا البيئية. [١٨]

وقد اشتركت مجموعة من العوامل السلبية في تدهور بيئة المجتمعات العمرانية القائمة ، منها سوء توزيع السكان، بالإضافة إلى سياسة المركزية في الإدارة ، وتوزيع الإستثمارات ، وغياب بعض القوانين والتشريعات الحاكمة للعمران كل هذا أدى إلى تفاقم المشكلة العمرانية بدرجة عجزت معها الحلول المؤقتة والإصلاحات الجزئية ، وصارت الدعوة صريحة إلى تبني مفاهيم غير تقليدية وسياسات تصميمية وإجراءات أكثر حسما وفاعلية لحل هذه المشكلة، فنحن نعيش الان في عالم متزايد التعداد ومتناقص الموارد مما يجعل من تنمية المناطق العمرانية إتجاها لابد منه ، ولكن

---

[١٣] المصدر السابق،page 383

[١٤] محمد راغب رضوان السيد، **الأساليب المنهجية لمعالجة المشاكل البيئية في المجتمعات العمرانية القائمة**، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة،٢٠٠٦، جامعة الدول العربية – مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، ص٤-٥

[15] World bank,**Arab Republic of Egypt- country environmental analysis(1992-2002),**2005,page ix

[16] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 4

[١٧] المصدر السابق،page 4

[18] World bank,**Arab Republic of Egypt- country environmental analysis(1992-2002),**2005,page 1

لابد أن تتبع هذه التنمية التقنيات العالمية الحديثة والمدروسة، لذا كان التفكير في أسلوب يحقق تنمية تلك المناطق بأسلوب متواصل يعمل على المحافظة على الموارد بشكل متجدد. [١٩]

ولقد تصاعدت الكثافة السكانية بالكتلة العمرانية الموجودة حاليا إلى حد أثر سلبا على البيئة العمرانية مما أدى إلى عدم قدرة طاقة المرافق العامة والخدمات على مجابهة تلك الزيادة في حجم السكان وتعاني العديد من المناطق العمرانية القائمة من إختلاط الإستخدامات ،الأمر الذي يضر بيئيا سكان تلك المناطق ، كما أن التكدس السكاني بالمدن الكبرى وخاصة المركزية منها يضطرها إلى النمو خارج نطاق الكتلة العمرانية الرئيسية وللحد من ذلك يمكن إتباع السياسات التالية: .[٢٠]

- الإتجاه بقوة نحو تعمير المناطق الصحراوية.
- دفع إستثمارات وجهود القطاعين العام والخاص نحو التجمعات العمرانية الجديدة والتي ترتبط برامج تنميتها مع برامج التخطيط للقطاعات المتجانسة المعنية بإعادة تنظيم الكتلة العمرانية الحالية .

المدن الجديدة تراعي التكامل مع البيئة المحيطة والالتزام بمحددات هذه البيئة والاستفادة بامكانياتها دون التعارض معها[٢١].

وتوفر التجمعات الحضرية الجديدة تحسنا في شبكات البنية الأساسية الخاصة بالتجمع وبالمنطقة المحيطة به مما يحافظ على البيئة في نطاق هذا التجمع ويحميها من التدهور. [٢٢]

وفي الحالة المصرية تساهم المدن الجديدة في الحد من محاكاة أنماط الإستهلاك التي يترتب عليها تلوث البيئة و التكدس في المدن وإهدار الأرض الزراعية و مصادر الطاقة، كما تساعد هذه التجمعات على تحقيق مبدأ الإنتشار السكاني على أغلب أجزاء الدولة و تنمية الأقاليم المترامية بما يساعد على إعادة الإنضباط في التعامل مع البيئة .

وعند النظر الى التجربة الفرنسية نجد أنه تم وضع نموذج للنموالعمراني الحضري يتمثل في المخطط الاصبعي الشهير الذي تم وضعه عام ١٩٤٧م والذي يضع تخطيطا لمناطق النمو العمراني في صورة امتداد اصبعي في صورة محاور مدعمة بشبكات الحركة العامة والخاصة، وبحيث لا تكون هناك تنمية عمرانية في المناطق الفاصلة بين هذه المحاور بحيث تكون هذه المناطق مناطق مفتوحة للحفاظ على اتزان النظام البيئي وتوفير بيئة متزنة. [٢٣]

---

[١٩] محمد راغب رضوان السيد، **الأساليب المنهجية لمعالجة المشاكل البيئية في المجتمعات العمرانية القائمة**، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة،٢٠٠٦، جامعة الدول العربية – مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، ص ١

[٢٠] المصدر السابق، ص ١

[21] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 121

[٢٢] المصدر السابق،page 124

[23] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page107

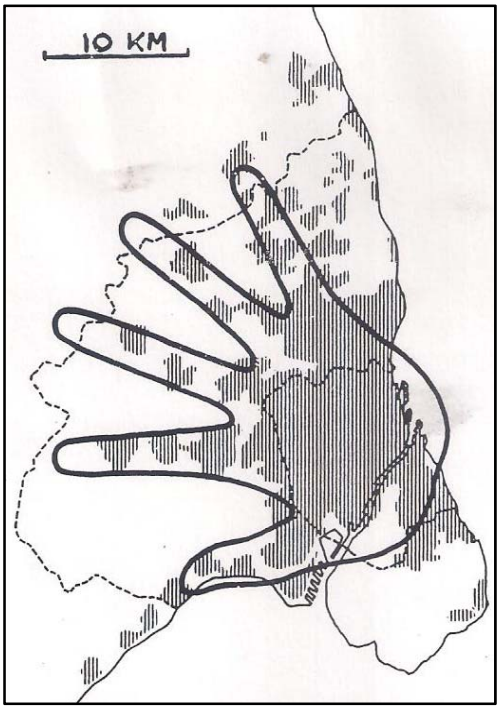

شكل(١-٥) نموذج مبسط للمخطط الإصبعي
١٩٤٧ (finger plan)

المصدر:- Gideon Golany, International urban growth policies-New town contribution,John wiley & sons-New York,page108

ويوضح شكل رقم(١-٥) نموذج مبسط للمخطط الإصبعي(finger plan) ١٩٤٧، يوضح مناطق التنمية الحالية ومناطق النمو العمراني المستقبلية التي تنمو في محاور على امتداد الطرق وشبكات النقل العام.

ومن خلال التجربة الأمريكية نجد أن هناك تأكيداً على أن النمو العمراني وخاصة في المناطق الحضرية الكبرى وبالتالي ينجم عن ذلك اثارا مدمرة على البيئة والأنظمة الإيكولوجية المختلفة ، نتيجة لتاكل الأرض الزراعية وتأثر المياه الجوفية ، كل ذلك يؤثر على اتزان النظام البيئي ، وتساهم التجمعات الجديدة هنا في تحقيق مخططات وتصميمات عمرانية تحافظ على الأراضي ذات القيمة والموارد الطبيعية المختلفة [٢٤]، سواء من خلال التوائم مع الخصائص الطبيعية أو باختيار مواقع خارج نطاق الموارد الطبيعية.

كما تؤكد التجربة الكندية على أن أحد الأهداف التي تحققها التجمعات الجديدة للدولة (سواء من خلال وضعها في استراتيجية على المستوى الإقليمي أو القومي) هو توفير بيئة عمرانية شاملة تراعي محددات البيئة وتتكامل معها، بحيث تكون بمثابة بديل أفضل للنمو والتوسع العمراني في مناطق الضغوط العمرانية، حيث تقدم هذه التجمعات أنماطا للنمو العمراني تحقق استخداما حكيما للموارد الطبيعية وتحمي البيئة . [٢٥]

٥-١-٤ دور التجمعات الحضرية الجديدة في تقليل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم

حيث تتركز الاستثمارات الداخلية والخارجية في مواقع محدودة على مستوى الدولة، مما يسبب التفاوتات بين الأقاليم.

وبطبيعة الحال ترتب على ذلك تدفق الهجرات من المناطق الريفية والتي تعمل على تفريغ هذه المناطق من قوة العمل الفعلية بها، مما يترتب عليه تدهور اقتصادي للمناطق الريفية ، بالاضافة الى اختلال للنظام الاجتماعي الريفي بهذه المناطق[٢٦]، وهذا بطبيعة الحال يخلق نوع من الفجوة بين الريف والحضر ويدعم التفاوت بينهما.

---

[24] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page124

[٢٥] المصدر السابق،page 298,301

[26] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 2

كما أن النمو الحضري المتسارع يتسبب في زيادة الفوارق بين الحضر والريف حيث تزداد الكثافات في التجمعات الحضرية بينما تقل في التجمعات الريفية، مما يحدث نوعا من التفريغ للريف خاصة من شريحة قوة العمل، مما يعمق التفاوتات الحضرية الريفية، ولكي يتم تغيير هذا النمط وتقليص اتساع هذه الفجوة تظهر التجمعات الحضرية الجديدة لاستقطاب جزء من هذا التفريغ السكاني خاصة في الأقاليم الريفية والغير مأهولة .[٢٧]

وتحقق مخططات التجمعات الحضرية الجديدة قدرا من التحسن في مستوى المعيشة ونوعية الحياة في أقاليمها من خلال تحسين مستوى الخدمات والمرافق والشبكات، وبالتالي تحقيق قدر من الرفاهية ، فالمدن الجديدة تعد بمثابة المعامل التي يتم بها اختبار الأنظمة المتطورة المختلفة التي تستهدف تحسين جودة الحياة الحضرية. [٢٨]

ويستهدف للمدن الجديدة في الحالة المصرية أن تمثل أنوية اقتصادية حضرية مستحدثة بكل اقليم بما يتناسب مع خصائصه تساعد على احداث توازن تدريجي اقتصادي واجتماعي بين الأقاليم ، بما يستتبعه من اعادة توزيع للاستثمارات الداخلية والخارجية بدلا من تركزها في مواقع محدودة على مستوى الدولة.

كما أن وجود المدن الجديدة وفقا لتوزيع حجمي معين يساعد على معالجة الاختلالات داخل النسق العمراني للاقليم ومن ثم المساعدة في تقليل التفاوتات بين الأقاليم ، بالاضافة الى أن المدن الجديدة تدعم بشكل كبير النشاط الصناعي والذي يساعد على توفير السلع الضرورية لمتطلبات الحياة.

وفي التجربة الإنجليزية نجد أنه قد تم اقتراح العديد من المدن الجديدة منها ماهو لحل مشاكل الإقليم الحضري المتضخم ، ومنها ماهو بهدف تحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية في المناطق ذات المستويات الاقتصادية المنخفضة [٢٩]، مما يعمل على تقليل الفوارق بين أجزاء الدولة الواحدة.

وتكون المدن الجديدة سياسة فعالة وناجحة عندما تتكامل مع برامج التنمية الاقليمية الأخرى في ضوء سياسة قومية واضحة للنمو الحضري ، وبذلك تكون قادرة على توفير مستويات أفضل من الإسكان ، والخدمات المجتمعية المختلفة ، بالاضافة الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والمرافق والشبكات المختلفة ، وبالطبع أساليب التخطيط والتصميم الحديثة.

ولكي نستطيع تقييم نجاح المدن الجديدة ، فإنه لايجب النظر فقط الى البيئة العمرانية والاجتماعية التي توفرها سكانها والانعكاسات الملموسة على سكانها ، ولكن يجب النظر الى تأثير المدينة على اقليمها وتحسن خصائصه، وأيضا قدرتها على المساهمة في تخفيف حدة بعض القضايا والمشاكل على المستوى القومي، ولاتعتبر فرص العمل التي توفرها المدن الجديدة هي العنصر الهام، وإنما تنعكس أهمية المدن الجديدة في قدرتها على احداث نوع من الإتزان الاقتصادي في أقاليمها من خلال التنمية الاقتصادية التي تحدثها والتي تحمي الإقليم من التقلبات الاقتصادية المختلفة [٣٠]

مما ينعكس بالتالي على مستوى الأقاليم التي توطن بها هذه التجمعات ويساعد على تقليص فجوة التفاوت بينها وبين الأقاليم الأخرى.

---

[27] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 2

[٢٨] المصدر السابق، page ix, xii

[29] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 18

[30] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 20

حيث أن هذه المدن الجديدة توفر قدرا كبيرا من الاختيارات للسكان من حيث فرص العمل والخدمات المختلفة، مما يساعد على تحسين مستوى معيشة هؤلاء السكان وتلبية الاحتياجات المتغيرة لهؤلاء السكان. [٣١]

هذا التحسن في نوعية حياة السكان ينعكس على تحسن مستوى التنمية في الأقاليم التي تظهر بها هذه المدن مما يقلص فجوة الفوارق بين هذه الاقاليم وغيرها من الأقاليم الأعلى في مستويات التنمية.

وتعتبر التجمعات الحضرية الجديدة وسيلة لتقليل التفاوتات بين الأقاليم من خلال الفرص المتنوعة التي توفرها لزيادة نصيب الفرد من الدخل مما يرفع من معدلات التنمية الاقتصادية بالأقاليم التي تتواجد بها. [٣٢]

ومن خلال التجربة الألمانية في توطين التجمعات الحضرية الجديدة ، نلاحظ ان السياسات القومية والاقليمية كانت تسعى الى تكوين نمط عمراني مستقر في الجزء الشرقي من البلاد في محاولة لصد النمو العمراني المستمر نحو الغرب ، وذلك في محاولة للتخفيف من الفوارق بين أجزاء الدولة وخاصة تركز التنمية في النطاق الغربي الذي يستقطب النمو العمراني[٣٣].

ويوضح شكل رقم(٢-٥) التجمعات الجديدة في ألمانيا الغربية.

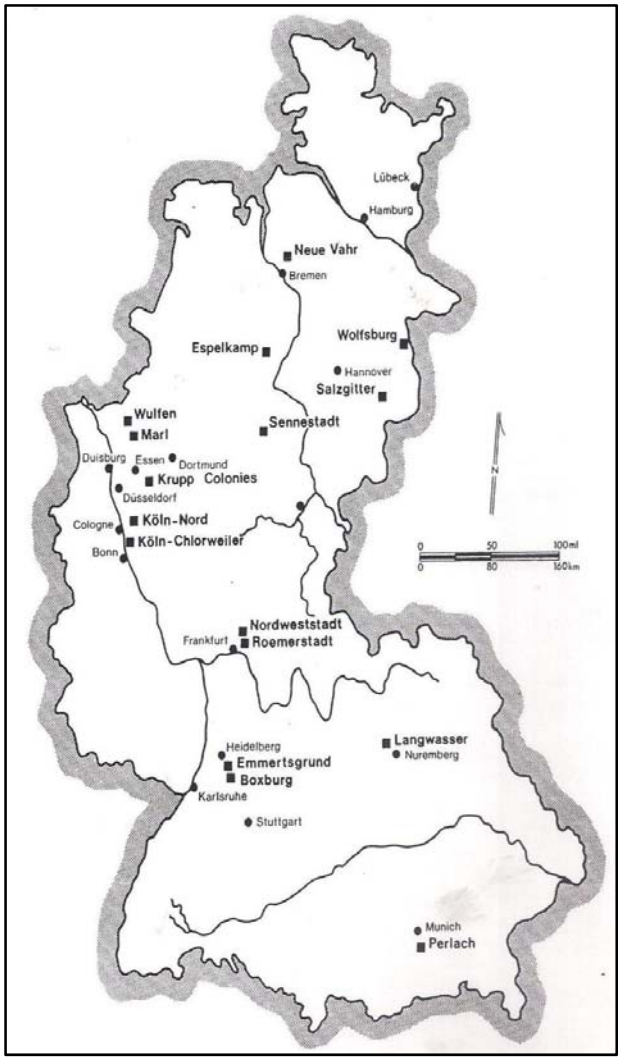

شكل (٢-٥) التجمعات الجديدة في ألمانيا الغربية

المصدر:- Gideon Golany, International urban growth policies- New town contribution,John wiley & sons-New York,page139

[٣١] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 121

[٣٢] المصدر السابق،page 124

[33] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 140

وفي تجربة الهند في انشاء التجمعات الحضرية الجديدة، لم يكن تخطيط هذه التجمعات نابعا من وجود مشكلات خاصة بالتنمية الحضرية في الوضع الراهن ، وإنما المستهدف هو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التنمية الصناعية والمشروعات الصناعية الكبرى التي يتم توطينها في هذه التجمعات.

وتمثل التجمعات الصناعية الضخمة والمدن الجديدة الصناعية مثل: رانشي، دوجابو، روركيرا وبيلي خير مثال على أن النمو العمراني الحضري يتسارع ويظهر بشكل رئيسي في مواقع ظهور المشروعات الصناعية، ولذلك كان يتم النظر الى التجمعات الحضرية الجديدة كوسيلة لمراعاة الأبعاد التي كانت سياسات التنمية الصناعية تهملها[٣٤]، ومنها :

- الاستفادة من مقومات التنمية الصناعية في توطين مراكز عمرانية جديدة قوية تساعد على تحقيق نوع من التنمية الاقليمية المتوازنة على مستوى الدولة.
- وجود علاقة قوية بين التصنيع والتحضر، وخصوصا عند تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان يتم التعامل مع تنمية المدن الصناعية الجديدة كمشروع ثانوي للتنمية الصناعية، وعلى أساس أن لكل منهما وظيفة مختلفة، وكان يتم تخطيط كل منهما بمعزل عن الاخر.

والتصنيع لديه القدرة على تحفيز النمو بشكل غير مباشر في قطاعات اقتصادية أخرى، وأيضا خلق فرص عمل جديدة وجذب السكان من المناطق الريفية الى مراكز حضرية مخططة وذات مميزات أفضل.

أما في تجربة أنجولا فقد قامت الدولة بتخطيط مشروعات تنمية صناعية كبرى في الأقاليم التي يعاني سكانها من الفقر ومحدودية التنمية الاقتصادية حيث الاعتماد على الزراعة التي لا تكفي حتى احتياجات السكان ، باعتبار أن هذه المشروعات هي التي ستمثل عنصر الجذب للسكان للاقامة في المناطق الحضرية الجديدة المصاحبة لهذه المشروعات[٣٥]، مما يترتب عليه احداث تنمية في هذه الأقاليم وتحسين مستواها، وبالتالي تقليص بعض الفوارق.

وبغض النظر عن تعريف الإتزان ، فإنه من المتعارف عليه في التجربة الأمريكية أنه سيتم تحقيق هذا الاتزان من خلال زيادة نمو المدن الصغيرة والأقاليم الريفية ، بالتكامل مع تقليص نمو المناطق العمرانية الكبرى، حيث يرى الكونجرس الأمريكي ضرورة تحقيق الاتزان بين المناطق الحضرية والريفية، حيث أن هذا الاتزان وتقليل الفوارق يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق الرخاء والازدهار لكافة سكان الدولة ، وبحيث تكون الأولوية الأساسية لتنمية وتطوير المناطق الريفية، مع الفهم الواضح لامكانية استخدام التجمعات الجديدة لتنمية المناطق الريفية، وذلك لقدرتها على احداث تحول كبير في النشاط الاقتصادي وفي توزيع السكان بعيدا عن المراكز الحضرية الكبرى [٣٦].

وكما ترى التجربة الأمريكية (ويشترك معها العديد من التجارب الأخرى كالتجربة الكندية) أن التجمعات الجديدة تمثل منبعا لابتكارات جديدة خلاقة تخرج من الأطر الجامدة للعمران القائم بخصائصه العمرانية والاجتماعية والاقتصادية

[34] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 234

[٣٥] المصدر السابق،page 251

[36] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 288

والتي تقيد الحلول والأفكارالتخطيطية، مما يجعل هذه التجمعات بمثابة أدوات ابتكارية جديدة يمكن استخدامها في أقاليم لرفع درجة تنميتها وبالتالي خفض حدة الفوارق بينها وبين أقاليم أخرى داخل الدولة[٣٧].

كما تشير التجربة الكندية الى أن من الأهداف التي تحققها التجمعات الجديدة للدولة احياء المناطق المتدهورة، واحداث الاتزان بين المناطق الريفية والحضرية سواء في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والموارد ، وتعزيز القوة الاقتصادية للأقاليم المختلفة بالدولة بما يشمل المدن المركزية والضواحي والتجمعات الصغيرة وكذلك المناطق الريفية ، مما يضمن العمل على تحقيق الاتزان واستمراره[٣٨].

٥-١-٥ دور التجمعات الحضرية الجديدة في اعادة توزيع السكان والأنشطة والحد من تركزهم في مراكز عمرانية محدودة

حيث يوجد خلل واضح بين حجم السكان والموارد الاقتصادية والمكانية المستغلة في الشريط الضيق للوادي والدلتا، حيث تمثل المساحة المأهولة نسبة ٧.٨% من اجمالي مساحة مصر.

وتمتاز التجمعات الحضرية الجديدة بقدرتها على امتصاص التدفقات السكانية الجديدة المتجهة الى الحضر للسكن أوالعمل، وتوفير الخدمات والمرافق اللازمة لهم[٣٩]، في مواقع متعددة بعيدة عن التركز داخل بقعة محدودة.

وتوفر التجمعات الحضرية الجديدة تنوعا في فرص العمل المعروضة سواء في الصناعة أوالتجارة أو الخدمات ، مما يجذب شرائح سكانية ذات دخول ومستويات اقتصادية مختلفة ، وتجذب أيضا قوة العمل المدربة والماهرة، لتشكيل مجتمعات متوازنة[٤٠]، مما يعتبر بمثابة أداة عملية لاعادة توزيع السكان واجتذابهم الى مناطق الموارد والمناطق ذات المقومات التنموية الغير مستغلة، بما يقلل من التركز السكاني في مراكز عمرانية محدودة.

ويعد إيجاد مجتمعات جديدة تستوعب الإنتشار السكاني لتخفف الكثافة القائمة محور أساسي ترتكز عليه التنمية الحضرية في مصر في الفترة القادمة، حتى يتم تكثيف عمليات التنمية في مناطق جديدة خارج الوادي لتشكل مناطق جذب وإستقرار سكاني قائمة على أسس إقتصادية، وبالتالي توطين جانب كبير من الزيادة السكانية بمناطق التعمير و المجتمعات الجديدة .

وتسهم المدن الجديدة في هذا الهدف جنبا الى جنب مع كافة مشروعات التوسع التنموية خارج الوادي والدلتا (مشروعات الاستصلاح هي صاحبة الأثر الأكبر ، ومشروعات المحاور التنموية).

---

[37] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 288,299

[٣٨] المصدر السابق،page 299-300

[39] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page iii

[٤٠] المصدر السابق،page 124

وفي تجربة فنزويلا كان مدخل التعامل مع التجمعات الحضرية الجديدة من خلال تخطيط مدن جديدة كبرى لتكون بمثابة أقطاب نمو جديدة ومن هذه المدن مدينة (Ciudad Guyana)، ويوضح شكل رقم(٣-٥) مواقع بعض المدن الجديدة في فنزويلا[٤١].

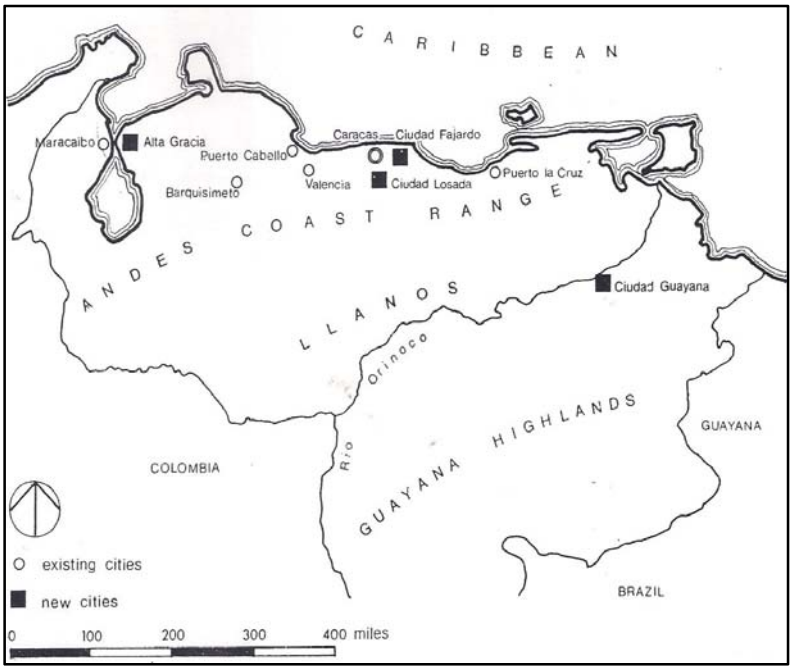

شكل(٣-٥) مواقع بعض المدن الجديدة في فنزويلا

المصدر:- Gideon Golany, International urban growth policies- New town contribution,John wiley & sons- New York,page 250

أما في تجربة ماليزيا فكان المدخل الأساسي للتعامل مع التجمعات الحضرية الجديدة ، هو التحول من أحادية التنمية في مراكز عمرانية ضخمة الى استخدام مراكز عمرانية صغيرة متعددة وذلك ضمن الخطة الاقليمية العمرانية والاجتماعية الاقتصادية[٤٢].

و من خلال استعراض التجربة الأمريكية نجد أنه يمكن ايجاز السياسة القومية للتنمية الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية في هدفين أساسيين لتخطيط التجمعات الحضرية الجديدة وهما[٤٣]:

- ايجاد نوع من الإتزان في توزيع السكان على المستويين القومي و الإقليمي
- وتنظيم النمو في النطاقات الحضرية الكبرى

حيث أن تنمية وتخطيط التجمعات الجديدة تعتبر وسيلة فعالة.

---

[41] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons- New York,page 291

[٤٢] المصدر السابق،page 251

[٤٣] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons- New York,page 288

وتؤكد التجربة الكندية في اقتراحها للتجمعات العمرانية الجديدة على أن هذه التجمعات تساعد على تقليص التدفق السكاني نحو المدن المركزية المتضخمة[٤٤].

٥-١-٦ دور التجمعات الحضرية الجديدة في خفض معدلات الفقر والحد من ظهور المناطق العشوائية الناتجة عن الهجرة الغير مرشدة من الريف الى الحضر

ترتب على الهجرة المتزايدة و الغير مرشدة من الريف الى الحضر ظهور الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية حول المدن والاقاليم الحضرية الكبرى، والتي ينتشر بها الأمية وارتفاع معدلات الجرائم ، والنقص الحاد في المرافق والخدمات وتدهورها، بالاضافة الى معدلات التزاحم المرتفعة والتهور الحاد للبيئة الطبيعية والمعيشية[٤٥].

وتشير الدراسات المتعلقة بالنمو العشوائي إلى أن الأسلوب الذي تنشأ به هذه التجمعات هو أسلوب واحد ، حيث تنمو هذه المناطق في نظام تلقائي متأثر بعوامل طرد وعوامل جذب ومجموعة من المحددات كما يوضح شكل رقم(٤-٥)، ويمكن أن نطلق على هذه العوامل والمحددات اليات النمو العشوائي.[٤٦]

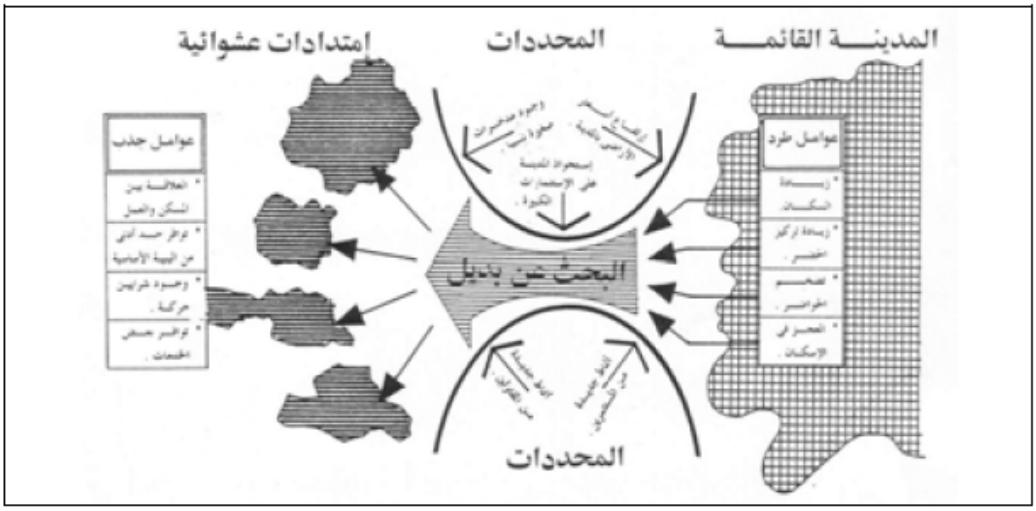

شكل(٤-٥) اليات النمو العشوائي على الأراضي الزراعية

المصدر: محمد عبد السميع عيد، عزت عبدالمنعم مرغني، الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير الإسكان، ، ندوة الإسكان (٢) – المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ص٥

[44] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 298

[٤٥] المصدر السابق،page 2

[٤٦] محمد عبد السميع عيد، عزت عبدالمنعم مرغني، **الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير الإسكان**، ، ندوة الإسكان (٢)– المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ص٥

وتعتبر التجمعات الحضرية الجديدة (كأحدى مكونات السياسة القومية للتنمية الحضرية) استراتيجية فعالة قادرة على التخفيف من حدة أخطار هذه المناطق العشوائية والفقيرة ، من خلال الدور المتوقع لهذه التجمعات الجديدة في تحسين نوعية الحياة داخل المجتمعات البشرية[٤٧].

حيث أن المدن الجديدة توفر نظام اجتماعي مستقر من خلال الأمان الاقتصادي والاجتماعي الذي توفره ، في صورة بيئة اجتماعية وعمرانية جديدة ذات مقومات ومزايا أفضل، تمثل عناصر جذب بالنسبة للسكان ذوي الدخول المنخفضة . [٤٨]

وتحاول العديد من الدول النامية الجمع بين الاقتصاد الزراعي والصناعي، وتشجع الاعتماد على التجمعات الحضرية الجديدة لتنمية صناعات في الأقاليم الزراعية ، نظرا لأن الجمع بين قطاعي الزراعة والصناعة تساعد على استقرارالسكان في نطاق هذه الأقاليم (بدلا من استمرار الطرد السكاني من هذه الأقاليم الى الأقاليم الحضرية الكبرى) بالاضافة الى استقطاب سكان جدد من خارجها [٤٩]، مما يخفف من حدة الهجرة من هذه الأقاليم الريفية، وبالتالي يخفف من حدة الضغط على الاقاليم الحضرية الكبرى.

وتستخدم بعض الأقاليم الحضرية نمط المدن الجديدة داخل المدن(بمعنى اقامة أحياء ومناطق تنمية عمرانية جديدة داخل المدن القائمة) كبديل للمناطق العشوائية يمكن هذه الأقاليم من التخلص من المناطق العشوائية ونقل السكان اليها[٥٠]

وفي الحالة المصرية يستهدف للمدن الجديدة أن تسهم في هذه القضية بشكل محوري حيث أنها ستمثل الأقطاب الحضرية المستقبلة لهذه الهجرات وفقا لرؤية واضحة ومخططة بما يستوعب خصائص هذه المصادر السكانية ويوفر لها مستويات معيشية أفضل من خلال فرص العمل المخططة .

أما في ألمانيا فتعتبر المدن الجديدة على المدى الطويل مساهمة كبيرة لتحسين جودة الحياة بالنسبة للسكان[٥١].

أيضاً فإن من الأهداف الأساسية التي تحققها سياسة التجمعات الجديدة في التجربة الكندية أنها تمكن من احداث تطوير واعادة تأهيل للمراكز الحضرية الكبرى حيث أنها تتكامل مع هذه المراكز، حيث تمكن هذه التجمعات من اعادة لتوزيع السكان من خلال قدرتها على خفض أواعادة توجيه تدفقات الهجرة الى المراكز الحضرية المتضخمة وبالتالي تخفيف الضغوط التي تسببها عليها[٥٢].

---

[47] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 2

[48] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 121,124

[٤٩] المصدر السابق،page 132

[50] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 7

[٥١] المصدر السابق،page 142

[52] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 299

٥-١-٧ دور التجمعات الحضرية الجديدة في علاج ضعف الاتصال بين المناطق المأهولة ومناطق الموارد والثروات الكامنة الغير مأهولة

تلعب التجمعات الحضرية الجديدة دورا محفزا للنمو الاقتصادي في المناطق المتدهورة اقتصاديا والمناطق الغير مأهولة ، مما يترتب عليه جذب السكان الى هذه المناطق.[٥٣]

ولتحقيق هذا الهدف في مصر يتكامل دور المدن الجديدة مع سياسة محاور التنمية وفقا لرؤية استراتيجية على المستوى القومي ، بحيث تكون المدن الجديدة مع التجمعات العمرانية الجديدة الأخرى (الريفية) مراحل لتحقيق هذا الربط، واختيار العديد من مواقع المدن الجديدة المقترحة بالشكل الذي يفعل استخدام الموارد الطبيعية الكامنة والغير مستغلة.

وفي التجربة الألمانية تظهر المدن الصناعية الجديدة كجزء من برنامج اعادة توطين السكان في المناطق غيرالمأهولة على المستوى القومي واستحداث مناطق جديدة للتنمية، وكذلك توليد فرص لزيادة الناتج القومي من خلال خلق ناتج صناعي جديد.[٥٤]

وتؤكد التجربة الكندية على أن احدى الأهداف التي تحققها التجمعات العمرانية الجديدة للدولة هو اعمار المناطق الغير مأهولة بالدولة ذات المقومات والموارد الكامنة ، وتوفير المرافق والخدمات الأساسية اللازمة لذلك[٥٥].

٥-١-٨ دور التجمعات الحضرية الجديدة في تحقيق التوازن بين الزيادة السكانية والنمو في الموارد والتنمية

طبقا للجدول رقم(١-٥) فإننا نلاحظ أن سكان مصر قد زاد عددهم منذ مطلع القرن العشرين وتحديداً من عشرة ملايين نسمة عام ١٩٠٢ إلى ٦٥ مليون نسمة في مطلع القرن الواحد والعشرين ، وفي نفس الوقت فإن الأراضي الزراعية قد زادت من ٥.٣ مليون فدان إلى ٨.٧ مليون فدان طبقا للأرقام كما نلاحظ زيادة في السكان بمقدار ٥٥ مليون نسمة مقابل زيادة في زمام الأرض الزراعية تبلغ ٣.٤ مليون فدان هذا بفرص دقة الأرقام الواردة في المصادر الرسمية.

وتزعم مصادر منظمة الزراعة والأغذية (فاو) التابعة للأمم المتحدة أن الفرد يحتاج كي يفي بإحتياج الغذائية إلى ثمانية الاف متر مربع من الزمام المزروع وإلى ١٠٠٠ متر مكعب من المياه العذبة (نويجى على- ٢٠٠٢)، ومن ثم فإن الإحصاءات توضح تحديات التنمية وأهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية وذلك بتفعيل دورالمجتمعات العمرانية المقامة بالمدن الجديدة على الأراضي الصحراوية للحد من النمو على الأراضي الزراعية وتاكلها.[٥٦]

---

[53] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page124

[54] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 133

[٥٥] المصدر السابق،page 299,

[٥٦] ابراهيم مصطفى الدميري، **الإسكان وتحديات مجالات التنمية- قانون التمويل العقاري كأداة لتنمية المدن الجديدة**، ندوة الإسكان (٢) – المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ص٥

جدول(١-٥) توزيع المساحات المزروعة وعلاقتها بتوزيع السكان

السنة	السكان بالمليون نسمة	الزمام المزروع بالمليون فدان	الموارد المائية بالمليون متر مكعب
١٨٩٧	٩,٧١٧	٤,٩٤٣	لا تزيد هذه الموارد عن ٦٥,٩ مليار متر مكعب نصيب مصر من مياه النيل و١,٤ مليار متر مكعب من الأمطار التي تسقط على شمال البلاد
١٩١٧	١١,١٩٠	٥,٣٤٧	
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٥,٣١٢	
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٥,٧٦١	
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩٠٠	
١٩٧٠	٣٣,٢٠٠	٦,٠٠٠	
١٩٨٦	٥٠,٠٠٠	٧,٠٠٠	
١٩٩٣	٥٦,٤٣٤	٧,٤٠٠	
١٩٩٩	٦٣,٨٦٨	٧,٧٠٠	
٢٠٠١	٦٥,٠٠٠	٨,٧٠٠	

المصدر: ابراهيم مصطفى الدميري، الإسكان وتحديات مجالات التنمية- قانون التمويل العقاري كأداة لتنمية المدن الجديدة، ندوة الإسكان (٢) – المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ص٥

وتعد المدن الجديدة جزءاً من سياسة شاملة تمكن من ادارة الموارد الطبيعية واستخدام الأراضي والموارد المائية[٥٧]، كما أن الموارد الاقتصادية قادرة على اعادة توزيع السكان بفاعلية من خلال استغلالها بكفاءة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي توفر فرص العمل لهؤلاء السكان سواء في الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية،

والمدن الجديدة توفر الإسكان ومناطق متطورة لمعيشة السكان، وهي تمثل بؤر جديدة للتنمية الاقليمية ، من خلال خلق هيكل اقتصادي جديد لمجتمعات جديدة ذات بيئة عمرانية أفضل، حيث تعتبر المدن الجديدة أداة أساسية لمقابلة التغيرات المختلفة لاحتياجات الانسان بشكل مخطط .[٥٨]

ونجد أن اليابان استفادت من التجمعات الحضرية الجديدة كسياسة للاسكان وذلك لتلبية احتياجات الزيادة السكانية من الإسكان وذلك كبديل لمشروعات الاسكان المنفصلة ، وخصوصا في النطاقات الحضرية المتضخمة والتي تعاني من النقص الشديد في المعروض من مشروعات الاسكان[٥٩].

ويعتمد تخطيط التجمعات الحضرية الجديدة في التجربة اليابانية على تكوين شبكة من التجمعات الجديدة تتكامل فيما بينها، بحيث تتخصص كل منها في سمة تجعلها تنفرد بميزة نسبية خاصة بها دون التجمعات الأخرى ، وفي نفس الوقت تكمل كل منها الأخرى، بحيث يستطيع السكان الحركة بين هذه التجمعات للاستفادة من ميزة كل تجمع مع مراعاة أن كل تجمع يوفر الاحتياجات الأساسية لسكانه بشكل منفرد. [٦٠]

[57] Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons-New York,page 17

[٥٨] المصدر السابق، page 18,19,121

[59] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 191

[60] Gideon Golany, **International urban growth policies- New town contribution**,John wiley & sons-New York,page 205

ومن خلال التجربة الكندية في انشاء التجمعات الجديدة نجد أن من المكاسب التي تحققها هذه التجمعات للدولة أنها توفر أعدادا ضخمة من الوحدات السكنية لسوق الإسكان، بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من فرص العمل المتنوعة، مما يساعد على تحقيق قدر من الإتزان بين الزيادة السكانية و الموارد المطلوبة لمقابلة هذه الزيادة[٦١] .

من خلال كل ما سبق نلاحظ أن هناك تداخلاً وتشابكاً بين قضايا التنمية الاقليمية المختلفة ، وأن التجمعات الحضرية الجديدة عندما تسهم في معالجة احدى القضايا فإنها تنعكس بشكل او باخر على حل قضية أخرى أو التخفيف من حدتها.

ويتم مواجهة القضايا الاقليمية السابقة على المستوى القومي في مصر من خلال عدد من السياسات والتوجهات التي يتم توجيهها بما يخدم علاج تداعيات واثار هذه القضايا، ومن هذه السياسات المدن الجديدة والتي يستهدف منها المساهمة في علاج هذه القضايا أو الحد منها، ويوضح جدول رقم(٢-٥) علاقة المدن الجديدة بقضايا التنمية الاقليمية.

جدول (٢-٥) علاقة المدن الجديدة بقضايا التنمية الاقليمية

القضية	تداعياتها	دور سياسة المدن الجديدة في مواجهتها	اهداف انشاء المدن الجديدة المرتبطة بهذه القضية	ما تم تحقيقه فعليا من خلال المدن الجديدة في علاج هذه القضية
تآكل الأرض الزراعية نتيجة الامتداد العمراني	تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية زيادة معدلات البطالة في القطاع الزراعي	توفيرها لأراضي بديلة للأنشطة والاسكان والخدمات المطلوبة للسكان والخدمات بعيدا عن الأراضي الزراعية وبالتالي ترشيد استخدام هذه الأراضي كما أنها تساعد في استيعاب جزء من البطالة من خلال فرص العمل الجديدة التي توفرها	– حماية المناطق الزراعية المحيطة بالمدن من الزحف العمراني المتزايد – رسم خريطة عمرانية لمصر لإتاحة الفرصة للتوسع على الأراضي الصحراوية وجذب الزيادة السكانية من الوادي الضيق والدلتا إلى الصحراء. – الحد من الزحف العمراني على أجود الأراضي الزراعية إيجاد فرص عمل للشباب من خلال القاعدة الإقتصادية للمدينة	أضافت المدن الجديدة حوالي ٣٠٠ ألف فدان من خلال مسطحات مخططاتها الإجمالية، هذه المسطحات تعد بديلا للنمو العمراني الذي كان يمكن أن يستقطع مزيدا من الاراضي الزراعية
عدم الإتزان فى النسق الحضرى القائم وتركز حوالي ٦٠% من سكان الحضر في إقليمى القاهرة	زيادة ظاهرة الاستقطاب الحضري للقاهرة والاسكندرية وسيطرتهم على النسق الحضري وما يترتب على ذلك من زيادة تيارات	تمثل أنوية جذب لجزء من الهجرات الكثيفة على المدن الرئيسية الكبرى بالاضافة الى أن بعض المدن الجديدة المقترحة يستهدف أن تكون أقطاب نموصناعية عند اكتمال نموها	– إمتصاص الفائض السكاني للمدن القائمة الكبرى – الحد من معدلات الهجرة من الريف للمدن الكبرى – التعامل مع النمو الحضري (الهجرة) والمشكلات السكانية الخاصة	بدأت خطوات محدودة للمدن الجديدة في مواجهة هذه القضية،حيث تعد مدن العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والسادات بمثابة أنوية لأقطاب نمو صناعية، الا

[٦١] المصدر السابق،page 298-299

القضية	تداعياتها	دور سياسة المدن الجديدة في مواجهتها	اهداف انشاء المدن الجديدة المرتبطة بهذه القضية	ما تم تحقيقه فعليا من خلال المدن الجديدة في علاج هذه القضية
الكبرى والاسكندرية	الهجرة الى هذه المدن ومايستتبعها من مشاكل العشوائيات ونقص الخدمات وتدهور المرافق والفقر الحضري			أنه يجب مراعاة أنه لا يمكن تقييم دور المدن الجديدة كاملا الا عند اكتمالها
إرتفاع معدلات التلوث وتدهور البيئة في بعض المناطق	يترتب عليه اهدار للموارد وتدهور لنوعية الحياة والمستوى المعيشي للسكان	تساهم المدن الجديدة في الحد من محاكاة أنماط الإستهلاك التي يترتب عليها تلوث البيئة و التكدس في المدن وإهدار الأرض الزراعية و مصادر الطاقة كما أن المدن الجديدة تساعد على تحقيق مبدأ الإنتشار السكاني على أغلب أجزاء الدولة و تنمية الأقاليم المترامية بما يساعد على إعادة الإنضباط في التعامل مع البيئة	– إيجاد بيئة عمرانية وبيئية سليمة	استوعبت المدن الجديدة عددا ضخما من المشروعات الصناعية التي تتضمن استعمالات ملوثة والتي تمك تخطيطها وفقا لمعايير الحفاظ على البيئة ، وبالتالي فهي تساهم في نقل جزء من التلوث بعيدا عن الحيز المعمور الضيق وبشكل يراعي تقييم الأثر البيئي
التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الاقاليم	يترتب عليه التفاوت في مستوى المعيشة بين سكان الأقاليم وبالتالي يزيد من حدة الهجرة من الأقاليم ذات المستويات المعيشية والتنموية الى الأقاليم الأكثر تقدما ، مما يمثل مزيدا من الضغوط على عمران هذه الأقاليم	استحداث أنوية اقتصادية حضرية جديدة بكل اقليم بما يتناسب مع خصائصه تساعد على احداث توازن تدريجي اقتصادي واجتماعي بين الأقاليم ، بما يستتبعه من اعادة توزيع للاستثمارات الداخلية والخارجية بدلا من تركزها في مواقع محدودة على مستوى الدولة، كما أن وجود المدن الجديدة وفقا لتوزيع حجمي معين يساعد على معالجة الاختلالات داخل النسق العمراني للاقليم ومن ثم المساعدة في تقليل التفاوتات بين الأقاليم	– توفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل. – التنمية الإقليمية و خلق توسعات حضرية جديدة – دعم المناطق المضغوطة إقتصادياً – توفير مجتمعات عمرانية متوازنة إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً – رفع مستوى ونوعية الخدمات والمرافق سواء في المدن الجديدة أو القائمة – خلق قواعد إقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن إقتصادي في إطار إقليمي وقومي أشمل	لم يظهر دور للمدن الجديدة في مواجهة هذه القضية حتى الان، وذلك نظرا لأن معظم المدن الجديدة التي بدأت تحقق قدرا من الاستقرار هي في نطاق الاقليم الحضري الرئيسي والذي يتمتع بأعلى درجات التنمية والاستثمارات
تركز السكان والأنشطة في مراكز عمرانية	الخلل بين حجم السكان والموارد الاقتصادية المستغلة	المدن الجديدة احدى سياسات وأساليب التوسع والامتداد العمراني والتي تدعم زيادة نسبة المسطحات	– تنمية المناطق شبه القاحلة والهامشية كمراكز محتملة لتوزيع النمو السكاني المتزايد	أضافت المدن الجديدة حوالي ٣٠٠ ألف فدان من خلال مسطحات

القضية	تداعياتها	دور سياسة المدن الجديدة في مواجهتها	اهداف انشاء المدن الجديدة المرتبطة بهذه القضية	ما تم تحقيقه فعليا من خلال المدن الجديدة في علاج هذه القضية
محدودة بالمقارنة إلى الإطار القومي للدولة	في الشريط الضيق للوادي والدلتا وبالتالي سوء التوزيع المكاني للسكان، وارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المأهولة والتي تصل الى ٩٢٠نسمة/كم٢،بينما تبلغ الكثافة الى المساحة الكلية٧٢ نسمة/كم٢ أي أن الكثافة على المساحة المأهولة تبلغ حوالي ١٢ ضعف الكثافة على المساحة الكلية	المأهولة بالسكان	– رسم خريطة عمرانية لمصر لإتاحة الفرصة للتوسع على الأراضي الصحراوية – تخفيف الضغط السكاني عن المدن القائمة، وجذب الزيادة السكانية من الوادي الضيق إلى الصحراء	مخططاتها، هذه المسطحات أضافت الى المسطح القومي المأهول والذي كانت نسبة حوالي ٤% حتى عام ١٩٩٦ ارتفعت الى ٧.٨% حتى عام ٢٠٠٦ بالاضافة الى أن استراتيجية الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر إيجاد مجتمعات جديدة تستوعب الإنتشار السكاني لتخفيف الكثافة القائمة محور أساسي ترتكز عليه التنمية في الفترة القادمة، بحيث يتم استيعاب حوالي ١٣.٦ مليون نسمة في مناطق التعمير والمدن الجديدة التي يقترح أن يصل عددها الى ٦٠ مدينة
الهجرة الغير مرشدة من الريف الى الحضر	الفقر وتزايد سكان المناطق العشوائية حول المدن	يستهدف للمدن الجديدة أن تسهم في هذه القضية بشكل محوري حيث أنها ستمثل الأقطاب الحضرية المستقبلة لهذه الهجرات وفقا لرؤية واضحة ومخططة بما يستوعب خصائص هذه المصادر السكانية ويوفر لها مستويات معيشية أفضل	– الحد من المناطق العشوائية – الحد من معدلات الهجرة من الريف للمدن الكبرى – التعامل مع النمو الحضري (الهجرة والمشكلات السكانية الخاصة)	من الصعب قياس الدور الفعلي للمدن الجديدة في هذه القضية حيث لم يتم تحديد مصادر السكان بالمدن الجديدة وعلاقتهم بسكان المناطق العشوائية
ضعف الربط بين المناطق المأهولة ومناطق الموارد الكامنة في الصحراء	عدم استغلال الموارد بكفاءة وبالتالي نقص فرص التنمية الاقتصادية	يتكامل دور المدن الجديدة مع سياسة محاور التنمية لتحقيق هذا الهدف وفقا لرؤية استراتيجية على المستوى القومي ، بحيث تكون المدن الجديدة مع التجمعات العمرانية الجديدة الأخرى (الريفية)	– إستغلال الموارد الطبيعية للمناطق الصحراوية – تنمية المناطق شبه القاحلة والهامشية كمراكز محتملة لتوزيع النمو السكاني المتزايد – رسم خريطة عمرانية لمصر	عدد من مواقع المدن الجديدة المقترحة بجنوب الصعيد ، تقع على محاور التنمية العرضية

القضية	تداعياتها	دور سياسة المدن الجديدة في مواجهتها	اهداف انشاء المدن الجديدة المرتبطة بهذه القضية	ما تم تحقيقه فعليا من خلال المدن الجديدة في علاج هذه القضية
الشرقية والغربية والبحر الأحمر وسيناء		مراحل لتحقيق هذا الربط	لإتاحة الفرصة للتوسع على الأراضي الصحراوية – خلق مراكز تنمية إقليمية لتحسين إستغلال الموارد الإقليمية ودفع عجلة التنمية فيها	
الزيادة المطردة في معدل النمو السكاني دون أن يقابلها نمو موازي في الموارد والتنمية	انخفاض متوسط دخل الفرد	تساعد المدن الجديدة على زيادة الاستثمارات من خلال المشروعات الجديدة التي تضيفها مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية	– زيادة الدخل القومى و توفير فرص عمل و دفع عجلة التنمية – خلق كيانات إقتصادية مستقلة – التنمية الإقليمية وخلق توسعات حضرية جديدة – خلق قواعد إقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن إقتصادي في إطار إقليمي وقومي أشمل – خلق مراكز تنمية إقليمية لتحسين إستغلال الموارد الإقليمية ودفع عجلة التنمية فيها – زيادة الناتج المحلي من خلال زيادة المشروعات وتوفير الفرص الملائمة لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية – إحداث تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي والعمراني المصري مع التركيز على معالجة الإختناقات في المراكز الحضرية الكبرى – تقديم التسهيلات والحوافز و الإعفاءات لتسريع عجلة التنمية	يصعب قياس مساهمة المدن الجديدة وحدها في مواجهة هذه القضية حيث أن هناك مجموعة من المشروعات التنموية التي تتم على المستوى القومي والتي أدت الى زيادة معدلات التنمية
وجود امكانات وثروات غير مستغلة في المناطق الغير معمورة	عدم استغلال الموارد المتاحة بكفاءة و محدودية الموارد المستخدمة في عمليات التنمية	تعد سياسة المدن من السياسات الرئيسية التي تعمل على مواجهة هذه القضية ، وذلك من خلال اختيار العديد من مواقع المدن الجديدة المقترحة بالشكل الذي يفعل استخدام الموارد الطبيعية الكامنة والغير مستغلة	تحقيق التنمية الإقتصادية للإمكانات والموارد وفرص الإستثمار في المناطق النائية والبكر – تشجيع الإستثمار وإجتذاب رؤوس الأموال الخارجية	تراعي الخطة الموضوعة على المستوى القومي اقتراح عدد من التجمعات الجديدة في مواقع مرتبطة بالموارد والثروات الكامنة في المناطق الغير معمورة
تدهور البيئة العمرانية في	انخفاض مستوى معيشة السكان وتدني	تعد المدن الجديدة كيانات عمرانية تهدف الى الارتقاء بنوعية حياة	– توفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل	بشكل عام المدن الجديدة المنفذة تقدم بيئة عمرانية

القضية	تداعياتها	دور سياسة المدن الجديدة في مواجهتها	اهداف انشاء المدن الجديدة المرتبطة بهذه القضية	ما تم تحقيقه فعليا من خلال المدن الجديدة في علاج هذه القضية
المعمور القائم	نوعية الحياة	السكان وتحقيق مستوى معيشي أفضل	– إيجاد بيئة عمرانية وبيئية سليمة – إيجاد أنماط أفضل للحياة من خلال خلق تجمعات عمرانية جديدة يتوافر لها التخطيط الجيد	بمواصفات بيئية وخدمية وعمرانية أفضل من المعمور القائم

المصدر :اعداد الباحثة

٥-٢ دورالمدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية والعمرانية

إن الهدف الرئيسي من خطة العمل العالمية للعقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين لمنظمة المستوطنات البشرية "الموئل" ألا تكون المدن الجديدة هدفاً في حد ذاتها، بل تكون تلبية لإحتياجات وطموحات ومشاكل المجتمعات العمرانية القائمة (الحضرية والريفية) [٦٢]

وبالنسبة لمصر فلم يكن الإتجاه إلى إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في مصر هدفاً مستقلاً قائماً بذاته، وإنما كان وسيلة وأداة في إطار إستراتيجية قومية شاملة للتنمية العمرانية في مصر، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري إقتصادياً وإجتماعياً.

٥-٢-١ مراحل الفكر التنموي في مصر ودور التجمعات الجديدة به :[٦٣]

١- **المرحلة الأولى (العصور التاريخية)** : إمتازت هذه المرحلة بوجود محاولات عديدة للإستفادة من مقومات التنمية في الصحراء إلا أن هذه المحاولات إستهدفت إستغلال هذه الموارد ولم تستهدف تنمية الصحراء، وتضم هذه المرحلة العصور التالية:

أ- عصر الحضارة المصرية القديمة و العصر البطلمي: إرتبط العمران بمحور الوادي والدلتا وإقتصر إستغلال الصحراوات على إستخراج المعادن ومواد البناء وفرضت الظروف السياسية و العسكرية إنشاء بعض المواقع الإستراتيجية كقلاع حصينة للدفاع وخاصة مدخل مصر الشمالي الشرقي وفي إتجاه الجنوب ، **أي أنه لم يظهر عمران جديد وإنما ظهرت مواقع إستراتيجية محصنة.**

ب-عصر الدولة الرومانية : الصحراء الغربية إستغلت في زراعة القمح و الشعير و الفواكه إعتمادا على الأمطار الغزيرة ان ذاك.

---

٤ محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**، رسالة دكتوراة ، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني، جامعة القاهرة ، ص ٢١

٥ مصطفى منير محمود، **منهج تنمية الأقاليم الحدودية الصحراوية**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة،ص٧٣-٧٥

ج- عصر الفتح الإسلامي لمصر: شهدت الصحراء إنشاء المدن لمخططة للفاتحين العرب (العسكر و الفسطاط) بعيدا عن العمران في الوادي و الدلتا ، **وهذا يعتبر أول ظهور للتجمعات الجديدة المخططة في الصحراء وكانت أهدافها إقتصادية و عسكرية.**

٢- المرحلة الثانية (القرنان التاسع عشر و العشرون) وقد شملت الفترات التالية:

أ- الخروج المصري للصحراء عند حفر قناة السويس ١٨٦٩م ونشأة المدن الثلاث (بورسعيد والإسماعيلية و السويس) ، وهذا كان أيضا ظهور للتجمعات العمرانية الجديدة ولكن كانت اهدافها إجتماعية إقتصادية سياسية.

ب- أرسى الخديوي إسماعيل عام ١٨٧١م النواة الأولى في إنشاء مدينة حلوان الجديدة جنوب مدينة القاهرة لتكون منتجعا علاجيا مفتوحا لجميع الطبقات، **فظهرت هنا اهداف أخرى للتجمعات العمرانية الجديدة وهي أهداف سياحية ترفيهية علاجية.**

٣- المرحلة الثالثة (النصف الأول من القرن العشرين):

أ- التفكير الإستثماري للصحراء الغربية في الإستثمار الزراعي لإستغلال الواحات الخارجة سنة ١٩٠٥م ولكن فشل المشروع نظرا لإرتفاع التكلفة و صعوبة الوصول .

ب- عام ١٩٣٩م قامت وزارة الأشغال و الموارد المائية بحفر العديد من الابار في الواحات الداخلة و الخارجة لخدمة البدو الرحل و إستصلاح عدد محدود من الأراضي لزيادة رقعة الزراعات و العمل على التوسع الزراعي الأفقي.

ج- قام المستثمر اليوناني جانكليز في الثلاثينات بإستصلاح منطقة ضمن الصحراء الغربية غربا من مدينة الإسكندرية لزراعة العنب، وكان **التركيز** في هذه المرحلة **على** التوسع المرتبط بالزراعة ومناطق الإستصلاح وبالتالي **نمط العمران الريفي.**

٤- المرحلة الرابعة (النصف الثاني من القرن العشرين): و تقسم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين :

أ- الفترة الأولى : بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٧٥م ، كان الإهتمام بالإنتشار في الصحراء خارج وادي النيل في صورة مشروعات إستصلاح الأراضي و إقامة المجتمعات الزراعية لإستغلال فائض المياه بعد بناء السد العالي ، وقد إعتمدت على النشاط الزراعي في شكل وحدات إقتصادية ريفية صغيرة الحجم و محدودة السكان.

ب- عام ١٩٦١م إتجهت الدولة لإستصلاح الأراضي في الوادي الجديد وتعد **مدينة الخارجة** التي أنشئت في أوائل الستينات لخدمة مشروع الوادي الجديد **مثالا للمجتمعات الجديدة التي أنشئت في تلك الفترة .**

كما شملت هذه الجهود **إنشاء النوبة الجديدة** لإعادة توطين النوبيين المهجرين من موطنهم الأصلي بسبب تكوين بحيرة ناصر، وقد كان انشاؤها لأهداف بيئية واجتماعية وسياسية.

ج – الفترة الثانية : بعد عام ١٩٧٣م :إستهدفت الجهود تطوير الإقتصاد المصري و إيجاد مناطق جديدة لتوطين الأنشطة و السكان لحماية الرقعة الزراعية و تخفيف الكثافة السكانية في الحضر المصري . وقد تمثلت أولى خطوات حركة إنشاء المجتمعات الجديدة في الصحراء عام ١٩٧٦م بتخصيص الأراضي لإنشاء مدينة العاشر من رمضان ،

تبعتها مدينة السادات عام ١٩٧٨م ثم ١٥مايو عام ١٩٧٨م فمدينة السادس من أكتوبر ١٩٧٩م ثم شهدت الفترة التالية تخطيط و إنشاء المجتمعات الجديدة الأخرى (العامرية الجديدة – الصالحية – التجمعات الجديدة حول القاهرة)

وقد شهدت هذه الفترة أيضا بعض مشروعات الإستصلاح مثل غرب النوبارية والمناطق المحيطة بمحور ترعة النصر، أي بدأ يتجه النظر إلى مشاكل العمران الحضري القائم.

٥- المرحلة الخامسة (مرحلة المشروعات القومية الكبرى):

بدأت في منتصف التسعينات من القرن العشرين وتلك المشروعات كالاتي:

- مشروع شرق العوينات القومي و يستهدف إستصلاح ٤٠٠ ألف فدان .
- مشروع توشكى القومي و يستهدف إستصلاح ٤٨٠ ألف فدان.
- مشروع تنمية شمال سيناء و يستهدف إستصلاح ٤٠٠ ألف فدان .

٥-٢-٢ دور التجمعات الحضرية الجديدة في السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS:

ظهرت فكرة المدن الجديدة (في السياسة القومية للتنمية الحضرية NUPS) جنبا إلى جنب مع تنمية المدن متوسطة الحجم القائمة ومع تنمية مناطق جاذبة بديلة ، ومع التوزيع العادل للبنية الأساسية و توجيه النمو الحالي بشكل منظم.

حيث يفترض أن يعمل القائم مع الجديد دون وجود تعارض بينهما حيث أنهما موجهان لتحقيق نفس مجموعة الأهداف وحل نفس قائمة المشكلات و القضايا.

ونلاحظ أن المدن الجديدة كانت بالأخص في نطاق الإقليم الحضري الرئيسي حول القاهرة، بينما استخدمت المدن المتوسطة في أقاليم الصعيد ، وتنمية المناطق البديلة كانت في الإقليم الواعد (قناة السويس) ، بينما أخذت الدلتا سياسة التركيز و توجيه النمو الحالي بشكل منظم.

٥-٢-٣ دور المدن والمجتمعات الجديدة من خلال التجارب العالمية المعاصرة: [٦٤]

إنتشرت حركة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في كأسلوب ومنهج لجأت إليه الكثير من دول العالم، في إطار إستراتيجيتها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية.

وبالتالي فان استخدام المدن الجديدة هو أسلوب عالمي مستخدم في إطار إستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و العمرانية.

- في أوروبا الشرقية: في فترة الستينات، أنشأت المجر عشر مدن جديدة مستقلة، تقوم على الصناعة كقاعدة إقتصادية لها، وبلغ متوسط الحجم السكاني في كل منها ٣٥ ألف نسمة، وأنشأت رومانيا ثماني مدن جديدة وكان

٧ أبوزيد راجح ،**العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، المجلد الأول ، ص٤٢٧-٤٣٦ .

متوسط الحجم السكاني المخطط لها ٤٠ ألف نسمة، كما انشأت بولندا سبعين مدينة جديدة وكان متوسط الحجم السكاني المخطط لها حوالي ١٠٠ ألف نسمة[٦٥].

– في الإتحاد السوفيتي: تم إنشاء ستين مدينة صناعية جديدة في فترة الثلاثينات، وكان متوسط الحجم السكاني المخطط لها ١٢٠ ألف نسمة. أما في جنوب وشرق أسيا فقد أنشأت الهند ما يقرب من ٣٠ مدينة صناعية جديدة وكان متوسط الحجم السكاني المخطط لها ١٠٠ ألف نسمة.

– كما انشأت باكستان عشر مدن صناعية جديدة، وتراوح الحجم السكاني المخطط لها ما بين ٥٠ إلى ٨٠ ألف نسمة.

ويوضح جدول رقم(٣–٥) خصائص المدن الجديدة القائمة على الصناعة من خلال التجارب العالمية.

جدول(٣–٥) خصائص المدن الجديدة القائمة على الصناعة من خلال التجارب العالمية

الموقع	الدولة	متوسط حجم سكان المدن الجديدة القائمة على الصناعة	عدد المدن التي تم انشاؤها
أوروبا الشرقية	المجر	٣٥ ألف نسمة	١٠
	رومانيا	٤٠ ألف نسمة	٨
	بولندا	١٠٠ ألف نسمة	٧٠
الاتحاد السوفيتي		١٢٠ ألف نسمة	٦٠
باكستان		٥٠–٨٠ ألف نسمة	١٠

– اقليم لندن : ونشأت المدن الجديدة المستقلة والتابعة كمحاور لإزالة إحتقان المراكز العمرانية القائمة، والمكتظة بالسكان والأنشطة وإمتصاص الفائض فيها، ومثال لهذا التجارب كانت تجربة إعادة إعمار إقليم لندن الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئت ثمان مجتمعات عمرانية جديدة حول مدينة لندن وتراوح الحجم السكاني المستهدف لها ما بين ٣٠ إلى ١٥٠ ألف نسمة.

– كذلك في مخطط إقليم العاصمة باريس، أنشئت خمسة مجتمعات جديدة حول المدينة، وتراوح الحجم السكاني المخطط لها ما بين ١٥٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة.

– أيضاً في أقاليم العواصم الإسكندنافية: كوبنهاجن، استكهولم، هلسنكي، أنشئت حول هذه العواصم مجموعات من المجتمعات الجديدة التي تراوح الحجم السكاني المخطط لها ما بين ٥٠ إلى ٢٥٠ ألف نسمة.

[٦٥] المصدر السابق ، ص٤٢٧

- التخطيط الإقليمي لاقليم غرب مادلاند The West midland Region :[٦٦]

يقع اقليم غرب مادلاند في قلب الأقاليم البريطانية، ولقد ظهرت العديد من المشاكل بالاقليم مثل المشاكل الحضرية – الإسكان – السكان ، مما أدى ذلك لضرورة وضع خطة إقليمية لتنمية الاقليم آخذه في الإعتبار المساحات المفتوحة بالاقليم ، ويوضح شكل رقم(٥-٥) اقليم غرب مادلاند.

شكل (٥-٥) اقليم غرب مادلاند

المصدر: سلوى توفيق رمضان، تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، ١٩٩٥

وقد قامت الدراسة بتوقع للسكان بالاقليم في الفترة من ١٩٦٣ – ١٩٨١ حيث توقعت نمو السكان إلى حوالي ٨٠٠٠٠٠ نسمة اخذة في الإعتبار الهجرة التي تمثل حوالي ١٥٠٠٠٠ نسمة ، ونتيجة لهذه الزيادة السكانية كان لابد من دراسة الطلب على الوحدات السكنية اللازمة لتغطية هذه الزيادة ولقد أوضحت الدراسة أنه قد يكون هناك الإحتياج إلى حوالي ٢٧٥٠٠٠ إلى ٣٢٥٠٠٠ وحدة سكنية وهذا في تعداد ١٩٦٣ ولكن مع تعداد ١٩٨٧ زاد الطلب إلى حوالي ٦٠٠٠٠٠ وحدة سكنية .

ووفقا لذلك تم استخدام مجموعة من السياسات وهي:

- السماح للمناطق الحضرية بالإمتداد للخارج .
- تشجيع التنمية لإقامة مستقرات عمرانية .
- خلق مراكز عمرانية قائمة بذاتها في المناطق الجديدة .

ومن هنا ظهرت المدن الجديدة بالاقليم . كما قدمت الدراسة تقرير توضح فيه إقتصاديات الاقليم وقدمت سياسة التصنيع الجديدة والتي تهدف إلى زيادة إستخدام التكنولوجيا ، وطالبت الخطة بإقامة صناعة المركبات بالمدن الجديدة والتي بذلك تسمح بتوافر حوالي ١٢٢٠٠٠ فرصة عمل بما يعمل على جذب السكان لهذه المدن الجديدة وينشأ تيار الهجرة من المدن المركزية الرئيسية إلى المدن الجديدة ، وبالفعل أدى ذلك إلى جذب السكان لهذه المدن نتيجة لسياسة التصنيع الإقليمية .

[٦٦] سلوى توفيق رمضان، **تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٠

ويوضح شكل رقم(٦-٥) المدن الجديدة بغرب مادلاند.

و قد إعتمدت سياسة التخطيط الاقليمي لغرب مادلاند على كيفية الموازنة للنمو الإقتصادي في الأقليم بدون زيادة المشاكل في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في المناطق المركزية معتمداً على مبادئ التخطيط والشكل رقم(٧-٥) يوضح إستراتيجية التنمية للإقليم التي ساعدت على إتزان الوضع بالإقليم .

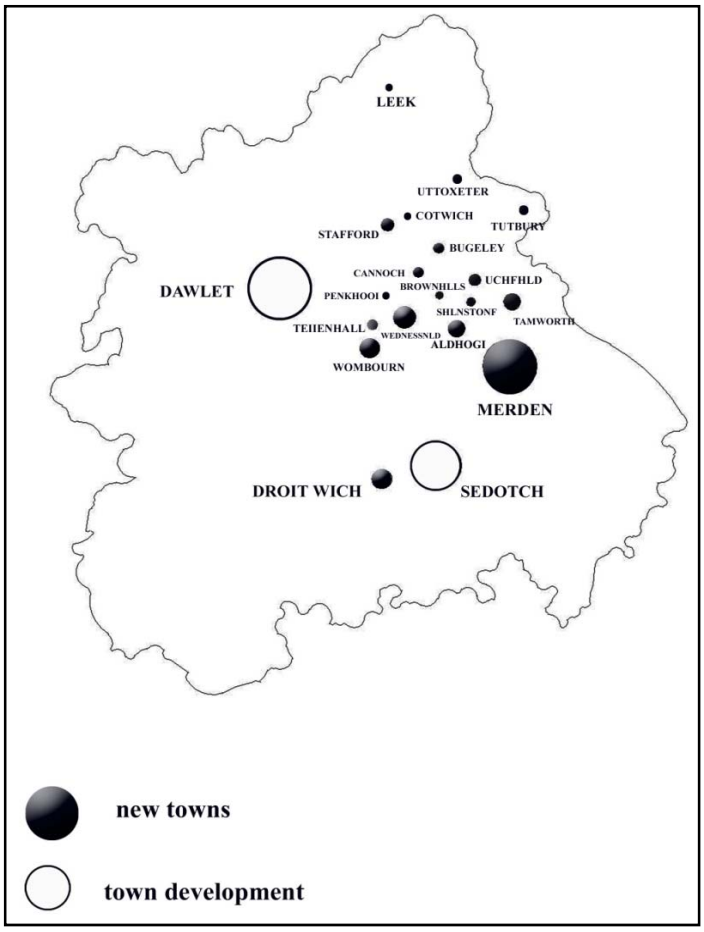

شكل (٦-٥) المدن الجديدة بغرب مادلاند

المصدر: سلوى توفيق رمضان، تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، ١٩٩٥

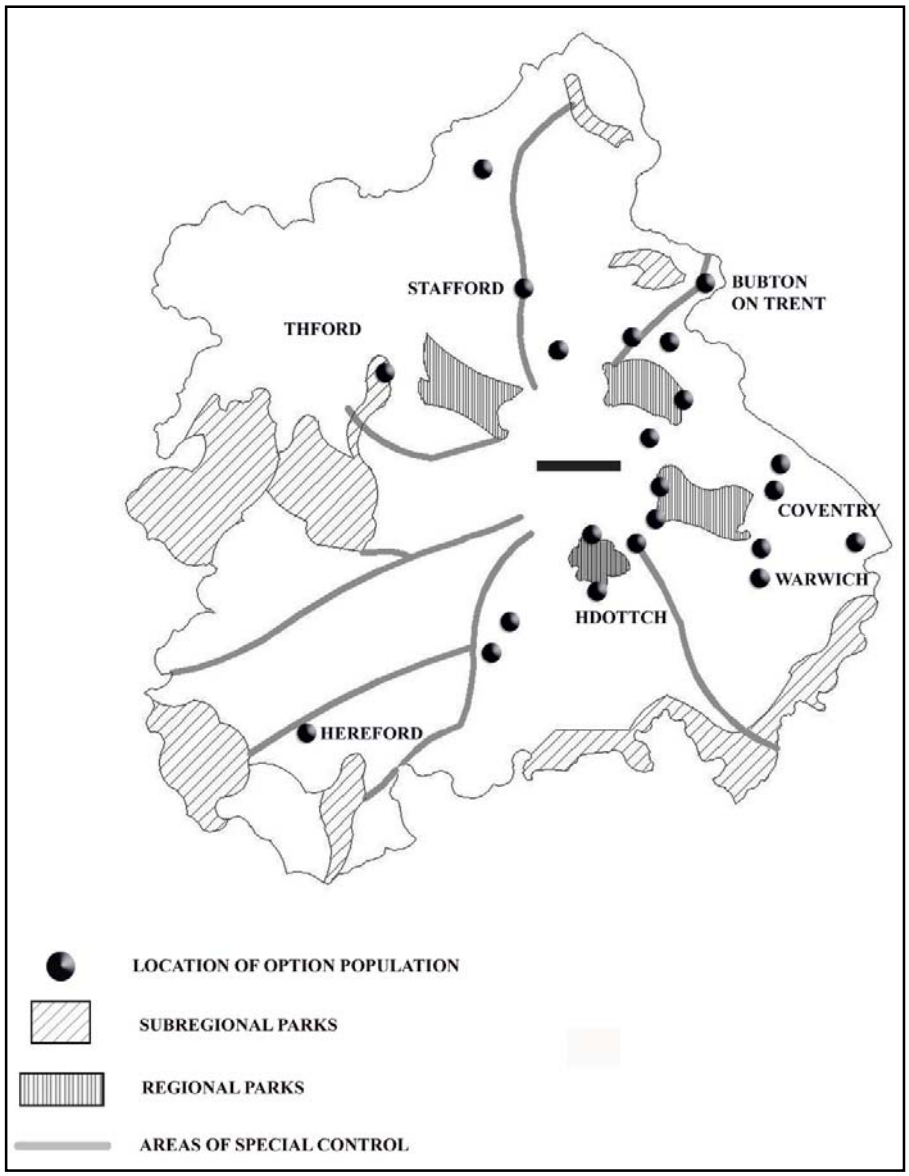

شكل (٧-٥) إستراتيجية التنمية للإقليم التي ساعدت على إتزان الوضع بالإقليم

المصدر: سلوى توفيق رمضان، تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة، ١٩٩٥

ومن خلال ما سبق نجد أن سياسة المدن الجديدة في مخطط اقليم غرب مادلاند قد تجاوبت بل ووجهت منذ البداية لحل مشكلات الإقليم ، وتحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية (من فرص العمل ودعم القطاعات الإقتصادية التنموية الرائدة)، وكذلك متطلبات التنمية الإجتماعية الحالية والمستقبلية للإقليم.

٥-٢-٣-١ أهم النتائج المستنبطة من التجارب العالمية:

تميزت معظم التجارب العالمية السابقة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة بما يلي:

- أن سياسة المدن الجديدة تدخل ضمن سياسة عمرانية شاملة للدولة وتكون مرتبطة بخطة إقتصادية إجتماعية (سواء قومية أو إقليمية) لضمان نجاح هذه السياسة.
- يتم اختيار مواقع المدن الجديدة بجوار قرى أو مدن صغيرة قائمة أو في بعض الأحيان متاخمة لها ولم يحدث إختيار موقع في الفراغ بعيدا عن أية تجمعات عمرانية أو ريفية قائمة وذلك حتى تعطي الدفعة الأولى للمدينة الجديدة سواء من ناحية وجود الخدمات أو البنية الأساسية.
- تعدد مصادر التمويل[٦٧]

هذا بالاضافة الى:

- معقولية أهدافها التخطيطية
- تواضع أحجامها السكانية المستهدفة ومنطقية معدلات نموها الزمنية المخططة
- قابلية برامجها الزمنية التنموية للتطبيق
- تراوحت الأحجام السكانية المستهدفة في جميع التجارب ما بين ٣٠ – ٢٥٠ ألف نسمة
- مخططات التنمية الزمنية لها وضعت افترة تراوحت ما بين ٢٥ – ٣٠ عاماً.
- ولتأكيد الإستقرار المبكر للمدينة والنمو المتوازن لها، إستهدفت معظم المخططات في إختيارها لمواقع إنشاء المدن الجديدة مواقع تتواجد بها قاعدة سكانية لا تقل عن ٥ – ٢٠% من الحجم السكاني المستهدف لهذه المدن.

هذه الأسس والقواعد التي إلتزمت بها معظم الدول في تجربتها للمدن الجديدة ، إفتقدتها التجربة المصرية في إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة، وظهرت لأول مرة في تاريخ إنشاء المدن الجديدة المدن ذات المليون ونصف المليون نسمة كأحجام سكانية مستهدفة، وهو ما يصعب تحقيقه، وكان له بالغ الأثر السلبي على مراحل النمو المختلفة لهذه المدن.

كما نتوصل من التجارب العالمية السابقة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة الى أنه :

- يجب متابعة السياسات والخطط وتطورها وذلك لمعرفة المشاكل وتعديلها أولا بأول، وهو مايعد من العناصر الهامة في نجاح سياسة التنمية عموماً فإن النمو يتغير بتغير الظروف الإجتماعية والإقتصادية ، ومن صفات التخطيط الأساسية الإستمرارية والمرونة والواقعية ولهذا يجب أن تكون هناك مراقبة ومتابعة لكل هذه المتغيرات حتى يمكن تعديل الخطط والسياسات.

وهو ما بدء يتم الالتفات إليه في التجربة المصرية فبدأ يتم وضع مخططات استراتيجية جديدة للمدن الجديدة ، وبدأ يتم تعديل أحجامها السكانية المستهدفة ، وإستحداث أنشطة جديدة مطلوبة وإستعمالات خاصة.

ويوضح جدول رقم(٤-٥) التغيير الذي طرأ على أحجام السكان المستهدفة للمدن الجديدة المنفذة.

---

[٦٧] إسلام إبراهيم أمين عبده، **إستخدام منظومة أدارة الأعمال في إقامة وإدارة المدن الجديدة في مصر**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- المعهد القومي للادارة العليا، ص٢١

جدول (٤-٥) التغيير الذي طرأ على أحجام السكان المستهدفة للمدن الجديدة المنفذة

المدينة	الحجم الذي كان مخططا	الحجم الجديد
١٥ مايو	١٥٠ ألف نسمة	٢٥٠ ألف نسمة
٦ أكتوبر	٥٠٠ ألف نسمة	١٥٠٠ ألف نسمة
بدر	٢٥٠ ألف نسمة	٤٣٠ ألف نسمة
العبور	٢٥٠ ألف نسمة	٥٠٠ ألف سمة
بني سويف الجديدة	١٠٠ ألف نسمة	٤٢٠ ألف نسمة
المنيا الجديدة	٦٠ ألف نسمة	١٥٦ ألف نسمة
النوبارية	٧٥ ألف نسمة	٣٠٥ ألف نسمة
التجمع (١)، (٣)، (٥) (القاهرة الجديدة)	٦٠٠ ألف نسمة	١٥٠٠ ألف نسمة كمرحلة أولى

المصدر: أبوزيد راجح، العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠،المجلد الأول، ص ٤٥٥

٥-٢-٤ أهمية التجمعات الجديدة في الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٦٨]

وتسعى الإستراتيجية المستقبلية لهذا القطاع إلى :

- التوسع في المساحة المأهولة والتي تبلغ نسبتها ٥.٢% (٥٠ألف كم٢) من مسطح مصر الكلي، لتصل إلى ٢٥.٤% من إجمالي مسطح مصر ويكون هذا التوسع من خلال المشروعات التخطيطية المختلفة.
- توطين جانب كبير من الزيادة السكانية بمناطق التعمير والمجتمعات الجديدة، بحيث يتم إستيعاب ١٣.٦ مليون نسمة في مناطق التعمير والمدن الجديدة (التي ستصل إلى ٥٨ مدينة جديدة) .
- يتم استيعاب ٦.٨ مليون نسمة في مناطق الظهير العمراني للمدن القائمة وإمتدادها بالإضافة للتوسعات ببعض المدن القائمة، وبالتالي يبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية المتوقع توفيرها من خلال العمران الحضري القائم والجديد في الفترة من (٩٦/ ٢٠١٧) ٢٠.٤ مليون نسمة .

وفي ضوء أن حجم السكان المتوقع لمصر لعام ٢٠١٧ هو ٨٣.٧ مليون نسمة ، وبافتراض أن سكان الحضر سيمثلون ٥٠% من هذا الرقم وفقا لتوقعات الدولة فان حجم سكان الحضر سيكون ٤١.٨٥ مليون نسمة أي بزيادة قدرها حوالى ١٦.٦ مليون نسمة ، يساهم العمران القائم من خلال امكانياته الاستيعابية بحوالي ٤١% من هذه الزيادة ، في حين يبقى الدور الأكبر على عاتق التجمعات الحضرية الجديدة، ووفقا لذلك فإن المدن القائمة سينتهي دورها على المدى القريب في خلال العشر سنوات القادمة فقط ، بينما يستمر دور التجمعات الجديدة على المدى المتوسط والبعيد.

ويوضح شكل رقم(٨-٥) توزيع المدن الجديدة بمصر ، كما يوضح جدول رقم(٥-٥) توزيع الإستخدامات (للمساحات المضافة) المتوقعة.

[٦٨] وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين(٩٧/٩٨-٢٠١٧/١٦)**، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧، ص ٢٨١-٢٨٢

جدول(٥-٥) توزيع الإستخدامات (للمساحات المضافة) المتوقعة

الإستخدامات	مساحات الأراضي المضافة		نسبة الزيادة لإجمالي مسطح مصر%
	(ألف كم٢)	(مليون فدان)	
التجمعات الجديدة الجاري تنفيذها والمقترحة	٩.١	٢.٤	٠.٩
أنشطة سياحية	٤٦.٥	١١.٠	٤.٧
أنشطة صناعية وتعدينية	٦٧.١	١٦.٠	٦.٧
إستصلاح أراضي	١٤.٣	٣.٤	١.٤
المحميات الطبيعية	٦٧.٠	١٦.٠	٦.٧
الإجمالي	٢٠٤.٠	٤٨.٨	٢٠.٤

المصدر: وزارة التخطيط ، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين ، ابريل ١٩٩٧

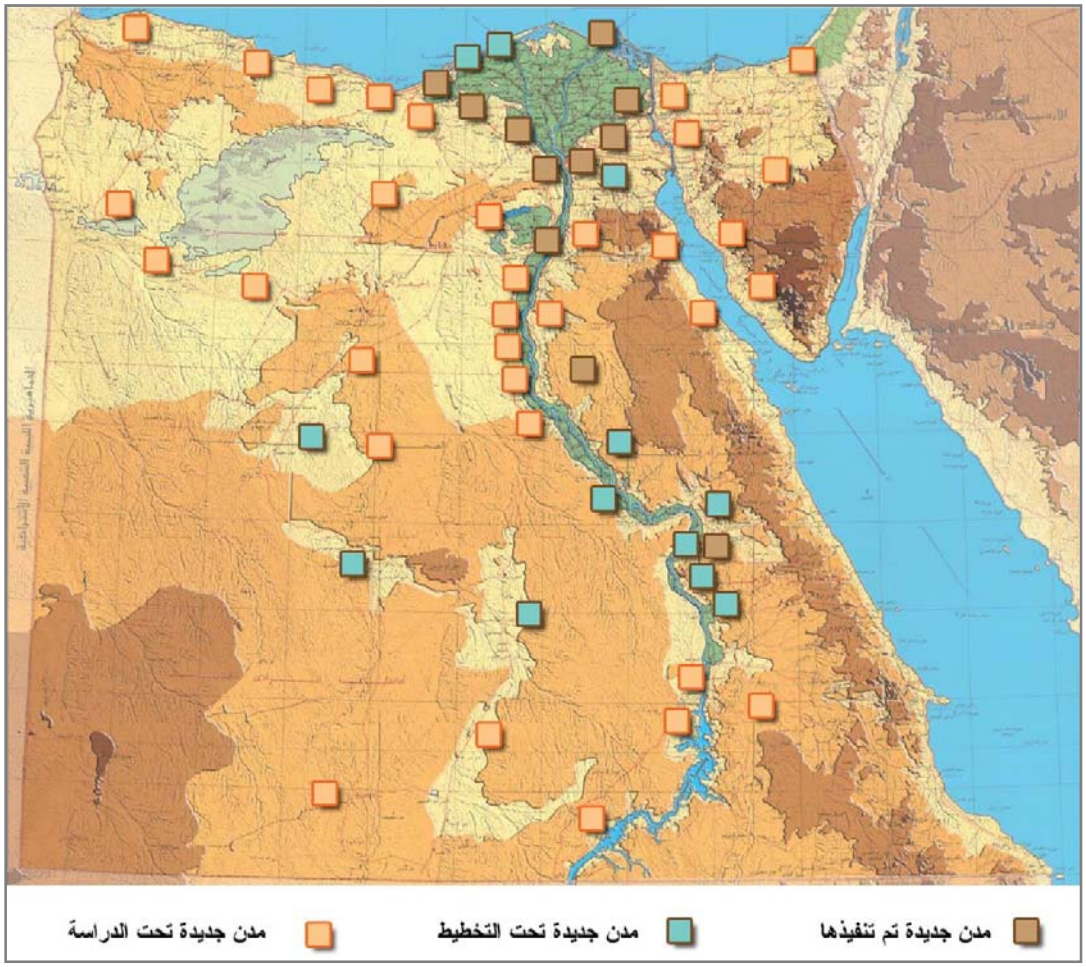

شكل (٨-٥) توزيع المدن الجديدة بمصر

و تستهدف الإستراتيجية إقامة ٤١ مدينة جديدة أخرى حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ويوضح جدول رقم(٦-٥) المدن الجديدة المقترح اقامتها، كما يوضح الجدولين رقم(٧-٥)،(٨-٥) تفاصيل هذه التجمعات المقترحة.

جدول (٦-٥) المدن الجديدة المقرر إقامتها

المنطقة التابعة لها	عدد المدن والتجمعات الجديدة	المساحة الإجمالية (بالألف فدان)	مساحة الكتل العمرانية (بالألف فدان)	عدد السكان المستهدف (بالألف نسمة)	فرص العمالة الجديدة (بالألف نسمة)
الوجه البحري وشمال الصعيد	٢٢	٩٢٠	٨١.٥	٣٥٢٠	٧٥١.٤
بجنوب الصعيد	١٩	٨٧٠	٧٢	٣١٦٠	٧١٣.٦
جملة المدن الجديدة المقترحة	**٤١**	**١٧٩٠**	**١٥٣.٥**	**٦٦٨٠**	**١٤٦٥**

المصدر: وزارة التخطيط ، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين، ابريل ١٩٩٧

جدول(٧-٥) المدن الجديدة المقترح إقامتها بالوجه البحري وشمال الصعيد حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧

الاقليم	المحافظات	المدن الجديدة المقترحة	المساحة الإجمالية (بالألف ف)	الكتلة العمرانية (بالألف ف)	عدد السكان المستهدف (بالآلف نسمة)	فرص العمالة الجديدة (بالألف)
قناة السويس	الإسماعيلية	وادي التكنولوجيا	٤٠	٥.٠	٤٠٠	٤٧.٥
		شرق البحيرات	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٦٦.٥
		جملة	١٢٠	١٢.٠	٧٠٠	١١٤.٠
	سيناء الشمالية	رفح الجديدة	٣٠	٥.٠	٢٠٠	٤٧.٥
		نخل الجديدة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٣٣.٣
		جملة	٧٠	٨.٥	٣٤٠	٨٠.٨
	سيناء الجنوبية	أبو زنيمة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٣٠.٠
		وادي فيران	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		شرق الطور / رأس محمد	٥٠	٥.٠	٢٠٠	٤٧.٥
		جملة	١٢٥	١١.٠	٤٤٠	١٠١.٣
الاسكندرية	الإسكندرية	الفيوم / إسكندرية	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
	مرسى مطروح	جنوب سيدي براني	٤٠.٠	٣.٥	١٤٠	٣٣.٣
		جنوب مرسى مطروح	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٦٦.٥
		جنوب الضبعة	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		جنوب سيدي عبد الرحمن	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		وادي النطرون / العلمين	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		الواحات / العالمين	٢٥	١.٥	٦٠	١٤.٣
		شمال سيوه	٣٠	٣.٠	١٢٠	٢٨.٥
		شرق سيوه	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		البويطي / سيوه	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		جملة	٣٥٠	٢٧.٥	١١٢٠	٢٦١.٦
شمال الصعيد	بني سويف	الكريمات / الزعفرانة	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		الفشن	٥٠	٥.٠	٢٠٠	٤٧.٥
		جملة	٨٥	٧.٥	٣٠٠	٧١.٣

الاقليم	المحافظات	المدن الجديدة المقترحة	المساحة الإجمالية (بالألف ف)	الكتلة العمرانية (بالألف ف)	عدد السكان المستهدف (بالآلف نسمة)	فرص العمالة الجديدة (بالألف)
شمال الصعيد	الفيوم	الفيوم الجديدة	٣٠	٣.٨	١٥٠	٣٤.٩
		غرب بحيرة قارون	٢٥	١.٧	٧٠	١٦.٢
		جملة	٥٥	٥.٥	٢٢٠	٥١.١
	المنيا	بني مزار	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٤٧.٥
	الإجمالي	٢٢	٩٢٠	٨١.٥	٣٥٢٠	٧٥١.٤

المصدر: وزارة التخطيط ، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين(٩٧/٩٨-٢٠١٧/١٦) ، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧

جدول(٨-٥) المدن الجديدة المقترح إقامتها بجنوب مصر حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧

الاقليم	المحافظات	المدن الجديدة المقترحة	المساحة الإجمالية (بالألف فدان)	الكتلة العمرانية (بالألف فدان)	عدد السكان المستهدف (بالألف نسمة)	فرص العمالة الجديدة (بالألف)
جنوب الصعيد	قنا	قنا الجديدة	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٥٠
		غرب قفط	٣٠	٢.٥	١٠٠	٤٠
		أدفو	٥٠	٥.٠	٢٠٠	٤٠
		جملة	١٦٠	١٤.٥	٦٠٠	١٣٠
	أسوان	جزيرة سهيل	٤٠	٢.٥	١٤٠	٢٠
		كركر	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٤٠
		توشكا	٣٥	٢.٥	١٠٠	٤٠
		وادي العلاقي	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٤
		جملة	١٩٠	١٥.٥	٦٤٠	١٢٤
	سوهاج	سوهاج الجديدة	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٥٢
	البحر الأحمر	وادي عربه/ غرب الزعفرانة	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		بني مزار / رأس غارب	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٣.٨
		جملة	٧٠	٥.٠	٢٠٠	٤٧.٦
أسيوط	أسيوط	ديروط	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠
		غرب أسيوط	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٤٠
		جملة	١٢٠	١٠.٥	٤٤٠	٨٠
	الوادي الجديد	الواحات البحرية	٣٥	٢.٥	١٠٠	٤٠
		الفرافرة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠
		ديروط/ الفرافرة	٢٥	١.٥	٦٠	٤٠
		الخارجة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠
		الداخلة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠
	الوادي	شرق العوينات	٣٥	٢.٥	٣٠٠	٤٠

الإقليم	المحافظات	المدن الجديدة المقترحة	المساحة الإجمالية (بالألف فدان)	الكتلة العمرانية (بالألف فدان)	عدد السكان المستهدف (بالألف نسمة)	فرص العمالة الجديدة (بالألف)
	الـــــــوادي الجديد	شرق العوينات	٣٥	٢.٥	٣٠٠	٤٠
		بئر مر	٣٥	٢.٥	١٠٠	٤٠
		جملة	٢٥٠	١٩.٥	٩٨٠	٢٨٠
الإجمالي		١٩	٨٧٠	٧٢.٠	٣١٦٠	١٣.٦

٥-٢-٥ المقترحات التنموية للأقاليم من خلال الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(ودور المدن الجديدة بها)[٦٩]

١- تنمية إقليم القاهرة الكبرى من خلال:

- توفير مسكن صحي مناسب لمحدودي الدخل .
- زيادة المعروض من الوحدات السكنية للقضاء على المضاربة في الأسعار.
- دراسة الإحتياجات الفعلية من الوحدات السكنية لتتناسب مع الزيادة السكانية.
- **تخصيص نسبة من الوحدات السكنية بالمدن الجديدة لإسكان الشباب** لتحقيق توازن بين سكان هذه المدن.

٢- تنمية شمال الصعيد من خلال:

- **إنشاء محاور جديدة للعمران شرق النيل تربط المدن الرئيسية الحالية والمقترحة** ويقترح تدعيم هذا المحور بإنشاء ترعة من بني سويف إلى أسيوط .
- الإتجاه إلى **تنمية التجمعات الهامشية** على حافة الصحراء لتوفر الإمتداد الطبيعي لها بعيدًا عن الأرض الزراعية .
- البدء في **إنشاء مدن جديدة** مع توفير الحوافز المشجعة على الاستقرار فيها.
- وضع خطة لتطوير المناطق العشوائية بالكتلة العمرانية الحالية.

٣- تنمية غرب الدلتا :

- **إقامة العديد من الصناعات** التي تستغل فيها الثروات الغير مستغلة.
- فتح محاور جديدة للربط بين المناطق الواعدة والحيز المعمور.

٤- تنمية وسط وشرق الدلتا من خلال:

- استكمال مدينة دمياط الجديدة.
- **إنشاء ٧ تجمعات عمرانية جديدة على الطريق الساحلي الدولي** تعتمد على الإستصلاح والإستزراع .
- إقامة **مدن جديدة في الأراضي الصحراوية** لمنع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

[٦٩] وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين**(٢٠١٧/١٦-٩٨/٩٧) ، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧

- تنمية المراكز الريفية والحضرية من خلال التنمية الرأسية، مما يؤدي إلى عدم إضافة توسعات جديدة على حساب الأراضي الزراعية .
- توجيه الفائض السكاني للمحافظات المكتظة في الإقليم باتجاه المناطق الصحراوية المتاخمة سواء غرب أو شرق الدلتا، بجانب **التوطين في المدن والتجمعات الجديدة داخل الإقليم** ، وفي المناطق التي لا تصلح للإستغلال الزراعي داخل الإقليم مثل أراضي شمال الدلتا بمحافظة كفر الشيخ .
- التنمية الأفقية بالمناطق ذات بالظهير الصحراوي حيث تعتبر مراكز استقطاب جديدة.

٥- جنوب مصر من خلال:

- وضع الأسس **لهيكل عمراني جديد** , يتم فيه العمل على إنتشار سكان مصر في المناطق الصحراوية و **تحقيق الترابط بين النواحي الوظيفية للمجتمعات الجديدة و النواحي العمرانية**

٦- القناة وسيناء من خلال:

- الإنتشار المركز في إطار مناطق تنمية متكاملة بإعطاء أولوية لمناطق التنمية التي تتوفر بها ركائز إقتصادية بما يحقق تكامل منظومة التنمية .
- الإختيار السليم **لمواقع و أحجام التجمعات العمرانية الجديدة** على نحو يحقق التوافق مع إستراتيجية الإنتشار المكاني.
- إقامة عدد كبير من المناطق الصناعية و المناطق الحرة و توزيع هذه المناطق بما يحقق الإنتشار المكاني، و يحفز على إقامة مجتمعات سكانية جديدة بهذه المناطق .
- مراعاة البعد الأمني و الإستراتيجي في عمليات التوطين الإقتصادي و البشري و توفيرالخدمات و البنية الأساسية .

٥-٢-٦ أهمية التجمعات الجديدة في استراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية :

تعد سياسة المدن الجديدة المدخل الرئيسي للدولة لحل مشاكل وتحسين خصائص البيئة العمرانية كأحد الاساليب اللازمة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، بعيدا عن الأراضي الزراعية المطلوب الحفاظ عليها.

وقد تزامنت جهود إعادة هيكلة العمران المصري مع إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتطوير وتعديل التشريعات لتهيئة المجال الإستثماري وخاصة في المدن الجديدة التي إنتشرت بجوار العمران القائم/ مما أدى إلى تسارع نمو المدن الجديدة وظهور تكتلات إقتصادية بأحجام جاذبة في العديد منها.

وتمثل المساحة المخصصة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (التي تبلغ حوالي ٢٥٣٥كم٢) ١٨% من المساحة المبنية في مصر ، كما بلغت المساحة التي تم إمدادها بالمرافق حوالي٨٠ كم٢، وجملة السكان حوالي ٢٥٠ ألف نسمة، وقد تم بناء ١٠٥٩ مصنع على مساحة ١٢.٥ كم٢ بإستثمارات بلغت ٤ مليار جنيه وإنتاج سنوي ٤.٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى ٧٠٠ مصنع تحت الإنشاء تشغل مساحة ٦ كم٢ بإستثمارات إجماليها ١٠.٢ مليار جنيه، وإنتاج سنوي حوالي ٣.٢ مليار جنيه.

ويبقى برنامج تنمية المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في كافة أرجاء مصر خطة تنموية طموحة لربط برامج تنمية هذه المدن ببرامج إعادة تنظيم الكتل العمرانية القائمة بالوادي والدلتا بما يسارع من تحقيق الخطط المستهدفة للبرنامج نحو تهيئة الظروف البيئية والإقتصادية لمزيد من الإنطلاقات الإجتماعية والإستثمارية.

٥-٢-٧ المقترحات والرؤى التخطيطية المستقبلية الخاصة بالتجمعات الحضرية الجديدة:

إن التنمية العمرانية من خلال تطبيق سياسة إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة هي سياسة تهدف بالمقام الأول إلى تحقيق مكتسبات إقتصادية وإجتماعية للسكان والدولة[٧٠].

ومن خلال هذا المنطلق يمكن تناول بعض المقترحات والرؤى التخطيطية الخاصة بالتجمعات الحضرية الجديدة والتي يمكنها تحقيق ذلك ومنها:

١- تنمية المجتمعات الجديدة ذات المقياس الحجمي الصغيرة كسياسة جديدة موازية لسياسة المدن الجديدة الكبرى في مصر وممكن أن يكون لها دور تنموي وتحقق نجاحاً لإستيعاب الزيادات السكانية بتكلفة أقل وكفاءة أعلى[٧١].

حيث أن النمط الصغير مناسب لإستيعاب الزيادة السكانية على المدى القصير، نمط المدن الجديدة الكبرى مناسب لتوفير متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على المستوى القومي (أي أنها تعمل على المدى البعيد).

٢- أن يتم إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، حسب إستراتيجية شاملة للتنمية، وفي إطار خطة عامة واضحة المعالم للتخطيط الحضري والريفي[٧٢]، وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي العمل على تحقيق ما يأتي:

- وضع خريطة سكانية على كامل المسطح الجغرافي المصري، ويستلزم هذا تحديد إمكاناته الطبيعية الكامنة، شاملة مصادر المياه ومصادر الطاقة، والأراضي الزراعية والقابلة للإستزراع، والموارد الطبيعية ويلي ذلك تحديد المناطق ذات الإمكانات التنموية ومحاور الإنتشار السكاني والعمراني.
- وأن توضح الخريطة الأقاليم التخطيطية المتكاملة، والهيكل العمراني الرئيسي لكل إقليم، وهياكل البنية الرئيسية والمستقرات البشرية به، وكذلك الشبكة القومية للخدمات.
- وضع برامج التنفيذ بحيث يتم إنشاء كل من المجتمعات الجديدة على مراحل متلاحقة، تتكامل كل مرحلة منها في البنية الأساسية والإسكان والنشاط الإقتصادي والخدمات الإجتماعية مع ضرورة وضع خطة سليمة لإدارة التنفيذ.
- وضع معدلات نمطية تقريبية للتصميم والتخطيط بكل إقليم بداية بتصميم الوحدة السكنية الملائمة ونهاية بتخطيط المستقر البشري مع تحديد المساحات النسبية للأنشطة المختلفة.

---

[٧٠] أبوزيد راجح، **العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**،المجلد الأول ، صفحة ٤١٦

[٧١] محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**،رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٩، ص ١٦٥ .

[٧٢] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **نحو ملامح لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،١٩٨٣ -١٩٨٤ ، ص ١٣٦-١٣٨.

- دراسة القوام الإقتصادي للمجتمعات الجديدة ووضع هياكل تمويلها بحيث يتحقق معها إسترداد أكبر قدر ممكن من التكاليف.

٣- ومن المقترحات الخاصة بالعمران الجديد والتي تسهم في مواجهة المشاكل العمرانية على المدى البعيد وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية وهذه المقترحات كما يلي[٧٣]:

أ. **سياسات تعجيل الإستيطان بالمدن الجديدة:** سياسات جديدة لتكثيف معدلات الإستيطان والإسراع بها مثل: الإسكان العائلي وإسكان الشباب، وإتباع أسلوب التأجير لجزء من الرصيد السكني المتاح للوزارة وهيئاتها، والسعي لتفعيل قانون التمويل العقاري، ومشاركة القطاع الخاص في إدارة بعض مرافق المدن الجديدة وحل مشاكل المدن الجديدة.

أ. **تخطيط منظومة التجمعات حول المدن الجديدة:** بين عدد من الدراسات أن النمو العمراني حول المدن الجديدة وخاصة في التجمعات الريفية في إقليمها وخاصة (العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبني سويف الجديدة) تتم بمعدلات نمو عالية مما يستدعي تخطيطه، وكذلك تخطيط تجمعات صغرى جديدة حولها، بحيث تكون منظومة عمرانية طبيعية تتكامل أدوارها وتتفاعل مصالح المدن الجديدة وصالح التجمعات الصغرى. حيث إن هذا الوضع هو الطبيعي، وسيحقق نمواً عمرانياً سريعاً ومخططاً بعيداً عن الأرض الزراعية.

ب. **سياسة التجمعات الحضرية الصغرى الجديدة والنمو المنتشر: إن إمكانات الدولة الإقتصادية لن تمكن من الإستمرار في سياسات المدن الجديدة الكبرى بنفس المعدلات السابقة، وكذلك الأمر بالنسبة للمشروعات القومية الكبرى**،الأمر الذي يحتم وجود سياسات موازية وواقعية – وأهمها: الإنتشار التدريجي في تجمعات صغيرة على أطراف الوادي تبدأ بوظائف خدمية (بدلاً من البناء على الأرض الزراعية)، ثم تتحول تدريجياً للوظائف الصناعية والحرفية والإنتاجية عموماً، ويقترح أن يكون التعامل معها على المستوى المحلي وفي إطار مخططات إقليمية.

كما ترى ابتهال أحمد[٧٤] أنه لكي يتم تحقيق متطلبات التنمية المستقبلية فانه لابد أن تظهر التجمعات العمرانية الجديدة على المستوى القومي في نمطين وهما:

- تجمعات طويلة المدى
- تجمعات قصيرة المدى

وذلك نظرا لأن لكل من النمطين مميزاته كما ان له عيوبه ، والجدول رقم (٩-٥) يلخص الخصائص المختلفة للتجمعات الجديدة طويلة المدى و قصيرة المدى و مميزات و عيوب كل نوع.

---

[٧٣] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ص ٢٥٠-٢٥١ .

[٧٤] ابتهال أحمد عبد المعطي، تغير **الأهداف لسياسة التجمعات الجديدة من تجمعات طويلة المدى الى تجمعات قصيرة المدى**،المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات، مكتبة الاسكندرية، مصر ، مارس ٢٠٠٩، ص١٣-١٧

جدول (٩-٥) الخصائص التخطيطية و التنموية للمجتمعات الجديدة طويلة و قصيرة المدى

العنصر	التجمعات طويلة المدى	التجمعات قصيرة المدى
الفترة/المرحلية	بعد ١٩٤٠ : ١٩٧٠	المرحلة الأولى : ١٩٧٠ : ١٩٩٠ المرحلة الثانية : ١٩٩٠ : ٢٠٠٠
الدور القومي والإقليمي	• أقطاب تنمية قومية و إقليمية كبرى • مراكز صناعية إقليمية	• مراكز خدمات إقليمية فرعية • مراكز تنمية إقليمية للظهير المباشر للمناطق الحضرية • مراكز خدمات إقليمية للمناطق الصناعية في الإقليم • مراكز عمرانية لمناطق الزراعة القائمة أو المستحدثة • مراكز نقل و مواصلات Nodes • أقطاب بحثية و تكنولوجية
الحجم السكاني (نسمة)	• الدول المتقدمة: ٥٠ : ٢٥٠ ألف • الدول النامية: ١٥٠ : مليون	• الدول المتقدمة : ٥ : ٢٠ ألف • الدول النامية: ٥٠ : ٥٠٠ ألف
النظام العمراني	• متمركز Mono –centric • محوري Poly– nuclear	• متعدد الأنوية Polycentric • محوري Poly –nuclear
القاعدة الاقتصادية	• أحادية النشاط (أنشطة صناعية كثيفة) • متعددة الأنشطة	• متخصصة (أنشطة صناعية صغيرة أو نظيفة) • متنوعة الأنشطة(تجارة، ادارية، خدمات محلية وإقليمية، ترفيهية، سياحية،...)
فترة التنمية	٢٠ : ٤٠ عامًا	١٠ : ١٥ عامً
التوجه في الاستثمار	• برنامج قومي لإنشاء التجمعات الجديدة ممول من الميزانيات الحكومية أو المحليات(انجلترا) • أو ضمن برنامج إسكان قومي	• قطاع خاص • شراكة حكومية/خاصة • اتحادات مالية للتنمية العمرانية
مشكلات التمويل والاستثمار	• يتأثر بمعدلات النمو الاقتصادي للدولة أو الإقليم • يؤدي الي تمركز الانشطة والسكان • يزيد من الفوارق الإقليمية • عبء على ميزانية الدولة وامكانيات الإدارات المحلية لأنها تحتاج إلى حجم ضخم من الاستثمارات • يحتاج إلى رؤوس اموال مؤجلة العائد	• غياب الدعم السياسي للمستثمرين • مشكلات الضمانات و القروض • صعوبة المنافسة في السوق و خاصة للمستثمرين الصغار • عدم ثبات مصادر تدفق الاموال

العنصر	التجمعات طويلة المدى	التجمعات قصيرة المدى
المشكلات العمرانية و التنموية	• تراكم الطلب على الإسكان • ستزيد الضغوط على مناطق الأطراف لعدم توافق زمن التنمية مع معدلات نمو الطلب • المجتمعات التي تعمل على التكامل والتنوع والاكتفاء الذاتي غير مربحة اقتصاديا لذلك زمن التنمية يأخذ فترات طويلة • مجتمعات متكاملة القاعدة الاقتصادية وغير كاملة الخدمات نتيجة طول زمن التنمية • تزيد من الفوارق الإقليمية بين التجمعات العمرانية القائمة • في حالة عدم استقلالها تزيد من ضغوط الحركة على مناطق المركز	• تنافس القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع اسعار الاراضي • عدم التحكم في نمو الأنشطة في ظل غياب المدخل الاستراتيجي الشامل للتنمية • تضارب مصالح القطاع الخاص مع الاهداف القومية • تعارض المدخل الاقتصادي والاجتماعي وتجعل المكسب المادي ذات أولوية • خلق مجتمعات غير متنوعة اجتماعيا • تزيد من تشتت الإقليم عمرانيا • تكرار نمط التنمية العمرانية يقلل من التنافس والتميز
المميزات العمرانية والتنموية	• العدالة الاجتماعية من خلال تنوع مستويات الإسكان • توفر فرص إسكان وعمل أفضل • تخفف الضغوط على المراكز العمرانية القائمة • تعمل على توفير فرص عمل بشكل أكبر ومتكامل وخدمات متنوعة المستوى • تنمية مركزة ومحددة الهيكل للإقليم • تعيد توزيع الأدوار في النظام العمراني القائم • تشارك في دفع معدلات التنمية على المستوى القومي • تدفع القدرات التنموية للأقاليم الهامشية وغير المنماه	• توفر فرص إسكان و عمل أفضل • تخفف الضغوط على المراكز العمرانية القائمة في فترة نمو قصيرة • تخلق شبكات من الأسواق و المراكز التجارية متعددة المستويات و متنوعة • تزيد الترابط بين أجزاء الإقليم • تحقق التنافسية بين التجمعات العمرانية بالإقليم • تقلل مشكلات التمركز والتضخم في النسق العمراني

المصدر :ابتهال أحمد عبدالمعطي، تغير الأهداف لسياسة التجمعات الجديدة– من تجمعات طويلة المدى الى تجمعات قصيرة المدى، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة– السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص١٣–١٧

٥-٣ مقومات المدن الجديدة ومعوقاتها

تتمتع المدن الجديدة بعدد من المقومات التي تميزها عن التجمعات القائمة، الا أن ذلك لا يمنع أن هذه المدن تواجه عدداً من المعوقات والمشكلات، وهو ما سيتم تناوله فيما يلي.

٥-٣-١ المقومات والخصائص المميزة بالمدن الجديدة والتي تساهم في تحقيق متطلبات التنمية الحضرية

تتمتع المدن الجديدة بعدد من المزايا والمقومات التي تجعلها قادرة على تلبية متطلبات التنمية الحضرية ، ومقوم أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه المقومات :

- توافر بنية أساسية ملائمة
- سهولة الإتصال بمواقع مستلزمات الصناعة(مصادر العمل والأسواق والمؤسسات المتكاملة)
- توافر مساحات من الاراضي
- التسهيلات الائتمانية والضريبية للمشروعات الاقتصادية التنموية
- المزايا والحوافز الاستثمارية
- البنية الاجتماعية الداعمة للأنشطة الاقتصادية
- توافر الخدمات بمستويات أفضل(بصفة عامة) مقارنة بالمدن القائمة
- توافر الوحدات السكنية بفئاتها وشرائحها المختلفة مع وجود اختيارات متعددة من ناحية الايجار أو التمليك أو التعاونيات
- توافر خصائص بيئية سليمة
- الاصلاحات الهيكلية المتمثلة بصفة خاصة فى تخفيض الرسوم الجمركية وأسعار الضرائب وفى اعادة تنشيط برنامج الخصخصة
- توافر مراكز التدريب ومراكز تنمية الصادرات ، ومراكز نقل التكنولوجيا
- توافر فرص أكبر لامتزاج السكان من كافة المستويات الاقتصادية والمهنية
- توافر مناطق مناسبة للأنشطة العلمية والجامعات خارج المدن القائمة المكدسة.

بالاضافة الى المزايا والإعفاءات التي قررها القانون رقم ١٩٧٩/٥٩ للمشروعات الصناعية والتجارية بالمجتمعات العمرانية الجديدة وهي:[٧٥]

- الإعفاءات من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة عشر سنوات.
- الإعفاء من الرسوم على الواردات اللازمة من الآلات والتجهيزات اللازمة لإقامتها.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم على فوائد القروض والتسهيلات الإئتمانية المعقودة بالعملة الأجنبية.
- إعفاء عائد المال المستثمر في المشروعات الموافق عليها من ضريبة إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة عشر سنوات.

[٧٥] شاديه محمد عبد العليم بركات، **تقويم أساليب التنمية العمرانية للتجمعات الجديدة في مصر مع ذكر خاص لمدن (العاشر من رمضان – السادات – السادس من أكتوبر)**، رسالة دكتوراة ،كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٨٨

- إعفاء المستثمر بالمجتمعات الجديدة من الضريبة العامة على الإيراد لمدة عشر سنوات
- جواز قيام الأجانب من العاملين بالمدن الجديدة بتحويل حصة لا تتجاوز ٥٠% من مرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية بالنقد الأجنبي إلى الخارج.

٥-٣-٢ مشكلات ومعوقات تنمية المدن الجديدة

تواجه التجمعات العمرانية الجديدة بعض المشكلات التي تعوق عمليات التنمية بها وتؤخر تحقيقها للأهداف المنوطة بها، ويمكن ايجاز هذه المشكلات كما يلي:[٧٦]

- بطء النمو السكاني : من خلال تتبع بيانات النمو السكاني بالمدن الجديدة، يتضح أن المدن الجديدة لم تحقق حتى الآن الأحجام السكانية المتوقعة لها في فتراتها التخطيطية المختلفة.
- تدني معدلات الإستيطان : حيث لم تتحقق التنمية بالمدن الجديدة المعدلات المخططة لها في مجالات كثيرة، خاصة في مجال الإستيطان، فنسبة عدد سكان المدن الجديدة الفعلي إلى المستهدف لم تصل إلى معدلات ونسب مقبولة
- وجود طاقات وموارد أساسية معطلة: حيث يتضح من خلال مؤشرات هيئة المجتمعات العمرانية أن حوالي ٤٠% من الوحدات السكنية المشيدة بالمدن الجديدة مازالت خالية.
- وجود إمكانيات إقتصادية غير مستغلة: حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة للمشروعات بالمدن الجديدة أكثر من ٢.١٩ مليار جنيه مصري، مما يشكل تعطيلاً لرؤوس الأموال نظراً لضعف الفائدة العائدة من تلك الإستثمارات الضخمة طويلة الأجل، حيث كان الغرض منها هو رفع عملية الإنتاج والإستثمارات وخلق بيئة متميزة إجتماعياً، وهو ما لم يتحقق كما هو مطلوب حتى الان .
- وجود موارد بشرية وطاقات غير مستغلة: وهي تتمثل في المورد البشري وهم السكان المستهدفون لسكن المجتمعات الجديدة الكبرى والذين يضطرون يومياً للحركة بشكل بندولي من والى عملهم ومقر سكنهم خارج المدينة ، مما له الأثر في إهدار طاقتهم البشرية في الإنتقالات.
- النمو العمراني المشتت: نظراً لغياب البعد المرحلي يظهر تشتت النمو في المناطق السكنية ومراكز الخدمات.
- الفجوة بين الدخل وتكلفة المسكن: فمع زيادة نسبة التضخم نتيجة زيادة الأسعار (مع الثبات النسبي للدخول) أدى ذلك إلى إرتفاع تكلفة المسكن نتيجة إرتفاع الأسعار للأراضي ومواد البناء وتكلفة العمالة.

ويرى تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية الخاص بقضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية (٢٠٠٢-٢٠٠٣) أن المشاكل التي تواجه إنشاء وتنمية المدن الجديدة في مصر هي كما يلي: [٧٧]

- كيفية توفير المزيد من فرص العمل لتؤدي إلى جذب الأيدي العاملة والسكان معاً.

---

[٧٦] ١٠٠محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة،٢٠٠٩

[٧٧] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢ -٢٠٠٣ ، ص ٢٣٣ .

- كيفية توفير وحدات سكنية تتناسب مع القدرة المالية للفئات المستهدفة للإقامة في المدينة.
- كيفية توفير وتشغيل وصيانة الخدمات الأساسية والمرافق العامة بأنواعها.
- كيفية توفير وسائل إنتقال مناسبة سريعة وفعالة من وإلى المدن الجديدة.
- تعاني بعض هذه المدن من عدم تكامل المتطلبات المعيشية اللازمة للإقامة بها.

وفي جميع الأحوال، فإن تقييم سياسات المدن الجديدة عموماً جيد وواعد رغم الإنفاق المرتفع عليها ورغم أن عدد السكان أقل من المستهدف، فقد إتفقت الآراء على أن المدن الجديدة إستثمار طويل أو متوسط الأجل على أحسن صورة، وأن رفع معدلات الإستيعاب السكاني في المدن الجديدة سيستغرق وقتاً ليس بالقصير.

وترى غادة د حسن أن من أهم مشكلات التجمعات الحضرية(المدن) الجديدة في مصر ما يلي:[٧٨]

- اعتماد الجزء الأكبر من التمويل لنشأة التجمعات العمرانية الجديدة على قروض بنكية مع عدم توفر المصادر الكافية لسداد فوائدها المتراكمة ،إلا انه مع الوقت حدث إقبال من القطاع الخاص في الاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة، ويعتبر ذلك مؤشر يبعث على التفاؤل لتحقيق النجاح على المدى الطويل .
- حتى بداية التسعينات لم تحقق المدن الجديدة أكثر من ١٠ % من الحجم السكاني المتوقع لها رغم الانفاق الضخم على استثمارات البنية الأساسية والإسكان، إلا انه مع دخول القطاع الخاص وأساليب الإدارة والتسويق الجديدة تم التركيز على الميزة التفاضلية للعديد من المجتمعات العمرانية الجديدة والمتمثلة في نوعية الحياة والتي غالبا ما تأتى على حساب التكاليف المعيشية، لذا فهي أصبحت مستهدفة لمرتفعي الدخل، وهي بذلك لم تحقق ماكان مستهدفا للفئات السكانية الأقل دخلا.
- تمت عملية تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة في غياب خطة تنمية مرحلية زمنية تفصيلية طبقا لأولويات التنفيذ.
- اجراء تعديلات نتجت من ظروف التنفيذ من خلال الأجهزة التنفيذية دون الرجوع لتعديل المسار في المخطط.
- المضاربة التي حدثت على الأراضي والمباني والتي لم يكن يتوقعها المخطط.
- تزايد الأهمية النسبية لجماعات المصالح (Stakeholders) في التأثير على مخططات بعض المجتمعات العمرانية الجديدة وإحداث انحرافات في الأهداف التي كانت موضوعة لانشائها ، وظهر ذلك في تغيير استعمالات الاراضى الواقعة حول المدن الجديدة عن ما كان مخطط لها وتغيير حدود الأحوزة العمرانية.

[٧٨] غادة محمود حسن، **القوى المؤثرة على تنمية المدن الجديدة نحو بناء منهجية لتحديث المخططات**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة– السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص٢

ومن أمثلة هذه الاضافات التى حدثت على المخططات:

- الامتدادات العمرانية الشاسعة التى تم اضافتها على مدينتى ٦ أكتوبر والشيخ زايد ، واضافة حى متميز على طريق القاهرة- الاسكندرية
- النمو الصناعى بمدينة العاشر من رمضان على محور بلبيس/ العاشر
- الجامعة والنوادى خارج مخطط مدينة بدر
- منشات تعليمية وتجارية على محور الاسماعلية/القاهرة الصحراوى خارج مخطط مدينة العبور
- انتشار المشروعات التعليمية والترفيهية خارج مخطط مدينة الشروق على طريق القاهرة الاسماعلية.

ومن مشكلات التجمعات العمرانية الجديدة أيضا:[٧٩]

- صعوبة التأثير في المتغير السكاني للتحرك إلى المناطق الجديدة، نتيجة ضعف الإمكانات الاقتصادية للأفراد حتى وإن كانت هذه المناطق مناطق ضغوط سكانية واقتصادية
- طرح معدلات نمو للتجمعات الجديدة أكبر من معدلات نمو المناطق القائمة وخاصة في الاقاليم الحضرية الكبرى ممأدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية والسكانية لهذه التجمعات.
- تنفيذ فكرة أجيال المدن الجديدة التي تبدأ أهدافها ومراحل تنفيذها في نفس الفترة الزمنية على المستوى القومي وذلك يتطلب توزيع الاستثمارات الموجهة من الدولة مما يضعف العائد الاقتصادي من هذه التجمعات أو تزداد الفوارق الإقليمية، خاصةً في حالة تركيز عدد من التجمعات الجديدة في إقليم دون الآخر.
- عدم دمج التجمعات الجديدة كبيرة الحجم في النسق العمراني القومي أو الإقليمي حيث أن هذا الدمج يتطلب إعادة توزيع الأدوار بين التجمعات الجديدة والقائمة ، وهو ما يصعب تحقيقه على المدى القصير في حالة النسق العمراني المركزي Mono- centric لأن المراكز العمرانية القائمة تسيطر على معدلات النمو الاقتصادي والسكاني .

كما يرى عبد النبي الطوخي أن أهم معوقات تنمية المدن الجديدة تتلخص فيما يلي:[٨٠]

- غياب الاستراتيجية القومية للتنمية والتعمير والآليات التي تساعد على تحقيقها سواء على المستوى القومي أو المحلي أو الإقليمي.
- زيادة معدل الإستيطان الصناعي ونقص معدل الإستيطان البشري مما أدى إلى عدم التوازن بين محددي الإستيطان في المجتمعات الجديدة.

---

[٧٩] ابتهال أحمد عبدالمعطي، **تغير الأهداف لسياسة التجمعات الجديدة- من تجمعات طويلة المدى الى تجمعات قصيرة المدى**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص٦

[٨٠] عبدالنبي اسماعيل الطوخي، **المدخل الحديث للتخطيط و التنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر**، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة ،الجزء الأول، ديسمبر ٢٠٠٦ ، وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للنخطيط العمراني، ص١٠

- المدن الصناعية الجديدة التي أنشئت في كثير من المحافظات لم تحقق الهدف منها ومازال الكثير منها يعاني من نقص الإقبال عليها.
- مركزية إتخاذ القرار على كافة المستويات للتنمية العمرانية وعدم إستقلال أجهزة المدن الجديدة في القرارات التنفيذية لتحقيق الأهداف العامة للتنمية العمرانية وإستقطاب الفائض السكاني من المناطق المزدحمة.
- غياب النظرة المحلية للتنمية المتوافقة مع المقومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المبنية على تجارب التنمية المحلية.
- لم يسبق سياسة التنمية العمرانية للمجتمعات الجديدة إعداد أي خطط قومية أو إقليمية كان من الممكن أن تمثل الأساس المنطقي لتحديد العدد والحجم الأمثل ووظائف المجتمعات الجديدة، حيث كانت أغلب القرارات خاضعة للظروف السياسية بصفة رئيسية.
- إن إنشاء المدن التابعة أدى إلى تفاقم الأوضاع في القاهرة بدلاً من حل المشكلة السكانية للقاهرة مما أدى إلى إنفاق المليارات من الإستثمارات في القاهرة وحدها لحل مشاكل المرافق والإتصال.
- إنحياز السياسة للأغنياء وليس لفقراء، مما أدى إلى خلق طبقة من الأثرياء الطفيليين قائمة على أساس المضاربة في أسعار الأراضي وزيادة سوء توزيع الدخل في المجتمع.
- عدم دراسة الجدوى الإقتصادية والإجتماعية من المدن الجديدة بدراسة التكاليف والعائدات منها سواء العائد الإقتصادي أو الإجتماعي أو البيئي.
- عدم وجود سياسة إدارة ونظم واضحة للعلاقات بين المدن الجديدة والمناطق المحيطة بها مما أدى إلى تداخل وتضارب بين السلطات المحلية وأجهزة المدن الجديدة خصوصاً فيما يتعلق بسياسة المرافق والبنية الأساسية.
- الإعتماد الكبير على الدولة في تنفيذ سياسة الإستثمار في المدن الجديدة مما ألقى عليه أعباء ضخمة في إقامة البنية الأساسية وعدم إمكانية التوفيق بين إحتياجات الفقراء والأغنياء.

وبرغم تواضع معدلات النمو والتنمية للمجتمعات العمرانية الجديدة في المراحل الأولى والتي قابلها ارتفاع الاستثمارات الموجهة من الحكومة، فلا يمكن أن تقيم تلك التجمعات وان تقاس مؤشرات التنمية في سنوات نشأتها الأولى حتى يستكمل بناؤها الاقتصادي والاجتماعي اذ أنها في تطور مستمر .

كما انه لا يجب أن تقاس بالعوائد الاقتصادية المباشرة فقط ، بل إن هناك عوائد اجتماعية وأمنية، فيمكن اعتبار المجتمعات العمرانية الجديدة احد الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي، والمهم هو كيفية الارتفاع بمعدلات إسهامها حتى يمكنها أن تدعم من منظومة الاقتصاد القومي بدلا من أن تمثل عبئا عليه.[٨١]

[٨١] غادة محمود حسن، **القوى المؤثرة على تنمية المدن الجديدة نحو بناء منهجية لتحديث المخططات**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة– السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص٣

٥-٤ تصنيف المدن الجديدة وفقا لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تلعب المدن الجديدة دورا هاما في سياسات توزيع السكان والنشاطات الاقتصادية داخل الأقاليم أو بين الأقاليم[٨٢]، و تتعدد التصنيفات التي تناولت المدن الجديدة بالتصنيف ومن ذلك:

٥-٤-١ تصنيف للتجمعات العمرانية الجديدة وفقا لحجمها ونطاق تأثيرها في الاقتصاد الاقليمي والقومي، وهذا التصنيف كما يلي[٨٣]:

المدينة الصغيرة : لا يزيد حجمها عن ٢٥٠ ألف نسمة ، ووظيفتها الأساسية توفير إحتياجاتها الذاتية ، ويكون نطاقها المكاني محدود وبالتالي مساحتها محدودة، ومن النادر أن تتواجد "نويات" داخل الموقع المختار للمدينة وبالتالي غالباً تنشأ كلية جديدة.

المدينة الواسعة (الكبيرة): يجب أن يزيد حجمها عن ٢٥٠ ألف نسمة، لا تقتصر وظيفتها على توفير إحتياجاتها الذاتية، ولكن أيضاً توفير إحتياجات الإقليم المحيط بها، لكي تقوي وتدعم النمو الإقتصادي والسكاني في إقليمها، ونطاقها المكاني نطاق واسع، وتحتاج إلى مساحة من الأرض ذات إمتداد كبير ويمكن ان يشتمل نطاقها المكاني على نويات أو نقاط تنمية قائمة تدخل ضمن خطة المدينة الجديدة، وفي مثل هذه الحالات لا تنشأ المدينة جديدة كلية.

ووفقا لهذا التصنيف تصنف المدن الجديدة المصرية التي بدأت تحقق قدرا من الاستقرار ، كما يتضح من خلال جدول رقم(١٠-٥).

جدول(١٠-٥) تصنيف المدن الجديدة وفقا لحجمها ونطاق تأثيرها في الاقتصاد الاقليمي والقومي

الاقليم	المحافظة	المدينة	التصنيف
القاهرة الكبرى	القاهرة	١٥ مايو	مدينة صغيرة
		القاهرة الجديدة	مدينة كبيرة
		الشروق	مدينة صغيرة
		بدر	مدينة صغيرة
	الجيزة	٦ أكتوبر	مدينة كبيرة
		الشيخ زايد	مدينة صغيرة
	القليوبية	العبور	مدينة صغيرة
الاسكندرية	الاسكندرية	برج العرب الجديدة	مدينة كبيرة
	البحيرة	النوبارية الجديدة	مدينة صغيرة

[٨٢] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا- مجلس بحوث المجتمعات الجديدة، **تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة** ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة،١٩٩١

[٨٣] محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**،رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٤.

الاقليم	المحافظة	المدينة	التصنيف
الدلتا	المنوفية	السادات	مدينة كبيرة
	دمياط	دمياط الجديدة	مدينة كبيرة
قناة السويس	الشرقية	العاشر من رمضان	مدينة كبيرة
		الصالحية الجديدة	مدينة صغيرة
شمال الصعيد	المنيا	المنيا الجديدة	مدينة صغيرة
	بني سويف	بني سويف الجديدة	مدينة صغيرة

المصدر :الباحثة استنادا الى التصنيف السابق

٥-٤-٢ تصنيف من حيث الإستقلالية و التبعية[٨٤]:

مدينة مستقلة Independent:

وهي تنشأ على قواعد ومقومات إقتصادية خاصة بها، وتقام في مواقع تبعد عن المدن الحالية القائمة بمسافة تحقق لها الإستقلال، ولا تعتمد على المدن القائمة إلا فيما يختص بالعلاقات التبادلية، وتتوغل داخل الصحراء بعيداً عن شريط وادي النيل ، وتكون العمالة بها من سكانها. [٨٥]

وهي تتميز بإشتمالها على جميع المقومات الإقتصادية والإجتماعية اللازمة لإستقرار المجتمع وتوازن نموه، فيما يختص بالأنشطة الإقتصادية، وفرص العمل، والإسكان، والخدمات وعناصر البنية الأساسية. كما تتميز بهيكل إداري ونظام حكم يتمتع بدرجة إستقلال عالية وصلاحيات واسعة في إتخاذ قراراته الخاصة بالتنمية .

ومن أنواع هذه المدن: [٨٦]

أ) المدن ذاتية القاعدة الإقتصادية Cities with economic self containment

وهي المدن المكتفية ذاتياً من حيث كفاية وكفاءة القاعدة الإقتصادية التي تعتمد عليها ومثل هذه المدن تتألف القاعدة الإقتصادية فيها من أنشطة إنتاجية سلعية مثل الصناعة والزراعة أو كليهما.

وتنقسم هذه المدن طبقاً لقاعدتها الإقتصادية إلى قسمين:

- مدن وحيدة النشاط الإقتصادي (Mono Economic Activity Cities)
- مدن مختلطة النشاط الإقتصادي (Mixed Economic Activity Cities)

[٨٤] محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**،رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٩، ص ٩٤-٩٥.

[٨٥] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية، ٢٠٠٢ -٢٠٠٣ ، ص ٢٢٩.

[٨٦] أبوزيد راجح ،**العمران المصري- رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، المجلد الأول ، ص٤٢٣-٤٢٤ .

وهي أعلى درجات المدن المستقلة من حيث الكفاية الذاتية للأنشطة الإقتصادية فيها بجانب فرص الإسكان والخدمات.

ب) مدن الشركات Company Cities

وهي مدن ذات طبيعة خاصة تنشأ لإتاحة فرص الإسكان والخدمات لقوى العمالة بأحد المشروعات العملاقة، كالسد العالي، وينقسم هذا النوع من المدن إلى:

- مدن إنشاء المشروعات Project Construction Town
- مدن إنتاج الطاقة Energy Town.
- مدن المنتجعات والترفيه Resort Town.
- مدن إستخراج الثروات الطبيعية Natural Resource Town.
- مدن الإنتاج وحيد السلعة Single Product Town.

ج) مدن مراكز النمو الإقليمي Regional Growth Center

وهي مدن تنشأ في نطاقات إقليمية لا تهدف فقط إلى تحقيق الإستقلال والإكتفاء الذاتي من فرص العمل والإسكان والخدمات لقاطنيها، وإنما تهدف أيضاً إلى إستغلال ثروات الإقليم وإمكاناته، وإجتذاب الهجرات من المناطق المكتظة المتاخمة إلى المناطق البكر غير المستغلة لإستيطانها وتعميرها.

د) مدن مراكز تعجيل النمو Accelerated Growth Center

وهي مدن قائمة تأخذ مكان الصدارة في هيكل العمران في إقليمها وتتمتع بإمكانات خاصة في التنمية، حيث تتم تنميتها والإرتقاء بمكونات العمران فيها من أنشطة إقتصادية، وإسكان، وخدمات بهدف تعزيز دورها في تنشيط النمو العمراني لباقي المجتمعات العمرانية الأدنى والتابعة لها في الإقليم.

هـ) مدن العواصم القومية والإقليمية Capital Cities

تنشأ مدن العواصم القومية نتيجة لتحولات سياسية في الدولة، كما تنشأ كبديل لعواصم قديمة، ومدن العواصم سواء القومية منها أوالإقليمية، هي مدن خدمات بالمقام الأول.

ومن أمثلة مدن العواصم القومية مدينة نيودلهي(الهند)، إسلام أباد (الباكستان)، واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبرازيليا (البرازيل).

مدينة تابعة Satellite:

يكون بها قدر جوهري من رحلات العمل اليومية إلى المراكز القائمة حيث يعمل معظم سكان المدينة التابعة داخل المدينة الأم، وقد تكون المدينة تابعة برغم وجود تكوين ذاتي بالنسبة لأسواق العمل بها الا أن سكانها يقومون بإستهلاك بعض الخدمات من المدينة الأم القريبة.

وهي تنشأ كمدينة ثانوية تنشأ حول المدينة الأم لإمتصاص الكثافة السكانية المتزايدة بالمدن الحالية على المدى القصير، وتخفيف العبء عن المرافق القائمة، مع إيجاد فرص عمل ومقومات إقتصادية ترتبط مع المدينة الأم ، ولكن يكون لها كيان عمراني منفصل.

وتكون المدينة قريبة بدرجة كافية من المدينة الأم، ويكون إجمالي إقتصاد هذه المدينة معتمداً على المدينة الأم المجاورة لها، وتعتمد على المدينة الأم في توفير الخدمات العامة وإن كانت توفر بعض الخدمات بدرجات متفاوتة داخل حدودها، وهي مستقلة في إدارتها عن الإدارة المحلية للمدينة الأم وبالتالي هي ليست ضاحية للمركز الحضري الرئيسي التابعة له.

و تعددت الأنماط الوظيفية لمثل هذه المدن كما يلي[٨٧]:

أ) المدن التوابع Satellite Towns

مدن تنشأ في النطاق التأثيري لمراكز عمرانية كبرى، أو مدن رئيسية والمدن التوابع على أطراف هذه المراكز الحضرية بحيث تسمح المسافات البينية برحلات التردد اليومي، حيث توفر هذه التوابع بيئة سكنية أفضل، وخدمات أوفر مما هو قائم بالمدينة الرئيسية ومن ثم فإن هذه التوابع لا تتمتع بالإستقلال الكامل وإنما ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمركز، والذي يتضمن جميع الأنشطة الإقتصادية التي توفر فرص العمل لسكان المدن التابعة.

ب) المدن التوأمية Twin Towns

أحد أشكال المدن التابعة، من حيث الطبيعة العمرانية، فهي تنشأ على إمتداد مدينة أخرى قائمة و تنشأ وثيقة الصلة بالمدينة القائمة، بهدف التغلب على مشكلاتها العمرانية، وكثيراً ما تتحول هذه المدينة التوأم إلى مركز ثقل عمراني ذي جاذبية أعلى من المدينة القائمة، وخاصة إذا ما توافرت لها قاعدة إقتصادية ذات فاعلية مؤثرة في المنطقة.

وهي تنشأ ملاصقة للمدينة القائمة وتمثل توسعاً عمرانياً في الأراضي الصحراوية، ولها أيضاً قاعدة إقتصادية وعلى إتصال وثيق بالمدينة الحالية في بعض أنواع من الخدمات مثل: مدينة بني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة، وأسيوط الجديدة، وطيبة الجديدة. [٨٨]

ج) المدن داخل المدن Town in Town:

تتجه المدن إلى تجديد بنيتها العمرانية وتطوير مناطقها المتدهورة، وأحد مناهج هذه التطوير هو الإزالة والإحلال حيث يتم إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة داخل المدن، في مواقع تصل حالة التدهور العمراني بها إلى حد حتمية الإزالة وإعادة إنشاء مجتمعات جديدة متكاملة في هذه المواقع، بحيث يتوافر لها جميع الإحتياجات العمرانية من

---

[٨٧] أبوزيد راجح ،العمران المصري – **رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، المجلد الأول ، ص٤٢٥-٤٢٧ .

٦٣ تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢ -٢٠٠٣ ، ص ٢٣٠.

إسكان وخدمات بصورة ملائمة، ولا تمثل الأنشطة الإقتصادية في مثل هذه المجتمعات إحتياجاً أساسياً، حيث تتفاعل مع المدينة الأم في تلبية إحتياجات سكانها من فرص العمل.

وهي تعرف بأنها مدن داخل المدن، نظراً لأنها تنشأ داخل الكتلة العمرانية للمدينة الأم القائمة أو في نطاق حيزها العمراني.

وتصنف المدن الجديدة (التي بدأت تحقق مرحلة من الاستقرار) وفقا لهذا النوع من التصنيف كما يظهر في جدول رقم(١١-٥).

جدول(١١-٥) تصنيف المدن الجديدة من حيث الإستقلالية و التبعية

الإقليم	المحافظة	المدينة	التصنيف
القاهرة الكبرى	القاهرة	١٥ مايو	تابعة
		القاهرة الجديدة	تابعة
		الشروق	تابعة
		بدر	تابعة
	الجيزة	٦ أكتوبر	تابعة
		الشيخ زايد	تابعة
	القليوبية	العبور	تابعة
الاسكندرية	الاسكندرية	برج العرب الجديدة	مستقلة- ذاتية القاعدة الاقتصادية
	البحيرة	النوبارية الجديدة	مستقلة- مركز نمواقليمي
الدلتا	المنوفية	السادات	مستقلة- ذاتية القاعدة الاقتصادية
	دمياط	دمياط الجديدة	مستقلة- ذاتية القاعدة الاقتصادية
قناة السويس	الشرقية	العاشر من رمضان	مستقلة- مركز لتعجيل النمو
		الصالحية الجديدة	مستقلة- ذاتية القاعدة الاقتصادية
شمال الصعيد	المنيا	المنيا الجديدة	تابعة- توأمية
	بني سويف	بني سويف الجديدة	تابعة- توأمية

المصدر:الباحثة استنادا الى التصنيف السابق

٥-٤-٣ دور التجمعات الجديدة في الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٨٩]

تعتبر المجتمعات الجديدة من ركائز تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة المكانية والسكانية، وذلك من خلال الأهداف المنوط بها تحقيقها من خلال توقعات الاستراتيجية المستقبلية وهي:

- زيادة مساحة الحيز المأهول من مسطح مصر بما يعمل على جذب جانب من التكدس الساكني من المدن القائمة وإمتصاص تحركات الهجرة الداخلية نحو المدن والمجتمعات الجديدة من خلال إقامة ركائز عمرانية جديدة على قواعد إقتصادية وتطوير وتنمية المناطق الحدودية
- حماية الأراضي الزراعية
- تقليل مشاكل النقل والانتقال وتخفيض معدلات التلوث البيئي
- المساهمة الإيجابية في تنمية الأنشطة الصناعية والسياحية والإستفادة من الموارد الكامنة

تشير الأهداف المستقبلية المنوط بالتجمعات الجديدة تحقيقها الى دورها المستهدف في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى مساهمتها الايجابية في تحقيق التنمية الحضرية من خلال توفير جزء من المتطلبات العمرانية لهذه التنمية.

على أن يتم تحقيق الأهداف السابقة في ضوء مجموعة من الركائز التي يعتمد عليها قطاع المجتمعات الجديدة وهي:

- الإستفادة القصوى من الإمكانيات والموارد الطبيعية والتعدينية المتاحة
- الحفاظ على الإتزان البيئي والمحميات الطبيعية
- جذب السكان إلى مناطق التنمية الجديدة والقطاع الخاص للإستثمار وخلخلة الكثافة السكانية بالمدن القائمة
- تقوية محاور الإتصال بين النسق العمراني الحالي ومناطق التنمية الجديدة
- تعظيم الإستفادة من البنية الأساسية المتاحة القائمة
- سد منابع مشكلة المناطق والعشوائية
- وضع الضوابط للسيطرة على النمو العمراني لمناطق الجذب الحالية
- تعظيم الإستفادة من المناطق الأثرية والتاريخية وذات الإمكانيات السياحية

[٨٩] وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين(٩٧/٩٨-١٦/٢٠١٧)** ، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧، ص ٢٨١-٢٨٢

٥-٥ أثر المدن الجديدة على مؤشرات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مصر

يتناول هذا الجزء من البحث تحديد واختبار المؤشرات التنموية التي حدث بها تغيرات معنوية في المحافظات المصرية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦-٢٠٠٦) ، والتي يمثل وجود المدن الجديدة التي بدأت الاستقرار أحد العوامل التي ساهمت في حدوث هذا التغير، وذلك انطلاقاً من مقومات هذه المدن التي أضافت مسطحات وخدمات ومشروعات الى رصيد المحافظات والأقاليم التي تواجدت بها.

ويتطلب الأمر تحديد عدد من المؤشرات التي تمثل كافة الأبعاد التي تتأثر بعملية التنمية (عمرانية-اقتصادية-اجتماعية- ديموجرافية – خدمات – بنية أساسية...) ، وليتم ذلك فيجب تقديم عرض لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصياغة لهذه المؤشرات في مصر، من خلال تتبع زمني لتطور هذه المؤشرات على المستويات الاقليمية ، ومن خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائية (spss)، ليتم التوصل الى أثر المدن الجديدة على هذه المؤشرات.

٥-٥-١ رصد وصياغة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يتم التوصل الى المؤشرات المستخدمة في قياس تحقيق التنمية من خلال عدة اتجاهات، وهذه الاتجاهات كما يلي:

الاتجاه الأول : من خلال استعراض الأهداف العامة لسياسة انشاء المدن الجديدة، والأهداف الخاصة بانشاء بعض المدن المنفذة، وقياس تحقيق هذه الأهداف من خلال مؤشرات قياس.

تعددت الأهداف المرسومة للمدن الجديدة منذ نشأتها ومنها[٩٠]:

- إمتصاص الفائض السكاني للمدن القائمة الكبرى.
- الحد من معدلات الهجرة من الريف للمدن الكبرى.
- توفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل.
- حماية المناطق الزراعية المحيطة بالمدن من الزحف العمراني المتزايد.
- إستغلال الموارد الطبيعية (الأرض . الماء . السطح) لهذه المناطق المهجورة في الصحراء.

ويضاف إلى ذلك الأهداف التي تتطلبها التنمية العمرانية وهي:

- التعامل مع النمو الحضري و الهجرة و والمشكلات السكانية الخاصة.
- خلق كيانات إقتصادية مستقلة.
- الوفاء بحاجات الإسكان الحضري وتعزيز الهوية الإجتماعية والثقافية[٩١].
- تخفيض إزدحام المرور بالمجتمعات القائمة الكبرى.
- التنمية الإقليمية وتوسعات حضرية جديدة.

---

[٩٠] محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**، رسالة دكتوراة ،٢٠٠٩، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة ، ص٤٠.

[٩١] المصدر السابق ، ص٤٠.

- إحياء المناطق الريفية ودعم المناطق المضغوطة إقتصادياً.
- تنمية المناطق شبه القاحلة والهامشية كمراكز محتملة لتوزيع النمو السكاني المتزايد.

– كما يرى تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية الخاص بقضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية أن أهداف إقامة المدن الجديدة هي كما يلي[٩٢]:

- رسم خريطة عمرانية لمصر لإتاحة الفرصة للتوسع على الأراضي الصحراوية.
- إيجاد بيئة عمرانية وبيئية سليمة.
- إعادة رسم الخرائط السكانية.
- توفير مجتمعات عمرانية متوازنة إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً.
- الحد من المناطق العشوائية.
- إعادة توزيع إستعمالات الأراضي.
- المشاركة في حل مشكلة الإسكان.
- تخفيف الضغط السكاني عن المدن القائمة، وجذب الزيادة السكانية من الوادي الضيق إلى الصحراء.
- الحد من الزحف العمراني على أجود الأراضي الزراعية.
- إيجاد قاعدة إقتصادية قوية خارج الوادي والدلتا.
- إيجاد فرص عمل للشباب من خلال القاعدة الإقتصادية للمدينة.
- رفع مستوى ونوعية الخدمات والمرافق سواء في المدن الجديدة أو القائمة

– ويرى أبوزيد راجح في كتابه العمران المصري أن انشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ينطوي على مجموعة من الأهداف التي يمكن تصنيفهاالى أهداف اجتماعية وأخرى اقتصادية وذلك كما يلي:

أهداف إجتماعية: وتتحدد في ثلاثة محاور رئيسية:

- تحقيق شعور السكان بالإنتماء والإرتباط بمجتمعهم الجديد
- إتاحة إمكانية تحقيق الذات وإحساس الفرد بكينونته الإجتماعية في إطار النظام الإجتماعي الشامل للمجتمع الجديد
- الوصول برغبات الفرد إلى حد الإكتفاء والرضا بما يتحقق له من مكتسبات إجتماعية في مجتمعه الجديد

أهداف إقتصادية:

على الرغم من حتمية إختلاف الأهداف الإقتصادية من مجتمع لآخر، إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من الأهداف العامة التي تشترك فيها معظم المجتمعات الجديدة كما يلي[٩٣]:

---

[٩٢] تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ، المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ،٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٩.

[٩٣] أبوزيد راجح ،**العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، ص ٤٢٠.

- خلق قواعد إقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن إقتصادي في إطار إقليمي وقومي أشمل
- تحقيق التنمية الإقتصادية للإمكانات والموارد وفرص الإستثمار في المناطق النائية والبكر
- خلق مراكز تنمية إقليمية لتحسين إستغلال الموارد الإقليمية ودفع عجلة التنمية فيها
- رفع مستوى البنية التحتية والخدمات المرفقية العامة على المستويين الإقليمي والقومي
- تشجيع الإستثمار وإجتذاب رؤوس الأموال الخارجية
- تحقيق أقصى قدر من الإستقلال الإقتصادي والإكتفاء الذاتي للمجتمع

– ولقد حددت الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الأهداف الرئيسية لسياسة إنشاء المدن الجديد على المدى البعيد على النحو التالي[٩٤]:

- إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة قادرة على إمتصاص جزء كبير من التكدس السكاني، وتركز الأنشطة الإقتصادية في المدن والمراكز الحضرية القائمة
- إحداث تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي والعمراني المصري مع التركيز على معالجة الإختناقات في المراكز الحضرية الكبرى.
- الإستفادة من الموارد الكامنة في صحراء مصر وسواحلها، من خلال خطة تنمية إقتصادية متعددة المحاور تقوم على توطين أنشطة: الصناعة، الزراعة، التعدين، السياحة في هذه الأقاليم.
- خلق قواعد إقتصادية في المدن الجديدة قادرة على إجتذاب رؤوس الأموال الخاصة والإستثمارات إلى المناطق الجديدة

– ويرى المشعبي و عبدالرحمن أن من الأدوارالرئيسية للمدن الجديدة[٩٥]:

- تنمية وتطوير أجزاء جديدة من الحيز المكاني الوطني
- إيجاد نقاط جديدة كمراكز جذب مضادة للتدفقات الضخمة من المهاجرين من الريف المتوجهين للمدن الكبرى

–وترى غادة حسن أن من أهم أهداف انشاء التجمعات الحضرية(المدن) الجديدة ما يلي[٩٦]:

- توفير فرص للاستقرار وإحداث توازن سكاني ومكاني على المستوى القومي من خلال توطين الأنشطة الإنتاجية بالمناطق الصحراوية وبعيدا عن المدن المركزية
- توفير مواقع بديلة أو مكملة للأنشطة الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص

---

[٩٤] المصدر السابق ، ص ٤٤٣ .

[٩٥] عمر عوض المشعبي ، محمد عبدالرحمن، **الموائمه بين الكفاءة الإقتصادية والعداله الإجتماعية في صياغة إستراتيجيات التنمية الحضرية–تجربة المملكة العربية السعودية**، معهد التخطيط الاقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، نحو صياغة استراتيجية قطرية واقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي، ١٩٩٠، ص٤

[٩٦] غادة محمود حسن، **القوى المؤثرة على تنمية المدن الجديدة نحو بناء منهجية لتحديث المخططات**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة– السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص٢

- الخروج من مرحلة الانفجار السكاني وما يتبعه من انعكاسات بيئية واجتماعية واقتصادية وتدهور البيئة الحضرية للعديد من المدن القائمة
- تحسين الوجه الأخر للتضخم السكاني المتمثل في أسلوب المعيشة وعجز المرافق والخدمات والتلوث وانقطاع الكهرباء والضغط على المرافق

ويوضح شكل رقم (٩-٥) اهداف انشاء التجمعات العمرانية الجديدة من هذا المنظور.

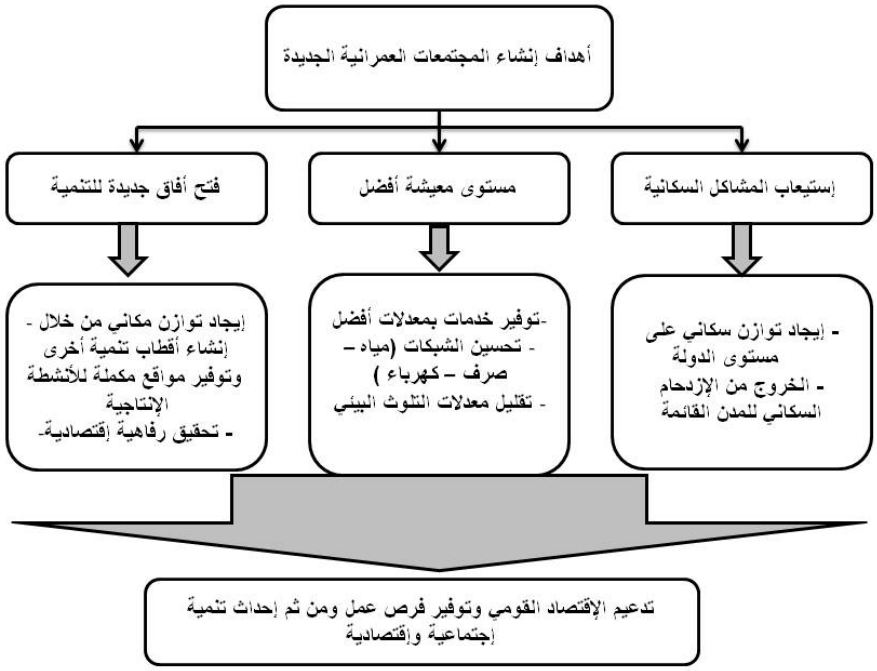

شكل(٩-٥) أهداف انشاء التجمعات العمرانية الجديدة

المصدر: غادة محمود حسن، القوى المؤثرة على تنمية المدن الجديدة نحو بناء منهجية لتحديث المخططات، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص٢

ومن أهداف انشاء التجمعات العمرانية الجديدة أيضا[٩٧]:

- تخفيف الضغط السكانى على المدن القائمة
- زيادة الدخل القومى و توفير فرص عمل و دفع عجلة التنمية
- إنشاء صناعات فى مناطق محددة للاستفادة من الناتج الاقتصادى على مستوى الإقليم التخطيطي
- تهيئة المناخ الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال فى المناطق و المدن الجديدة، و ذلك عن طريق توفير الأراضي اللازمة للأنشطة المختلفة
- تقديم التسهيلات و الحوافز والإعفاءات لتسريع عجلة التنمية

[٩٧] مها سامي كامل ،**كيف نبني مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩، ص٢،٣

- إعادة رسم خريطة مصر السكانية و العمرانية
- استثمار الموارد المتاحة فى صحارى مصر و سواحلها

ويوضح جدول رقم(١٢-٥) أهداف انشاء المدن الجديدة ، والمؤشرات الممكن استخدامها لقياس مدى تحقق هذه الأهداف.

جدول (١٢-٥) أهداف انشاء المدن الجديدة والمؤشرات الممكن استنباطها لقياس أثرالمدن الجديدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهدف	النوع	مؤشرات قياس انعكاس تحقيق الهدف على المحافظات
إمتصاص الفائض السكاني للمدن القائمة الكبرى	ديموجرافي	تطور معدلات النمو وتوزيعها بين المحافظات
الحد من معدلات الهجرة من الريف للمدن الكبرى	ديموجرافي	تطورمعدلات الهجرة
توفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل	اقتصادي / اجتماعي	أعداد فرص العمل ونسب توزيعها
حماية المناطق الزراعية المحيطة بالمدن من الزحف العمراني المتزايد	اقتصادي/ عمراني بيئي	تطورمعدلات تاكل الأراضي الزراعية، من خلال تطور نصيب الفرد من المساحة المنزرعة
إستغلال الموارد الطبيعية للمناطق الصحراوية	اقتصادي	كميات المواد الخام المستخرجة من المناطق الصحراوية والتي يتم استخدامها في الانشطة الاقتصادية (الصناعية) بالمدن الجديدة
التعامل مع النمو الحضري (الهجرة والمشكلات السكانية الخاصة)	ديموجرافي	تطور نسب ومعدلات النمو الحضري بالمحافظات
تكوين كيانات إقتصادية مستقلة	اقتصادي	—
الوفاء بحاجات الإسكان الحضري وتعزيز الهوية الإجتماعية والثقافية	اجتماعي/عمراني	تطورعدد الوحدات السكنية المنفذة ، وتوزيعها بالمحافظات
تخفيض إزدحام المرور بالمجتمعات القائمة الكبرى	بنية أساسية	أطوال شبكات الطرق المنفذة ، ونصيب السكان من شبكات الطرق المنفذة
التنمية الإقليمية وتوسعات حضرية جديدة	عمراني	- معدلات التحضر - تطور مسطح الكتلة العمرانية الحضرية بالمحافظات
إحياء المناطق الريفية ودعم المناطق المضغوطة إقتصادياً	عمراني/اجتماعي	—
تنمية المناطق شبه القاحلة والهامشية كمراكز محتملة لتوزيع النمو السكاني المتزايد	عمراني	تطور المساحة المأهولة بالمحافظات (خاصة الهامشية منها)، وتطور الكثافة السكانية بالنسبة لهذه المساحات

الهدف	النوع	مؤشرات قياس انعكاس تحقيق الهدف على المحافظات
رسم خريطة عمرانية لمصر لإتاحة الفرصة للتوسع على الأراضي الصحراوية	عمراني	تطورالمساحة المأهولة بالمحافظات(خاصة الهامشية منها)، وتطور الكثافة السكانية بالنسبة لهذه المساحات
إيجاد بيئة عمرانية حضرية سليمة	عمراني/ بيئي	مؤشرات خاصة بالمياه والصرف الصحي تطورالكثافة بالنسبة للمساحة المأهولة
إعادة رسم الخرائط السكانية	عمراني/ ديموجرافي	– تطور معدلات النمو السكاني – تطور متوسط حجم الأسرة – تطورالكثافة بالنسبة للمساحة المأهولة
توفير مجتمعات عمرانية متوازنة إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً	عمراني/ اقتصادي/ اجتماعي	—
الحد من المناطق العشوائية	عمراني/اجتماعي	تطور أعداد سكان المناطق العشوائية بالمحافظات
إعادة توزيع إستعمالات الأراضي		—
المشاركة في حل مشكلة الإسكان	عمراني	تطورعدد الوحدات السكنية المنفذة وخاصة الاقتصادية منها، وتوزيعها بالمحافظات
تخفيف الضغط السكاني عن المدن القائمة، وجذب الزيادة السكانية من الوادي الضيق إلى الصحراء	عمراني / سكاني	– تطور الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة – تطور معدلات النموالسكاني للمحافظات
الحد من الزحف العمراني على أجود الأراضي الزراعية	عمراني	تطور نصيب الفرد من المساحة المنزرعة
ايجاد فرص عمل للشباب من خلال القاعدة الإقتصادية للمدينة	اقتصادي	تطورأعداد فرص العمل ونسب توزيعها
رفع مستوى ونوعية الخدمات والمرافق سواء في المدن الجديدة أو القائمة	عمراني/ خدمات	مؤشرات لتطور معدلات الخدمات ، وتطور الامداد بالمرافق
تحقيق شعور السكان بالإنتماء والإرتباط بمجتمعهم الجديد	اجتماعي	—
إتاحة إمكانية تحقيق الذات وإحساس الفرد بكينونته الإجتماعية في إطار النظام الإجتماعي الشامل للمجتمع الجديد	اجتماعي	—
الوصول برغبات الفرد إلى حد الإكتفاء والرضا بما يتحقق له من مكتسبات إجتماعية في مجتمعه الجديد	اجتماعي	—

الهدف	النوع	مؤشرات قياس انعكاس تحقيق الهدف على المحافظات
إعداد قواعد إقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن إقتصادي في إطار إقليمي وقومي أشمل	اقتصادي	تطور نسب البطالة بالمحافظات
تحقيق التنمية الإقتصادية للإمكانات والموارد وفرص الإستثمار في المناطق النائية والبكر	اقتصادي	—
خلق مراكز تنمية إقليمية لتحسين إستغلال الموارد الإقليمية ودفع عجلة التنمية فيها	عمراني/ اقتصادي	—
رفع مستوى البنية التحتية والخدمات المرفقية العامة على المستويين الإقليمي والقومي	بنية أساسية	مؤشرات لتطور معدلات الامداد بالمرافق
تشجيع الإستثمار وإجتذاب رؤوس الأموال الخارجية	اقتصادي	تطور نسب الاستثمارات الخارجية الموجهة موزعة على المحافظات
تحقيق أقصى قدر من الإستقلال الإقتصادي والإكتفاء الذاتي للمجتمع	اقتصادي/ اجتماعي	—
إحداث تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي والعمراني المصري مع التركيز على معالجة الإختناقات في المراكز الحضرية الكبرى	اقتصادي/ عمراني	تطور أعداد فرص العمل ونسب توزيعها
توفير مواقع بديلة أو مكملة للأنشطة الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص	اقتصادي	تطور أعداد المنشات الصناعية المسجلة بالمحافظات
زيادة الدخل القومى و توفير فرص عمل و دفع عجلة التنمية	اقتصادي	– تطور نسب البطالة – تطور الناتج المحلي بالمحافظات
تقديم التسهيلات و الحوافز و الإعفاءات لتسريع عجلة التنمية	اجرائي	—

المصدر: الباحثة استنادا الى أهداف انشاء المدن الجديدة

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن أهداف انشاء المدن الجديدة تتناول كافة أبعاد وجوانب التنمية ، اقتصادية واجتماعية وعمرانية وديموجرافية وبيئية ، مما انعكس أيضا على مؤشرات القياس ، لتغطي أيضا هذه الجوانب .

الاتجاه الثاني: من خلال تحديد معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من خلال مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمكن استنباط معايير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال القراءة المتأنية لمفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتكون هذه المؤشرات بمثابة قياس لمدى تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويوضح جدول رقم(١٣-٥) مفاهيم التنمية المختلفة والمعايير المستنبطة من خلالها.

جدول(١٣-٥) مفاهيم التنمية المختلفة ومؤشرات القياس المستنبطة من خلالها

المرحلة	المدخل الأساسي للمفهوم	العنصر الأساسي لتحديد التنمية	مؤشرات القياس المستنبطة
أواخر الاربعينات حتى نهاية الستينات	مدخل اقتصادي	النمو الاقتصادي (الزيادة في الدخل القومي الاجمالي)	– تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات – نصيب الفرد من الناتج المحلي موزعا على المحافظات
أواخر الستينات والسبعينات	مدخل اجتماعي اقتصادي	النمو الاقتصادي المقترن بتغير نوعي في المستويات الإجتماعية الإقتصادية	– المؤشرات الاقتصادية من تطور نسب البطالة ، وتوزيع العمالة – والمؤشرات التي تقيس التطور الاجتماعي كتطور نسب الأمية ونسب الحاصلين على مؤهلات عليا، ونسب التحضر – بالاضافة الى المؤشرات التي تقيس تحسن نوعية الحياة كمؤشرات معدلات الخدمات والمرافق
الثمانينات والتسعينات	المدخل الشامل	التنمية البشرية وتحقيق الإستدامة في التنمية	– المؤشرات التي تقيس تحسن نوعية الحياة كمؤشرات معدلات الخدمات والمرافق – تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات

المصدر: الباحثة

من خلال أهداف التنمية:

تهدف التنمية بشكل عام إلى تحسين أوضاع أفراد المجتمع الحاليين، والأجيال المستقبلية، ويمكن تحديد أهداف التنمية بشكل أكثر تفصيلا من خلال تجارب التنمية في الدول المختلفة كما يلي: [٩٨]

- اعادة توجيه النمو الاقتصادي بما يخدم تطوير وتنمية الأقاليم
- الحد من الفروق الداخلية بين الريف والحضر
- مواجهة الهيمنة الحضرية
- زيادة معدل النمو في الناتج القومي

[٩٨] علا أحمد أحمد ، **منهج عمراني لتحديد دور النسق الحضري في احداث التنمية المتوازنة**، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني ، ص ١٢٥،١٥٤

- تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي بالأقاليم
- تقليل التفاوتات الاقليمية بين أجزاء الدولة.
- تحقيق تنمية عمرانية متوازنة

كما يرى البكري أن التنمية تهدف الى مايلي[٩٩] :

- رفع مستوى المعيشة
- زيادة الدخل القومي
- تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي
- اخراج المجتمعات المعزولة من عزلتها باشراكها في عملية التنمية واعطائها دورا في التنمية الشاملة
- تحقيق التماسك الاجتماعي لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية
- زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع القومي وليس المجتمع المحلي فقط
- استثارة أفراد المجتمع نحو التغير الاجتماعي خاصة في المجتمعات التقليدية
- اشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع
- تحقيق التجانس لتحقيق تماسك المجتمع
- تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع أثناء تنفيذ مشروعات التنمية
- تحسين ظروف المعيشة في حدود امكانيات وموارد المجتمع المحلي

ويوضح جدول رقم(١٤-٥) أهداف التنمية ومؤشرات قياس تحقيقها.

جدول(١٤-٥) أهداف التنمية ومؤشرات قياس تحقيقها

الهدف	نوعه	مؤشرات قياس تحقيق الهدف (على مستوى المحافظات)
اعادة توجيه النمو الاقتصادي بما يخدم تطوير وتنمية الأقاليم	اقتصادي	– تطور نسب البطالة بالمحافظات – تطور أعداد فرص العمل ونسب توزيعها – تطور نسب الاستثمارات الخارجية الموجهة بالمحافظات
الحد من الفروق الداخلية بين الريف والحضر	اقتصادي/ اجتماعي/عمراني	– مؤشرات نوعية الحياة من معدلات الخدمات والمرافق – الخصائص الاجتماعية للسكان التي تقيس التطورالاجتماعي – تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات
مواجهة الهيمنة الحضرية	عمراني	تطور نسب التحضر بالمحافظات
زيادة معدل النمو في الناتج القومي	اقتصادي	– تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات – نصيب الفرد من الناتج المحلي موزعا على المحافظات
تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي بالأقاليم	اقتصادي/ اجتماعي	ـــــ

[٩٩] فؤاد عبدالمنعم البكري، **التنمية السياحية في مصر والعالم العربي**، عالم الكتب ، ٢٠٠٤، ص ٣٣-٣٥

الهدف	نوعه	مؤشرات قياس تحقيق الهدف (على مستوى المحافظات)
تقليل التفاوتات الاقليمية بين أجزاء الدولة	اقتصادي/ اجتماعي/عمراني	– مؤشرات نوعية الحياة من معدلات الخدمات والمرافق – الخصائص الاجتماعية للسكان التي تقيس التطورالاجتماعي – تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات
تحقيق تنمية عمرانية متوازنة	عمراني	– تطور الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة
رفع مستوى المعيشة	اقتصادي	– مؤشرات نوعية الحياة من معدلات الخدمات والمرافق – تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات
زيادة الدخل القومي	اقتصادي	ـــــ
تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي	اقتصادي/ اجتماعي	– تطور متوسط الدخل موزعا على المحافظات – الاجتماعية للسكان التي تقيس التطورالاجتماعي – مؤشرات نوعية الحياة من معدلات الخدمات والمرافق
اخراج المجتمعات المعزولة من عزلتها باشراكها في عملية التنمية واعطائها دورا في التنمية الشاملة	اجتماعي	ـــــ
تحقيق التماسك الاجتماعي لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية	اجتماعي	ـــــ
زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع القومي وليس المجتمع المحلي فقط	اجتماعي	ـــــ
استثارة أفراد المجتمع نحو التغير الاجتماعي خاصة في المجتمعات التقليدية	اجتماعي	ـــــ
اشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع	اجتماعي	
تحقيق التجانس لتحقيق تماسك المجتمع	اقتصادي/ اجتماعي	ـــــ
تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع أثناء تنفيذ مشروعات التنمية	اقتصادي/ اجتماعي	ـــــ

المصر : الباحثة استنادا الى أهداف التنمية.

مقاييس التنمية[١٠٠]

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية ، ومادية ولامادية ، وكميّة ونوعيّة.

١- من هذه المقاييس المتعددة الأبعاد والتي كانت تعد من أولى مقاييس التنمية الاقتصادية مقياس التحليل العاملي الذي وضعه " Berry , B."برى حيث اعتمد على ٤٣ متغيراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقد قدّر" برى "أهمية هذه العوامل باستخدام قيم العامل Factor score ، وقد توصل من خلال هذا المقياس الى تحديد أربعة أبعاد للتنمية هي :

- البعد التقني
- البعد الديموجرافي
- البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية
- البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى

أما عن أهم عيوب مقياس التحليل العاملي أن العديد من متغيرات" برى "كان مطولا أو مكررا، ولذلك فان المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة وبالتالي يصعب تفسيرها ٠

٢- تلى ذلك ظهور مجموعة من المحاولات المتنوعة لوضع مؤشرات للتنمية منها:

- معهد بحوث الأمم المتحدة U.N Research Institute
- إير Eyre ١٩٧٨
- موريس١٩٧٩Morris
- كول ١٩٨١ Cole
- رام ram ١٩٨٢
- ولجنة أزمة السكان ١٩٨٧ Population Crisis Committee

وقد توصلت كل هذه المحاولات الى أن متغير **الناتج القومي لكل شخص** هو المتغيرالأنسب، ولكنه يهمل بشدة العديد من جوانب التنمية المهمة، وبرغم أن هذه المحاولات جميعها كانت تحاول الوصول الى مؤشرات أكثر عمقا الا أن أيا منها لم يستطع الوصول الى مقياس شامل يتناول كافة القضايا.

وقد تم اقتراح عدة مقاييس لتحديد درجة التنمية ومستواها على مستوى أجزاء الدولة الواحدة وهذه المقاييس كما يلي: [١٠١]

[١٠٠] أحمد محمدعبدالعال، **التنمية مفهومها وأبعادها ومقاييسها**، ص٢-١١

[١٠١] المصدر السابق، ص١٠

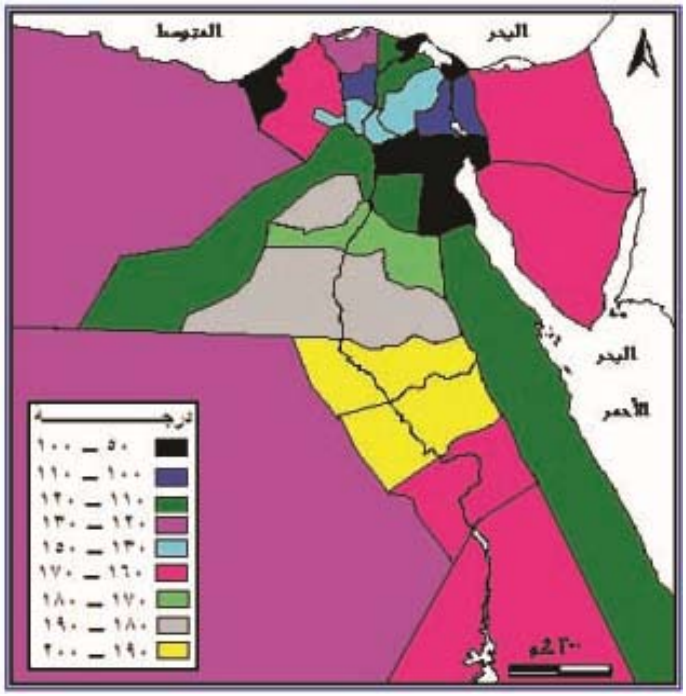

شكل (١٠-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر درجة التنمية

- **مؤشّر درجة التنمية index of development degree:** عن طريق ترتيب الوحدات المكانية المطلوب قياس درجة التنمية الخاصة بها ، ثم إعطاء كل وحدة منها الدرجة الخاصة بترتيبها فى كل متغير من متغيرات التنمية المختارة للدراسة.

ويوضح شكل رقم(١٠-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر درجة التنمية

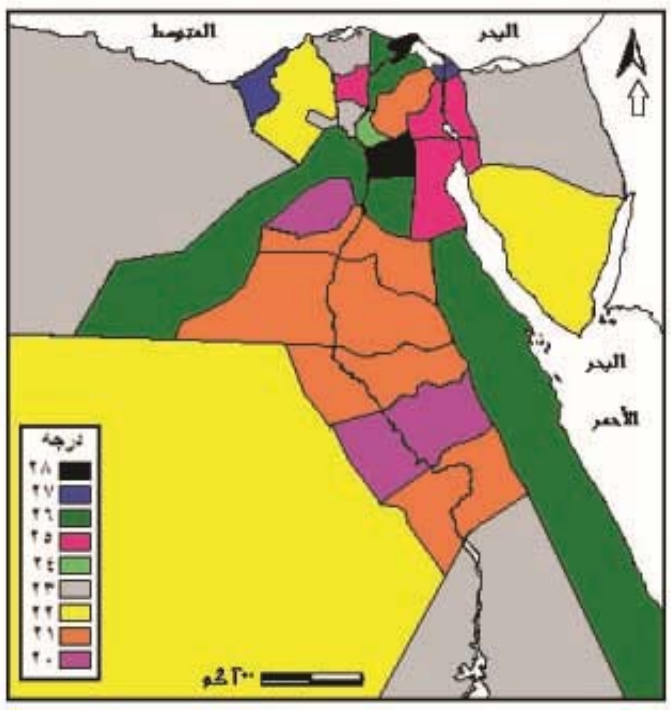

شكل(١١-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر مرتبة التنمية

- **مؤشّر مرتبة التنمية index of development status:** فهو مجموع ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز مرتبة المحافظة في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة المختارة لقياس التنمية ، ويوضح شكل رقم (١١-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر مرتبة التنمية.

مؤشّر حالة التنمية index of development status: ويوضح شكل رقم (١٢-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر حالة التنمية .

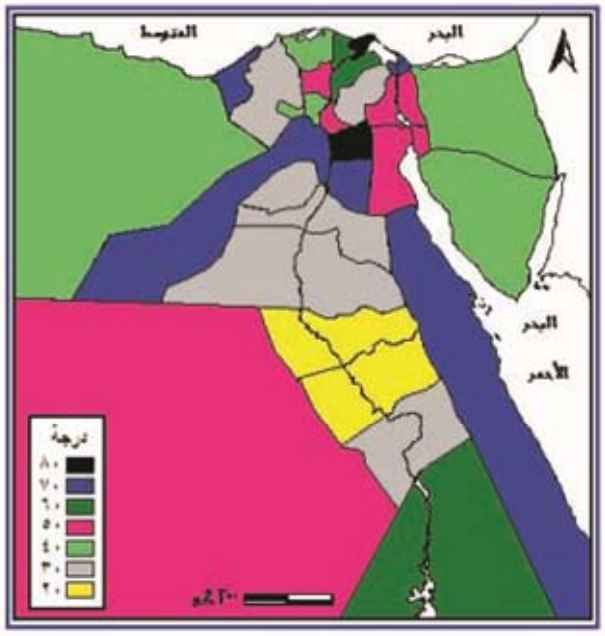

شكل (١٢-٥) توزيع محافظات مصر حسب قيم مؤشر حالة التنمية

٥-٥-٢ المؤشرات المستخدمة في القياس

تم تصنيف المؤشرات الى مجموعات وفقا لنوع كل مؤشر بحيث تمثل كل مجموعة من المؤشرات فرعا من فروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنابعة من:

- أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تحقيقها
- بالاضافة الى الأهداف المنوط بسياسة المدن الجديدة تحقيقها والتي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وقد روعي في اختيار المؤشرات توفر البيانات المتاحة لنفس المؤشر في الفترتين الزمنيتين (١٩٩٦-٢٠٠٦)

ويوضح شكل رقم(١٣-٥) أسس اختيار مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

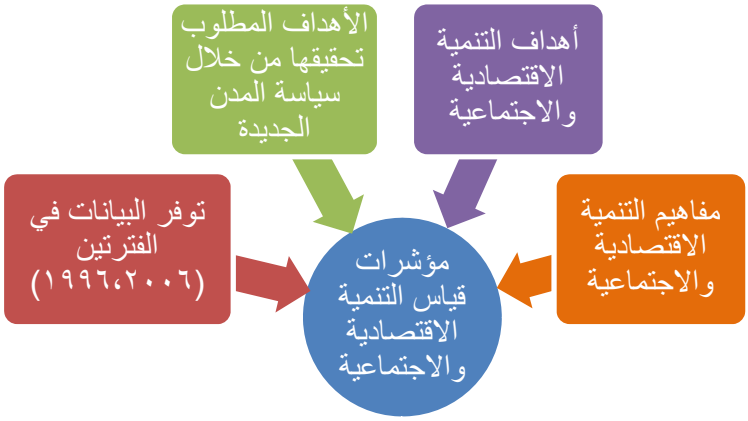

شكل (١٣-٥) أسس اختيار مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية

و تقسم مؤشرات القياس كما يلي:

- **مؤشرات اقتصادية :** والتي تعبر عن التغيرات الاقتصادية والقطاعية التي تصاحب عمليات التنمية الاقتصادية وتشير الى حدوثها وتشمل هذه المؤشرات:
  - نسبة البطالة
  - نسبة العاملين بالزراعة
  - نسبة العاملين بالصناعة التحويلية
  - نسبة العاملين بالخدمات
  - اجمالي المنشات الصناعية المسجلة
  - اجمالي العمالة الصناعية المسجلة
- **مؤشرات اجتماعية اقتصادية:** وهي التي تعبر عن تغيرات لا تمس البعد الاقتصادي فقط وانما تشمل بعد اجتماعي في داخلها ، وأن التطور الذي يتم في هذه المؤشرات يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويضم هذا الفرع:
  - نسبة الاناث داخل قوة العمل
  - نسبة التحضر
- **مؤشرات اجتماعية:** وتتناول التغيرات التي ترتبط بالخصائص الاجتماعية والتي تتطور بفعل حدوث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنها:
  - نسب الأمية
  - نسب الحاصلين على مؤهلات عليا
- **مؤشرات ديموجرافية:** وتتضمن المؤشرات التي تقيس الخصائص الديموجرافية للمجتمعات، والتي يرتبط حدوث تطور بها بتحقيق قدر من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل:
  - معدل نمو السكان
  - متوسط حجم الأسرة
  - معدل الزيادة الطبيعية
  - الهجرة
- **مؤشرات مكانية عمرانية:** وهي التي تتناول البعد المكاني من خلال قياس لتطور بعض مؤشراته، والتي تتطور كانعكاس لحدوث التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية ، ومنها:
  - الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة
  - اجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة
  - عدد الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف والاقتصادية المنفذة
  - نسبة الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف والاقتصادية من اجمالي الوحدات السكنية المنفذة

- **مؤشرات اقتصادية عمرانية:** وهي تعبر عن المؤشرات التي تشمل أبعادا مكانية واقتصادية معا، ويشمل هذا الفرع :
  - نصيب الفرد من المساحة المنزرعة
- **مؤشرات لنوعية الحياة (معدلات الخدمات):** هي المؤشرات التي تقيس التطور الحادث في معدلات الخدمات كتعبير عن تحسن او تدهور نوعية الحياة، وتتناول الخدمات التعليمية والصحية والتموينية كنماذج لذلك ، ومنها:
  - الكثافة الفصلية بالتعليم العام قبل الجامعي
  - معدل الخدمة الصحية بالأسرة
  - نصيب الفرد من حصة الدقيق المدعم
  - معدل خدمة المخبز للسكان
- **مؤشرات البنية الأساسية والمرافق:** وهي تقيس تطور المرافق والبنية الاساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات وطرق، والتي يؤدي تحسنها الى تحسن نوعية الحياة ، والى توفير مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضم:
  - نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المستهلكة
  - نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة
  - نصيب الفرد من اجمالي طاقة الصرف الصحي
  - نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للانارة
  - الكهرباء المستهلكة للاستخدام الصناعي
  - الكثافة التليفونية
  - نصيب مكتب البريد من السكان
  - اجمالي اطوال الطرق المرصوفة
  - نصيب السكان من الطرق المرصوفة

ووفقا للتوزيع السابق تكون المؤشرات المختارة تغطي كافة القطاعات التي يظهر بها اثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدل عليها.

ويوضح الجدول رقم (١٥-٥) المؤشرات المستخدمة في قياس تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول(١٥-٥) المؤشرات المستخدمة في قياس تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النوع	المؤشر	تعبير المؤشر عن التطور التنموي
المؤشرات الاقتصادية	نسبة البطالة	انخفاض نسبة البطالة يدل على توفر مزيد من فرص العمل في القطاعات المختلفة مما يشير الى وجود تحسن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
	نسبة العاملين بالزراعة	انخفاض نسبة العاملين بالزراعة تشير الى وجود تحول من الأنشطة الأولية الى الأنشطة الثنائية والثلاثية مما يشير الى الاتجاه الى تحقق التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية
	نسبة العاملين بالصناعة التحويلية	زيادة نسبة العاملين بالصناعة التحويلية تشير الى زيادة الأنشطة الثنائية مما يشير الى الاتجاه الى تحقق التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية
	نسبة العاملين بالخدمات	زيادة نسبة العاملين بالخدمات تشير الى زيادة الأنشطة الثلاثية مما يشير الى الاتجاه الى تحقق التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية
	اجمالي المنشات الصناعية المسجلة	زيادة اجمالي المنشات الصناعية المسجلة يدل على حدوث نمو للنشاط الصناعي وتطور في القطاع الصناعي مما يشيرالى تحقق التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية
	اجمالي العمالة الصناعية المسجلة	زيادة العمالة الصناعية المسجلة يدل على نمو النشاط الصناعي وتطو القطاع الصناعي مما يشيرالى تحقق التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية
مؤشرات اجتماعية اقتصادية	نسبة الاناث داخل قوة العمل	زيادة نسبة الاناث داخل قوة العمل احدى المؤشرات النوعية الدالة على حدوث وزيادة التحضر وارتفاع معدلات التنمية الاجتماعية
	نسبة التحضر	زيادة نسبة التحضر تعبرعن زيادة النمو الحضري ومن ثم زيادة حجم القطاع الحضري والاتجاه نحو مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية
مؤشرات اجتماعية	نسبة الأمية	انخفاض نسبة الأمية احدى المؤشرات النوعية الدالة على حدوث وزيادة التحضر وارتفاع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية
	نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا	زيادة نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا احدى المؤشرات النوعية الدالة على حدوث وزيادة التحضر وارتفاع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية
مؤشرات ديموجرافية	معدل نمو السكان	انخفاض معدل النمو السكاني هو احد المؤشرات المرتبطة بتقدم المجتمعات وتحقق قدر من التنمية الاجتماعية (من خلال تطبيق برامج التنمية الاجتماعية الخاصة بالحد من الزيادة السكانية) والاقتصادية
	متوسط حجم الأسرة	انخفاض متوسط حجم الأسرة هو احد المؤشرات المرتبطة بتقدم المجتمعات وتحقق قدر من التنمية الاجتماعية (من خلال تطبيق برامج التنمية الاجتماعية الخاصة بتنظيم الزيادة السكانية) والاقتصادية
	الهجرة	زيادة الجذب تدل على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية حيث وجود فرص العمل أو وجود مستويات أفضل من الخدمات مما يشير الى التحسن في معدلات التنمية الاجتماعية ، كما أن انخفاض الهجرة نحو المحافظات الحضرية الكبرى يمثل تحسنا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية
	معدل الزيادة الطبيعية (نسمة/ألف نسمة)	انخفاض معدل الزيادة الطبيعية هو احد المؤشرات المرتبطة بتقدم المجتمعات وتحقق قدر من التنمية الاجتماعية (من خلال تطبيق برامج التنمية الاجتماعية الخاصة بتنظيم الزيادة السكانية) ومن ثم التنمية الاقتصادية

النوع	المؤشر	تعبير المؤشر عن التطور التنموي
مؤشرات مكانية - عمرانية	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة (شخص/كم٢)	انخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة في المحافظات المكتظة بالسكان يدل على مزيد من التحقيق لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فين حين زيادة الكثافة لسكانية على المساحة المأهولة في المحافظات الغير مكتظة بالسكان هي أيضا دليل على زيادة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية
	اجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة	زيادة عدد الوحدات السكنية المنفذة تدل على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وانتعاش السوق العقاري في مقابلة تزايد للطلب على الوحدات السكنية
	عدد الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف والاقتصادية المنفذة	زيادة عدد الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف و الاقتصادية المنفذة تدل على تحقق مزيد من أهداف التنمية الاجتماعية والتي تهتم بتوفير عدد أكبر من الوحدات السكنية للفئات محدودة الدخل
	نسبة الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف والاقتصادية من اجمالي الوحدات السكنية المنفذة	زيادة نسبة الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف و الاقتصادية من اجمالي الوحدات السكنية المنفذة تدل على تحقق مزيد من أهداف التنمية الاجتماعية والتي تهتم بتوفير عدد أكبر من الوحدات السكنية للفئات محدودة الدخل
مؤشرات اقتصادية - عمرانية	نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (فدان/ نسمة)	استقرار نصيب الفرد من المساحة المنزرعة يدل على تحجيم النمو العمراني على حساب الاراضي الزراعية ، كما أن زيادة هذا النصيب تشير الى تنفيذ مشروعات تنمية زراعية جديدة ، وبشكل عام يشير ارتفاع نصيب الفردد من المساحة المنزرعة الى تقلص الفجوة الغذائية وتحقق مزيد من التنمية الاجتماعية
مؤشرات لنوعية الحياة (معدلات الخدمات)	الكثافة الفصلية بالتعليم العام قبل الجامعي	انخفاض الكثافة الفصلية بالتعليم العام قبل الجامعي هو مؤشر لتحسن كفاءة الخدمة التعليمية و بالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية
	معدل الخدمة الصحية بالأسرة	ارتفاع نصيب السكان من الأسرة هو مؤشر لتحسن كفاءة الخدمة الصحية و بالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية
	نصيب الفرد من حصة الدقيق المدعم (خدمة تموينية) كجم/نسمة	زيادة نصيب الفرد من حصة الدقيق المدعم هو مؤشر لتحسن كفاءة الخدمة التموينية، وزيادة الدعم للغذاء الرئيسي للسكان و بالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية
	معدل خدمة المخبز للسكان (نسمة/ مخبز)	انخفاض نصيب المخبز من السكان هو مؤشر لتحسن كفاءة الخدمة التموينية و بالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية

النوع	المؤشر	تعبير المؤشر عن التطور التنموي
مؤشرات بنية أساسية	نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر.يوم/فرد)	ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المستهلكة يدل على تحسن كفاءة المرافق وبالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية ، كما ان تحسن المرافق والشبكات يمثل عنصر جذب للاستثمارات التي تحقق مزيدا من التنمية الاقتصادية
	نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد)	ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة يدل على تحسن كفاءة وانتاجية المرافق وبالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية ، كما ان تحسن المرافق والشبكات يمثل عنصر جذب للاستثمارات التي تحقق مزيدا من التنمية الاقتصادية
	نصيب الفرد من اجمالي طاقة الصرف الصحي (لتر.يوم/فرد)	ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي طاقة الصرف الصحي يدل على تحسن كفاءة المرافق وبالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية
	نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للانارة (ك و س.سنويا/ فرد)	ارتفاع صيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للانارة يدل على تحسن كفاءة وانتاجية شبكات الكهرباء وبالتالي تحسن نوعية الحياة مما يدل على مزيد من التنمية الاجتماعية ، كما ان تحسن الشبكات يمثل عنصر جذب للاستثمارات التي تحقق مزيدا من التنمية الاقتصادية
	الكهرباء المستهلكة للاستخدام الصناعي مليون (ك وس.سنويا)	زيادة الكهرباء المستهلكة للاستخدام الصناعي دليل على زيادة حجم النشاط الصناعي وبالتالي تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية التي يترتب عليها تحقيق تنمية اجتماعية
	الكثافة التليفونية (خط/١٠٠ نسمة)	زيادة الكثافة التليفونية تأحد المؤشرات التي تعبر عن حدوث تطور وتحسن في خدمات الاتصالات والتي ترتبط بتحسن نوعية الحياة، وخدمات الاتصالات تمثل أحد العناصر الداعمة لجذب الاستثمارات التي تحقق مزيدا من التنمية الاقتصادية
	نصيب مكتب البريد من السكان(نسمة/مكتب)	انخفاض نصيب مكتب البريد من السكان أحد المؤشرات التي تعبر عن حدوث تطور وتحسن في خدمات الاتصالات (من خلال الزياد ةفي هذه الخدمة) والتي ترتبط بتحسن نوعية الحياة، وخدمات الاتصالات تمثل أحد العناصر الداعمة لجذب الاستثمارات التي تحقق مزيدا من التنمية الاقتصادية
	اجمالي اطوال الطرق المرصوفة كم	زيادة أطوال الطرق المرصوفة ترتبط بزيادة التنمية الاقتصادية والعمرانية ، ومايترتب عليها من حدوث تنمية اجتماعية
	نصيب السكان من الطرق المرصوفة (نسمة/ كم طريق)	زيادة نصيب السكان من أطوال الطرق المرصوفةيرتبط بزيادة المشروعات المحققة للتنمية الاقتصادية والعمرانية ، ومايترتب عليها من حدوث تنمية اجتماعية

المصدر : الباحثة

٥-٥-٣ مستوى قياس المؤشرات

تم قياس المؤشرات وجمع بياناتها على مستوى المحافظات ، نظرا لأن هذا هو المستوى الذي تظهر عليه هذه النوعية من البيانات (مع مراعاة الاعتماد على التقسيم الاداري قبل التعديل الأخير وذلك حتى نتمكن من اجراء المقارنة الزمنية) ، في حين أن الاقاليم ستكون مجرد تجميع لبيانات المحافظات المكونة لها ، بالاضافة الى أن التحليل الاحصائي يتطلب وجود حجم للعينة لا تغطيه الأقاليم السبعة.

ويجب ملاحظة أن هذا الاختبار يعطي مؤشرات ونتائج عامة لأنه يتعامل مع المحافظة كاملة ككيان واحد نظراً لطبيعة البيانات المتاحة ، الا أن النتيجة والتأثر قد يختلف من جزء لاخر داخل هذه الكيانات).

مع ملاحظة أنه تم اجراء الاختبار على الحدود الادارية القديمة للمحافظات المصرية وذلك حتى يمكن القيام بالمقارنة الزمنية للمؤشرات.

٥-٥-٤ مصادر البيانات

تم الاعتماد على بيانات المصادر التالية في تحديد وحساب قيم المؤشرات:

- التعداد العام للسكان – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ١٩٩٦
- التعداد العام للسكان – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠٠٦
- وصف مصر بالمعلومات– مجلس الوزراء– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– ١٩٩٦
- وصف مصر بالمعلومات– مجلس الوزراء– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– ٢٠٠٧

٥-٥-٥ التحليل الاحصائي باستخدام برنامج التحليل الاحصائي "SPSS" Statistical Program For Social Science:

تم تحديد ٣٢ مؤشراً وتم قياسهم في السنتين ١٩٩٦ / ٢٠٠٦ وذلك لقياس التطور الذي حدث في قيمة هذه المؤشرات ، وتم الاعتماد على الفترتين ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ نظرا لان غالبية المدن الجديدة التي بدأت تصل الى مرحلة من الاستقرار ، قد بدأت عمليات تنفيذها في التسعينيات ثم بدأت تحقق قدرا ملموسا من التأثير في عام ٢٠٠٦ ، كما تم تحديد المحافظات التي تحتوي على مدن جديدة والمحافظات التي لا تضم مدن جديدة ، وذلك اعتمادا على المدن الجديدة التي بدأت تحقق قدرا من الاستقرار والذي تم تحديده من خلال البيانات السكانية لهذه المدن(مدن الجيل الأول والثاني التي كان مستهدفا لمخططاتها عامي ٢٠١٢، ٢٠١٧) ، أما باقي المحافظات التي تضم مدنا لم تبدأ تحقيق قدر من الاستقرار فتم اعتبارها محافظات لا تضم مدنا جديدة.

ويوضح جدول رقم(١٦-٥) توزيع المحافظات وفقا لوجود مدن جديدة بدأت مرحلة من الاستقرار.

جدول (١٦-٥) توزيع المحافظات وفقا لوجود مدن جديدة بدأت مرحلة من الاستقرار

اسم المحافظة	مدى تواجد مدن جديدة بدأت مرحلة من الاستقرار	المدن الجديدة
القاهرة	يوجد	مدينة ١٥ مايو – مدينة القاهرة الجديدة مدينة الشروق– مدينة بدر
الاسكندرية	يوجد	مدينة برج العرب الجديدة
السويس	لا يوجد	ـــــ
بورسعيد	لا يوجد	ـــــ
الجيزة	يوجد	مدينة ٦ أكتوبر – مدينة الشيخ زايد
القليوبية	يوجد	مدينة العبور
مطروح	لا يوجد	ـــــ
البحيرة	يوجد	مدينة النوبارية الجديدة
المنوفية	يوجد	مدينة السادات
الغربية	لا يوجد	ـــــ
الدقهلية	لا يوجد	ـــــ
كفر الشيخ	لا يوجد	ـــــ
دمياط	يوجد	مدينة دمياط الجديدة
الاسماعلية	لا يوجد	ـــــ
الشرقية	يوجد	مدينة العاشر من رمضان – مدينة الصالحية الجديدة
شمال سيناء	لا يوجد	ـــــ
جنوب سيناء	لا يوجد	ـــــ
الفيوم	لا يوجد	ـــــ
المنيا	يوجد	مدينة المنيا الجديدة
بني سويف	يوجد	مدينة بني سويف الجديدة
أسيوط	لا يوجد	ـــــ
الوادي الجديد	لا يوجد	ـــــ
أسوان	لا يوجد	ـــــ
سوهاج	لا يوجد	ـــــ
الأقصر	لا يوجد	ـــــ
البحر الأحمر	لا يوجد	ـــــ
قنا	لا يوجد	ـــــ

٥-٥-٥-١ الاختبار الاحصائي المستخدم

اختبار متوسطي عينتين : Test For Two Means

من المشاكل الشائعة الإستخدام في إختبارات الفروض،الإختبارات الخاصة بمعرفة هل هناك فرقاً معنوياً بين متوسطي عينتين أم لا؟

لإجراء الإختبار يكون لدينا عينتين مسحوبتين من المجتمعين ولدينا أيضاً توزيع عيني ومستوى معنوية حيث تجري الإختبار كما هو متبع.

لمناقشة هذه المشكلة تفصيلياً يجب أن نفرق بين العينات المستقلة Independent وغير المستقلة Related.

يقال على عينتين أنهما مستقلتين إذا كانت مفردات إحداهما مستقلة تماما عن مفردات العينة الثانية أما إذا كانت هناك علاقة ما بين العينتين فإن هذا يعني عدم الإستقلال.

وفي حالة العينات الغير مستقلة (related samples) تكون أحجام العينات متساوية.

وحالة المؤشرات التي يتناولها البحث بالدراسة هي عينتين غير مستقلتين ، حيث توجد قيمتين لنفس المؤشر ولكن في فترتين زمنتين مختلفتين.

للتعرف على احصائي الاختبار نوجد الفرق بينم كل زوج من مؤشرات العينتين ، ثم يتم حساب الوسط الحسابي وتباين الفرق كالاتي:

$$\bar{X}_{\mathrm{d}} = \frac{\sum \boldsymbol{d}}{\boldsymbol{n}}$$

$$\mathrm{s}d^2 = \frac{1}{(n-1)}\left(\sum \boldsymbol{d}^2 - \frac{(\sum \boldsymbol{d})^2}{\boldsymbol{n}}\right)$$

ويوضح شكل رقم(١٤-٥) أساليب التحليل الاحصائي المختلفة ، والأسلوب المستخدم في البحث .

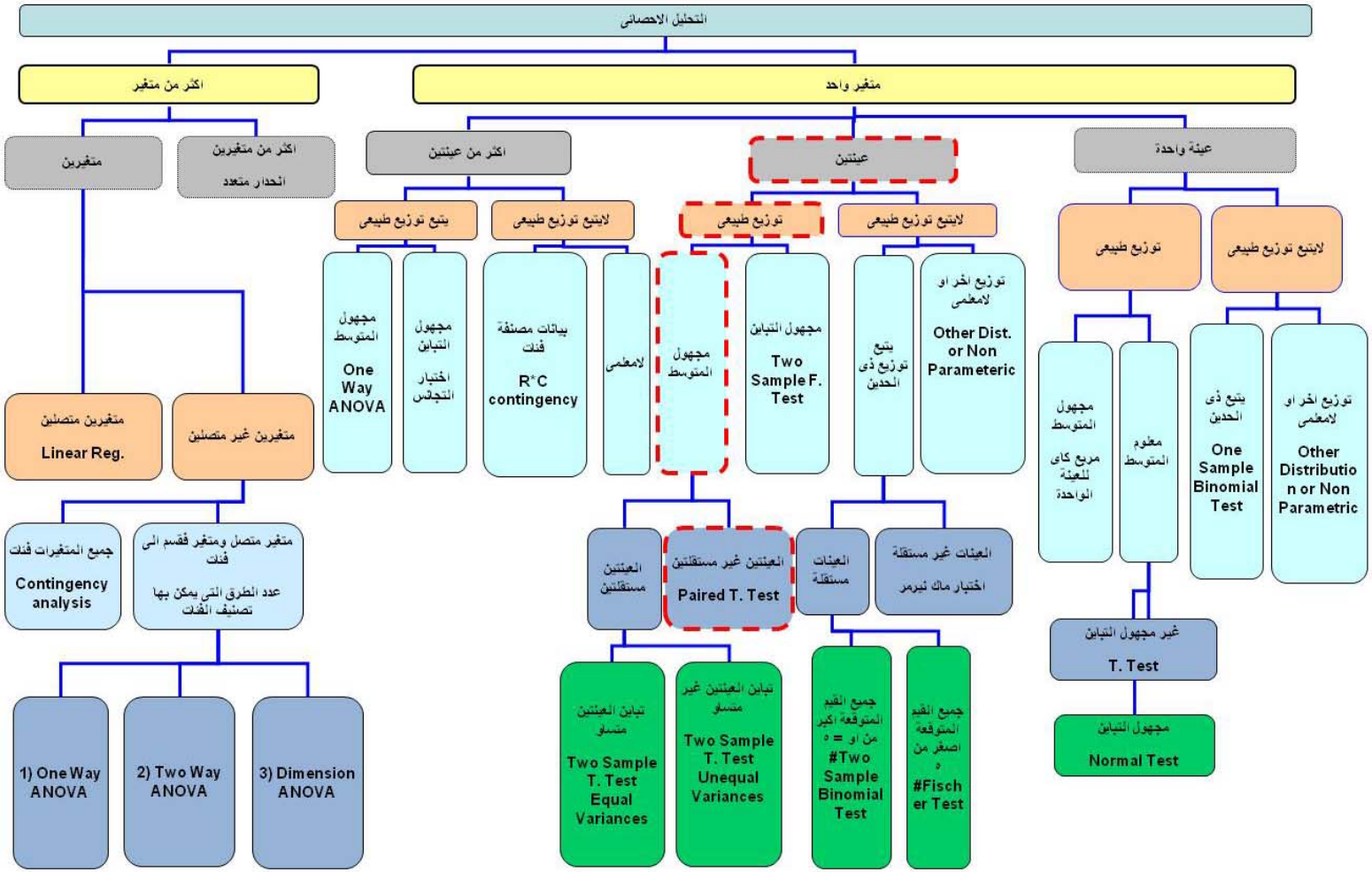

شكل (١٤-٥) أساليب التحليل الاحصائي المختلفة، والأسلوب المستخدم في البحث

إن إختبار T على وجه العموم يعمل للوصول إلى إجابة شافية عن السؤال : هل الوسطين الحسابيين (لمتغير ما) لمجموعتين يختلفان عن بعضهما إختلافا جوهريا ذو دلالة إحصائية معنوية أم أن الفرق يمكن أن يكون عارضا أوعشوائيا ؟

وحساب T عموما يتطلب الحصول على مايلي:

- الوسط الملاحظ للعينتين $\bar{X}_1 - \bar{X}_2$
- الانحراف المعياري لكل عينة SD1 – SD2
- عدد الملاحظات (أو المفردات) في كل عينة n1- n2

ولإلقاء الضوء بصورة موجزة على هذاالإختبار لابد لنا أولا من التفريق بين الأنواع الثلاثة من إختبارات t:

١. **إختبار T للعينة الواحدة One sample t –test**:

هنا تتم المقارنة بين الوسط الحسابي للعينة المدروسة بوسط حسابي اخر يسمى الوسط الحسابي للمجتمع population mean(أيضا يسمى الوسط الحسابي النظري Theoretical mean) وتتم صياغة الفرض اللازم للإختبار في هذه الحالة كما يلي:

H0: لاتوجد فروق ذات دلالة معنوية بين وسط العينة ووسط المجتمع .

H1: اتوجد فروق ذات دلالة معنوية .

٢. **إختبار T لعينتين مستقلتين Independent sample t –test**.

إن مصطلح " مستقلة" يعني أن العينتين (A&B) قد تم إختيار كل واحدة منهما من مجتمع الدراسة بصورة مستقلة تماما عن الأخرى.

٣. **إختبار T لعينتين متلازمتين (أو مقترنتين) Paired sample t –test**

لهذا النوع من الإختبارات يجب أن يكون حجم العين n متساويا في العينتين قبل و بعد التجربة ، كما يجب أن تكون كل مفردة بعد التجربة مقبلة لمفردتها قبل التجربة.

وهو يستخدم لقياس الفروق بين متوسط المؤشر قبل وبعد دخول متغير ما عليه.

ووفقا لما سبق فان الاختبار الذي يناسب حالة المؤشرات المطلوب اختبارها في البحث هو اختبار paired– sample T test إختبار T لعينتين متلازمتين (أو مقترنتين)

بحيث يكون الاختبار يعتمد على اختبار قيمة المؤشر للمحافظة في السنتين ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ وذلك في حالة المحافظات التي تضم مدنا جديدة في مرحلة من الاستقرار، واجراء نفس الاختبار مرة أخرى على المحافظات التي لا يوجد بها مدنا جديدة ، ثم تحديد المؤشرات التي حدث لقيمها تغير معنوي احصائيا ذو دلالة(في الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٦) ، وذلك عند درجة ثقة ٩٠ %، ثم تحديد المؤشرات التي حدث بها تغير معنوي احصائيا في المحافظات التي تضم مدنا جديدة في مرحلة من الاستقرار فقط

نتائج اختبار paired- sample T test:

تظهر نتائج الاختبار في صورة مجموعة من الجداول كما يلي:

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1 (المحافظات التي تضم مدنا جديدة في مرحلة من الاستقرار)	نسبة العاملين بالصناعة التحويلية 96	.1598696944	10	.080552109259	.0254728135592
	نسبة العاملين بالصناعة التحويلية 2006	.1429260717	10	.079850569884	.0252509673296

N: عدد مفردات العينة

Std. Deviation : الانحراف المعياري لكل من العينتين

Mean : متوسط كل عينة (الوسط الحسابي)

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1 (المحافظات التي تضم مدنا جديدة في مرحلة من الاستقرار)	نسبة العاملين بالصناعة التحويلية 96 & نسبة العاملين بالصناعة التحويلية ٢٠٠٦	10	.912	.000

يحسب هذا الجدول معامل الارتباط الخطي بيرسون

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	نسبة العاملين بالصناعة التحويلية ١٩٩٦ – نسبة العاملين بالصناعة التحويلية ٢٠٠٦	.01694	.0336398	.01063	-.0071208	.041008121	1.59	9	0.1

Paired Differences: فترة الثقة

df : درجات الحرية

Sig. (2-tailed) : قيمة الاحتمال التي تحدد وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين متوسط العينتين(مستوى الدلالة) عند درجة ثقة ٩٠% ، وذلك عندما يكون أقل من أو يساوي ٠.١

Mean : متوسط الفرق

Std. Deviation : الانحراف المعياري للفرق

t : قيمة اختبار

٥-٥-٥-٢ نتائج اختبار المؤشرات:

بعد اختبار المؤشرات المختلفة السابق تحديدها ، أسفر الاختبار عن تحديد المؤشرات التي حدث لقيمها تغير معنوي احصائيا ذو دلالة (في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦) في حالة المحافظات التي تتواجد بها مدن جديدة في مرحلة من الاستقرار ، وذلك عند درجة ثقة ٩٠ %.

مما يعني صحة الفرض بأن المدن الجديدة تمثل احدى العوامل المؤثرة في حدوث فارق في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان لم تكن قيم هذا التغير واضحة في كافة المؤشرات.

كما تم تطبيق الاختبار على المحافظات التي لا تشمل مدن جديدة في مرحلة من الاستقرار، عند نفس درجة الثقة السابقة (٩٠%) ، فاتفقت مع الاختبار السابق في معظم المؤشرات التي حدث لقيمها تغير معنوي ذو دلالة ، مما يعني أن المدن الجديدة ليست هي السبب الوحيد في حدوث هذا التغير .

الا أن هناك بعض المؤشرات التي حدث لقيمها تغير معنوي ذو دلالة في حالة المحافظات التي تضم مدناً جديدة في مرحلة من الاستقرار فقط، في حين لم تحقق المحافظات التي لا تضم مدنا جديدة تغير ذو دلالة في قيم هذه المؤشرات (في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦).

ويوضح جدول رقم (١٧-٥) قيمة الدلالة للمؤشرات المختلفة وفقا للاختبار الاحصائي.

جدول(١٧-٥) قيمة الدلالة للمؤشرات المختلفة وفقا للاختبار الاحصائي

النوع	المؤشر	Sig. (2-tailed) في المحافظات التي تضم مدن جديدة في مرحلة من الاستقرار	Sig. (2-tailed) في المحافظات التي لا تضم مدن جديدة في مرحلة من الاستقرار
المؤشرات الاقتصادية	نسبة البطالة	0.5	0.436
	نسبة العاملين بالزراعة	0.0	0.0
	نسبة العاملين بالصناعة التحويلية	0.1	0.303
	نسبة العاملين بالخدمات	0.0	0.030
	اجمالي المنشات الصناعية المسجلة	0.4	0.415
	اجمالي العمالة الصناعية المسجلة	0.1	0.562
مؤشرات اجتماعية اقتصادية	نسبة الاناث داخل قوة العمل	0.0	0.011
	نسبة التحضر	0.2	0.227
مؤشرات اجتماعية	نسبة الأمية	0.0	0.0
	نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا	0.0	0.001
مؤشرات ديموجرافية	معدل نمو السكان	0.8	0.145
	متوسط حجم الأسرة	0.0	0.002
	الهجرة	0.6	0.043
	معدل الزيادة الطبيعية (نسمة/ألف نسمة)	0.2	0.029

النوع	المؤشر	Sig. (2-tailed) في المحافظات التي تضم مدن جديدة في مرحلة من الاستقرار	Sig. (2-tailed) في المحافظات التي لا تضم مدن جديدة في مرحلة من الاستقرار
مؤشرات مكانية- عمرانية	الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة (شخص/كم٢)	0.2	0.715
	اجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة	0.4	0.126
	عدد الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف والاقتصادية المنفذة	0.0	0.002
	نسبة الوحدات السكنية المنخفضة التكاليف والاقتصادية من اجمالي الوحدات السكنية المنفذة	0.0	0.006
مؤشرات اقتصادية عمرانية	نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (فدان/ نسمة)	0.0	0.168
مؤشرات لنوعية الحياة (معدلات الخدمات)	الكثافة الفصلية بالتعليم العام قبل الجامعي	0.4	0.305
	معدل الخدمة الصحية بالأسرة	0.1	0.766
	نصيب الفرد من حصة الدقيق المدعم (خدمة تموينية) كجم/نسمة	0.4	0.216
	معدل خدمة المخبز للسكان(نسمة/ مخبز)	0.3	0.048
مؤشرات بنية أساسية	نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المستهلكة (لتر.يوم/فرد)	0.8	0.674
	نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد)	0.1	0.344
	نصيب الفرد من اجمالي طاقة الصرف الصحي (لتر.يوم/فرد)	0.4	0.987
	نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للانارة (ك و س.سنويا/ فرد)	0.0	0.0
	الكهرباء المستهلكة للاستخدام الصناعي مليون (ك و س.سنويا)	0.1	0.077
	الكثافة التليفونية (خط/١٠٠ نسمة)	0.0	0.0
	نصيب مكتب البريد من السكان(نسمة/مكتب)	0.0	0.105
	اجمالي اطوال الطرق المرصوفة كم	0.3	0.022
	نصيب السكان من الطرق المرصوفة (نسمة/ كم طريق)	0.1	0.319

المؤشر الذي حقق تغيراً ذو دلالة في كافة المحافظات

المؤشر الذي حقق تغيراً ذو دلالة في المحافظات التي تضم مدنا جديدة في مرحلة من الاستقرار فقط

أما عن المؤشرات التي حدث لقيمها تغير معنوي ذو دلالة في حالة المحافظات التي تضم مدن جديدة (في مرحلة من الاستقرار) فقط ، في حين أن المحافظات التي لا تضم مدنا جديدة لم يدث تغير معنوي في قيمها، فهي:

- نسبة العاملين بالصناعة التحويلية
- اجمالي العمالة الصناعية المسجلة
- نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (فدان / فرد)
- معدل الخدمة الصحية بالأسرة (سرير/١٠٠٠ نسمة)
- نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد)
- نصيب السكان من الطرق المرصوفة (نسمة/ كم طريق)

وهذه المؤشرات هي التي يظهر التأثير الواضح للمدن الجديدة على تطورها ، وهي المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بقطاع الصناعة ، والمؤشرات المرتبطة بالنمو العمراني وتعدياته ، وبعض مؤشرات الخدمات والبنية الأساسية، وهذه هي المؤشرات التي يعد منطقيا ظهور تأثير للمدن الجديدة بها ، خاصة وأن هذه المدن لم تصل الى مراحل الاكتمال النهائية لها ، وبالتالي تكون التأثيرات الأولى الواضحة لها في :

مؤشرات اقتصاديات الصناعة وهو التأثير الملموس فعليا للمدن الجديدة حتى الان من حيث فرص العمل والمؤسسات الصناعية المنفذة (والتي تشمل نسبة العاملين بالصناعة التحويلية، واجمالي العمالة الصناعية المسجلة).

بالاضافة الى المؤشر المرتبط بعمليات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية والذي تهدف المدن الجديدة الى حمايتها(والتي تشمل نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد))

بالاضافة الى بعض التحسن في بعض مؤشرات الخدمات والذي ينعكس على نوعية الحياة ، وهو من الأهداف الرئيسية لسياسة انشاء المدن الجديدة(والتي يمثلها معدل الخدمة الصحية بالأسرة(سرير/١٠٠٠ نسمة))

وأخيرا مؤشرات البنية الأساسية من طرق ومياه ، حيث تستثمر المدن في مراحلها الأولى قدرا كبيرا من الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية المختلفة.

٥-٥-٥-٣ تفسير تغير المؤشرات:

تم الاعتماد في تفسير التغير في المؤشرات على الأسباب العامة على المستوى القومي، بالاضافة الى التحول الذي تم على مستوى المحافظات خلال السنتين (من خلال المقارنة بمعدلات الجمهورية والمتوسط العام للمحافظات في كل سنة ، مع تحديد معدل التغير لهذا المؤشر لكل محافظة).

ووفقا لذلك يمكن تفسير التغير المعنوي الذي تحقق في المؤشرات السابقة كما يلي:

أولا: مؤشرات اقتصاديات الصناعة (نسبة العاملين بالصناعة التحويلية- اجمالي العمالة الصناعية المسجلة) : وهي المؤشرات الاقتصادية التي ترتبط بقطاع الصناعة ، وذلك لما للمدن الجديدة من تأثير واضح على قطاع الصناعة حيث أضافت المدن الجديدة المنفذة الى قطاع الصناعة ٤٥٠٠ مصنعا منتجا ، باستثمارات ٧٠ مليار جنيه، ووفرت حوالي ٣٧٠ ألف فرصة عمل.

وذلك بالاضافة الى ٣٠٠٠ مصنع اخر تحت الانشاء ، باستثمارات ٤٠ مليار جنيه لتوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل.

أ- **نسبة العاملين بالصناعة التحويلية** : ويوضح شكل رقم(١٥-٥) تطور توزيع نسب العاملين بالصناعة التحويلية على محافظات الجمهورية (١٩٩٦- ٢٠٠٦).

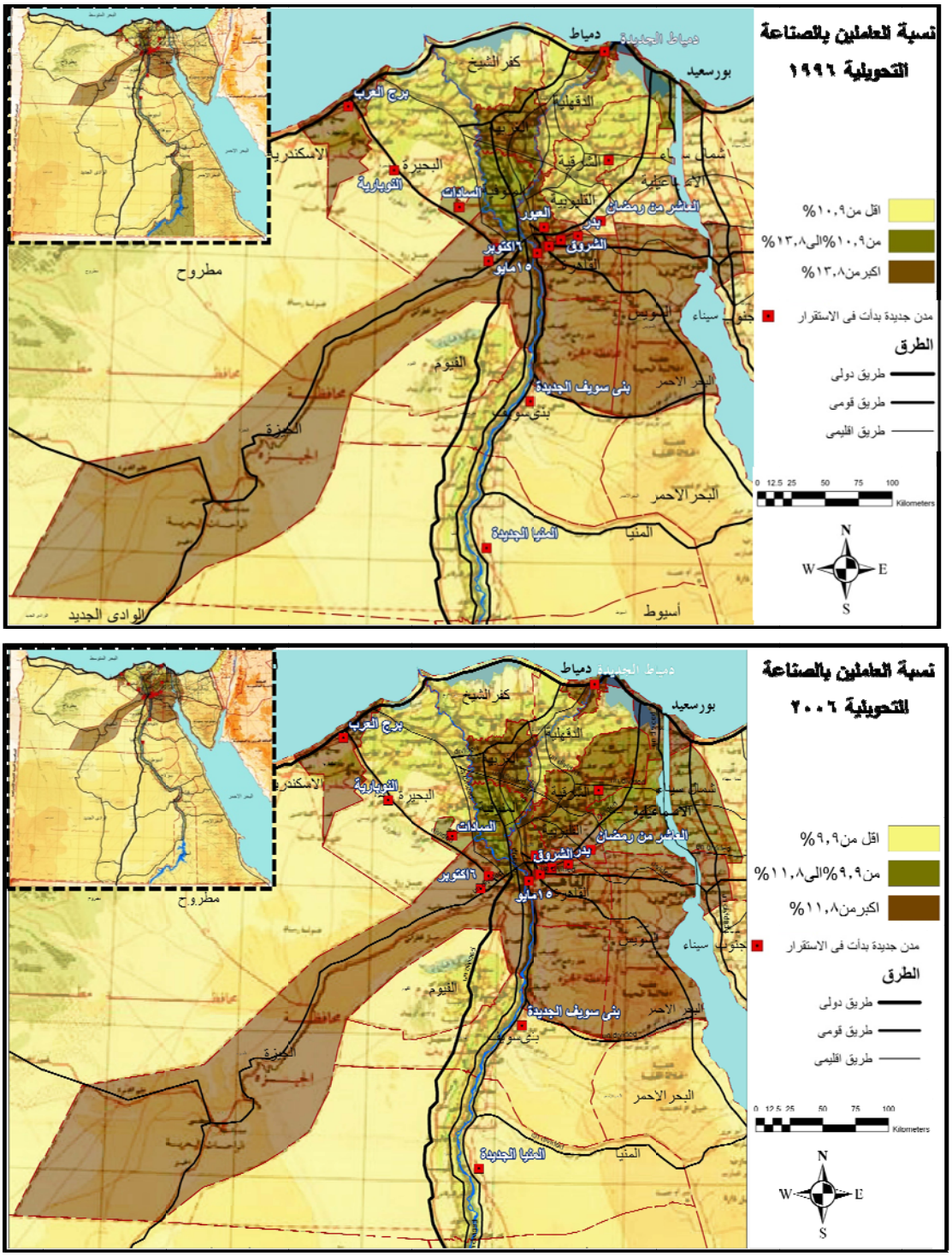

شكل (١٥-٥) تطور توزيع نسب العاملين بالصناعة التحويلية (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

ومن خلال الشكل السابق يتضح مايلي:

حققت كل من محافظات الشرقية والسويس وبورسعيد(وهم جزء من اقليم قناة السويس) تطورا ملحوظا في نسب العمالة بالصناعة التحويلية ، حيث انتقلت محافظة الاسماعيلية من الفئة الدنيا الى الفئة المتوسطة بالنسبة للجمهورية ، بينما انتقلت محافظة بورسعيد من الفئة المتوسطة الى الفئة العليا.

في حين حققت محافظة الشرقية أقصى درجات التأثر(حيث أنها أكثر النطاقات تأثرا بمدينة العاشر الواقعة داخل حدودها) حيث انتقلت من أدنى فئة الى أعلى فئة .

ويرجع جزء من التغير الذي لحق بهذا المؤشر في هذه المحافظات الى الأثر الاقتصادي لمدينة العاشر من رمضان ، من خلال فرص العمالة الصناعية التي تولدت من خلال المناطق الصناعية بالمدينة، فقد حققت مدينة العاشر من رمضان نجاحا ملموسا في بناء قاعدتها الصناعية، حيث كان المقدر لعام ١٩٩٨ أن تستوعب الصناعة بالمدينة ٤٨ ألف عامل وأن يصل عدد العمالة بها إلى ٦٠ ألف عام ٢٠٠٣ إلا أن العمالة الصناعية وصلت إلى ١١٧الف عامل منها ١٠٥ ألف فى المصانع المنتجة و ١٢ ألف فى الوحدات تحت الإنشاء وذلك حتى ٣٠ /٦/٢٠٠٠ وهو ما يتجاوز بكثير ما كان مخططا الوصول له عام ٢٠٠٣.

أضف الى ذلك المناطق الصناعية الجديدة في خليج السويس وشرق التفريعة ببورسعيد.

حيث يمثل المشتغلين الفعليين بمدينة العاشر من رمضان حوالي ٣.٠٩ % من اجمالي المشتغلين الفعليين بالمحافظة وفقا لتعداد ٢٠٠٦ ، في حين تمثل عاصمة المحافظة (مدينة الزقازيق) ٦.١٣% من اجمالي المشتغلين الفعليين بالمحافظة لنفس السنة .

بينما تراجعت محافظة أسوان من الفئة المتوسطة الى الفئة الدنيا على مستوى الجمهورية.

في حين حافظت باقي المحافظات على مستوى مؤشرها بالنسبة للجمهورية.

ويوضح شكل رقم(١٦-٥) معدل تغير نسب العاملين بالصناعة التحويلية (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

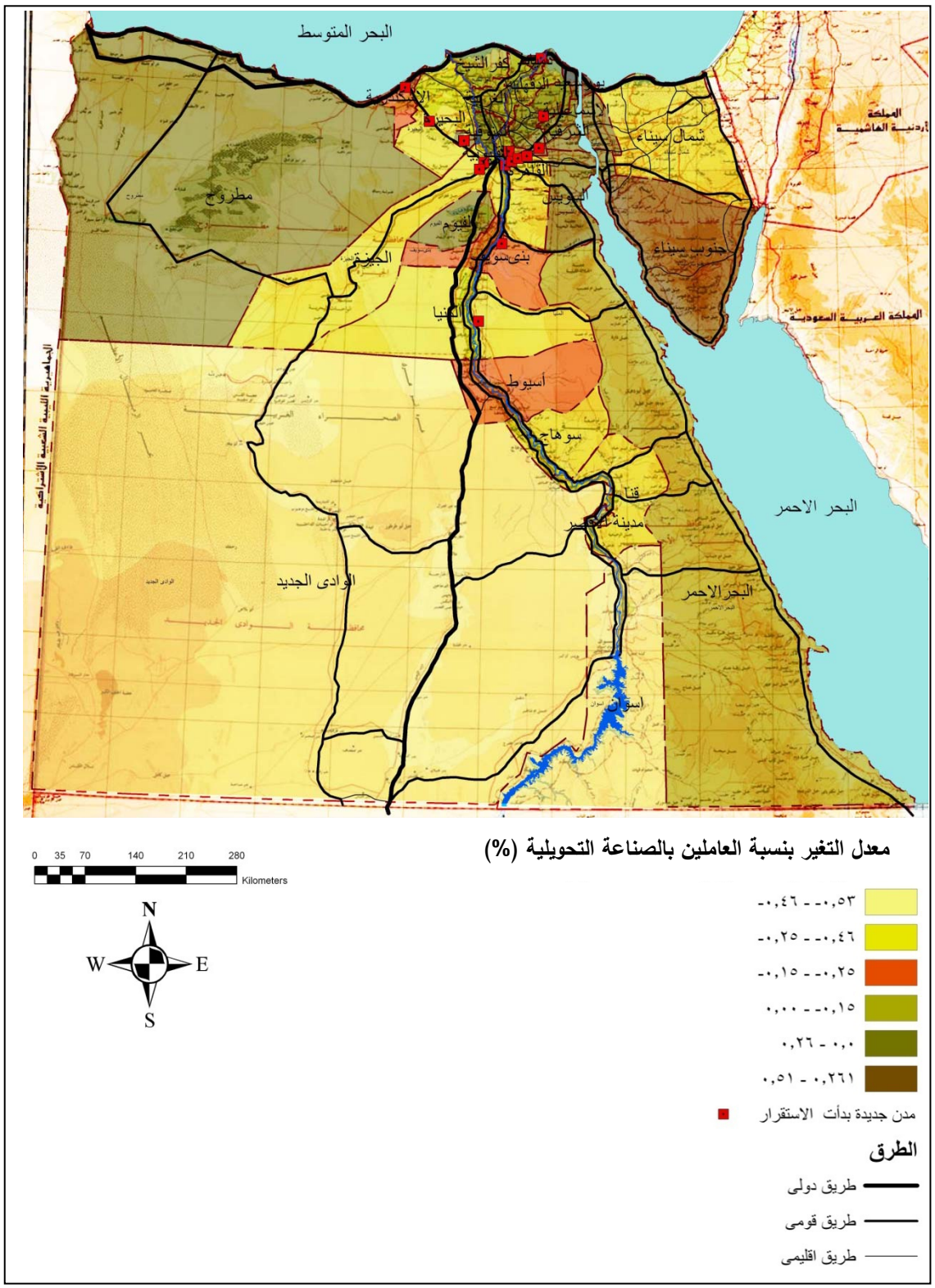

شكل (١٦-٥) معدل تغير نسب العاملين بالصناعة التحويلية(١٩٩٦- ٢٠٠٦)

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن معظم المحافظات قد حققت معدلات تغير سالبة بمعنى أن قيمة المؤشر بها قد انخفضت ، وذلك فيما عدا محافظات الشرقية والسويس والاسماعيلية وبورسعيد وجنوب سيناء (أي اقليم قناة السويس باستثناء محافظة شمال سيناء).

بالاضافة الى محافظتي دمياط والمنوفية (والتي تضم كل منهما مدينة جديدة توفر فرص عمالة في قطاع الصناعة وهما دمياط الجديدة والسادات) ، ومحافظتي مطروح والفيوم(والتي تم اضافة مناطق صناعية بهما). ويوضح شكل رقم(١٧-٥) توزيع المناطق الصناعية بمحافظات الجمهورية.

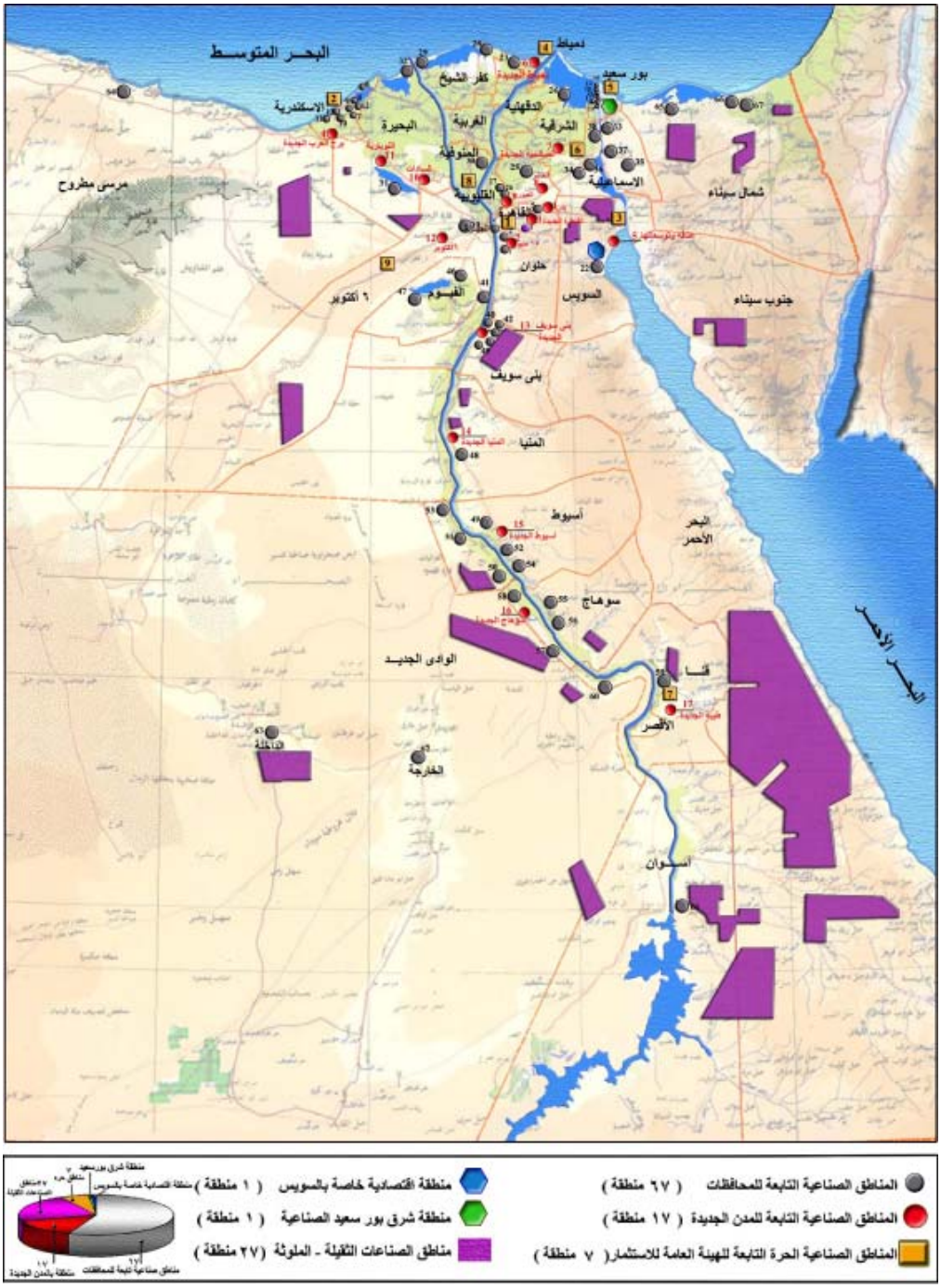

شكل (١٧-٥) توزيع المناطق الصناعية بمحافظات الجمهورية

المصدر: هيئة التنمية الصناعية

ب-اجمالي العمالة الصناعية المسجلة : ويوضح شكل رقم(١٨-٥) تطور اجمالي العمالة الصناعية المسجلة (١٩٩٦- ٢٠٠٦).

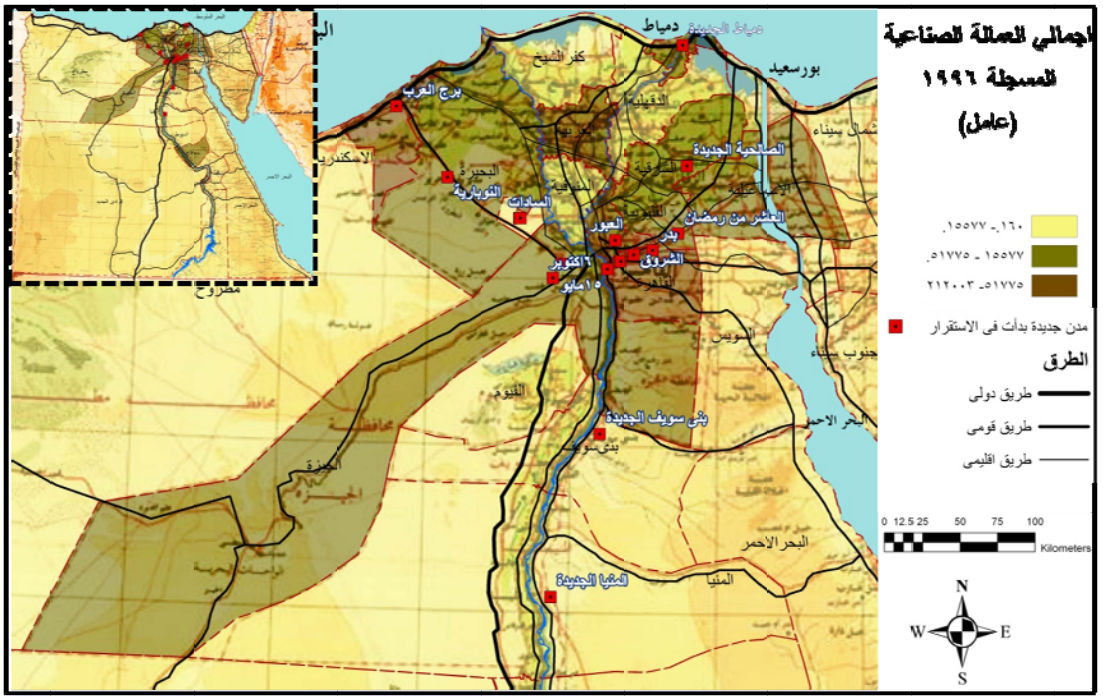

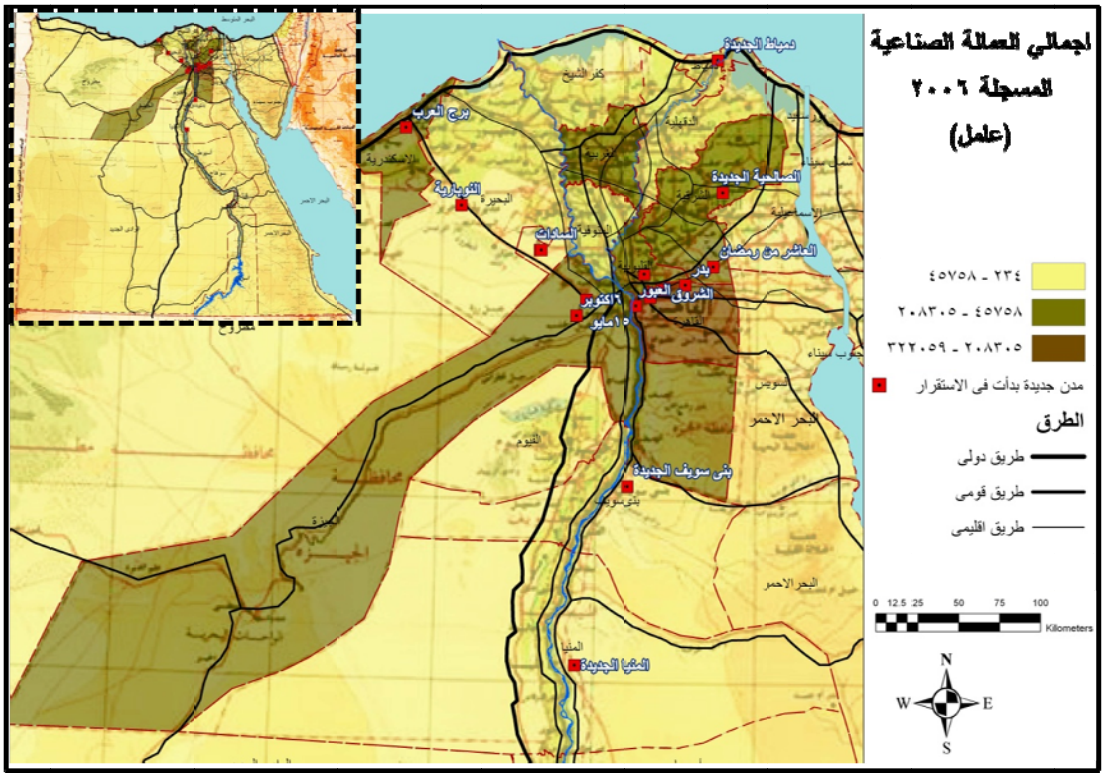

شكل (١٨-٥) تطور اجمالي العمالة الصناعية المسجلة(١٩٩٦- ٢٠٠٦)

من خلال تتبع تطور توزيع أعداد العمالة الصناعية المسجلةعلى محافظات الجمهورية يتضح ما يلي:
انخفضت أعداد العمالة الصناعية المسجلة بكل من محافظات سوهاج والبحيرة والاسماعيلية ودمياط ، حيث انتقلوا جميعا من الفئة المتوسطة الى الفئة الدنيا بالنسبة لمحافظات الجمهورية ،كما انتقلت كل من محافظات الاسكندرية والغربية والقليوبية من الفئة العليا الى الفئة المتوسطة.

ويوضح شكل رقم(١٩-٥) معدل تغير اجمالي العمالة الصناعية المسجلة(١٩٩٦- ٢٠٠٦).

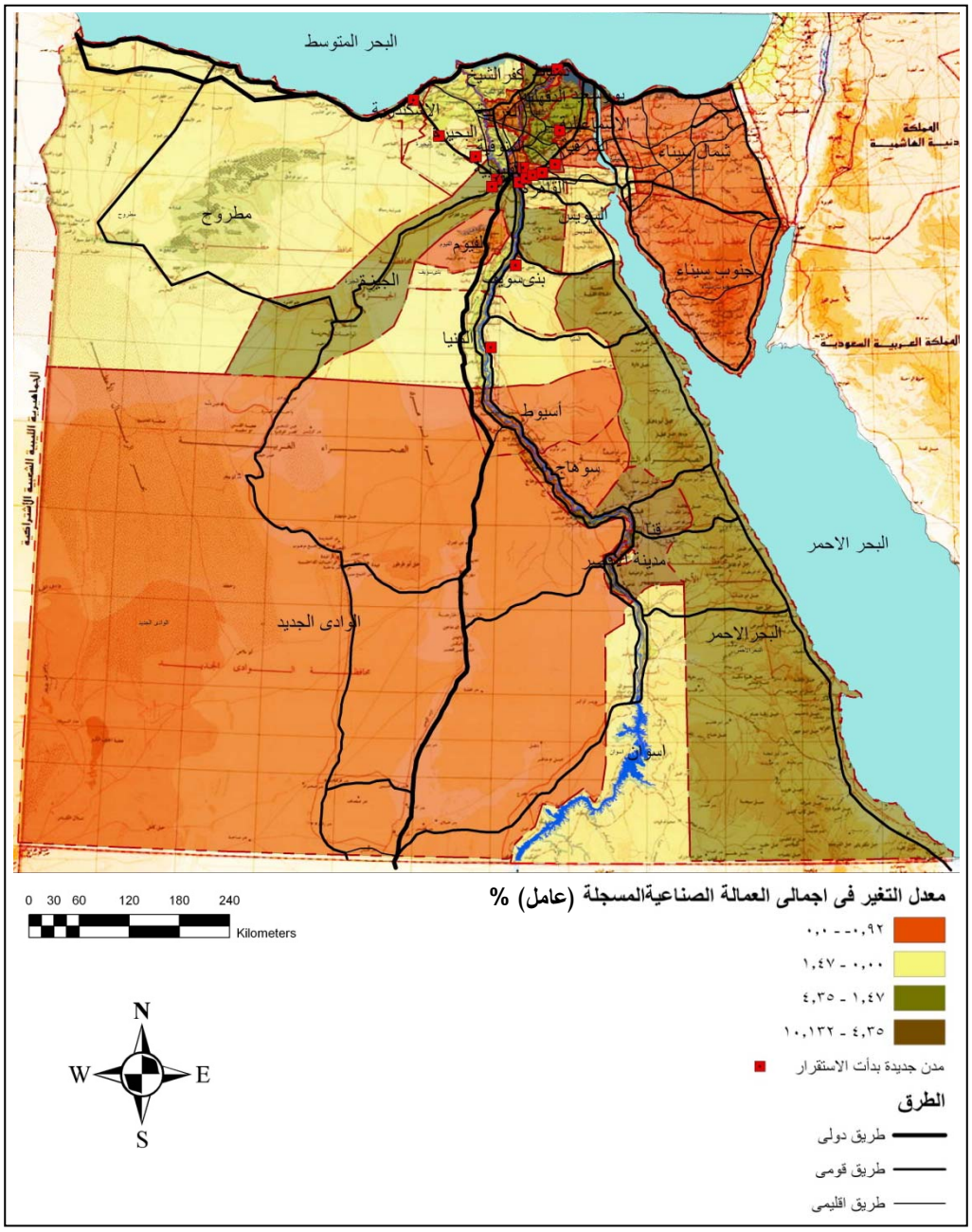

شكل(١٩-٥) معدل تغير اجمالي العمالة الصناعية المسجلة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

ومن خلال الخريطة السابقة يتضح أن هناك محافظات قد حققت معدلات تغير سالبة حيث انخفضت بها أعداد العمالة الصناعية المسجلة وهي: شمال سيناء – الغربية – الفيوم– سوهاج – دمياط – الاسماعيلية – القليوبية – جنوب سيناء – أسيوط – الوادي الجديد.

ثانيا: مؤشر مرتبط بعمليات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية (نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (فدان / فرد)): وهو مؤشر اقتصادي عمراني بيئي يعكس تناقصه مقدار التعدي على الأرض الزراعية ويعبر عن حدوث اختلال في الأمن الغذائي ، بينما يعبر استقراره عن تنظيم النمو العمراني بعيدا عن الرقعة المزروعة وهو أحد الأهداف المرجوة من المدن الجديدة ، كما أن مشروعات التنمية الزراعية المستحدثة قد ترفع من هذا المعدل وذلك في حالة عدم استقطاع أي مسطحات من الأراضي المنزرعة الحالية من خلال النمو العمراني ، ويوضح شكل رقم(٢٠-٥) تطورنصيب الفرد من المساحة المنزرعة (١٩٩٦- ٢٠٠٦).

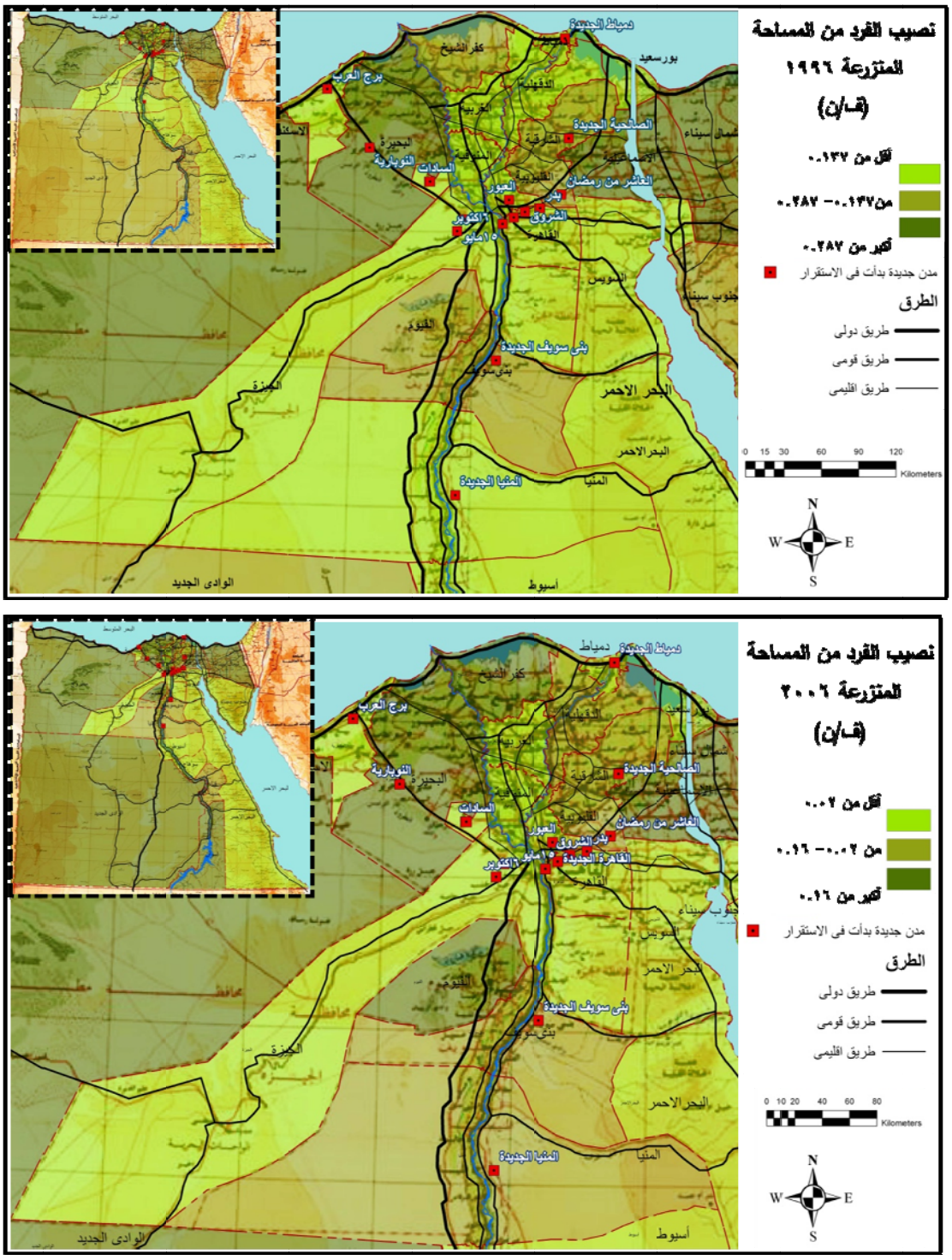

شكل (٢٠-٥) تطور نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

من خلال الخرائط السابقة يتضح أن انخفاض نصيب الفرد من مسطح الأرض المنزرعة هو ظاهرة في كثير من محافظات الجمهورية حيث أن كافة الفئات انخفضت فئاتها، حيث انخفض المعدل العام للجمهورية وكذلك متوسط قيم المحافظات، حيث تناقصت مساحة الأراضي الزراعية القديمة بمعدل من ٣٠ – ٦٠ ألف فدان سنويا نتيجة النمو العمراني العشوائي.[١٠٢]

وحتى يمكن تحديد التغير الحادث في هذه المعدلات يجب النظر الى معدل تغير قيم هذا المؤشر، والذي يوضحه شكل رقم(٢١-٥) .

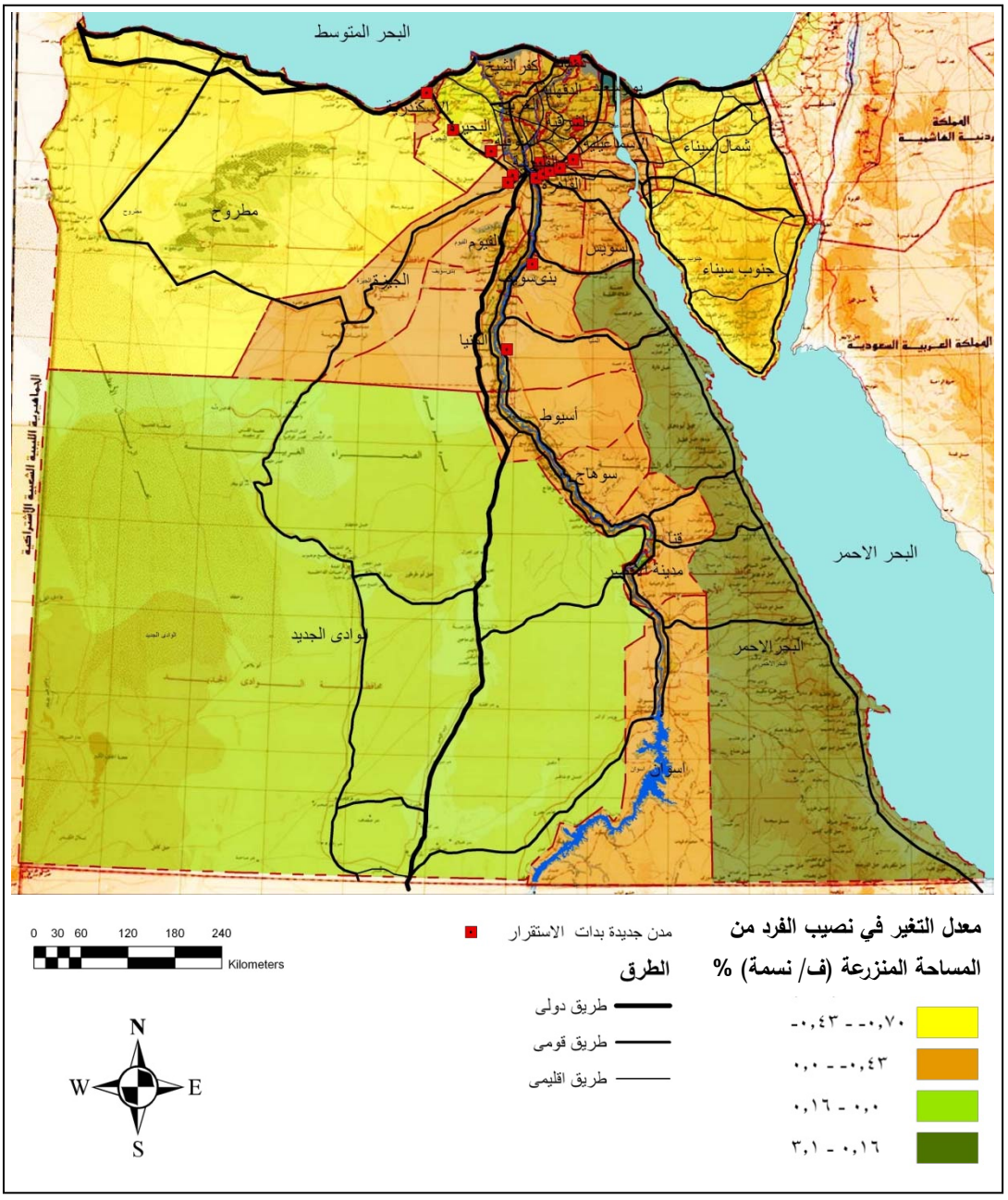

شكل (٢١-٥) معدل تغير نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

[١٠٢] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٧**، يونيو ١٩٩٨، ص ٤١

من خلال الشكل السابق رقم(٢١-٥) يتضح أن المحافظات التي حققت معدلات تغير ايجابية هي التي ارتفعت قيم نصيب الفرد من مسطحات الأرض المنزرعة بها ، والذي يرجع الى اضافة مسطحات أراضي زراعية من خلال مشروعات استصلاح الأراضي.

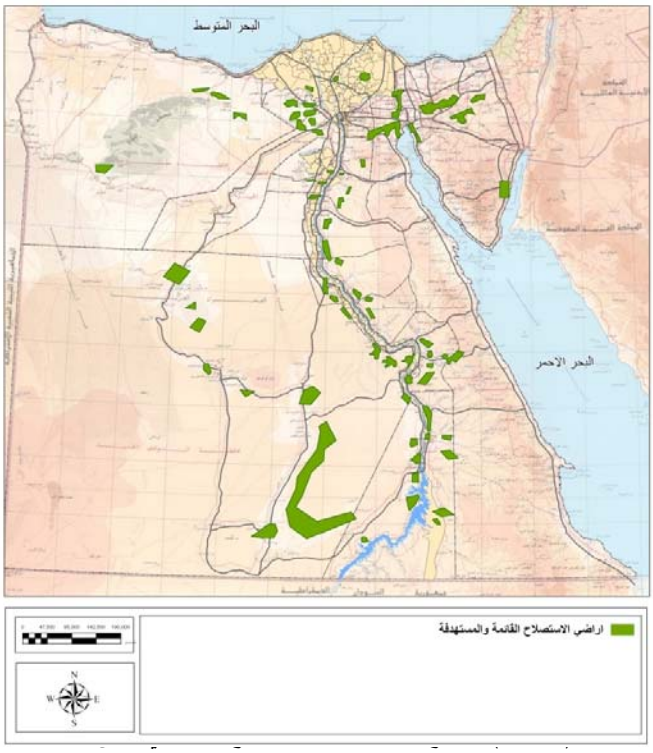

الجمهورية

ويظهر ذلك بوضوح في محافظات الوادي الجديد وبورسعيد والبحر الأحمر.

ويوضح شكل رقم(٢٢-٥) توزيع مشروعات استصلاح الأراضي بالمحافظات على مستوى الجمهورية.

ومنه يتضح تركز نسبة كبيرة من مشروعات استصلاح الاراضي بمحافظة الوادي الجديد، وهو ما يفسر التطور الايجابي لنصيب الفرد من مسطح الأراضي المنزرعة بها.

ثالثا: مؤشرات التحسن في بعض مؤشرات الخدمات والذي ينعكس على نوعية الحياة (نصيب السكان من الأسرة): وهو مؤشر يعكس معدلات الخدمات الصحية ، وتحسنه يرتبط بتحسن مستوى المعيشة ونوعية الحياة ، وهو من أهداف سياسة المدن الجديدة .

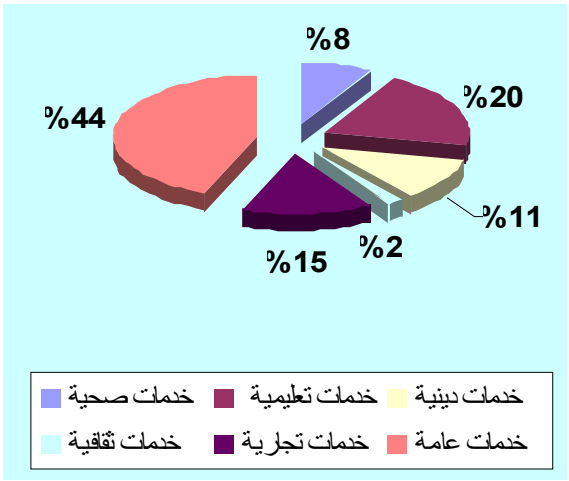

شكل (٢٣-٥) التوزيع النسبي للمنشات الخدمية المنفذة بالمدن الجديدة

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

فقد أضافت المدن الجديدة المنفذة استثمارات في قطاع الخدمات قدره ٥.٢ مليار جنيه، حيث تم تنفيذ ١٥٠٠ مبنى خدمي في القطاعات الخدمية المختلفة، ويوضح شكل رقم(٢٣-٥) التوزيع النسبي للمنشات الخدمية المنفذة بالمدن الجديدة.

ويوضح شكل رقم(٢٤-٥) معدل الخدمة الصحية بالأسرة (١٩٩٦- ٢٠٠٦).

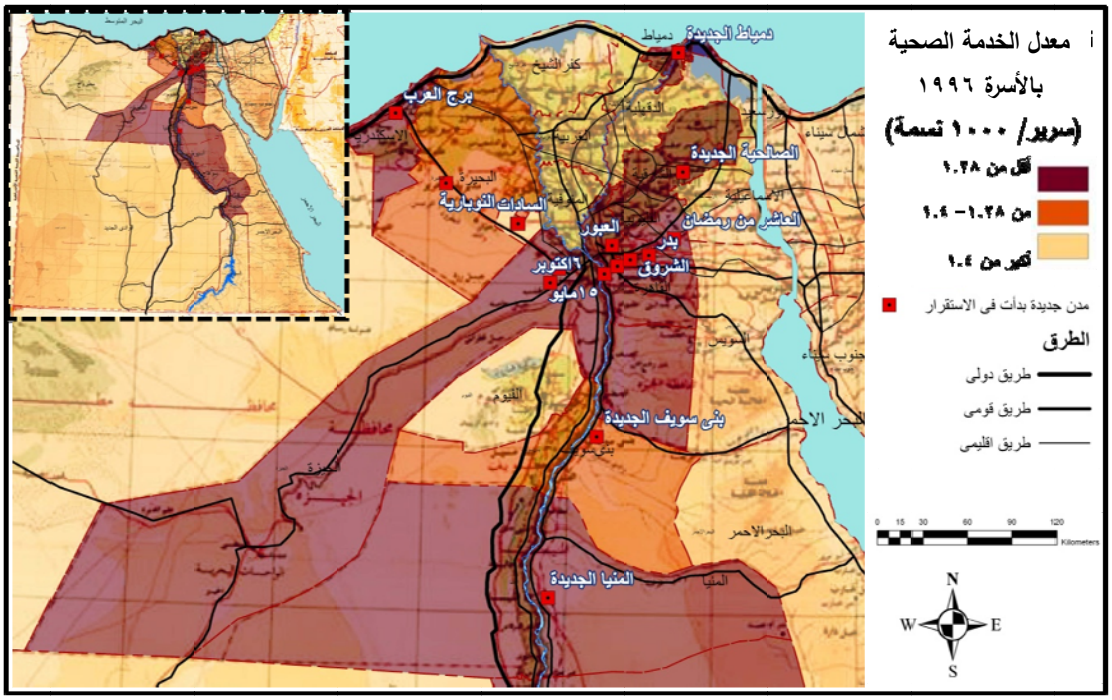

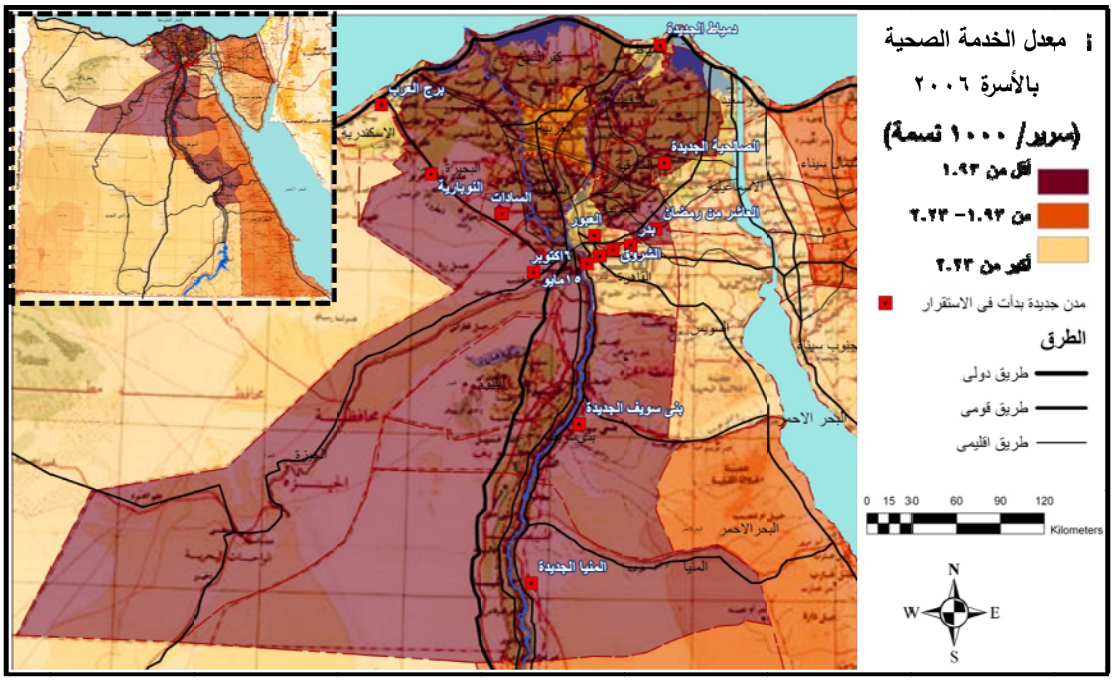

شكل (٢٤-٥) تطور معدل الخدمة الصحية بالأسرة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

من خلال الشكل السابق رقم(٢٤-٥) يتضح أن هناك تحسناً بشكل عام في معدل الخدمة الصحية حيث ارتفع نصيب السكان من الأسرة في كافة الفئات على مستوى الجمهورية وهو ما يدل على أن معدل هذه الخدمة قد تحسن بشكل عام نتيجة لزيادة عدد الأسرة الناتج من الزيادة في أعداد الخدمات الصحية.

أما على مستوى المحافظات:

- نجد أن أكثر المحافظات التي حققت تحسنا في هذا المؤشر هي المحافظات التي انتقلت من فئة أدنى معدل للخدمة الصحية الى الفئة التي تعبر عن أعلى معدل للخدمة الصحية ، وهذه المحافظات هي: الاسكندرية ودمياط والقاهرة والقليوبية(وهي من المحافظات التي تضم مدنا جديدة أضافت عددا من الخدمات الصحية الجديدة الى المحافظة) حيث أضافت مدينة برج العرب لمحافظة الاسكندرية ٨٨ منشأة خدمية منهم مستشفيات ومراكز طبية ، بينما أضافت مدينة دمياط الجديدة لمحافظة دمياط ٢٠٨ منشأة خدمية منهم خدمات طبية ، في حين أضافت كل من مدينة ١٥ مايو و٦ أكتوبر والشروق والقاهرة الجديدة حوالي ١٠٣٠ منشأة خدمية منهم مستشفيات ومراكز طبية، كما أضافت مدينة العبور ٢٢٩ منشأة خدمية الى محافظة القليوبية منهم مستشفيات ومراكز طبية .
- كما تحسن معدل الخدمة أيضا في محافظة أسيوط حيث انتقلت من فئة أدنى معدل للخدمة الصحية الى الفئة المتوسطة بالنسبة للجمهورية.
- وعلى نطاق اخر ساءت معدلات الخدمات الصحية في محافظات أخرى (وذلك قد يرجع الى عدم اضافة منشات صحية كافية تقابل الزيادة السكانية في هذه الفترة) ، وتعتبر المحافظات الأسوأ حالا في هذا المؤشر هي التي انتقلت من فئة المعدل الأعلى الى فئة المعدل الأدنى وهذه المحافظات هي: الفيوم وكفر الشيخ والدقهلية والمنوفية.
- بينما انتقلت محافظات بني سويف والبحيرة من الفئة المتوسطة الى الفئة الدنيا.
- وانخفض معدل كل من محافظة البحر الأحمر وشمال سيناء والغربية من الفئة العليا الى الفئة المتوسطة.
- أما باقي المحافظات فقد حافظت على ثبات فئتها بالمقارنة بالجمهورية.

وحتى يمكننا التحقق من هذه النتائج بصورة أكثر وضوحا ، فيتم ملاحظة خريطة معدل التغير لمؤشر الخدمة الصحية والذي يوضحه شكل رقم(٢٥-٥).

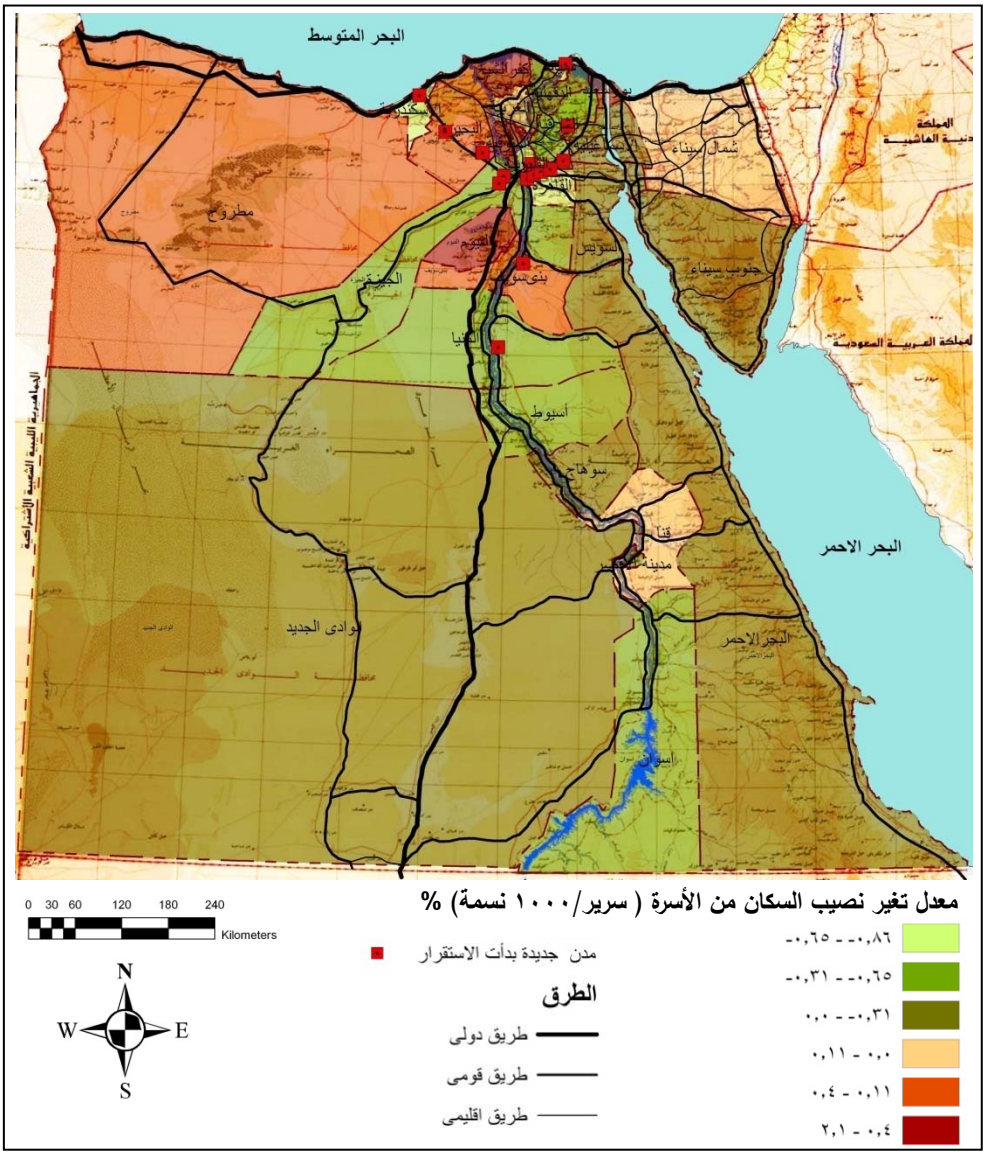

شكل (٢٥-٥) معدل تغير نصيب السكان من الأسرة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

ومن خلال الشكل السابق يتضح مايلي:

المحافظات التي حققت معدلات تغير سالبة هي المحافظات التي حققت تحسن في معدل الخدمة الصحية ، حيث انخفض نصيب السرير من السكان مما يعني أن معدل خدمة الأسرة تحسن وهذه المحافظات هي القاهرة والاسكندرية والقليوبية ودمياط وهي صاحبة أعلى معدلات للتغير وهو ما يؤكد نتائج تطور قيم هذا المؤشر، يليها محافظات الجيزة والشرقية والمنيا وأسيوط وأسوان.

رابعا:مؤشرات البنية الأساسية (نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد)- نصيب(كم) طريق مرصوف من السكان (نسمة/ كم طريق)) : وهي المؤشرات الخاصة بالمرافق والبنية الأساسية ، وهي من الاعمال الأساسية التي تضيفها المدن الجديدة للمعمورمنذ بداية انشائها ، حيث تم استثمار ٢٤ مليار جنيه في قطاع المرافق بالمدن الجديدة منذ انشائها.

فقد تم تنفيذ ٢٦ محطة مياه بإجمالي أطوال شبكات ٩٧٢٧ كم.ط.، وتم تنفيذ شبكات طرق بطول ٧١٧٦ كم.ط.

أ- **نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد):** ويوضح شكل رقم(٢٦-٥) تطور نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (١٩٩٦- ٢٠٠٦).

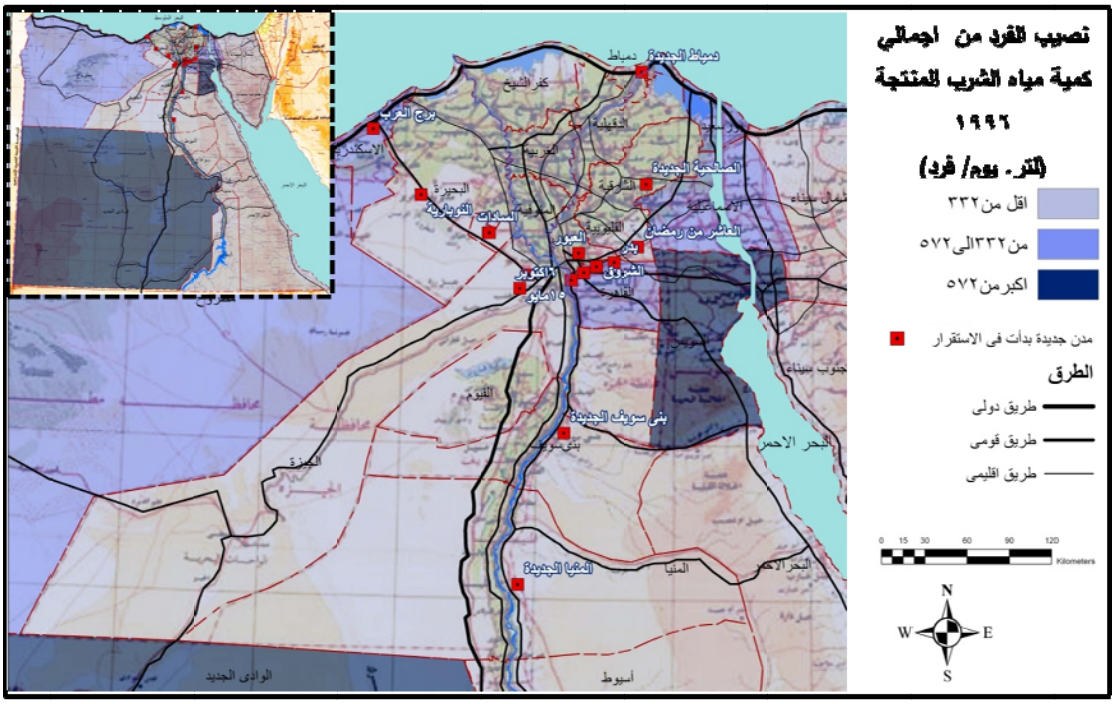

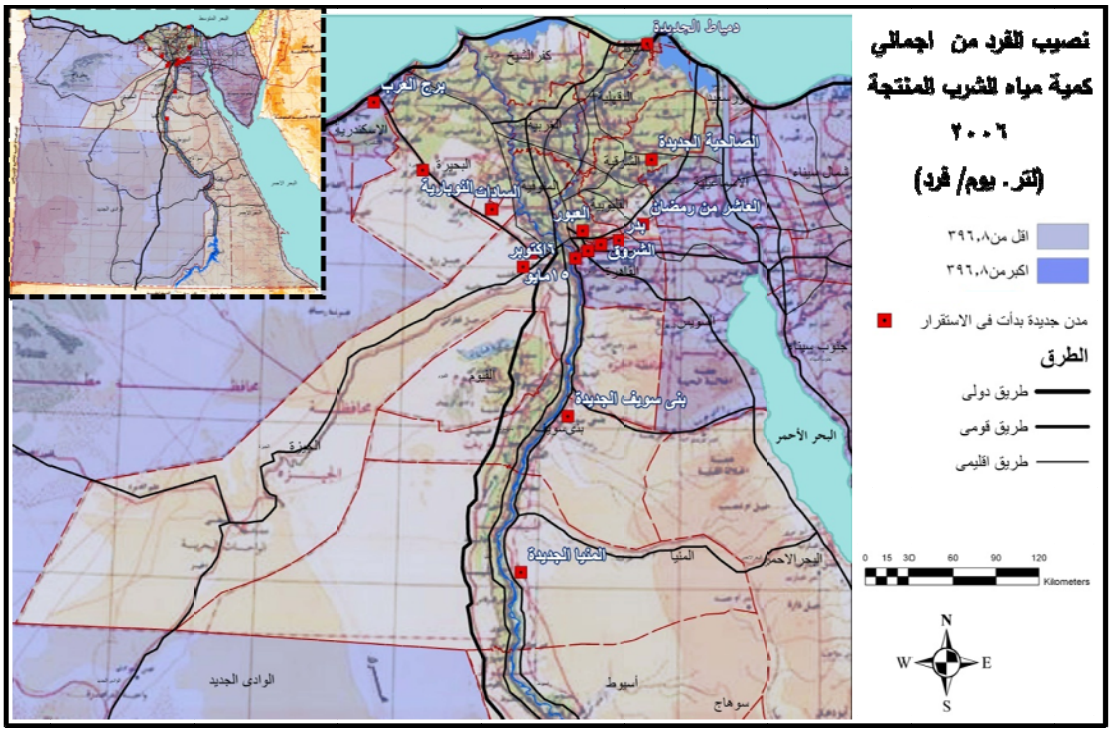

شكل (٢٦-٥) تطور نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

بشكل عام انخفض نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة ، حيث انخفض المعدل العام للجمهورية من ٣٣٢ الى ٧٤.٢ (لتر.يوم/فرد) ، كما انخفض أيضا متوسط المحافظات.

الا أن هناك بعض المحافظات التي حققت تحسنا ملحوظا في هذا المؤشر كشمال سيناء وجنوب سيناء.

وتوضح معدلات التغير لهذا المؤشر التطور الذي لحق به بشكل أكثر وضوحا ، شكل رقم(٢٧-٥).

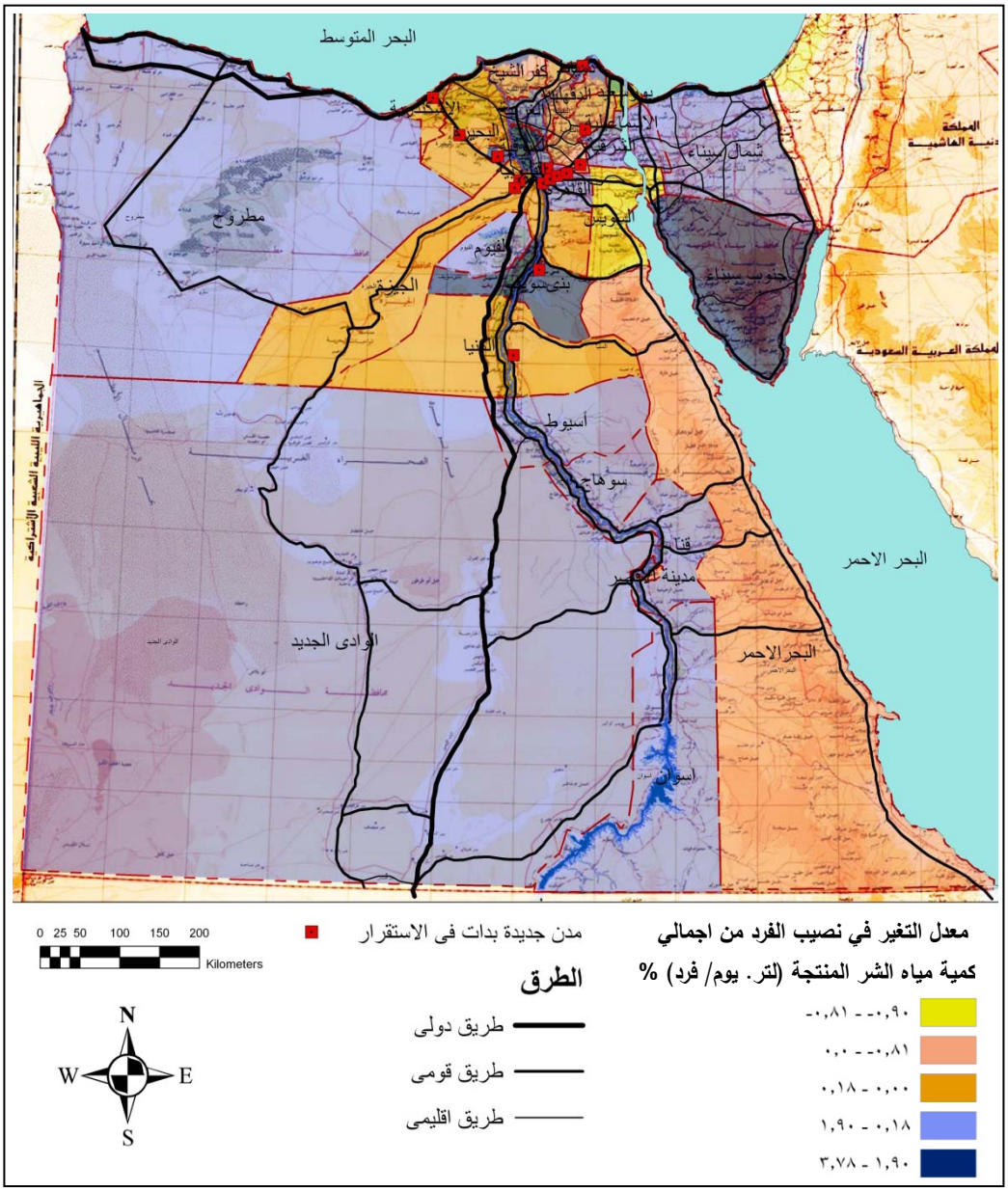

شكل (٢٧-٥) معدل تغير نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

ومن خلال الشكل السابق يتضح مايلي :

كل من محافظة المنوفية وبني سويف وجنوب سيناء ، حققت أعلى معدلات تغير ايجابة لهذا المؤشر على مستوى الجمهورية.

ونجد أن محافظة المنوفية تضم مدينة السادات ومحافظة بني سويف تضم مدينة بني سويف الجديدة والتي أضافت كل منهم حجما مضافا الى طاقة المرافق بالمحافظة ، أما محافظة جنوب سيناء فتضم عددا كبيرا من المشروعات السياحية التي ترفع من الطاقة الاجمالية للمرافق بالمحافظة.

بينما حققت محافظتي السويس وبورسعيد أسوأ معدلات تغير سالبة.

ب- نصيب السكان من الطرق المرصوفة (نسمة/ كم طريق)

ويوضح شكل رقم(٢٨-٥) نصيب لسكان من الطرق المرصوفة (١٩٩٦- ٢٠٠٦).

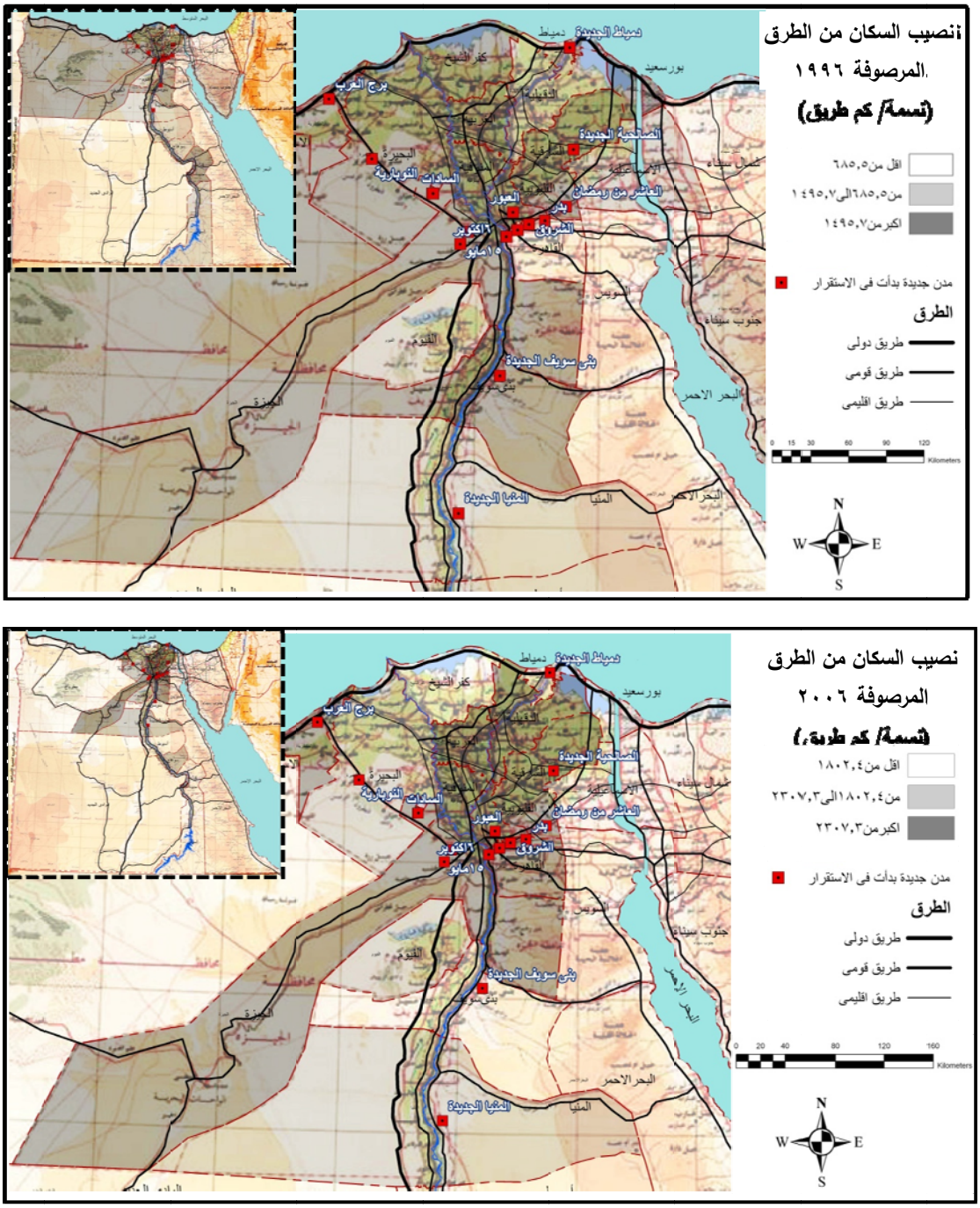

شكل(٢٨-٥) تطور نصيب السكان من الطرق المرصوفة (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

في هذا المؤشر كلما قل نصيب الطريق من السكان كلما عبر ذلك عن التحسن وزيادة أطوال الطرق المرصوفة، مما يعبر بالتالي عن تحسن شبكات الطرق وبالتالي زيادة الاتصالية، ونظرا لأن المعدل العام للجمهورية وكذلك

متوسط المحافظات قد انخفض، فإن معدل التغير لهذا المؤشر هو الذي يوضح التغير الذي لحق بهذا المؤشر، شكل رقم(٢٩-٥).

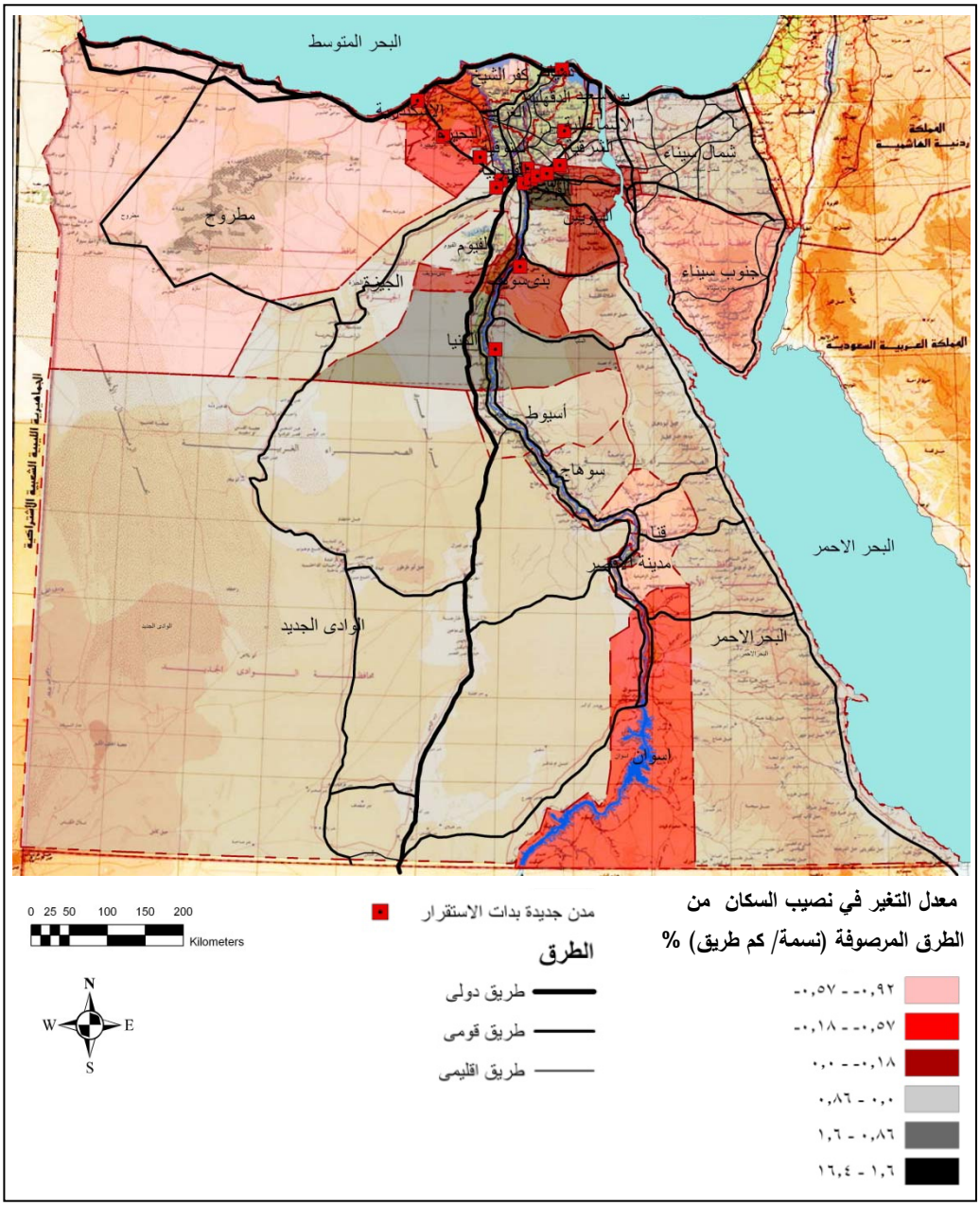

شكل (٢٩-٥) معدل تغير نصيب(كم) طريق مرصوف من السكان (١٩٩٦- ٢٠٠٦)

ومن خلال الشكل السابق رقم(٢٩-٥) يتضح أن المحافظات التي حققت معدلات تغير ذات قيم سالبة في هذا المؤشر ، هي التي حدث بها تحسن وزيادة في أطوال الطرق المرصوفة حيث انخفض نصيب الطريق المرصوف من السكان(قلت أعداد السكان المحملة عليه) ، وهذه المحافظات هي بورسعيد وجنوب سيناء وكفر الشيخ ومطروح وقنا، بالاضافة الى البحيرة والاسكندرية، ثم السويس وبني سويف.

ويوضح جدول رقم(١٨-٥) اضافات المدن الجديدة في مجالات الصناعة والخدمات والبنية الأساسية، وذلك لمزيد من الإيضاح والتفسير.

جدول(١٨-٥) اضافات المدن الجديدة في مجالات الصناعة والخدمات والبنية الأساسية

الاقليم		اقليم القاهرة الكبرى							اقليم الاسكندرية		اقليم قناة السويس		اقليم الدلتا		اقليم شمال الصعيد	
المحافظة		القاهرة				الجيزة		القليوبية	الاسكندرية	البحيرة	الشرقية		المنوفية	دمياط	بني سويف	المنيا
اسم المدينة		١٥ مايو	القاهرة الجديدة	الشروق	بدر	٦ اكتوبر	الشيخ زايد	العبور	برج العرب الجديدة	النوبارية الجديدة	العاشر من رمضان	الصالحية الجديدة	السادات	دمياط الجديدة	بني سويف الجديدة	المنيا الجديدة
مساحة الكتلة العمرانية(فدان)		٣٥٠٠	٦٧١٠٠	١٢٥٠٠	١٢١٣٨	٦١٥٠٠	٩٢٨٢	١٢٥٠٠	٢٦٠٠٠	غير متاح	٦٥١٠٠	١٦٦٦	٢٣٧٠٠	٦٥٠٠	٥٤٧٤	٤٣٠٠
عدد السكان الحالي(٢٠٠٦)		٩٠٧٤٠	١٢٢٣٣٩	٢٢٥٧٠	١٧١٥٨	٦٨٠٠٠٠	٢٩٤٢٢	٤٣٦٠٠	٤١٦٦١	٥٣٢١	٢٥٠٠٠٠	١٨٩٥٧	١٤٠٠٠٠	٢٧٠٢٨	١٧٩٢١	٤٥٦٧
الكثافة العمرانية(ش/ف)		٢٥.٩	١.٨	١.٨	١.٤	١١.١	٣.٢	٣.٥	١.٥	-	٣.٨	١١.٤	٥.٩	٤.٢	٣.٣	١.١
عدد السكان المقترح عند اكتمال المخطط		١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
نسبة عدد السكان الحالي من المخطط للمدينة ٢٠١٧ (%)		٦٠.٥	٢٠.٤	٥	٦.٩	٤٥.٣	٦.٥	٨.٧	٧.٣١	٧.١	٤٧.٢	٣١.٦	٢٨	٧.٧٢	١٧.٩	٧.٦
عدد السكان المقترح بعد تحديث المخطط		٢٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠	غير متاح	٤٣٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	غير متاح	٥٠٠٠٠٠	غير متاح	٣٠٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	غير متاح	غير متاح	٤٢٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠
عدد وحدات الاسكان المنفذة		٤٣٦٨٤	١٥١٧٩٨	٥١٢٧٥	.	٣٧٥٠٠٠٠	-	٩١٥٣٦	١٢١٦٩	-	٩٧٢٧٤	.	٢٧٣٧١	٤٢٤٠٠		٩٩٨٨
عدد المصانع	المنتجة	٨٦	٢٠	٠	.	٩٨٦	-	٤٣٧	٤٨١	-	١٣٦٤	.	٣٢٠	٢١٣	٣٨	٢٣
	تحت الانشاء	٣٦	٢	٠	.	٣٨٨	-	٥٦٥	١٧٥	-	٤٦٤	.	٤١٨	١٤٥	١٤٤	٣٢
رأس المال المستثمر بالمليار جنيه	في المصانع المنتجة	٠.١٢٨٦	٤٦.٥	٠	.	٢٤.٠٢٦	-	٤.٧	٣.٣٦١	-	١٩.٧	.	٣٩٢٩	٠.٢٤٠٢٨٩	١٣.٤ مليون جنيه	٢٦.٦٨
	في المصانع تحت الانشاء	٠.٠٢٩١	٠.٥	٠	.	٢.٤٧١	-	١.٤٥٦	٤١٢.١٣٥	-	٢.١	.	٢٠٦٨٠	٠.١٠٥٧٧٤		٤١.٤٢٣
حجم الانتاج السنوي	في المصانع المنتجة	٢٥١.٣	١٥.٢٥	٠	-	٢٠.٠٣٨	-	٣.٨	٥.٠٥٤	-	٢٣.٤	.	١.٢٤٤	٢١٦.٢٣٥	٤٣.٤ مليون جنيه	٢٦.٣٨٥

الاقليم		اقليم القاهرة الكبرى								اقليم الاسكندرية		اقليم قناة السويس		اقليم الدلتا		اقليم شمال الصعيد	
المحافظة		القاهرة					الجيزة		القليوبية	الاسكندرية	البحيرة	الشرقية		دمياط	المنوفية	بني سويف	المنيا
اسم المدينة		١٥ مايو	القاهرة الجديدة	الشروق	بدر	٦ اكتوبر	الشيخ زايد	العبور		برج العرب الجديدة	النوبارية الجديدة	العاشر من رمضان	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	السادات	بني سويف الجديدة	المنيا الجديدة
بالمليار جنيه	في المصانع تحت الانشاء	١٩.٤	١	٠	-	٢.١٣٥	-	٠.٦٧١٦		٠.٤٨٨٥٠٢	-	٢.٧	-	١٠٨.٧٦	٦.٦٢٩		٣٠.٢٤٢
فرص العمل	في المصانع المنتجة	٧٧٠٠	٥٣٢	٠	-	٨٤٣٦١	-	٣٤٩١٧		٣٤٩٣٥	-	٥٤٧٠٦	-	٥٥١٥	٢٣٠٨٧	١٤١٠	٥٨٥
	في المصانع تحت الانشاء	٤٣٢	٣٠	٠	-	٢١٧٥٥	-	١٩٩٢٣		٧٠٩٨	-	٢٤٥٨١	-	٣٣٦٠	٨١٠٨	٥٣٤٦	٩٧٢
اجمالي الأجور السنوية بالمليون جنيه	في المصانع المنتجة	٢٢.١٥	٣.١	٠	-	٧٥٩.٢	-	١٦٧.٦		٦٥.٠٧٨	-	٤٥٩.٣	-	١٣.٠٢٢	١١٦.٣	١٣.٤	١.٧١٢
	في المصانع تحت الانشاء	٢.٧	٠.٠٦	٠	-	١٩٥.٧٣٢	-	٩٥.٩		١٥.٥٠٩	-	٩٨.٤	-	٨.٣١٩	٥٩.٦	٥٠.٧	٢.٦٩٦
شبكات الطرق (كم)		١٢٣	١١٧٨	٣٩٤	-	١٢٩٨	-	٨٦٦		٥٥٣	-	٧٢١	-	٣٧٤	٣٩٣	-	١٢٠
شبكات الاتصالات (كم)		٤٤٣.٢	٦٠٨	٤٤١	-	١٥٤٦	-	٨٣٢		٣٠٥	-	٦٨٦.٧	-	٤١٥	٥٢٢	-	٩٤
الاستثمارات بالمليون جنيه	الاسكان	٣٥٠.٨	١١٦١.٣	٨٥٧	-	١٤٧٣	-	٨٩٣.٢		١٩٦.٣	-	٥١٢.٦	-	٥٤٧.٨	١٣٧.٥	-	١٦٩.١
	الخدمات	١٩٨.٧	١٤٤.٤	٨٧.٣	-	٢٩٨	-	٣٢٨		٩١	-	١٥٠.٦	-	١٩٦.٨	١٤٦	-	١١٤.٤
	المرافق	٥٨٢.٥	٥٦٩٠	١٥٨٦.٥	-	٣١٤٨	-	٢٢١٧.٦		١١١٨.٤	-	٢٤١١.٧	-	١٣٧٢.٦	١٠٩٥.٤	-	٥٤٩.٣
	الزراعة	١٦.٧	١.٣	٢٣.١	-	٢٠.٢	-	٥٥.٣		٢٠	-	٤٥.٤	-	١٣	٣٣	-	١٦.١
	الاجمالي	١١٦٠.٤	٧٠٠٨.٥	٢٥٧٠	-	٤٩٥٧	-	٣٥١٥.٤		١٤٤٠.٢	-	٣١٦٦.٩	-	٣٥٢٧.٢	١٤٤١	-	٨٥٤.٨

المصدر: اعداد الباحثة استناداً الى بيانات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

٥-٥-٦ نموذج لتأثير المدن الجديدة على مؤشرات التنمية في نطاقها العمراني(مدينة العاشر من رمضان)

يتناول هذا الجزء استعراضاً لتأثير احدى المدن الجديدة على مؤشرات التنمية في النطاق العمراني لهذه المدينة، بهدف التعرف على نموذج من التأثيرات التي تحدثها المدن الجديدة في النطاقات الأكثر مباشرة.

٥-٥-٦-١ أسباب اختيار النموذج

تم اختيار مدينة العاشر من رمضان(من ضمن ال١٦ مدينة المنفذة وبدأت تحقق مراحل من الاستقرار) كنموذج لايضاح تأثيرها على تحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نطاقها العمراني لعدة أسباب:

- أنها تعد باكورة المدن العمرانية الجديدة التي أنشئت منذ انشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- من أعلى المدن الجديدة (في جيلها الأول) من حيث النسبة التي حققتها من اجمالي عدد السكان المخطط لها عند عام ٢٠١٧(حوالي ٤٧.٢%) .
- تعد من أكثر المدن الجديدة (التي بدأت مراحل متقدمة من الاستقرار) بعدا عن سيطرة النطاق الحضري للعاصمة.
- تعد احدى قلاع الصناعة المصرية الحديثة، فقد حققت اضافة كبيرة في قطاع الصناعة بالمدن الجديدة ككل ، حيث تضم حوالي ٣٤.٤% من جملة المصانع المنتجة بالمدن الجديدة المنفذة، وحوالي ١٩.٦% من جملة المصانع تحت الانشاء، كما يبلغ النتاج السنوي بها نحو ٦٠% من مجموع الانتاج اسنوي بالمدن الجديدة المنفذة كافة.
- ويستأثر قطاع الصناعة بها على ٢٢.% من اجمالي فرص العمل بالمصانع المنتجة بالمدن الجديدة المنفذة ، بالاضافة الى ٢٦.٨% من فرص العمل بالمصانع تحت الانشاء.

  كما أن نصيب العامل من رأس المال المستثمر يحقق أعلى قيمه في مدينة العاشر من رمضان (١٣٤.٣٩ ألف جنيه) وهو ما يعد قيمة مرتفعة بالنسبة لاقتصاديات العالم الثالث .[١٠٣]

٥-٥-٦-٢ أهداف انشاء مدينة العاشر من رمضان[١٠٤]

عرض الأهداف

أ - الأهداف القومية :

- المحافظة على الأرض الزراعية في الدلتا كمورد إقتصادي والحد من الإمتداد العمراني عليها.
- الخروج من الحيز الضيق في الوادي والدلتا لزيادة نسبة المعمور المصري لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الأرضية في مصر.
- توفير فرص عمالة جديدة من خلال قاعدة إقتصادية صناعية قوية للمجتمعات العمرانية الجديدة يمكن أن تسهم في دعم الإقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد.

---

[١٠٣] أبوزيد راجح ، **العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠.**

[١٠٤] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لمدينة العاشر من رمضان** ، ٢٠١٠

- زيادة الدخل القومي من خلال قاعدة إقتصادية مستقلة وزيادة فرص العمل ومواجهة الطلب المتزايد على أراضي المشروعات الصناعية.
- إحداث نمو متوازن في ظل الإمكانات والموارد المتاحة
- تنمية مناطق جديدة لتشجيع التنمية الإقليمية وتوفير فرص جديدة للإستثمار عن طريق جذب القطاع الخاص إلى تلك المناطق.
- خلق مراكز متقدمة طليعية إقتصاديا تستطيع المنافسة العالمية في الإنتاج.

الأهداف الإقليمية :

- تخفيف الضغط السكاني المتزايد عن إقليم القاهرة الكبرى من خلال مراكز حضرية جديدة قادرة على إستقطاب السكان والإستثمارات.
- إنشاء مدينة صناعية كمجتمع مستقل ذاتيا.
- ضبط وتصحيح النمو الزائد للمدن القائمة في شرق الدلتا حيث تتعرض الأراضي الزراعية للتناقص بفعل النمو العمراني العشوائي ، وتعجز الهياكل العمرانية القائمة عن إشباع متطلبات الحياة اليومية للسكان وإستيعاب النمو السكاني .
- توجيه النمو الحضري نحو مناطق جديدة صحراوية لإمتصاص فائض السكان والعمالة في شرق الدلتا.
- تحقيق التوزيع المتوازن للصناعة والإستثمارات على مختلف أجزاء الإقليم الواحد وتوفير أماكن مخططة صناعية تلبي إحتياجات النمو الصناعي .

ج – الدوافع المحلية : [١٠٥]

- توفير عرض إضافي من الإسكان
- توفير المساكن الكافية للعمالة الصناعية في المدينة
- إنشاء المرحلة الأولى للمدينة لمجتمع متكامل ذو اكتفاء ذاتى من خلال هيكل متزن قابل للامتداد والالتحام فى تتابع مع المراحل التالية
- توفير مقومات توليد فرص العمل فى الصناعة والخدمات والتشييد
- توفير البيئة الصناعية الملائمة لجذب وتوظيف الاستثمارات
- توفير الظروف الملائمة للعيش والسكنى بما يتوافق مع احتياجات السكان الفعلية وقدرتهم على الدفع
- توفير مناطق الترفيه والمناطق الخضراء والمفتوحة مع إمكانية استعمالها كحزام واق بين المناطق الصناعية والسكنية
- توفير وسائل الإتصال والمواصلات العامة بين مراكز الخدمات داخل المدينة وخارجها
- عدم السماح لظهور أى تجمعات عشوائية داخل حدود حرم المدينة
- الحفاظ على البيئة باختيار المواقع الملائمة لمصادر التلوث ومعالجتها والحماية من الضوضاء ومعالجة المخلفات والفضلات

[١٠٥] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **تحديث المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان** ، التقرير النهائي، ٢٠٠٢

تقييم مدى تحقق أهداف انشاء المدينة

حتى يمكن وضع تصور حول دور مدينة العاشر من رمضان في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يلزم تقييم وتحديد نسبة تحقق الأهداف ، ويوضح جدول رقم(١٩-٥) تقييم هذه الأهداف.

جدول(١٩-٥) مدى تحقق أهداف انشاء العاشر من رمضان

أولا : الأهداف القومية	
الهدف	**مدى تحقيقه**
الحفاظ على الأرض الزراعية في الدلتا كمورد إقتصادي والحد من الإمتداد العمراني عليها	لم تساهم المدينة في تحقيق هذا الهدف حيث مازالت معدلات الإمتداد العمراني على الأرض الزراعية في تزايد على المستوى القومي
الخروج من الحيز الضيق في الوادي والدلتا لزيادة نسبة المعمور وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الأرضية	لا تساهم مدينة العاشر في تحقيق هذا الهدف حيث يعتبر موقع المدينة داخل الإطار المكاني للمعمور الضيق ولكنه على أرض صحراوية ملاصقة
توفير فرص عمالة جديدة من خلال قاعدة إقتصادية صناعية قوية للمجتمعات العمرانية الجديدة يمكن أن تسهم في دعم الإقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد	ساهمت المدينة بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف حيث تضم المدينة (عام ٢٠١٠) ١٠% من إجمالي العمالة الصناعية على المستوى القومي،ومن المتوقع لها أن توفر مليون فرصة عمل إضافية حتى عام ٢٠٣٢
زيادة الدخل القومي من خلال قاعدة إقتصادية مستقلة وزيادة فرص العمل ومواجهة الطلب المتزايد على أراضي المشروعات الصناعية.	ساهمت المدينة بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف حيث ينتج قطاع الصناعة بالمدينة ١٦% من إجمالي الإنتاج الصناعي على مستوى الجمهورية
إحداث نمو متوازن في ظل الإمكانات والموارد المتاحة	لانستطيع أن نحدد مدى مساهمة مدينة العاشر في تحقيق هذا الهدف لأنه يجب تقييمه على مستوى سياسة المدن الجديدة ككل
تنمية مناطق جديدة لتشجيع التنمية الإقليمية وتوفير فرص جديدة للإستثمار و جذب القطاع الخاص إلى تلك المناطق	هذا الهدف تم تحقيقه بقدر كبير حيث أن المدينة تجتذب ١١% من إجمالي الإستثمارات بالصناعة على مستوى الجمهورية
خلق مراكز متقدمة طليعية إقتصاديا تستطيع المنافسة العالمية في الإنتاج	تساهم المدينة جزئيا في تحقيق هذا الهدف حيث أن المدينة تجتذب ١١% من الإستثمارات الصناعية على المستوى القومي ، كما تضاعف صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٨أضعاف (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨)
ثانيا: الأهداف الإقليمية	
الهدف	**مدى تحقيقه**
تخفيف الضغط السكاني المتزايد عن إقليم القاهرة الكبرى من خلال مراكز حضرية جديدة قادرة على إستقطاب السكان والإستثمارات	لم يتحقق هذا الهدف بالقدر المخطط له حيث يعمل بالمدينة حاليا حوالي ٢٢٥ ألف عامل ، ٢٨ % منهم فقط مقيمون بالمدينة في حين باقي العمالة تتردد على فرص العمل يوميا من القاهرة و الشرقية
إنشاء مدينة صناعية كمجتمع مستقل ذاتيا	لم يتحقق حيث لم تصبح المدينة مستقلة فمعظم قوة العمل بالمدينة عمالة غير مقيمة بالمدينة و تتردد على العمل بشكل يومي من القاهرة أو من محافظة الشرقية
ضبط وتصحيح النمو الزائد للمدن القائمة في شرق الدلتا حيث تتعرض الأراضي الزراعية للتناقص بفعل النمو العمراني العشوائي ، وتعجز الهياكل العمرانية القائمة عن إشباع متطلبات الحياة اليومية للسكان وإستيعاب النمو السكاني .	لم تساهم بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف حيث إستمرت معدلات الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في تزايد حيث انخفضت مساحة الأراضي الزراعية داخل الزمام من ٣٥٨٦.١ كم٢ (طبقا لبيانات خطة التنمية لمحافظة الشرقية ٢٠٠٥) إلى ٣١٩١.٤ كم٢ طبقا لبيانات وصف مصر بالمعلومات لعام ٢٠٠٧ ، أي أن الأرض الزراعية داخل الزمام بالمحافظة تم تاكل ١١% من مساحتها خلال سنتين

الهدف	مدى تحقيقه
توجيه النمو الحضري نحو مناطق جديدة صحراوية لإمتصاص فائض السكان والعمالة في شرق الدلتا.	حققت المدينة الجزء الخاص بتوفير فرص للعمالة أما الجزء الخاص بإستيعاب زيادة السكان فلم تساهم فيه بالقدر المطلوب حيث أن حوالي ٧٥ %من العمالة غير مقيمين بالمدينة
تحقيق التوزيع المتوازن للصناعة والإستثمارات على مختلف أجزاء الإقليم الواحد وتوفير أماكن مخططة صناعية تلبي إحتياجات النمو الصناعي	تساهم المدينة في تحقيق هذا الهدف بشكل فعال حيث توفر المدينة حاليا ٢٣٦١٨.٦٢ فدان من المساحات المخططة للأنشطة الصناعية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني– المخطط الاستراتيجي لمدينة العاشر من رمضان – ٢٠١٠

مقارنة مؤشرات مدينة العاشر بتطور مؤشرات النطاقات العمرانية لمدينة العاشر من رمضان

حتى يتضح أثر مدينة العاشر من رمضان على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يلزم مقارنة قيم المؤشرات بمدينة العاشر مع قيم هذه المؤشرات بكل من النطاقات التي يظهر أثر لمدينة العاشر من رمضان عليها.

نطاقات تأثير العاشر من رمضان:

تتعدد النطاقات التي يظهر أثر العاشر من رمضان على مؤشراتها وهذه النطاقات هي:

أولا : المحافظة التي تقع بها المدينة وهي محافظة الشرقية، وتعد النطاق الأول للتأثر بالمدينة.

ثانيا: المحافظات المحيطة التي يمتد أثر مدينة العاشر من رمضان إليها (داخل أو خارج اقليمها التخطيطي).

ثالثا: الاقليم الذي يضم المدينة وهو اقليم قناة السويس، ويوضح شكل رقم(٣٠-٥) نطاقات تأثير مدينة العاشر من رمضان.

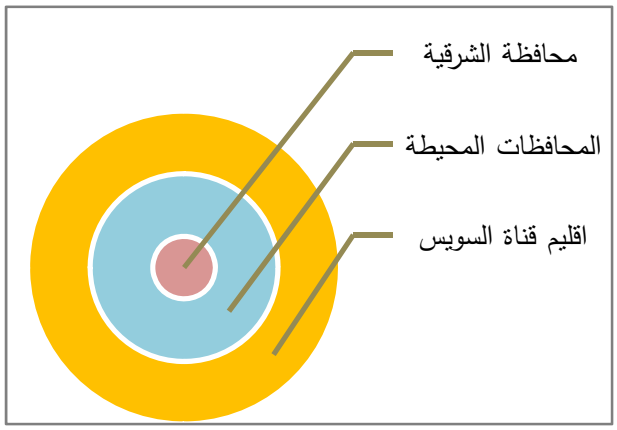

شكل (٣٠-٥) نطاقات تأثير مدينة العاشر من رمضان

تطور قيم المؤشرات في نطاقات التأثير العمراني لمدينة العاشر من رمضان

في هذا الجزء يتم استعراض تطور قيم المؤشرات داخل النطاقات السابقة في الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) ، مع المقارنة بقيمة المؤشر في مدينة العاشر من رمضان في نهاية هذه الفترة ، وذلك للوقوف على الأثر التنموي للمدينة على هذه النطاقات، ويوضح جدول رقم(٢٠-٥) مقارنة المؤشرات التنموية على النطاقات العمرانية المختلفة.

جدول (٢٠-٥) مقارنة المؤشرات التنموية على النطاقات العمرانية المختلفة

النطاق		نسبة العاملين بالصناعة التحويلية(%)			اجمالي العمالة الصناعية المسجلة			نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (فدان/ نسمة)			معدل الخدمة الصحية بالأسرة (نسمة/سرير)			نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد)			نصيب السكان من الطرق المرصوفة (نسمة/ كم طريق)		
		١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير (%)	١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير (%)	١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير (%)	١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير (%)	١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير (%)	١٩٩٦	٢٠٠٦	معدل التغير (%)
محافظات محيطة خارج الاقليم التخطيطي الذي يضم المدينة	القاهرة	٢١.٧٧	١٥.٠٨	-٣٠.٧	١٩٦٥٥٣	٣٢٢٠٥٩	٦٣.٩	٠.٠٠١	٠.٠٠٢	١٠٠	١٣١٨.٨٦	٢٢٧.٩٥	-٨٢.٧	٤١٧.٢	١٢١١.٣	١٩٠.٣	٤٨٢.١٦	٨٤١٦.٤	١٦٤٥.٦
	القليوبية	٢٢.٢٩	٢٢.٠٩	-٠.٩	٢١٢٠٠٣	١٢٣٦٨٧	-٤١.٧	٠.٠٥٨	٠.٠٤٢	-٢٧.٦	٢٣١١.٠٣	٤٣٧.٣	-٨١.١	١٠٤.٨	٢٠٨	٩٨.٥	٢٠٧٧.٤٨	٣٨٦٩.٤	٨٦.٣
المحافظة التي تضم المدينة (القطاع التخطيطي)	الشرقية	١٠.٧٢	١٣.٥١	٢٦	٢٩١١٥	١٥٥٩٢٧	٤٣٥.٦	٠.٠١٢	٠.١٤٩	١١٤١.٧	١٠٣٢	٦٧٨.٩٦	-٣٤.٢	١٢٥.٥	١١٠.٧	-١١.٨	١٧٢٦	٢٧١٨.٨٢	٥٧.٥
باقي محافظات الاقليم التخطيطي	السويس	٢٠.٩٣	٢٢.٥٤	٧.٧	١٣٧٦٧	٢٤٤٤٩	٧٧.٦	٠.٠٤	٠.٠٥٣	٣٢.٥	٤٠٦	٣١٠.٢٢	-٢٣.٦	٥٨٠٠	١٠٦٨.٦	-٨١.٦	٥٢٢	٥٠٣.٩	-٣.٥
	بورسعيد	١٠.٥	١٥.٣	٤٥.٧	١٦٧٨	١٧٤٩٧	٩٤٢.٧	٠.٠١١	٠.٠٩	٧١٨.٢	٢٤٤.٤٢	٣٠٣.٦	٢٤.٢	٤١٤٥	٣٨٦.٨	-٩٠.٧	١٦٥٦.٢٨	٥٦١.٧٨	-٦٦.١
	الاسماعيلية	٨.٩٢	١٠.٦٧	١٩.٦	٢٢٩٩٦	١٣٣٥٠	-٤١.٩	٠.٠٢٩	٠.٢٤٣	٧٣٧.٩	٤٣٩.٧٧	٣٦٥.٣	-١٦.٩	٤٦٩.٥	٦٩٠.٥	٤٧.١	٥٠٨	٧٥٥.٤٧	٤٨.٧
	شمال سيناء	٤.٤٧	٢.٩٨	-٣٣.٣	٨١٧٠	٦٥١	-٩٢	٠.٧٠٤.	٠.٣٤٧	-٥٠.٧	٤٤٨.١٥	٤٧٥.١٨	٦	١٩٠	٥٢٧.٤	١٧٧.٦	٦٨.٦	٩٣.٤٢	٣٦.٢
	جنوب سيناء	١.٨٤	٢.٧٩	٥١.٦	٣٢٢٦	٣٢٢٦	٠	٠.١١٢	٠.٠٦٥	-٤٢	٣٠٥	٢٩٠.٥٤	-٤.٧	١٩٥	٩٣٢.١	٣٧٨	٧١٠	٨٢.٠١	-٨٨.٤
اقليم قناة السويس		١٠.٨٢	١٢.٩٩	٢٠.١	٧٨٩٥٢	٢١٥١٠٠	١٧٢.٤	٠.٠٤٥	٠.١٣	١٨٨.٩	٦٤٤.٥	٨٦٧.٨	٣٤.٦	٧٤٣	٢٨٤	-٦١.٨	٣٧٥.١٧	٦٢١.٦	٦٥.٧
مدينة العاشر من رمضان			٥٦			٧٩٢٨٧			٠.٠٥			٣٢٤.٢			٢٣٦٤			٣٤٦.٧	

المصدر : اعداد الباحثة استنادا الى بيانات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ووصف مصر بالمعلومات

من خلال الجدول السابق رقم(٢٠-٥) يتضح مايلي :

- بالنسبة للمؤشرات التي تعبر عن أثر قطاع الصناعة (نسبة العاملين بالصناعة التحويلية- اجمالي العمالة الصناعية المسجلة) نجد أن معدلات تغير هذه المؤشرات تحقق أعلى معدلات للزيادة في محافظة الشرقية وهي النطاق الأول المتوقع لتأثير المدينة ، يليها اقليم قناة السويس ، أما المحافظات المحيطة فلم يظهر عليها أثر للمدينة في هذا المؤشر وهو وضع طبيعي لأن اضافة القطاع الصناعي بالمدينة لن تسهم في القطاع الصناعي بهذه المحافظات بشكل مباشر الا في حالة العلاقات الثنائية والثلاثية من خلال المنتجات الصناعية ودخولها في دورات انتاجية أخرى بهذه المحافظات مما ينتج عنه فرص عمل صناعية أخرى متولدة.
- أما بالنسبة لنصيب الفرد من مسطح الأراضي المنزرعة فنلاحظ أنه على مستوى القطاع التخطيطي والاقليم التخطيطي ، قد حدث تحسن كبير لهذا المؤشر ، وهذا يدل على وجود سياسات ناجحة لزيادة مسطحات الأراضي الزراعية من خلال مشروعات استصلاح الأراضي بالاضافة الى تحجيم النمو العمراني بعض الشيء من خلال وجود تجمعين عمرانيين جديدين هما العاشر من رمضان والصالحية الجديدة .

ويوضح شكل رقم(٣١-٥) وجدول رقم(٢١-٥) مناطق الاستصلاح باقليم قناة السويس.

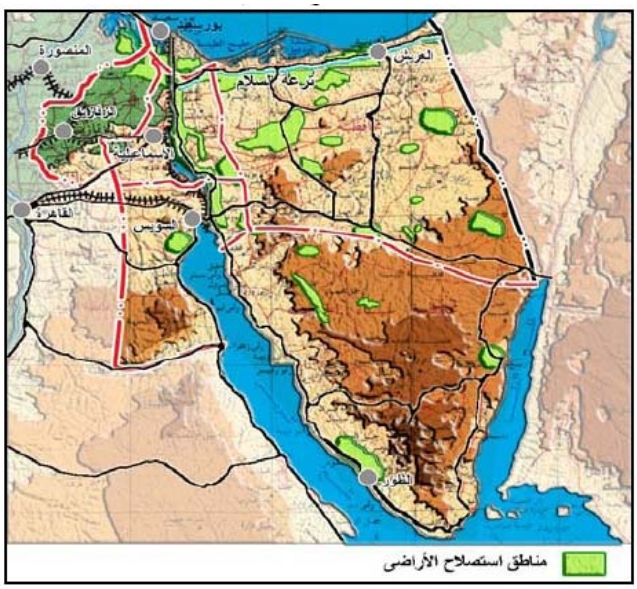

شكل (٣١-٥) مناطق الاستصلاح باقليم قناة السويس

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني- استراتيجية التنمية لاقليم قناة السويس.

جدول(٢١-٥) مناطق الاستصلاح باقليم قناة السويس

المحافظة	مسطح الأراضي المستصلحة (بالألف فدان) حتى عام ٢٠٠٥
بورسعيد	٢١.٢
الاسماعيلية	٢٤.٨
السويس	١.٨
شمال سيناء	١٨٠.٢
جنوب سيناء	٨.١
الشرقية	١٦
اجمالي اقليم قناة السويس	**٢٥٢.١**

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني- استراتيجية التنمية لاقليم قناة السويس.

- أما فيما يتعلق بمؤشر الخدمة الصحية ، فان مدينة العاشر من رمضان تضم خدمات صحية توفر حوالي ٨٠٢ سرير وهو ما يضيف الى طاقة الخدمات الصحية بمحافظة الشرقية ، وبالتالي ظهر أثر مدينة العاشر من رمضان على تحسين المعدل بالمحافظة ككل حيث تحسن معدل الخدمة الصحية بنحو ٣٤% مما كان به في عام ١٩٩٦ ، بينما لم يظهر هذا الأثر على مستوى الاقليم حيث لم تساعد هذه الزيادة من الخدمات الصحية في تحسين المعدل بالاقليم.
- أما فيما يتعلق بمؤشر الخدمة الصحية ، فان مدينة العاشر من رمضان تضم خدمات صحية توفر حوالي ٨٠٢ سرير وهو ما يضيف الى طاقة الخدمات الصحية بمحافظة الشرقية ، وبالتالي ظهر أثر مدينة العاشر من رمضان على تحسين المعدل بالمحافظة ككل حيث تحسن معدل الخدمة الصحية بنحو ٣٤% مما كان به في عام ١٩٩٦ ، بينما لم يظهر هذا الأثر على مستوى الاقليم حيث لم تساعد هذه الزيادة من الخدمات الصحية في تحسين المعدل بالاقليم.

أما المحافظات المحيطة فقد حدث تحسن لمعدلاتها الا أنه ليس بتأثير مدينة العاشر من رمضان.

- وبالنسبة للمؤشرات الخاصة بالبنية الأساسية (نصيب الفرد من اجمالي كمية مياه الشرب المنتجة (لتر.يوم/فرد)- نصيب السكان من الطرق المرصوفة (نسمة/ كم طريق)):

فان كميات المياه المنتجة بالمدينة لم تساهم في تحسين هذا المؤشر على مستوى المحافظة أو الاقليم وذلك حيث ينحصر دور المدينة في هذا المؤشر على المستوى المحلي للمدينة فقط.

الا أنه يجب ملاحظة أن مدينة العاشر من رمضان تعد المصدر الرئيسي للامداد بالمياه لعدد من التجمعات العمرانية الجديدة في نطاق المحافظات المحيطة بها وهذه المدن هي:(بدر – الشروق- هليوبوليس الجديدة – الهايكستب). [١٠٦]

أما بالنسبة لمؤشر نصيب السكان من الطرق المرصوفةوالذي يعبر تحسنه عن تحسن الاتصالية وخدمات الربط ، فلم يحدث تحسن في هذا المؤشر سواء على مستوى المحافظة أو الاقليم ، ولكن ذلك لايعني انعدام أثر المدينة وانما يعني أن الأثر التنموي للمدينة يرتبط بمراحل تنمية المدينة واكتمالها وبالتالي يتدرج الاثر التنموي للمدينة في المؤشرات المختلفة كما تتغير قوة هذا التأثير وتتدرج.

الدور التنموي المقترح للمدينة

الدور المقترح

لم يكن الهدف من إنشاء المدن الجديدة محدد المعالم في القرار السياسي في بادىء الأمر عندما تبنت الدولة فكرة إقامة الجيل الأول من المدن الجديدة (بدرجة إستيعاب ٥٠٠.٠٠٠ نسمة مثل العاشر من رمضان والسادات و العامرية) وخاصة عند إعداد التخطيط العام لمدينة العاشر من رمضان عام (١٩٧٦) والذي جاء متأثرا بفكرة حل

[١٠٦] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لمدينة العاشر من رمضان** ، ٢٠١٠

مشكلة الإسكان والإسهام في مشروعات الأمن الغذائي وزيادة القاعدة الصناعية في البلاد ، وهي أهداف لاشك في أهميتها ، ولكنها لاتعكس على وجه التحديد فكرة المجتمعات الحضارية المتكاملة .[١٠٧]

الا أن الوضع أصبح أكثر وضوحا وتحديدا بحيث أصبح الدور الإقليمي المقترح [١٠٨] لمدينة العاشر من رمضان يتمثل فى كونها مركزاً إقليمياً للصناعة ، ومركزاً للتنمية الإقليمية لتوفير فرص جديدة للاستثمار فى قطاعات اقتصادية جديدة بالإضافة إلى قدرة المدينة على تمثيل مركز اقتصادي طليعي متقدم على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى الأهمية المستقبلية للمدينة كمركز للخدمات الإقليمية .

تقييم الدور

بدأت مدينة العاشر من رمضان تحقق نجاحا في الدور الخاص بكونها مركزاً إقليمياً للصناعة ومركزاً للتنمية الإقليمية لتوفير فرص جديدة للاستثمار، حيث ينتج قطاع الصناعة بالمدينة حوالي ١٦% من اجمالي الانتاج الصناعي على مستوى الجمهورية ، كما أن المدينة تجتذب حوالي ١١% من اجمالي الاستثمارات بالصناعة على مستوى الجمهورية [١٠٩] .

أما فيما يتعلق بكونها متوقع أن تقوم بدور مركزا للخدمات الاقليمية ، فان المدينة لم تحقق أي تقدم نحو تحقيق هذا الدور حتى الان ، الا أنه يتم مراعاة هذا الدور في المخطط الاستراتيجي المقترح للمدينة والذي يتم اعداده حالياً.

الاثار الايجابية والسلبية لمدينة العاشر من رمضان على ظهيرها الريفي

تتواجد مدينة العاشر من رمضان ضمن كيان عمراني جديد استحدث التعارف عليه بقطاع شرق القاهرة هذا الكيان يزخر بالعديد من التداخلات العمرانية حيث يضم عددا كبيرا من التجمعات العمرانية الجديدة بأنواعها واقتصادياتها المختلفة (مدينة العبور– الشروق – بدر– هليوبوليس الجديدة– الهايكستب العسكرية، ثم مدينة القاهرة الجديدة)، بالإضافة الى عدد من مشروعات التنمية العمرانية والاقتصادية المختلفة كمشروعات طريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوي، وكذلك مشروعات الخدمات الإقليمية الكبرى المختلفة ، ناهيك عن الظهير الريفي ومناطق الاستصلاح الزراعي المحيطة، ويوضح شكل رقم(٣٢–٥) هذا الكيان العمراني.

[١٠٧] إسلام إبراهيم أمين عبده، **إستخدام منظومة أدارة الأعمال في إقامة وإدارة المدن الجديدة في مصر**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية– المعهد القومي للادارة العليا، ص٢١

[١٠٨] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **تحديث المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان** ، التقرير النهائي، ٢٠٠٢

[١٠٩] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لمدينة العاشر من رمضان** ، ٢٠١٠

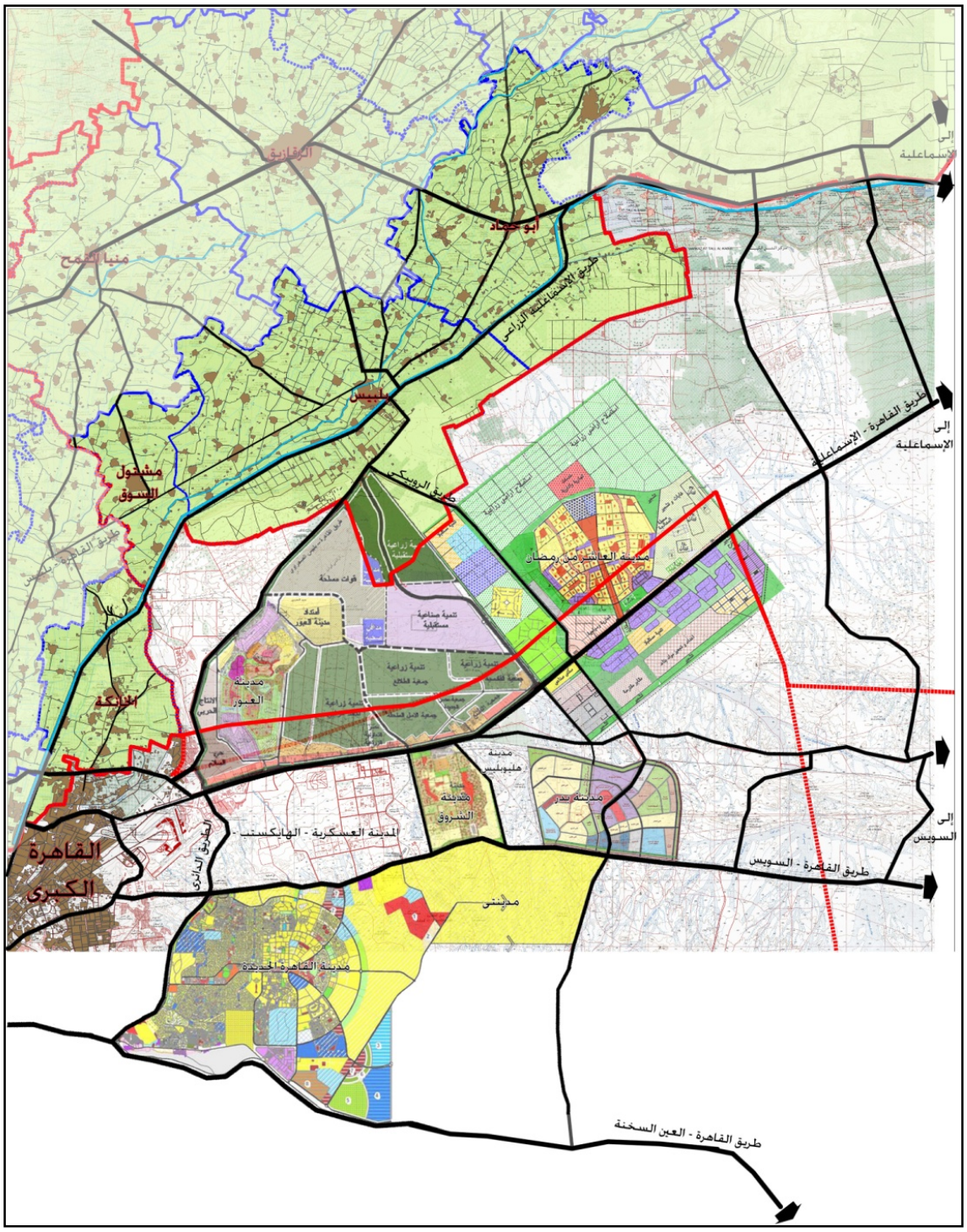

شكل(٣٢-٥) النطاق العمراني لمدينة العاشر من رمضان

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

ومدينة العاشر من رمضان كغيرها من التجمعات الجديدة وضعت لأجل المشاركة في تحقيق عدد من الأهداف على المستويين القومي والإقليمي والتي تتبع بطبيعة الحال من قضايا التنمية الإقليمية ، ويفترض أن تسهم مع غيرها من التجمعات وباقي سياسات وأساليب التنمية في التعامل مع هذه القضايا.

ومن أهم القضايا التي قد تسهم مدينة العاشر من رمضان في التعامل معها:

- استنزاف الأرض الزراعية نتيجة الامتداد العمراني والتناقص المستمر فى نصيب الفرد منها
- اختلال الإتزان فى النسق الحضرى القائم
- تدهور البيئة وإرتفاع معدلات التلوث في بعض المناطق
- تركز السكان والأنشطة في مراكز عمرانية محدودة بالمقارنة إلى الإطار القومي للدولة
- الفقر والمناطق العشوائية الناتجة عن الهجرة غير المرشدة من الريف الى الحضر
- الزيادة المطردة في معدل النمو السكاني دون أن يقابلها نمو موازي في الموارد والتنمية

ومن خلال تتبع واستقراء بعض المؤشرات المختلفة المجالات(عمرانية – اقتصادية– سكانية...) في نطاق الظهير الريفي لمدينة العاشر من رمضان ، يمكننا التعرف على الاثار الايجابية التي نتجت عن المدينة حتى الان ، وأيضا تحديد الاثار السلبية التي نجمت عنها في هذا حدود هذا النطاق، وفي الفقرات التالية يتم تناول هذه المؤشرات في نطاق مراكز أبوحماد وبلبيس ومشتول السوق في محافظة الشرقية ، بالاضافة الى مركز الخانكة في محافظة القليوبية، وذلك بالاعتماد على دراسة غير منشورة بالهيئة العامة للتخطيط العمراني للتخطيط الاقليمي لشرق القاهرة[١١٠].

١- استنزاف الأراضي الزراعية: هذا المؤشر يعتمد على تحديد الفارق بين مسطح الكتلة العمرانية ومسطح الأحوزة العمرانية التي تم اقتراحها من خلال المخططات العمرانية لقرى هذه المراكز، ويوضح الجدول رقم(٢٢-٥) قيم هذا المؤشر.

جدول(٢٢-٥) المسطحات الزراعية المتوقع استنزافها في الظهير الريفي لمدينة العاشر من رمضان

المركز	سكان ٢٠٢٢	الكتلة العمرانية الحالية (ف)	الكتلة العمرانية المستقبلية(ف)	المسطحات الزراعية المتوقع إستنزافها (ف)
ريف مركز بلبيس	٥٥٣٤٧٦	٢٢٠٤.٨٥	٢٦٧٥.٠٧	٤٧٠.٢٢
ريف مركز أبوحماد	٤٣٠٥٤٧	١٩٨٣.٠٦	٢٣٩٠.٢٨	٤٠٧.٢٢
ريف مركزمشتول السوق	١٥٥٥١٧	٨٤٢.١٤	١٠٨٦.٩٨	٢٤٤.٨٤
ريف مركز الخانكة	٤٣١٢٩٨٧	١٩٩٠.٦	٢٢١٠.٢٣	٢١٩.٦١
إجمالي الظهير الريفي	١٠٢٦١٧٤١	٧٩٥١	٨٣٦٢.٥٦	١٣٤١.٨٩

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

[١١٠] وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه برغم وجود الكيانات العمرانية الجديدة في هذا النطاق الا أن معدلات استنزاف الأراضي الزراعية تستمر بل ومتوقع استمرارها بمعدلات كبيرة بل وفي صورة مخططة ، وكما ذكر في تقرير المخطط الاستراتيجي لمدينة العاشرمن رمضان فإن المدينة لم تستطيع أن تخفض بفعالية من تقلص الاراض الزراعية الناتج عن النمو العمراني العشوائي حيث تاكل حوالي ١١% من مسطح الأرض الزراعية بمحافظة الشرقية في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧[١١١].

مما يعني أن التجمعات الحضرية الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان والتي توفر عددا كبيرا من فرص العمل الجديدة الا أن الذين يلتحقون بفرص العمل لايقيمون بهذه المدن وانما يقيمون في نطاق ظهيرها الريفي مما يترتب عليه مزيدا من التوسع العمراني على الاراضي الزراعية بهذه النطاقات كونها توفر لهم فرصا للسكن باسعار أقل مما تقدمه لهم هذه التجمعات الجديدة.

٢- التحولات الاقتصادية في نطاق الظهير الريفي:

أ- على مستوى المدن بمراكز الظهير الريفي: بتتبع التحول في الأنشطة الاقتصادية لمدن مراكز الظهير الريفي عن طريق التتبع الزمني لنسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية الحضرية والغير حضرية والتي تعتبر مؤشرا هاما على النمو الحضري والتحولات الحضرية ويوضحها جدول رقم(٢٣-٥).

جدول(٢٣-٥) التحولات الاقتصادية بمدن نطاق الظهير الريفي للعاشر من رمضان

المدينة	نوع النشاط	٧٦	٨٦	٩٦	٢٠٠٦
بلبيس	أنشطة غير حضرية	%١٤	%١٢	%٧	%٤.٩
	أنشطة حضرية	%٨٦	%٨٨	%٩٣	%٩٥.١
أبو حماد	أنشطة غير حضرية	%١٣	%٢١	%١٤	%٧.٤
	أنشطة حضرية	%٨٧	%٧٩	%٨٦	%٩٢.٦
مشتول السوق	أنشطة غير حضرية	%٤٥	%٤٤	%٣٢	%٢٣.٥
	أنشطة حضرية	%٥٥	%٥٦	%٦٨	%٧٦.٥
الخانكة	أنشطة غير حضرية	%١٨	%١١	%٩	%٤
	أنشطة حضرية	%٦٤	%٨٩	%٩١	%٩٦

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

ومن خلال الجدول السابق نجد مايلي:

تطورت نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بزيادة ايجابية في مدن مراكز هذا الظهير الريفي في الفترة من ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٦ ، وقد حققت مدينة الخانكة أعلى نسبة للأنشطة الحضرية بين هذه المدن في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٩٦%، تليها بلبيس بنسبة ٩٥.١% ثم أبوحماد بنسبة ٩٢.٦%، بينما حققت مدينة مشتول السوق أقل نسبة حيث بلغت ٧٦.٥%.

[١١١] بيانات خطة التنمية لمحافظة الشرقية ٢٠٠٥، وبيانات وصف مصر بالمعلومات لعام ٢٠٠٧

ويوضح شكل رقم(٣٣-٥) تطور نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بمدن مراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان.

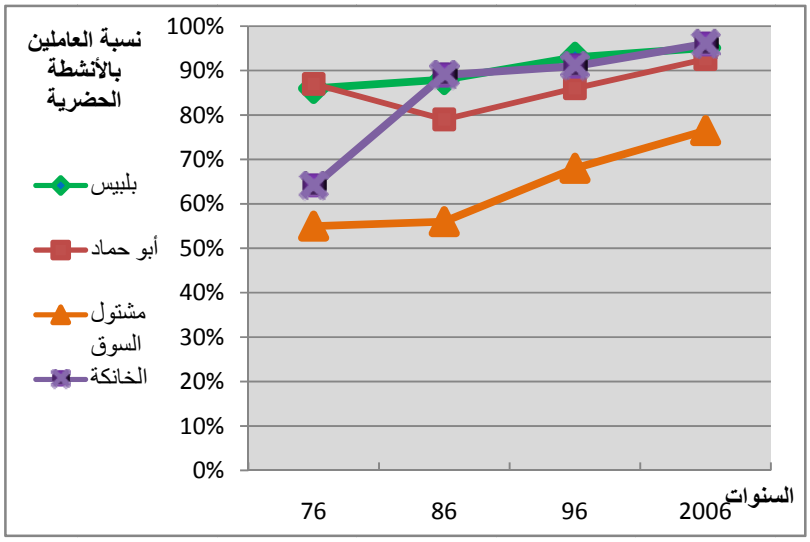

شكل (٣٣-٥) تطور نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بمدن مراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

ب- على مستوى الريف بمراكز الظهير الريفي: وعند النظر الى التحولات الاقتصادية بالقطاع الريفي بهذا الظهير والتي تظهر من خلال جدول رقم(٢٤-٥).

جدول(٢٤-٥) التحول في الانشطة الاقتصادية بالظهير الريفي للعاشر من رمضان

المركز	نوع النشاط	٧٦	٨٦	٩٦	٢٠٠٦
بلبيس	أنشطة غير حضرية	%٧٦	%٥٩	%٤٥	%٢٥.٤
	أنشطة حضرية	%٢٤	%٤١	%٥٥	%٧٤.٦
أبو حماد	أنشطة غير حضرية	%٧٢	%٥٥	%٤٤	%٣١.٤
	أنشطة حضرية	%٢٨	%٤٥	%٥٦	%٦٨.٦
مشتول السوق	أنشطة غير حضرية	-	%٥٧	%٤٦	%٣٢.١
	أنشطة حضرية	-	%٤٣	%٥٤	%٦٧.٩
الخانكة	أنشطة غير حضرية	%٣٦	%٢٣	%١٠	%٥
	أنشطة حضرية	%٦٤	%٧٧	%٩٠	%٩٥

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

ارتفاع نسب الأنشطة الحضرية على مستوى ريف مراكز هذا الظهير بشكل ملحوظ في الفترة من ١٩٧٦- ٢٠٠٦ ، حيث حقق ريف مركز بلبيس وفقا لبيانات عام ٢٠٠٦ زيادة في نسب الأنشطة الحضرية بلغت حوالي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٧٦ ، وقد حقق ريف مركز الخانكة أعلى نسبة عاملين بالأنشطة الحضرية في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٩٥%.

ويوضح شكل رقم(٣٤-٥) تطور نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بريف مراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان.

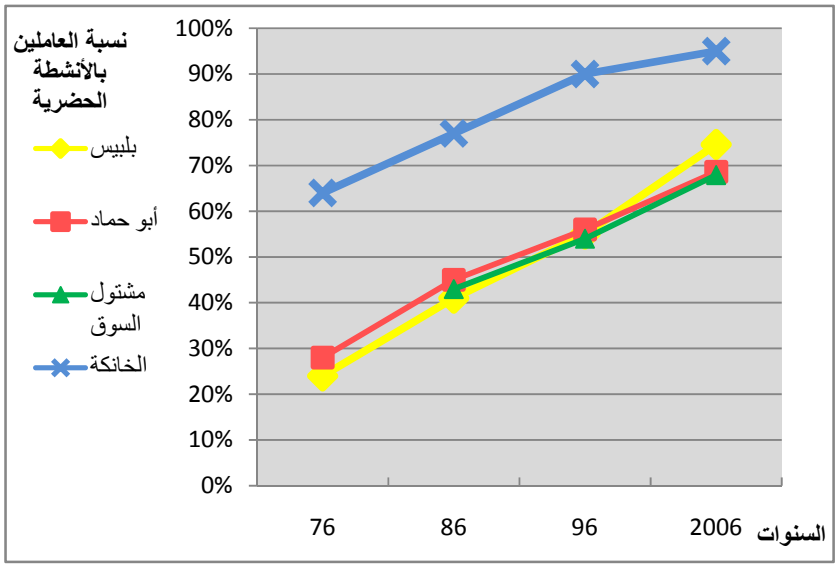

شكل (٣٤-٥) تطور نسب العاملين بالأنشطة الحضرية بريف مراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

وعند النظر الى الأنشطة الحضرية بشكل أكثر تفصيلا نجد ان النشاطين الحضريين الاساسيين الذين يحققان أعلى نسبة في هذه الأنشطة الحضرية فهما نشاطي الصناعة والخدمات، وهي أنشطة تعكس تأثير التجمعات الحضرية الجديدة في هذا النطاق العمراني خاصة مع وجود حقيقة أن عدداً كبيراً من العاملين بهذه التجمعات الجديدة هي عمالة متنقلة لا تقيم في التجمعات الجديدة وانما هي من سكان الظهير الريفي لهذه التجمعات ، ويوضح جدول رقم(٢٥-٥) نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة بهذا الظهير.

جدول (٢٥-٥) نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية بمراكز الظهير الريفي لنطاق العاشر من رمضان

المركز	السنة		زراعة	صناعة	تجارة	نقل	خدمات
بلبيس	٧٦	حضر	%١٤	%٣٣	%١٥	%٦	%٣٢
		ريف	%٧٦	%٦	%٣	%٢	%١٣
	٨٦	حضر	%١٢	%٣١	%١٠	%٥	%٤٢
		ريف	%٥٨	%١١	%٣	%٣	%٢٥
	٩٦	حضر	%٧	%٣٩	%١٥	%٥	%٣٤
		ريف	%٤٥	%٢٧	%٤	%٤	%٢٠
	٢٠٠٦	حضر	%٤.٩	%٣٨.٨	%١٧.٣	%٥.٧	%٣٣.٣
		ريف	%٢٥.٧	%٣٦.٥	%١٠.٦	%٥.٢	%٢٢
أبو حماد	٧٦	حضر	%١٣	%١٦	%١٧	%٩	%٤٥
		ريف	%٧٢	%٦	%٤	%٢	%١٦
	٨٦	حضر	%٢٠	%١٨	%١١	%٦	%٤٥
		ريف	%٥٥	%٧	%٢	%٤	%٣٢
	٩٦	حضر	%١٤	%٢٠	%١٤	%٦	%٤٦
		ريف	%٤٤	%١٥	%٤	%٥	%٣٢
	٢٠٠٦	حضر	%٧.٤	%٢١.٣	%١٥.٥	%٧.٩	%٤٧.٩
		ريف	%٣١.٤	%١٨.٨	%٥.٦	%٦.٣	%٣٧.٩
مشتول السوق	٧٦	حضر	%٤٥	%١٨	%١٠	%٢	%٢٥
		ريف	-	-	-	-	-
	٨٦	حضر	%٤٤	%١٦	%٦	%٢	%٣٢
		ريف	%٥٦	%١١	%٤	%٤	%٢٥
	٩٦	حضر	%٣١	%٢٥	%٩	%٤	%٣١
		ريف	%٤٧	%٢٠	%٦	%٤	%٢٣
	٢٠٠٦	حضر	%٢٣.٥	%٣٢.٧	%٧.٥	%٤.٧	%٣١.٦
		ريف	%٣٢.١	%٢٧.١	%٥.٨	%٥.٣	%٢٩.٧
الخانكة	٧٦	حضر	%١٨	%٢٦	%٨	%٦	%٤٢
		ريف	%٣٦	%٢٦	%٨	%٦	%٢٤
	٨٦	حضر	%١١	%٣٨	%٩	%٦	%٣٦
		ريف	%٢٣	%٣٥	%١٠	%٧	%٢٥
	٩٦	حضر	%٩	%٤٤	%٩	%٥	%٣٣
		ريف	%١٠	%٤٦	%١٣	%٨	%٢٣
	٢٠٠٦	حضر	%٤	%٥٤	%١٤	%٥	%٢٣
		ريف	%٥	%٥٣	%١٥	%٩	%١٨

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

٣- العلاقة بين معدل نمو السكان بمراكز الظهير الريفي، وبين معدل نموالعمالة بمدينة العاشر من رمضان:
من خلال الشكل رقم(٣٥-٥) والذي يوضح معدلات النمو السكاني بالظهير الريفي، ومعدل نمو العمالة بمدينة العاشر من رمضان ، يتضح لنا ان معدل نمو العمالة بمدينة العاشر من رمضان كان في بادىء الأمر أبطأ وأقل من معدل النمو السكاني بمراكز الظهير الريفي في النطاق المحيط بها، ثم بدأ معدل نمو العمالة بالعاشر من رمضان في الارتفاع ليصبح مقاربا لمعدل النمو السكاني في مراكز الظهير الريفي ، وان كان يرتفع عنه بعض الشيء، ثم تزايد معدل نمو العمالة بالعاشر من رمضان تدريجيا ويتوقع ارتفاعه بشكل كبير في الفترة المستقبلية، هذا الارتفاع الكبير في معدل نمو العمالة بالعاشر من رمضان يمثل ميزة ايجابية تساعد في توفير عدد من فرص العمل للنمو السكاني المستقبلي بالظهير الريفي لهذه المدينة ، مما يتواكب مع الأهداف التنموية في توفير المزيد من فرص العمل لمقابلة احتياجات الزيادة السكانية.

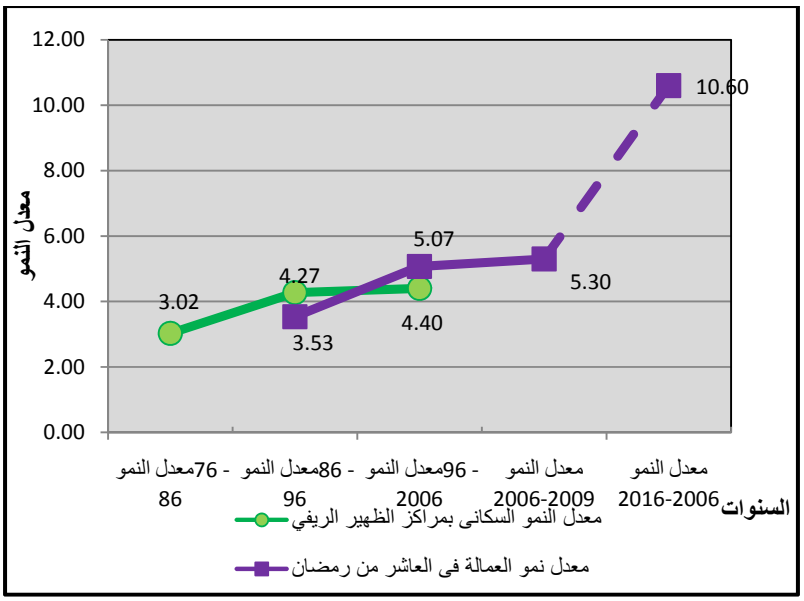

شكل(٣٥-٥) معدلات النمو السكاني بالظهير الريفي مقارنة بمعدل نمو العمالة بمدينة العاشر من رمضان

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية،الهيئة العامة للتخطيط العمراني،التخطيط الاقليمي لشرق القاهرة، دراسة غير منشورة، ٢٠١٠

٥-٦ نتائج الجزء الخامس

أسفرت الدراسة في الجزء الخامس عن عدد من النتائج وهي:

- انتشر إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة كأسلوب ومنهج لجأت إليه الكثير من دول العالم، في إطار إستراتيجيتها للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية
- تعد سياسة المدن الجديدة المدخل الرئيسي للدولة لحل مشاكل وتحسين خصائص البيئة العمرانية كأحد الأساليب اللازمة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، بعيدا عن الأراضي الزراعية المطلوب الحفاظ عليها
- تطور فكر ومفهوم التجمعات الجديدة مع تطور مراحل الفكر التنموي في مصر
- تسهم سياسة المدن الجديدة من خلال تجارب الدول المختلفة بشكل فعال في مواجهة قضايا التنمية الاقليمية، مما يعني امكانية تفعيل هذه السياسة لمواجهة قضايا التنمية الاقليمية في مصر
- لايعد إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في مصرهدفاً مستقلاً قائماً بذاته، وإنما كان وسيلة وأداة في إطار إستراتيجية قومية شاملة للتنمية العمرانية في مصر تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري اقتصادياً واجتماعياً
- تشير الأهداف المستقبلية المنوط بالتجمعات الجديدة تحقيقها إلى دورها المستهدف في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،إضافة إلى مساهمتها الإيجابية في تحقيق التنمية الحضرية من خلال توفير جزء من المتطلبات العمرانية لهذه التنمية.
- ظهور تأثير للتجمعات الحضرية الجديدة (التي بدأت تحقق مرحلة من الاستقرار) على بعض المؤشرات التنموية الاقتصادية و(خاصة المتعلقة بالنشاط الصناعي)، والاجتماعية (المرتبطة بمعدلات بعض الخدمات) والخاصة بالطرق والبنية الأساسية.

- ليست كل تأثيرات التجمعات الحضرية الجديدة ايجابية على نطاقها العمراني المحيط وظهيرها الريفي، بل ينجم عنها تأثيرات سلبية في حال عدم التخطيط لهذه التبعات.
- مازالت هناك امكانيات كامنة بالمدن الجديدة حيث لم تحقق الاستقرار الكامل بعد ، ويمكن توجيهها بما يدعم تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحقق متطلبات التنمية الحضرية بأقاليمها.
- لايجب النظر فقط الى البيئة العمرانية والاجتماعية التي توفرها المدن الجديدة لسكانها والانعكاسات الملموسة عليهم ، ولكن يجب النظر الى تأثير المدينة على اقليمها وتحسن خصائصه، وقدرتها على المساهمة في تخفيف حدة بعض القضايا والمشاكل على المستوى القومي
- تنعكس أهمية المدن الجديدة في قدرتها على احداث نوع من الإتزان الاقتصادي في أقاليمها من خلال التنمية الاقتصادية التي تحدثها والتي تحمي الإقليم من التقلبات الاقتصادية المختلفة

٦- تفعيل دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية بجنوب مصر

يتناول هذا الجزء اعادة النظر في دور التجمعات الحضرية الجديدة وذلك من خلال استقراء خلاصة الأبعاد النظرية والنتائج الفعلية لمؤشرات التجمعات الحضرية الجديدة على التنمية الاقليمية في الوضع الراهن في مصر، ومحاولة الاستفادة من ذلك في استقراء بعض الرؤى المستقبلية لهذه التجمعات الجديدة في جنوب مصر.

٦-١ أسباب اختيار جنوب مصر

أولا: طبقاً لتقريرالتنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ فان دليل التنمية البشرية بمحافظات الوجه القبلي بشكل عام (الجيزة – بني سويف- الفيوم- المنيا- أسيوط- سوهاج- قنا – الأقصر- أسوان) يحقق أدنى قيمة له بالنسبة لمحافظات الجمهورية حيث تصل الى ٠.٦٩٣ في حين تبلغ قيمة الدليل بالنسبة للجمهورية ٠.٧٢٣ ،إلا أن القيمة تتفاوت بين هذه المحافظات وبعضها البعض حيث تحقق محافظة أسوان معدلا أفضل من معدل الجمهورية ، بينما تنخفض باقي المحافظات عن معدل الجمهورية.

وقد حققت كل من محافظات الفيوم وأسيوط والمنيا وسوهاج ثم بني سويف أقل معدلات على مستوى محافظات الجمهورية ككل.

ثانيا: طبقاً لتقريرالتنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، فإن محافظات الوجه القبلي تحقق أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(٥٨٦٦.٥ جنيه) على مستوى المحافظات المصرية ، وهي بالطبع أدنى من متوسط الجمهورية(٦٣٧١.٧ جنيه)، وتحقق كل من سوهاج و الأقصر وأسيوط وقنا أدنى متوسطات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب.

كل هذا أدى الى صغر حجم السوق الاقليمي، مما يمثل عبئا على اقتصاديات المشروعات الصناعية.

ثالثا: من خلال تحليل نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أظهر الباب الثالث دور للمدن الجديدة في تحسينها ، تم تتبع معدلات تغير قيم هذه المؤشرات خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٦) ، ونتج من ذلك أن محافظات : أسيوط وسوهاج والوادي الجديد وشمال سيناء والغربية والقليوبية ، تشترك معا في أنها تقع في أدنى (أسوأ) فئات معدل التغير في هذه المؤشرات.

رابعا: محافظات جنوب مصر تضم عددا من المدن الجديدة المخططة والتي بدأ تنفيذ بعضها ولم تحقق الاستقرار بعد ، كما تضم عددا كبيرا من المدن الجديدة المقترحة (١٧مدينة من اجمالي ٤١ مدينة مقترحة تحت الدراسة على مستوى الجمهورية ككل) ضمن خطط الدولة حتى عام ٢٠١٧، بالاضافة الى ثلاث مدن جديدة تحت التنفيذ وهي أسيوط الجديدة وطيبة الجديدة وأسوان الجديدة .

أي أن جنوب مصر يقترح أن تضم ثلث المدن الجديدة بمصر حتى عام ٢٠١٧ (٢٠ مدينة من اجمالي ٥٨ مدينة منفذة وتحت التنفيذ وقيد الدراسة)

خامسا: يحتل اقليم جنوب مصر (أسيوط- سوهاج- قنا – الأقصر – أسوان- البحر الأحمر –الوادي الجديد) أكبر نسبة من قيمة الاستثمارات المستهدفة للمشروعات القومية للتنمية الاقليمية وهي ١٥.٦ % من خلال المشروع القومي لتنمية اقليم جنوب مصر يليه المشروع القومي لتنمية اقليم القاهرة بنسبة ١٤.٦% [١] ،أي أن هناك اتجاه من الدولة لدعم المشروعات التنموية بجنوب مصر

سادسا: وفقا للاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (٩٨-٢٠١٧) فإن تدعيم الركائز الصناعية بالمدن الجديدة والتوسع في اقامة مناطق صناعية وحرة في جنوب مصر وسيناء ومطروح والقناة وتحقيق الانتشار المكاني في المناطق الصحراوية ذات مقومات التنمية الصناعية ، تعد من مرتكزات التنمية الشاملة الحافزة للتحرك السكاني المستهدف خارج الوادي للتوطن في المناطق الجديدة.

وفقا لما سبق وفي ضوء مراعاة تحقيق المدن الجديدة لأهدافها من تحسين مستويات المعيشة ورفع نصيب الفرد من الدخل والناتج ، بالاضافة الى هدف توجيه النمو العمراني خارج الوادي الضيق، فإن محافظات جنوب مصر المتمثلة في : (أسيوط – سوهاج- قنا – الأقصر –أسوان – الوادي الجديد)

ستكون هي محل التطبيق.

٦-٢ متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية في جنوب مصر

تناولت العديد من الدراسات والاستراتيجيات محافظات جنوب مصر بالدراسة ، وكانت تائج كل منها تختلف بحسب الهدف المراد تحقيقه من الدراسة ، وبحسب الخصائص والمتغيرات المرتبطة بزمن وضع الدراسة.

ومن أهم هذه الدراسات :

- المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر
- الإستراتيجية القومية الإقتصادية و الإجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦)
- منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد ٢٠٠٨

وقد حدد المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر حجم سكان منطقة جنوب مصر بحوالي ١٥.٥ مليون نسمة عام ٢٠١٧ (منهم حوالي ١٠ مليون نسمة داخل قوة العمل).

[١] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر**،٢٠٠٠ ، ص ٦٠ .

٦-٢-١ أهم مشكلات محافظات جنوب مصر: [٢]

تعاني محافظات جنوب مصر من العديد من المشكلات في مجالات متعددة، ويجب مراعاة هذه المشكلات وكيفية حلها أو الحد منها عند التخطيط لأي مشروعات تنموية بها.

المشكلات العمرانية:

- تركيز نمط انتشار المجتمعات العمرانية على ضفتي النهر في السهل الفيضى الضيق، بينما تكاد تخلو المناطق الصحراوية المتاخمة من التجمعات السكانية كما هو موضح بالشكل رقم (١-٦).

ارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة لمحافظات جنوب مصر (ماعدا محافظة الوادي الجديد) بالمقارنة بمتوسط الجمهورية لعام ٢٠٠٦ والذي بلغ ٩١٩.٤ نسمة/كم٢، حيث حققت محافظات جنوب مصر قيما بلغت ٢١٩٠ نسمة/كم٢ في أسيوط ، و ١٧٠ نسمة/كم٢ في الوادي الجديد ، ١١٨٠ نسمة/كم٢ في أسوان ، ٢٣٥٠ نسمة /كم٢ في سوهاج ، ١٩٩٠ نسمة/كم٢ في الأقصر ، بينما في قنا ١٧٢٠ نسمة/كم٢.

- إستنزاف آلاف الأفدنة الزراعية سنوياً، لإستيعاب احتياجات النمو السكانى والأنشطة بالمدن والقرى، حيث تشير معدلات النمو العمرانى لهذه التجمعات خلال الخمسين عاماً الماضية إلى أن متوسط النمو العمرانى السنوى من الأفدنة لكل من:

المدن الكبيرة التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة يبلغ حوالى ٥٠ فداناً/ السنة، المدن المتوسطة التى عدد سكانها من ٥٠ إلى ١٠٠ألف نسمة حوالى ٢٠ فداناً/ السنة ، أما المدن الصغيرة التى عدد سكانها أقل من ٥٠ ألف نسمة نحو عشرة أفدنة سنوياً ،هذا بخلاف النمو العمراني للقرى مما يؤدي الى تضخمها ويزيد من حدة المشكلة.

- كل ذلك يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية حيث يتراوح هذا المعدل بين (٥ – ٦.٥ شخص/فدان)، وهو ما يعكس تفاقم الضغط السكانى على الموارد الأرضية والتوازن المفقود بصفة عامة بين الإنسان والموارد.

مما يعكس مدى انخفاض مستوى الدخل والمعيشة لنسبة كبيرة من السكان الأمر الذى يعني الحاجة إلى توفير محاور جديدة للتنمية تؤدي إلى توفير فرص عمل بأعداد كبيرة بأراضي زراعية جديدة أو فى قطاعات إقتصادية غير زراعية، كما تساهم هذه المحاور الجديدة فى تحسين معادلة الاتزان بين الموارد البشرية من جهة وبين كل من المكان والموارد الأرضية والاقتصادية من جهة أخرى.

- تدني نصيب الفرد فى محافظات جنوب الوادى من الناتج المحلى القومى مقارناً بمتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج على مستوى الجمهورية ، مما يعني أن المدن الرئيسية بهذه المحافظات ليست فقط صغيرة فى الحجم السكانى، ولكنها أيضاً محدودة كحجم سوق اقتصادي، وهذه المحدودية تؤثر سلباً فى أدائها لدورها فى التنمية الإقليمية.
- محدودية الطاقة الاستيعابية من السكان بمحافظات جنوب الوادى وخاصة فى محافظة أسيوط وبدرجات متفاوتة بين التجمعات العمرانية فى ضوء الكثافات القصوى التى يمكن تحقيقها فى إطار مخططات لهذه التجمعات ،ويوضح الجدول رقم (١-٦) والشكل رقم(١-٦) المدن الجديدة المقترح اقامتها بجنوب مصر.[٣]

[٢] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر**،٢٠٠٠ ، ص ٦٠ .

جدول (١-٦) المدن الجديدة المقترح إقامتها بجنوب مصر حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧

الاقليم	المحافظات	المدن الجديدة المقترحة	المساحة الإجمالية (١٠٠٠ف)	الكتلة العمرانية (١٠٠٠ ف)	عدد السكان المستهدف ١٠٠٠ نسمة	فرص العمالة الجديدة (بالألف)	القاعدة الاقتصادية*
جنـــــوب الصعيد	قنا	قنا الجديدة	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٥٠	زراعة/سياحة/خدمات/صناعة
		غرب قفط	٣٠	٢.٥	١٠٠	٤٠	خدمات/صناعة/ زراعة
		أدفو	٥٠	٥.٠	٢٠٠	٤٠	زراعة/ صناعة/خدمات
	أسوان	جزيرة سهيل	٤٠	٢.٥	١٤٠	٢٠	-
		كركر	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٤٠	زراعة/ صناعة/خدمات
		توشكا	٣٥	٢.٥	١٠٠	٤٠	زراعة/ صناعة/خدمات
		وادي العلاقي	٣٥	٢.٥	١٠٠	٢٤	زراعة/ صناعة/خدمات
	سوهاج	سوهاج الجديدة	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٥٢	زراعة/سياحة/ خدمات/صناعة
أسيوط	أسيوط	ديروط	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠	صناعة/خدمات/ زراعة
		غرب أسيوط	٨٠	٧.٠	٣٠٠	٤٠	خدمات/صناعة
	الوادي الجديد	الواحات البحرية	٣٥	٢.٥	١٠٠	٤٠	صناعة/خدمات/زراعة/سياحة
		الفرافرة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠	صناعة/خدمات/زراعة/سياحة
		ديروط/ الفرافرة	٢٥	١.٥	٦٠	٤٠	صناعة/خدمات/زراعة/سياحة
		الخارجة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠	سياحة/خدمات/صناعة/زراعة
		الداخلة	٤٠	٣.٥	١٤٠	٤٠	سياحة/خدمات/صناعة
		شرق العوينات	٣٥	٢.٥	٣٠٠	٤٠	صناعة تعدينية/ خدمات/زراعة/سياحة
		بئر مر	٣٥	٢.٥	١٠٠	٤٠	زراعة/ صناعة/خدمات

*القاعدة الاقتصادية المقترحة محددة من خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٧، ص ١١٦

المصدر: وزارة التخطيط،الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (٩٧/٩٨-٢٠١٦/٢٠١٧)، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧، ص ٢٨١-٢٨٢

ومن خلال تحليل المدن الجديدة المقترحة في محافظات جنوب مصر يمكن التوصل إلى ما يلي:

المستوى الذي يتم اقتراح المدينة به: تم اقتراح المدن بكل محافظة على حدى ، بالرغم من أن المدن الجديدة لا تستهدف مستوى المحافظات فقط إنما يتم دراستها على المستوى القومي والأقاليم .

القاعدة الاقتصادية المقترحة: تم توزيع القاعدة الاقتصادية المقترحة بهذه المدن بشكل نمطي يبدو موحدا على مستوى كل محافظة، دون انعكاس واضح لميزة نسبية لمدينة عن الأخرى، فعلى سبيل المثال : كافة المدن المقترحة في محافظة الوادي الجديد كلها ذات قاعدة اقتصادية مختلطة(صناعية/زراعية/سياحية /خدمية)، أما في محافظة أسوان فكل المدن المقترحة ذات قاعدة زراعية/صناعية/خدمية.

[٣] وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين(٩٧/٩٨-٢٠١٦/٢٠١٧)** ، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧، ص ٢٨١-٢٨٢

أحجام السكان المقترحة: أحجام السكان المقترحة مبالغ فيها حيق تتراوح جميعها بين ١٠٠-٣٠٠ ألف نسمة، وهو مالا يتناسب مع طبيعة النسق العمراني الحضري بجنوب مصر، ، حيث أن معظم المدن هناك متوسطة وصغيرة الحجم ، حيث لا تتجاوز ال ١٠٠ ألف نسمة ، فيما عدا بعض عواصم المحافظات.

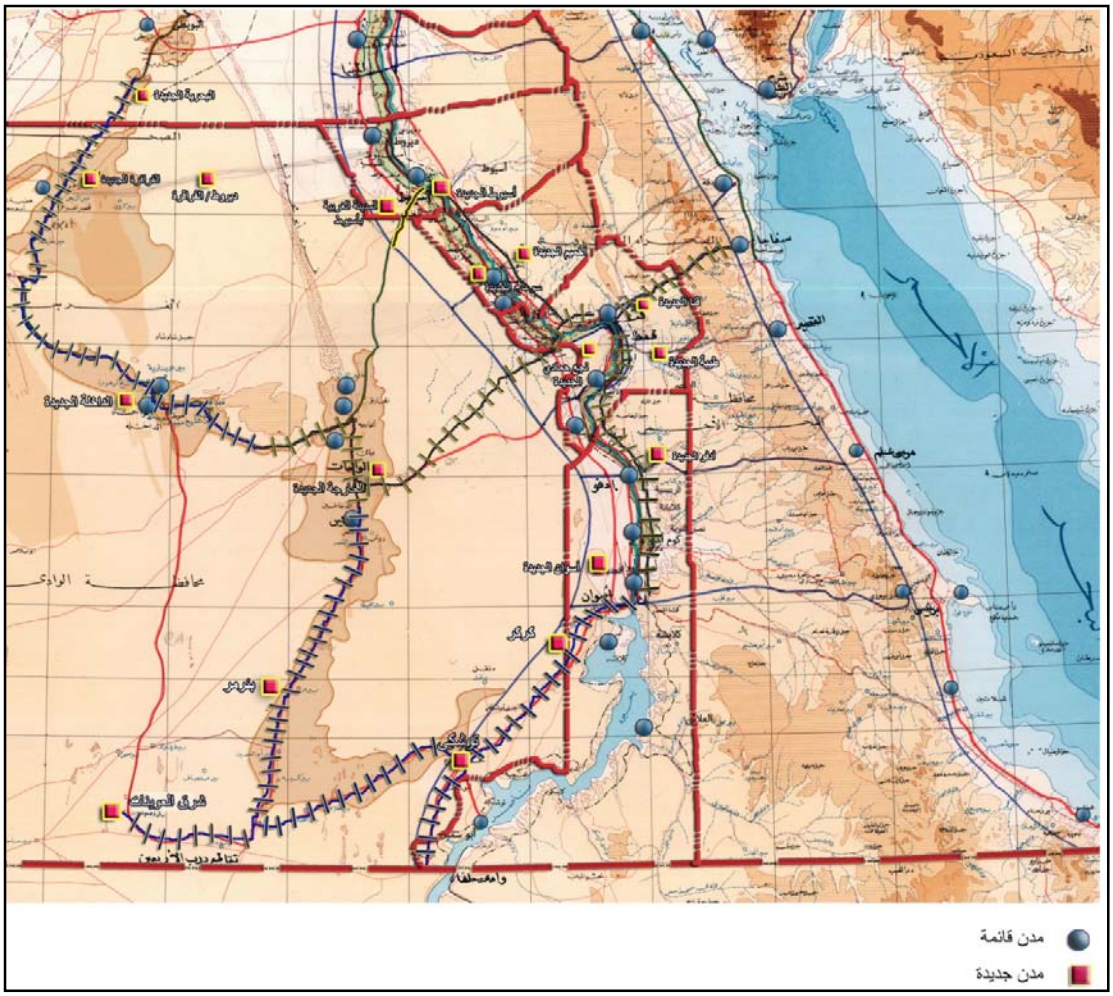

شكل (١-٦) توزيع شبكة التجمعات العمرانية بجنوب مصر

مشكلات العمران الحضري القائم:[٤]

- وقوع معظم المدن المتوسطة والصغيرة بجنوب مصر(فيما عدا محافظة الوادي الجديد) داخل الرقعة الزراعية لوادي النيل، مما يؤدي الى تعاظم مشاكل نمو هذه المدن، و زيادة تاكل الأراضي الزراعية
- محدودية أعداد المدن القائمة ذات الظهير الصحراوي، وعدم اتزان توزيعها(حيث توجد مدينة واحدة بمحافظة أسيوط ، وأربع مدن بأسوان) مما يؤدي الى ضعف افاق النمو المستقبلية لمدن هذه المحافظات

[٤] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا- قطاع المجالس النوعية، **منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد**، ص٤٣

- انخفاض عدد سكان بعض المدن في محافظة أسوان عن الحدود التي تسمح بإقامة خدمات حضرية بها
- معظم الطرق الإقليمية تخترق المدن ممايعوق الحركة المرورية السريعة عليها ، كما أنه ينقصها تواجد بعض الخدمات اللازمة للمسافرين
- الامتداد العشوائي على الأراضي الزراعية
- نقص وسوء توزيع الخدمات على مستوى المدن وتداخل الاستعمالات
- وجود مناطق عشوائية متدهورة (قديمة) تتركز في مناطق مختلفة بالنسبة لجميع المدن
- نقص أو انعدام المناطق الخضراء والمفتوحة، وعدم استغلال بعض المناطق الاستغلال الأمثل مثل المناطق التي تطل على النيل مباشرة

مشكلات البنية الأساسية:

- ضعف الربط بين التجمعات العمرانية القائمة
- انخفاض نصيب السكان من الطرق المرصوفة(كم/ سكان) عن المتوسط العام للجمهورية وخاصة فى سوهاج وقنا، وعدم وجود مطارات دولية إلا فى الأقصر وأسوان، وضعف مستوى خدمة السكة الحديد وعدم تواجدها فى معظم أجزاء الإقليم، وعدم استخدام النيل فى النقل النهرى وضعف الوسائل المستخدمة
- عدم تدرج مستويات الطرق بما يحقق الخدمة الكاملة للتجمعات العمرانية والربط الإقليمي السليم
- انخفاض معدل تغطية شبكة الإتصالات عن المعدل المتوسط بالجمهورية، وبالتالي انخفاض عن المعدل السائد بالدول المماثلة لمصر من حيث مستوى التنمية القومية ونصيب الفرد من الدخل القومي
- تمثل مشكلة مياه الشرب والصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة أحد مشكلات التنمية الحادة بمنطقة الدراسة وبكل تجمعاته العمرانية، حيث تمثل ضغطاً شديداً على نوعية البيئة العمرانية وبالتالي على الإنسان وإنتاجيته وعلى جاذبية التجمعات للاستثمارات المختلفة.

المشكلات الاقتصادية:

- انخفاض نسبة مساهمة محافظات جنوب مصر فى التنمية الصناعية على مستوى الجمهورية حيث بلغت حوالي ٥%(عام ١٩٩٦) من الإجمالي سواء من حيث عدد المشروعات التي تم توطينها أو قيمة إنتاجها وتكاليفها الاستثمارية وعدد العمالة بها، وهذا يدل على أن التوطن الصناعي قد سار بمعدلات منخفضة في محافظات منطقة الدراسة مقارنة بما يحدث فى باقى محافظات الجمهورية .
- انخفاض مساهمة قطاع الصناعة فى التنمية بمحافظات جنوب مصر، الذى يؤكد انخفاض معدلات النمو فى الإنتاج خلال الفترة السابقة أو تدهور الإنتاج نفسه، وخاصة الخامات التى تساهم هذه المحافظات بنصيب كبير فى توفيرها على مستوى الجمهورية مثل خامات (الفوسفات والحديد والكوارتز) أو المنتجات التى لا تنتج فى أى محافظات أخرى غير محافظات جنوب الوادى مثل الفيروسيليكون.

ومن المشاكل والتحديات التى أدت إلى انخفاض معدلات نمو التنمية الصناعية فى جنوب مصر ما يلى:

– عدم توازن التوزيع الإقليمى للاستثمارات بخطط التنمية السابقة مما أدى إلى تمركز أقل من ٢٠% فقط من

جملة المشروعات الصناعية بمصر فى أقاليم سيناء والصعيد وتكونت نتيجة لذلك فوارق محسوسة فى مستوى الفرد ونصيبه من الخدمات والمرافق.

- حرمان محافظات جنوب مصر من عوامل نموها الأخرى، وخاصة قوة العمل حيث اضطر كثير من سكانها إلى الهجرة، وبذلك فقدت هذه المنطقة جزءاً من عمالتها الماهرة اللازمة للتنمية الصناعية.
- حرمان محافظات جنوب مصر من البنية الأساسية المتكاملة التى هى أحد أهم دعائم التوطين الصناعى نتيجة لإنخفاض مخصصات الاستثمار بخطط التنمية السابقة.
- خلو الإقليم من المناطق والمجمعات الصناعية المجهزة التى هى بمثابة مراكز إشعاع للتنمية الصناعية مثل ما يحدث بالمدن الجديدة والقائمة بباقى المحافظات.
- عدم توافر بيانات كافية من واقع الكشف والاستكشاف للثروة المعدنية بالرغم من تمركز أغلبها فى هذه المنطقة لإقامة صناعات تعدينية على أساس اقتصادى سليم.
- الإحتياج إلى عمليات تسويق مكلفة خارج مناطق الإنتاج بالإقليم نظراً لصغر حجم السوق الإقليمى، مما يمثل عبئا على المشروعات الصناعية، وبالتالى تنخفض مجالات وأحجام الاستثمارات فى هذه المنطقة.
- انعدام الارتباط بالانفتاح الإقتصادى العالمى، وخاصة فيما يتعلق بنظام المناطق الحرة بالرغم من مناسبة بعض المحافظات مثل محافظتي قنا وأسوان لتطبيق هذا النظام.

ومن خلال ماسبق نجد أن محافظات جنوب مصر لم تصل الى مرحلة الانطلاق في التنمية الاقتصادية ، وانما مازالت في المرحلة الثانية من نموذج التنمية الاقتصادية وهي مرحلة ماقبل الانطلاق ، والتي تمتاز باقتصاد تقليدي وعدم تحقيق انتاج بعد.

الأنه وبالرغم من ذلك فانه ينبغي أن يخطط لجنوب مصر لتلحق بمراحل التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، أي تصل إلى مرحلة الانطلاق وتساهم فيها في محاولة للوصول الى مرحلة النضج الاقتصادي.

أما من ناحية النمو الحضري فمازال العمران الحضري في جنوب مصر في مرحلة النشأة والتكوين ، ولم ينتقل الى مرحلة التحضر السريع ، وهو مايعد ميزة نسبية تعطي فرصة كبيرة لصياغة استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية دون وجود القيود الخاصة بالعمران الحضري شديد التدهور الذي يصعب التعامل معه.

٦-٢-٢ الامكانيات التنموية والموارد الاقتصادية بجنوب مصر:[٥]

تم رصد الامكانيات التنموية والموارد الاقتصادية من خلال دراسة منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد ، والتي يوضحها شكل رقم(٢-٦)، و يمكن تلخيصها في توافر القواعد الاقتصادية بشكل مكثف متمثلا في: المناطق الصناعية ومناطق استخراج الثروات الطبيعية والمعادن ، المناطق الزراعية ومناطق الإستصلاح الزراعي ، والتي يمكن أن توفر جميعها فرص عمل تجذب الموارد البشرية وتفتح محاور جديدة للتنمية ، وتخفف الضغوط على التجمعات القائمة.

[٥] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا- قطاع المجالس النوعية، **منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد**، ص١٠٤

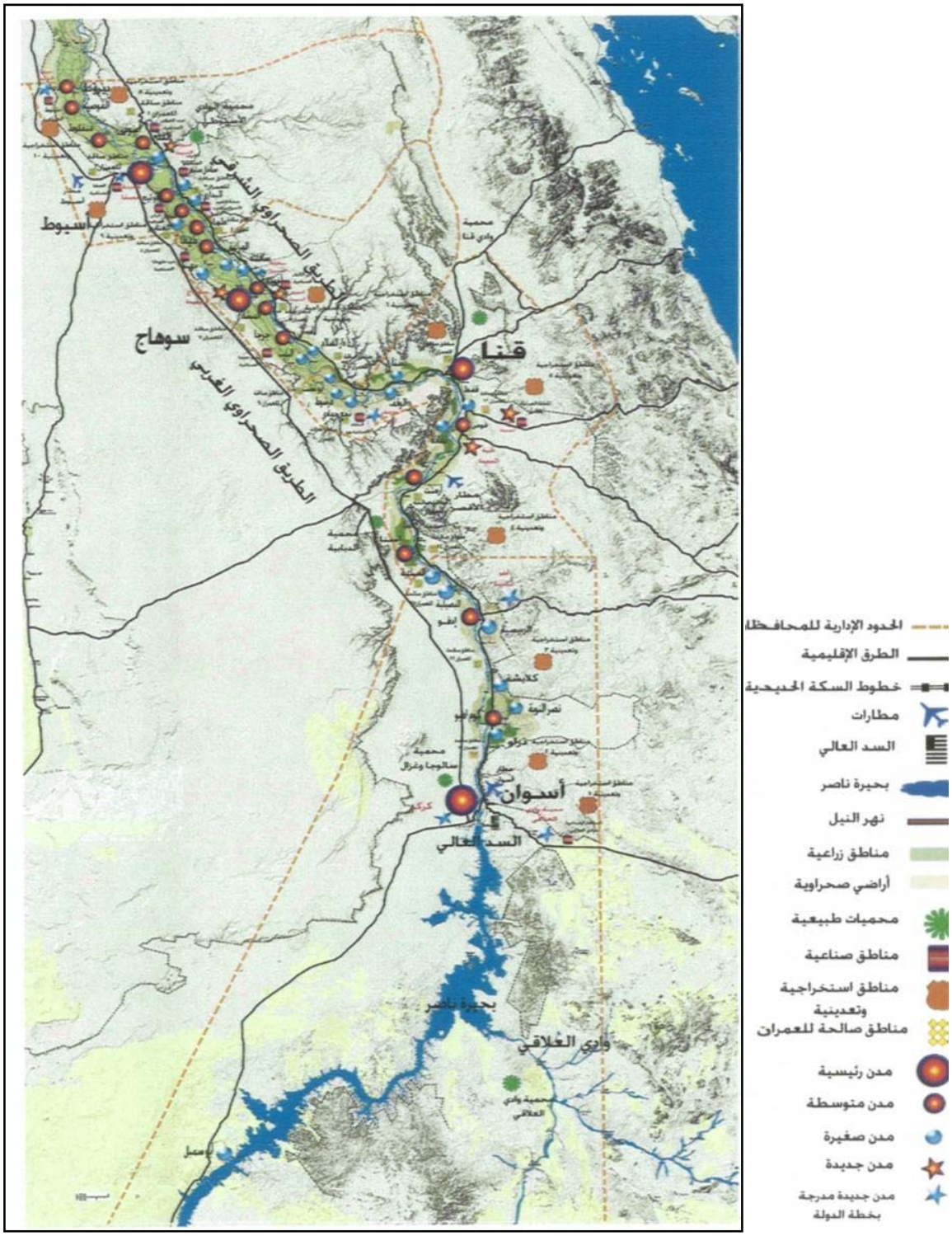

شكل(٢-٦) الامكانيات التنموية والموارد الاقتصادية بجنوب مصر

المصدر: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا- قطاع المجالس النوعية، منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد، ص١٠٤

أما بالنسبة لمقومات وامكانيات التنمية العمرانية بالمدن القائمة بالمنطقة فيمكن ايجازها فيما يلي:

- مناطق ذات طاقة استيعابية كبيرة وتمثل هذه المناطق الجيوب والمتخللات الزراعية والأراضي الفضاء داخل الحيز العمراني والتي تتراوح نسبها من مدينة لأخرى ، ويمكن استغلالها في أشكال مختلفة من التنمية العمرانية كتعويض نقص الخدمات والإسكان
- مناطق سكنية يمكن تكثيفها عمرانياً، حيث يمكن الاستفادة منها في الامتداد الرأسي للمباني القائمة لضبط الكثافات السكانية
- مناطق الإحلال والتطوير والارتقاء
- مدن يتوفر لها ظهير صحراوي يمكن توجيه الامتداد العمراني نحوه
- كما أن الخصائص الاجتماعية بالمدن في جنوب مصر تتميز بالتجانس مما يجعلها وحدة اجتماعية مترابطة يمكن من خلالها دعم عمليات الحراك السكاني بين المدن والكيانات العمرانية المختلفة وفقا لمتطلبات التنمية بفتح محاور جديدة للتنمية وتوفير فرص عمل بالمناطق الجديدة المقترحة .

٦-٢-٣ المهام الموكلة للتجمعات العمرانية (متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب مصر)

يمكن تقسيم التجمعات البشرية في جنوب مصر(بما فيهم التجمعات الجديدة أو المقترحة) إلى أربعة مجموعات رئيسية، كالتالى :

- التجمعات البشرية القائمة والمنتشرة على جانبى مجرى النيل على شكل شريطى.
- التجمعات البشرية القائمة والمنتشرة فى واحات الصحراء الغربية داخل منطقة الدراسة.
- التجمعات البشرية المقترحة والمتاخمة لوادى النيل
- التجمعات البشرية المقترحة بعمق صحراء الوادى الجديد.

المهام الموكلة لهذه المجموعة من التجمعات البشرية يمكن إبرازها فى النقاط الرئيسية التالية :

أولاً: تعظيم استغلال الموارد الاقتصادية المحيطة والحصول بجانب تراكمها بالإقليم على أكبر قيمة مضافة الناتجة من الأنشطة الاقتصادية بها.

ثانياً: الحفاظ والعمل على تحسين الموارد البيئية (أراضي زراعية – هواء – ماء ...الخ).

ثالثاً: الحفاظ والعمل على دعم الموروث الثقافى والحضارى الإنسانى بالتجمعات القائمة.

٦-٢-٤ إحتياجات التجمعات العمرانية للقيام بمهامها التنموية الموكلة اليها:

<u>لتحقيق تعظيم استغلال الموارد الإقتصادية يلزم ما يلي:</u>

- توافر الخدمات الصحية والتعليمية والتدريب على مستوى مرتفع لتحسين إنتاجية الفرد.
- مشاركة المجتمع المحلى بكل مدينة بجميع طبقاته وفئاته فى جهود التنمية.

- توافر وارتباط الأنشطة الإنتاجية بكل تجمع بالموارد الطبيعية حوله وبمنتجات باقى الأنشطة الإقتصادية بالإقليم (ارتباطات أمامية وخلفية).
- توافر وارتباط شبكات النقل والمواصلات المحلية بمثيلاتها الإقليمية والدولية
- توافر وارتباط شبكات الإتصالات المحلية بمثيلاتها العالمية بكفاءة بحيث تسهل من تدفق وتوافر المعلومات.

(ويعد تطوير شبكات النقل والمواصلات والاتصالات من الاولويات الأولى لنجاح التنمية).

- توافر البنية الأساسية من مياه صالحة للشرب وصرف صحى لدعم البيئة العمرانية ولرفع إنتاجية المجتمع.
- جذب وإعطاء أولوية لرؤوس الأموال والعمالة المحلية للمشاركة فى عمليات التنمية الإقليمية ثم القومية ثم العالمية بالترتيب، وذلك لرفع نسبة القيمة المضافة التى يحصل عليها المجتمع المحلى من العمليات الإنتاجية.
- تحفيز مشاركة الجماعات المهتمة بتنمية كل مدينة فى العمليات التنموية .
- الحفاظ على الأراضى الزراعية وعدم تحويلها إلى أراضى عمرانية.
- العمل على جذب الاستثمارات من خلال دراسة الموارد المحلية وتحديد مجموعات من المشروعات المربحة ذات الفائدة على المجتمع المحلى وتسويقها لرجال الأعمال.

لتحقيق الحفاظ والعمل على تحسين الموارد البيئية:

- الحفاظ على الأراضى الزراعية من زحف العمران عليها أو التأثير السلبى على نوعيتها
- توفير شبكات التغذية بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحى والتخلص من المخلفات الصلبة والصرف الأمن لمخلفات المصانع.
- الحفاظ على نقاء مصادر المياه المختلفة، وعدم استنزاف مياه الخزان الجوفى.
- الحفاظ على نقاء الهواء بالتجمعات العمرانية.
- زيادة المساحات الخضراء داخل التجمعات العمرانية.
- خفض الكثافات السكانية المرتفعة بالتجمعات العمرانية القائمة.

٦-٣ دور المدن الجديدة في استيعاب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحضرية في جنوب مصر

في ضوء كل ما سبق يتأكد مدى احتياج المحافظات بنطاق الدراسة إلى توسيع مجالها العمرانى بإضافة مساحات عمرانية جديدة بهدف جذب السكان خارج الأراضى الزراعية، مع توفير فرص عمل فى القطاعات الإقتصادية المختلفة، إلى جانب زيادة حجم السوق للمدن الرئيسية مع رفع كفاءة البيئة العمرانية بوجه عام للتجمعات القائمة.

ويدعم ذلك سياسة الدولة فى تنمية مجتمعات عمرانية جديدة وذلك على الأراضى الصحراوية ضمن خطة متكاملة للتنمية الحضرية/ الريفية.

وتتعدد أنماط هذه التجمعات الجديدة بين المدن الهامشية (التوأم) على مسافات قريبة من التجمعات العمرانية فى السهل الفيضى مثل (أسيوط الجديدة – سوهاج الجديدة – قنا الجديدة – طيبة الجديدة – إدفو – أسوان الجديدة)، وبين التجمعات الجديدة والتى تتشكل من تطوير أنوية عمرانية قائمة مثل (الفرافرة – الخارجة – الداخلة).

بالإضافة إلى التجمعات العمرانية الجديدة الناشئة فى المناطق المستحدثة على الموارد الزراعية والتعدينية والسياحية مثل (توشكى وشرق العوينات وكركر وبئر مر).

ويستهدف من التجمعات الجديدة المقترحة أن تساهم في معالجة قضايا التنمية بجنوب مصر، ويوضح جدول رقم(٢-٦) دور المدن الجديدة في مواجهة قضايا التنمية بجنوب مصر.

جدول(٢-٦) دور المدن الجديدة في مواجهة قضايا التنمية بجنوب مصر

قضايا التنمية الاقليمية بجنوب مصر	دور المدن الجديدة المقترحة بجنوب مصر في مواجهة هذه القضايا
تركيز نمط انتشار المجتمعات العمرانية على ضفتى النهر فى السهل الفيضى الضيق	التوزيع المقترح يعالج هذه القضية ، حيث توزع مواقع المدن الجديدة المقترحة خارج السهل الضيق وبما يتناسب مع مواقع الموارد الغير مستغلة
ارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة لمحافظات جنوب مصر (ماعدا محافظة الوادي الجديد)	المدن الجديدة المضافة الى النسق العمراني بجنوب مصر، مقترح توزيعها خارج الوادي الضيق في مناطق الظهير الصحراوي بما يحقق توزيع أفضل للسكان وبالتالي تنخفض الكثافة السكانية
إستنزاف آلاف الأفدنة الزراعية سنوياً، لإستيعاب احتياجات النمو السكاني والأنشطة	تمثل المدن الجديدة المقترحة بدائل مؤكدة للنمو والامتداد العمراني مما يحد من استنزاف الأرض الزراعية
إنخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية	في حال استكمال المدن الجديدة المقترحة وتوجيه جزء من النمو العمراني المقترح اليها، جنبا الى جنب مع امكانيات الاستيعاب العمراني بالتجمعات القائمة
تدني نصيب الفرد فى محافظات جنوب الوادى من الناتج المحلى القومى	المدن الجديدة المقترحة بمحافظات جنوب مصريقترح أن توفر حوالي ٦٦٦ ألف فرصة عمل جديدة من خلال مشروعات اقتصادية جديدة ستضيف الى الناتج القومي وترفع نصيب هذه المحافظات من الناتج القومي
محدودية الطاقة الاستيعابية من السكان بمحافظات جنوب الوادى	تضيف المدن الجديدة المقترحة بجنوب مصر حوالي ٣ مليون نسمة، مما يزيد من الطاقة الاستيعابية لهذه المحافظات (منهم حوالي ٢ مليون نسمة في محافظات الوادي)

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر

٦-٣-١ الأدوار المقترحة للعمران الحضري في جنوب مصر

تم توزيع الأدوار المقترحة للعمران الحضري في جنوب مصر من خلال مرحلتين الأولى على المدى القريب والثانية على المدى المتوسط والبعيد.

أولا: على المدى القريب(المدن القائمة):

تهيئة بعض التجمعات العمرانية من المدن المتوسطة والصغيرة القائمة بوادي النيل(خاصة ذات الظهير الصحراوي وامكانيات الاستيعاب العمراني) لتصبح مراكز تنموية واعدة لإجتذاب السكان إليها للتخفيف من الكثافة السكانية بالمدن الكبيرة القائمة ، لتصبح هذه التجمعات أنوية حضرية تحقق نوع من الإتزان في النسق العمراني، وهذه التجمعات هي: مدينة الغنايم بمحافظة أسيوط، ومدن الرديسية ، نصر النوبة ، كلابشة وأبوسمبل بمحافظة أسوان. [٦]

[٦] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا- قطاع المجالس النوعية، **منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة والصغيرة بجنوب الصعيد**، ص١٠٤

ثانيا :على المدى المتوسط والبعيد(المدن الجديدة):

توجيه محاور التنمية إلى المدن الجديدة في مناطق الظهير الصحراوي المتاخمة لوادي النيل، ثم المناطق الصحراوية غير المأهولة والتي تتمتع بمقومات التنمية ، وذلك لتنمية هذه المناطق عمرانيا عن طريق خلق قواعد اقتصادية جديدة ومحاور جديدة للنمو العمراني لاجتذاب السكان اليها لتخفيف الضغوط على المدن القائمة.، مع ضرورة خلق محاور جديدة للربط الإقليمي بين التجمعات الجديدة المقترحة وبين التجمعات القائمة.

<u>ووفقا لما سبق تتلخص أدوار المدن الجديدة المقترحة في جنوب مصر فيما يلي:</u>

- ضرورة أن تضم المدن الجديدة المقترحة بجنوب مصر مجمعات صناعية مجهزة يحدد نوع كل منها وفقا لموقع المدينة وطبيعة المورد المتاح بنطاقها.
- تقسيم جنوب مصر الى نطاقات تقوم المدن الجديدة بدور داخل كل نطاق من هذه النطاقات يتناسب مع طبيعة النشاط الأنسب للمنطقة ، وحجم ونوع المشكلات داخل هذا النطاق ، بالاضافة الى تحديد الطاقة الاستيعابية المطلوبة للتجمع.
- تحقيق نوع من التكامل بين المدن الجديدة المقترحة داخل جنوب مصر بحيث يكون لكل منها ميزة نسبية على أن يتكامل جميعهم لتحقيق التنمية لجنوب مصر ككل.
- وضع متطلبات الاستثمارات الخارجية كعامل أساسي في وضع مخططات المدن الجديدة بجنوب مصر لزيادة نصيب جنوب مصر من معدلات الاستثمار.
- طرح بعض المناطق الحرة والمناطق اللوجستية في التجمعات الجديدة وفقا لتوجهات الاستثمارات الخارجية.
- توفير عدد من التجمعات الصناعية الصديقة للبيئة (المنتزهات الصناعية Industrial Park) والتي تتواءم مع متطلبات استراتيجية مصر للتنمية الصناعية وتدعم القدرة التنافسية لهذه التجمعات.
- إعطاء الأولوية للمشروعات التى لديها روابط أمامية وخلفية بالموارد والأنشطة الاقتصادية القائمة، وتيسير تخصيص المساحات اللازمة لها بالمدن الجديدة ، واتباع السياسات المالية والإدارية الجاذبة لهذه المشروعات
- الحفاظ على البيئة الطبيعية المتميزة بجنوب الصعيد من خلال نقل الأنشطة الملوثة من المدن القائمة وتخصيص أماكن معالجة لها بالمدن الجديدة، واختيار مواقع العمران بعيدا عن نطاقات المحميات الطبيعية.
- دعم شبكات البنية الأساسية في جنوب مصر وتحسين متوسطات الاستهلاك ومعدلات نصيب الفرد منها، من خلال الشبكات والمحطات التي سيتم انشاؤها بالمدن الجديدة.
- تكامل المدن الجديدة مع مشروعات استصلاح الأراضي حتى تتواصل التنمية الزراعية بالصناعية بالعمرانية ، في المواقع القريبة من العمران القائم المتكدس.
- تحقيق الاتزان في توزيع أحجام المدن في النظام العمراني الحضري بجنوب مصر.
- تطوير محاور الربط بين المدن الجديدة المقترحة والمدن القائمة.

- الاستفادة من المحاور العرضية المقترحة لربط جنوب الصعيد بالبحر الأحمر ، في تفعيل دور المدن الجديدة بجنوب الصعيد وفي تدقيق مواقع هذه المدن.
- ربط تنفيذ المدن المقترحة بمراحل تنفيذ المحاور العرضية، بحيث تستفيد منها وتتكامل معها، وهذه المحاور هي[٧]: محوران عرضيان يربطان محافظة قنا بمنطقتي سفاجا والقصير، و محوران عرضيان يربطان محافظة أسوان بمنطقتي مرسى علم ورأس بيناس، ويوضح شكل رقم (٣-٦) المحاور العرضية المقترحة لربط محافظات جنوب مصر بالبحر الأحمر، وممر التنمية الغربي وعلاقتهم بتوزيع المدن الجديدة المقترحة.
- أن توفر المدن الجديدة المقترحة على المحاور العرضية والطرق الاقليمية الرئيسية خدمات المسافرين (الترانزيت) ، ويوضح شكل رقم(٤-٦) توزيع مقترحات التنمية الحضرية بجنوب مصر.

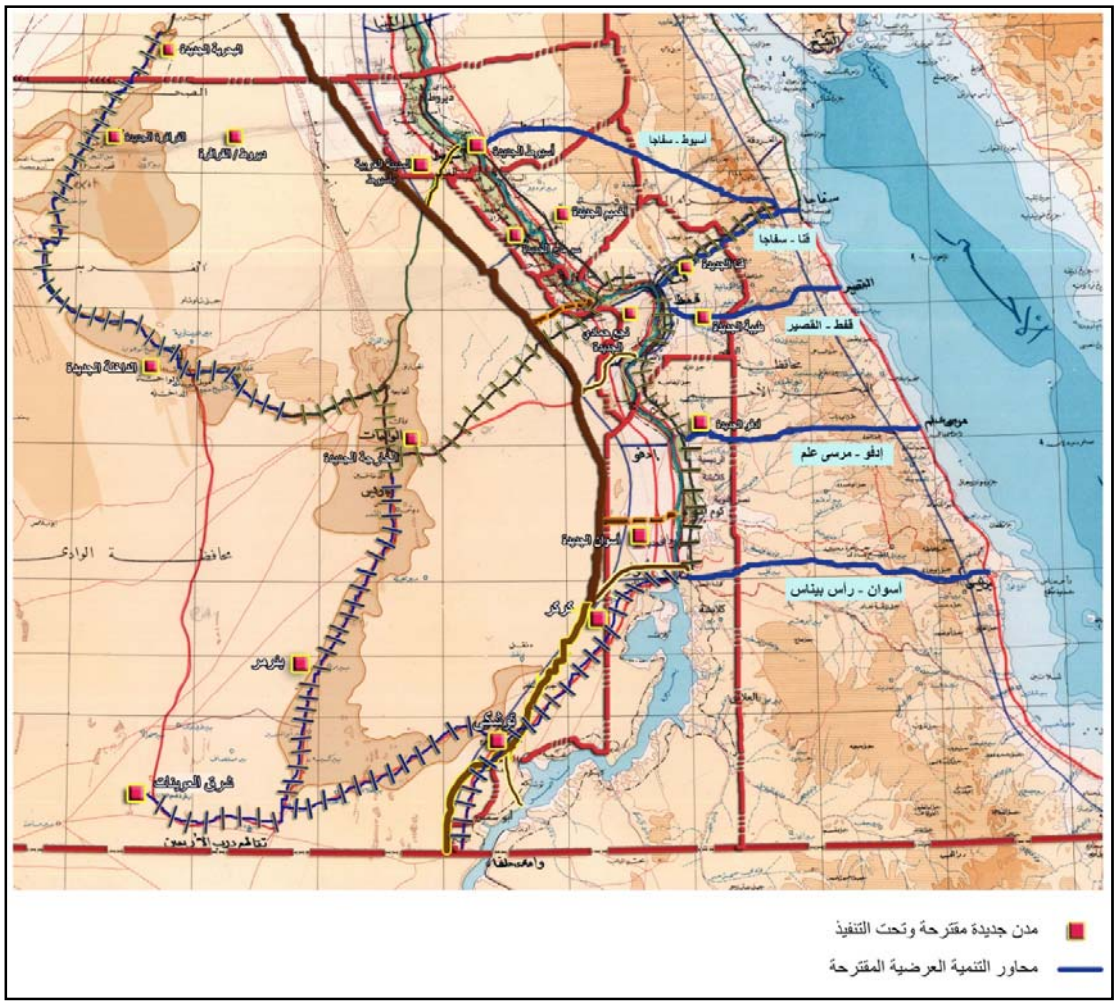

شكل(٣-٦) المحاور العرضية المقترحة وعلاقتهم بتوزيع المدن الجديدة المقترحة

[٧] وزارة الاستثمار

شكل (٤-٦) توزيع مقترحات التنمية الحضرية بجنوب مصر

المصدر :اعداد الباحثة

٦-٤ نتائج الجزء السادس

أسفرت الدراسة في الجزء السادس من البحث والتي تتناول جنوب مصر عن عدد من النتائج الخاصة بتفعيل دور المدن الجديدة في جنوب مصر ويمكن تقسيمها كما يلي:

عمرانيا:

- تقسيم جنوب مصر الى نطاقات تقوم المدن الجديدة بدورداخل كل منها يتناسب مع النشاط الملائم للنطاق، ومشكلاته، مع تحديد الطاقة الاستيعابية المطلوبة للتجمع وفقا لذلك .
- التكامل بين المدن الجديدة المقترحة ، بحيث يكون لكل منها ميزة نسبية ويتكامل جميعهم لتحقيق التنمية.
- تكامل المدن الجديدة مع مشروعات استصلاح الأراضي .
- تحقيق الاتزان في توزيع أحجام المدن في النظام العمراني الحضري، مع مراجعة الأحجام المقترحة لهذه المدن.
- الاستفادة من المحاور العرضية المقترحة في تفعيل دور المدن الجديدة وفي تدقيق مواقع هذه المدن .
- ربط تنفيذ المدن المقترحة بمراحل تنفيذ المحاور العرضية، بحيث تستفيد منها وتتكامل معها.

اقتصاديا:

- أن تضم المدن الجديدة المقترحة مجمعات صناعية مجهزة تناسب المورد المتاح بنطاقها .
- متطلبات الاستثمارات الخارجية تلبى في مخططات المدن الجديدة لزيادة نصيب جنوب مصر من معدلات الاستثمار.
- طرح بعض المناطق الحرة والمناطق اللوجستية في التجمعات الجديدة وفقا لتوجهات الاستثمارات الخارجية.
- توفير عدد من التجمعات الصناعية الصديقة للبيئة (المنتزهات الصناعية Industrial Park) التي تتواءم مع متطلبات استراتيجية مصرللتنمية الصناعية وتدعم القدرة التنافسية لهذه التجمعات.
- الأولوية في التخصيص للمشروعات التى لديها روابط أمامية وخلفية بالموارد والأنشطة الاقتصادية القائمة.

البيئة والبنية الأساسية:

- نقل الأنشطة الملوثة من المدن القائمة وتخصيص أماكن معالجة لها بالمدن الجديدة، واختيار مواقع العمران بعيدا عن نطاقات المحميات الطبيعية.
- تطوير محاور الربط بين المدن الجديدة المقترحة والمدن القائمة.
- دعم شبكات البنية الأساسية وتحسين الشبكات والمحطات التي سيتم انشاؤها بالمدن الجديدة.

٧- النتائج والتوصيات (تفعيل دور المدن الجديدة في استراتيجية التنمية الحضرية بما يتناسب مع مراحل التنمية الاقتصادية)

من خلال أجزاء البحث المختلفة يمكن التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي تدعم تفعيل دور المدن الجديدة في استراتيجية التنمية الحضرية بما يتناسب مع مراحل التنمية الاقتصادية

٧-١ النتائج:

تستعرض النقاط التالية النتائج النهائية التي توصل إليها البحث.

أولاً: العلاقة بين مراحل التنمية الاقتصادية وسياسات التنمية الحضرية

- عدم تناسب بعض سياسات التنمية الحضرية السابقة مع مرحلة التنمية الاقتصادية.
- ضرورة تناسب سياسات التنمية الحضرية المقترحة مع مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها الدولة، أو التي يتوقع أن تصل اليها، وليس تطبيق كافة السياسات دون مراعاة الواقع التنموي الاقتصادي.
- اعداد العمران الحضري لمرحلة الاتجاه نحو النضج التي يستهدف تحقيقها في التنمية الاقتصادية.

ثانياً: انعكاس مراحل التنمية الاقتصادية على النمو الحضري وأثره على العمران القائم

- التحضر والتنمية الاقتصادية عمليتان مترابطتان (عملية دائرية مستمرة).
- تداعيات إستمرار نمو العمران الحضري القائم دون ضوابط وسياسات حاكمة، تحول مقوماته وميزاته النسبية إلى عقبات في طريق تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- وجود عدد من الخطط والمشروعات الموجهة لتنمية العمران الحضري القائم ،الأأنه لايوجد تنسيق بينها بل يوجد أحيانا تعارض نظرا لعدم وجود استراتيجية محددة للتنمية الحضرية.

ثالثاً: دور المدن الجديدة في التعامل مع قضايا التنمية الاقليمية

- سياسة المدن الجديدة من المداخل الرئيسية لمواجهة قضايا التنمية الاقليمية، وتحسين البيئة العمرانية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

- لايجب النظر فقط الى البيئة العمرانية والاجتماعية التي توفرها المدن الجديدة لسكانها والانعكاسات الملموسة على سكانها ، ولكن يجب النظر الى تأثير المدينة على اقليمها وتحسن خصائصه، وأيضا قدرتها على المساهمة في تخفيف حدة بعض القضايا والمشاكل على المستوى القومي.
- تنعكس أهمية المدن الجديدة في قدرتها على احداث نوع من الإتزان الاقتصادي في أقاليمها من خلال التنمية الاقتصادية التي تحدثها والتي تحمي الإقليم من التقلبات الاقتصادية المختلفة.
- المدن الجديدة تمثل امكانيات كامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث لم تكتمل بعد .

رابعاً: أثر المدن الجديدة على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ظهور تأثير للتجمعات الحضرية الجديدة على بعض المؤشرات التنموية الاقتصادية (خاصة المتعلقة بالنشاط الصناعي)، والاجتماعية (المرتبطة بمعدلات بعض الخدمات) و أيضا الخاصة بالطرق والبنية الأساسية.
- ليست كل تأثيرات التجمعات الحضرية الجديدة ايجابية على نطاقها العمراني المحيط وظهيرها الريفي، بل ينجم عنها تأثيرات سلبية في حال عدم التخطيط لهذه التبعات.

خامساً: دور المدن الجديدة في استيعاب متطلبات وأهداف التنمية الحضرية المستقبلية

- تمثل المدن الجديدة أنوية حضرية تحقق نوع من الإتزان في النسق العمراني .
- تمثل المدن الجديدة محركات دفع للتنمية وجذب الاستثمارات.
- تمثل المدن الجديدة قواعد اقتصادية جديدة ومحاور جديدة للنمو العمراني.

٧-٢ التوصيات:

تستعرض النقاط التالية التوصيات التي خرج بها البحث.

- إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، حسب إستراتيجية شاملة للتنمية وفي إطار خطة واضحة للتخطيط الحضري والريفي
- ضرورة تحقيق الاتزان بين المناطق الحضرية والريفية، حيث أن هذا الاتزان وتقليل الفوارق يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق الرخاء والازدهار لكافة سكان الدولة
- تقسيم عمليات التنمية الحضرية الى مراحل :
  - المرحلة العاجلة: يتم الاعتماد فيها على تنمية عواصم الأقاليم مع تنمية المدن الثانوية المتوسطة والصغيرة، مع ضرورة الاهتمام بتنمية المجتمعات الريفية الجديدة أيضا
  - المرحلة المتوسطة: تنمية بعض المدن الجديدة التي بدأ تنفيذها،وتحدد المدن وفقا لأولويات التنمية بكل إقليم
  - المرحلة الاجلة: استكمال باقي المدن المقترحة والتي تتناسب مع متطلبات التنمية بكل اقليم في هذه المرحلة
- الربط بين مقترحات التنمية الحضرية الجديدة والمشروعات التنموية الأخرى بخطة الدولة من محاور تنمية عرضية ومناطق حرة وخاصة، وتدقيق مواقعها ودورها وفقا لذلك
- الحفاظ على الميزة النسبية وخصوصية كل إقليم وترجمة ذلك من خلال مخططات المدن الجديدة المقترحة (القاعدة الاقتصادية – طبيعة الأنشطة – مستوى الخدمات)
- تحديد نطاقات لتأثير كل مدينة جديدة من خلال عدة مستويات (المباشر– المحلي – الإقليمي) مما يمكن من تدقيق مواقع المدن بشكل أفضل ويحقق التكامل بينها ويقلل التعارضات
- مراعاة تدرج أحجام التجمعات الحضرية الجديدة مع القائمة لتحقيق اتزان النسق العمراني
- تقوية الربط المكاني بين التجمعات الحضرية الجديدة والقائمة عن طريق تطوير شبكات الطرق الإقليمية
- إعادة هيكلة أحجام وأدوار والأنشطة المطروحة في التجمعات الجديدة القائمة، للاستفادة من الهيكل الحالي، وتوجيه فرص الاستثمار المطروحة والخطط القطاعية للمناطق غير المستغلة في التجمعات
- تحقيق الترابط بين النواحي الوظيفية والنواحي العمرانية للتجمعات الجديدة

- المراجعة المرحلية للمقترحات الخاصة بالمدن الجديدة في كل اقليم لمواجهة المستجدات التي تطرأ في كل مرحلة
- ربط تنمية المدينة الجديدة بتنمية المراكز الحضرية حولها
- تفعيل دور التخطيط العمراني والاشتراطات لوقف تداعيات نمو العمران

الأبحاث المستقبلية:

- تأثير نوعية الاستثمارات وتوجهاتها على سياسات التنمية الحضرية
- دراسة النمو العمراني الحضري في مصر وكيفية التحكم في اتجاهاته
- علاقة البعد الإقليمي بدور المدن الجديدة
- صياغة استراتيجية التنمية الحضرية على المستوى القومي

قائمة المراجع

أولا :المراجع العربية

١- ابتهال أحمد عبدالمعطي، **تغير الأهداف لسياسة التجمعات الجديدة- من تجمعات طويلة المدى الى تجمعات قصيرة المدى**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩

٢- ابراهيم العيسوي،**التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**،دار الشروق،٢٠٠٣.

٣- ابراهيم مصطفى الدميري، **الإسكان وتحديات مجالات التنمية- قانون التمويل العقاري كأداة لتنمية المدن الجديدة**، ندوة الإسكان (٢) – المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

٤- أبوزيد راجح ، **العمران المصري – رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين و إستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، المجلد الأول

٥- أحمد بديع بليح ، **قضية التنمية في مصر- تاريخيا منذ القرن التاسع عشر، مستقبليا في التكتل الاقتصادي العربي**

٦- أحمد رشيد، **ادارة التنمية تجارب عربية** ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢.

٧- أحمد محمدعبدالعال، **التنمية مفهومها وأبعادها ومقاييسها**

٨- **استراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية والحكم المحلي**، مذكرة التصورات والقضايا، ادارة المالية والاقتصاد والتنمية الحضرية، شبكة التنمية المستدامة، أبريل ٢٠٠٩

٩- اسحاق يعقوب القطب، عبدالاله أبوعياش، **النموووالتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٨٠

١٠- إسلام إبراهيم أمين عبده ، **إستخدام منظومة أدارة الأعمال في إقامة وإدارة المدن الجديدة في مصر**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- المعهد القومي للادارة العليا

١١- أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا، **منهجية التنمية الشاملة للمدن المتوسطة و الصغيرة بجنوب الصعيد** ، مشروع بحثي ، مجلس بحوث التشييد والإسكان والمجتمعات الجديدة

١٢- الحزب الوطني الديمقراطي ، **الحفاظ على الأراضي الزراعية وادارة النمو العمراني في مصر**، ٢٠٠٣

١٣- المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **قضية الامتدادات العمرانية وتاكل الأرض الزراعية** ،٢٠٠٢ -٢٠٠٣

١٤- المجالس القومية المتخصصة للخدمات والتنمية الاجتماعية ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، **نحو ملامح لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة** ،١٩٨٣ -١٩٨٤

١٥- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **إستراتيجية تنمية محافظات مصر**

١٦- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **استراتيجية التنمية لاقليم قناة السويس**

١٧- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لتنمية التجمعات العمرانية بجنوب مصر** ،٢٠٠٠

١٨- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **المخطط الاستراتيجي لمدينة العاشر من رمضان** ، ٢٠١٠

١٩- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، **تحديث المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان** ، التقرير النهائي، ٢٠٠٢

٢٠- الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، **خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٧**، يونيو ١٩٩٨

٢١-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا- مجلس بحوث المجتمعات الجديدة، **تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة** ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة،١٩٩١ .

٢٢- **امتداد الرقعة الحضرية وظاهرة العشوائيات**،٢٠٠٦

٢٣- أمل كمال سيد علي، **تقويم أداء السياسات الإقليمية لإستيعاب الفائض السكاني للحيز المصري المعمور – حالة محافظة السويس**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني- جامعة القاهرة ، ١٩٩٥

٢٤- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، **التقرير العالمي حول المستوطنات البشرية** ،٢٠٠٧

٢٥- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **تقرير حالة مدن العالم(٢٠٠٨-٢٠٠٩)**

٢٦- جودة عبد الخالق ، منال متولي، منى الجرف، **الصناعة والتصنيع في مصر- الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٥ .

٢٧- حمدي علي أحمد، **المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩

٢٨- رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**،رسالة دكتوراة،٢٠٠٧ ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

٢٩- ريمان محمد ريحان حسين ، **تنمية المجتمعات الجديدة التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة** ، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة – جامعة حلوان ،٢٠٠٢

٣٠-سامي أمين عامر ،ابتهال أحمد،**محاضرات التنمية الاقليمية**،كلية التخطيط الاقليمي والعمراني،جامعة القاهرة،٢٠١٠

٣١- سحر عبدالمنعم عطية- مايسة محمود عبدالعزيز، **تحديد الحيز العمراني: أداة للتنمية العمرانية وتشكيل المدن القائمة دراسة لبعض المدن في صعيد مصر**، النشرة العلمية لبحوث العمران، العدد الأول ،١٩٩٩، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني.

٣٢- سلوى توفيق رمضان، **تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة،١٩٩٥

٣٣-شاديه محمد عبد العليم بركات، **تقويم أساليب التنمية العمرانية للتجمعات الجديدة في مصر مع ذكر خاص لمدن (العاشر من رمضان –السادات – السادس من أكتوبر)**، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧

٣٤- صالح سليمان عبدالعظيم، **الحوار المتمدن.**

٣٥- عبدالنبي اسماعيل الطوخي، **المدخل الحديث للتخطيط و التنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر**، ندوة" تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة ،الجزء الأول، ديسمبر ٢٠٠٦ ، وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للنخطيط العمراني.

٣٦- عبير محمد البرنس، **تطور التحضر الصناعي وتأثيره على مستقبل التنمية**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٣٧- علا أحمد أحمد ، **منهج عمراني لتحديد دور النسق الحضري في احداث التنمية المتوازنة**، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني

٣٨- عمر عوض المشعبي ، محمد عبدالرحمن، **الموائمة بين الكفاءة الإقتصادية والعداله الإجتماعية في صياغة إستراتيجيات التنمية الحضرية- تجربة المملكة العربية السعودية**، معهد التخطيط الاقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، نحو صياغة استراتيجية قطرية واقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي، ١٩٩٠

٣٩- غادة محمود حسن، **القوى المؤثرة على تنمية المدن الجديدة نحو بناء منهجية لتحديث المخططات**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩

٤٠- فتحي محمد مصيلحي، **التخطيط الاقليمي – الاطار النظري وتطبيقات عربية**، ٢٠٠١

٤١- فؤاد عبدالمنعم البكري، **التنمية السياحية في مصر والعالم العربي**، عالم الكتب ، ٢٠٠٤

٤٢-كامل علي محمد محمد، **ظاهرة التحضر الإداري في القرية المصرية وأثرها على عمليات التنمية الإقليمية**، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني١٩٩٨

٤٣- محمد الخطيب، عهد التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، **نحو صياغة استراتيجية قطرية واقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي، الأنوية العمرانية- مدخل لتقييم تجربة الاستيطان في مصر**

٤٤- محمد إمام أحمد إمام الخضري، **المجتمعات العمرانية الجديدة الصغرى**، رسالة دكتوراة ،٢٠٠٩، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة

٤٥-محمد راغب رضوان السيد، **الأساليب المنهجية لمعالجة المشاكل البيئية في المجتمعات العمرانية القائمة**، ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة،٢٠٠٦، جامعة الدول العربية – مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

٤٦-محمد عبد السميع عيد، عزت عبدالمنعم مرغني، **الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير الإسكان**، ، ندوة الإسكان (٢) – المسكن الميسر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

٤٧- معهد التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون مركز الدراسات والوثائق الإقتصادية والقانونية والإجتماعية ، **نحو صياغة إستراتيجيات قطرية وإقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي** ، الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني ، ديسمبر ١٩٩٠

٤٨-معهد التخطيط الاقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتنمية والتعاون، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، نحو صياغة استراتيجية قطرية واقليمية للتنمية الحضرية في العالم العربي، **ورقة عمل عن التوزيع السكاني واستراتيجية التنمية الحضرية في مصر.**

٤٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **وصف مصر ١٩٩٦**

٥٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **وصف مصر، ٢٠٠٦**

٥١- مروان أنطوان جرجس جبور، **التغير العمراني في مراكز المدن العربية متوسطة الحجم ذات الأصل التاريخي(١٩٤٥-٢٠٠٠) دراسة مقارنة حلب- صنعاء- تونس**، رسالة دكتوراة، كليةالتخطيط الاقليمي والعمراني- جامعة القاهرة،٢٠٠٥.

٥٢- مصطفى منير محمود ، **تهيئة الوحدات الاقليمية لجذب الاستثمارات العالمية في اطار اتفاقيات التكامل الاقليمي والتوجهات التنموية للاستراتيجية القومية** ، رسالة دكتوراة ، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني

٥٣- مصطفى منير محمود، **منهج تنمية الأقاليم الحدودية الصحراوية**،ماجستير، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني

٥٤- مها سامي كامل، **منهج لتأثير العناصر الاقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني**، رسالة دكتوراة، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني- جامعة القاهرة،٢٠٠٦

٥٥- مها سامي كامل ،**كيف نبني مجتمعات عمرانية جديدة متكاملة**، المؤتمر الدولي للمجتمعات العمرانية الجديدة- السياسات والأولويات ، مكتبة الاسكندرية، مصر، مارس ٢٠٠٩

٥٦- هالة وديع فوزي، **المدن الجديدة والنمو العمراني المتاخم لها**، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي و العمراني ، جامعة القاهرة

٥٧- وائل مصطفى زكي، **تقييم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي المصري خلال خمسين عاما**، ماجستر،١٩٩٥، كلية التخطيط الاقليمي والعمراني.

٥٨- وزارة التخطيط ، **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين(٩٧/٩٨-٢٠١٧/١٦)** ، المجلد الأول ، ابريل ١٩٩٧

٥٩- وزارة التخطيط ، **الخطة الخمسية السادسة** ، ٢٠٠٦-٢٠١٢ .

٦٠- وزارة التخطيط ، **كتاب٢٥ عاما من التنمية**

٦١- وزارة التعمير والدولة للإسكان وإستصلاح الأراضي – جمهورية مصر العربية ، اعداد شركة بادكو بالإشتراك مع جماعة المهندسين الإستشاريين وشريف الحكيم ومشاركوه ، **دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية**،١٩٨٢

ثانيا : المراجع الأجنبية

1. Adam Kuper and Jessica Kuper, **The Social Science Encyclopedia**, second edition, London & new York
2. Aida Beshara, **planning new development regions in Egypt,settlement planning related to economic development,**third world planning review, vol.3,no.2,may 1981.
3. Brain J.L Berry–Edgar C.Conkling– D.Michael Ray– **The global economy in transition**, second edition, prentice – hall international, Inc
4. Gideon Golany, **International urban growth policies– New town contribution**,John wiley & sons–New York
5. Gideon Golany, **New town planning: principles & practice**,John wiley & sons–New York
6. Harry W. Richardson, **national urban development strategies in developing countries,** urban studies, December 1980
7. Josef Gugler, **Cities in the developing world, issues, theory, and Policy**, oxford university press, 1997. P.9
8. paul N. Balchin, and Jeffrey L. Kieve, , **Urban Land Economics**, Hong Kong ,third edition ,1985, macmillan publishers LTD, Hampshire
9. P.Brockerhoff, Martin,**Population Bulletin, an Urbanization World**, vol.55,No.3September2000, P.7
10. Professor Jay Aronson, **history and Politics of Development**, Fall 2007,carnegie Mellon, Tec bridge world, Page21
11. Richard U. Ratcliff, **Urban Land Economics**, first edition, greenwood press, 1972
12. Robert I McDonald, the ecological society of America, **global urbanizaition and ecology**
13. United nations, department of economic and social affairs, population division–international union for the scientific study of population, http://en–ii.demopaedia.org
14. UN- secretary general - Ban Ki- Moon- **Planning our urban future**- world habitat day-2009

ثالثا: المواقع الالكترونية

- http://data.albankaldawli.org/topic/urban-development
- www.mop.gov.eg
- http://swideg.jeeran.com/geography/archive/2009/5/881862.html
- http://web.worldbank.org
- http://www.unhabitat.org
- United nations, department of economic and social affairs, population division- international union for the scientific study of population, http://en-ii.demopaedia.org

رابعا:مصادر البيانات

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني
- مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، مؤسسة الأهرام
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء
- هيئة التنمية الصناعية
- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

Abstract

Title**: The role of New Cities in Urban Development within Economic Development Stages**

Urban development is part of broader view of the development process, taking that from the fact that urban development is an important corner in the processes of economic and social development; also it is one of the basic components to achieve comprehensive and real development to any community, urban development as one of the types of development are complex and interrelated issue. Moreover it has multiple dimensions economic, social, political, cultural and demographic, include all development issues.

The importance of research comes from three main axes are:
Firstly: Economic development stages and it's relation to urban growth.
Secondly: The increasing trend toward urbanization globally and in developing countries and its impact locally.
Finally: Urban development strategies and policies in Egypt and the role of new cities in that to support and transition between its stages.

Within these axes we can explain the pressures and problems that facing existing urban settlements, and emphasize the need of making a clear urban development strategy in which new cities play an important role because it became a necessity to improving the development indicators and that is one of the main goals of new cities policy. Although the policy of new cities already applied in Egypt and it's not a new policy, it's not achieved all regional development objectives that assigned to it. Therefore we must review this policy and how does it relate to the urban development objectives, and the characteristics of economic development phase.

Through all of above we reached to the research problem which is: **The lack of clarity of new cities policy role in the urban development strategies according to economic development stages.**

The research discuss the relating between urban development and the economic development phases which experienced by the community, where these phases are relevant to the operations of urban growth, which is supposed to be reflected by urban development policies on the urban communities in order to be an engine for economic development.

In the course of this, the research defined a main objective which is:"**Activating the role of the new cities policy in the urban development strategies to accommodate the requirements of the urban development"**.
To achieve the research objective, the research is presented as follows:

- **The first part:** Stages of economic development and its relationship to urban growth.
- **The second part:** Increasing trend of urbanization and its impact on economic and social development.

- **The third part:** Urban development strategies and policies

After reviewing the global situation and the theoretical ideas were addressed urban realities in Egypt, as shown the following parts.

- **Part four:** Urban growth in Egypt.
- **Part five:** New cities and urban growth and its relationship to regional development.
- **Part six:** Activating the role of new cities in the urban development of southern Egypt.
- **The research also addresses in the last part**: the general findings and recommendations of the study, and future research area.